مركز الدراسات والوثائق
الاقتصادية والقانونية والاجتماعية

مصر والعالم العربي

رقم ٣

قانون اقتصاد مجتمع

مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية
يناير ١٩٩٥

مصر والعالم العربى

رقم ٣

يناير ١٩٩٥

مصر والعالم العربى

رقم ٣

يناير ١٩٩٥

مصر والعالم العربى

تصدر عن مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية

CEDEJ – القاهرة

الاشتراكات والمراسلات

مصر والعالم العربى

مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية CEDEJ

١٤ شارع جمعية النسر – صندوق بريد ٤٩٤ – الدقى – جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٦١١٩٣٢ – ٣٦١٣١٤٧ فاكس ٣٤٩٣٥١٨

Hors d'Egypte

2 numéros par an : 150 FF – hors Europe : 200 FF (ou équivalent US$)

au numéro : 100 FF (ou 125 FF hors Europe)

CEDEJ – Egypte/Monde Arabe

Ambassade de France en R.A.E. – Service de la valise diplomatique

128 bis rue de l'Université – 75351 PARIS 07 SP

فهرس

افتتاحية

فى هذا العدد الثالث من مصر و العالم العربى ، يجد القارئ سبع دراسات يتعلق جميعها بمصر ، علاوة على ما يربط بينها من وحدة موضوعية . و يمكن القول بأن ما يجمع بينها هو تعرضها ، من زوايا مختلفة ، و من خلال موضوعات بالغة التنوع ، لإشكالية التحديث و الهوية ؛ تلك الإشكالية التى اتخذت فى حقبة ممتدة من التاريخ المصرى المعاصر، عنوان« الإصلاح الاجتماعى » . و هو ذات عنوان المؤلف الجماعى الذى يصدر قريبا باللغة الفرنسية ، عن مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية .

و سواء نظرنا للتاريخ المصرى المعاصر من زاوية النهضة ، أو من زاوية الحركة الوطنية ، أو من زاوية العهد الليبرالى ، فإن الافتراض الأساسى الذى انطلق منه المؤلفون هو أن مركزية هذا المفهوم ، أى الإصلاح الاجتماعى ، وإن اختلفت المضامين وأشكال التعبئة الجماعية أو الفردية التى ارتبطت به ، تمكن من إعادة اكتشاف بعض ملامح التاريخ المصرى المعاصر ، على نحو يسمح بتجاوز الثنائيات وإن كان يأخذ فى الاعتبار بالتوترات بين أقسام النخبة وتلك التى تكمن داخل وبين الخيارات السياسية والثقافية والاجتماعية .

توتر بين أنصار أولوية الاستقلال التام وأنصار أسبقية الإصلاح ؛ توتر في العلاقة مع الآخر الغربي ، كمستعمر و كمصدر للنماذج التحديثية ؛ توتر بين نزوع الطبقات المالكة إلى الربح وبين استعدادها للتنازل عن جزء يسير، مقابل الإبقاء على الكثير ، فالإصلاح من هذه الزاوية هونقيض الثورة ؛ توتر في صفوف النخبة المصلحة ذاتها بين القبول بأوضاع اجتماعية تتنافى مع مظاهر التحديث وبين إصلاح يطمح لتعديل هذه المظاهر وإن كان يهدد في ذات الوقت بالقضاء على مظاهر الأصالة ؛ توتر بين الإنتماءات الأولية والطائفية للنخبة ، وبين تطلعها للمشاركة على مسرح السياسة القومية .

وإذا كانت الحقبة الاستعمارية قد أسهمت في بلورة إشكالية الإصلاح الاجتماعي و مركزيتها كنظام لإنتاج المعنى ، بقدر ما أسهمت في إحباط نتائجها ، يساعدها في ذلك قصر نظر الطبقات المالكة و الحاكمة ، فثمة اتفاق على أن حدود الإصلاح كما فهمته هذه الطبقات قد بلغ مداه ، مع أول مساس خطير بأسس هيمنتها ، أي بملكية الأرض .

ومن ثم ، فإن إعادة طرح إشكالية الإصلاح في « العهد الليبرالي » اليوم ، قد يسهم في إلقاء الضوء على « عودة الليبرالية » .

في عددها القادم ، تواصل مصروالعالم العربي نشربعض الإسهامات حول الإصلاح الإجتماعي ، إضافة إلى عدد من الدراسات الأخرى . و مقترحات القراء و الباحثين وتعليقاتهم ، هي خير وسيلة لتطوير هذه المجلة . لذا نأمل أن يتصل الحوار .

رئاسة التحرير

العمل الخيرى والإصلاح الاجتماعى فى مصر فى منعطف الأربعينات*

الآن روسيون
CEDEJ - CNRS
ترجمة أميمة نورالدين

« إن أولاد أغنيائنا لا يكونون مثل آبائهم أو أمهاتهم فى الأخلاق إلا نادرا »

محمد عمر ، *حاضر المصريين وسر تأخرهم* ، القاهرة ، ١٩٠٥ ، ص ٢٣

يرجع جون هايورت ديون J. Heyworht-Dunne أحد المراقبين الأوائل الذين أبدوا اهتماما « بالحركة الأهلية » التى ظهرت على الساحة المصرية ، توسع انتشارها فى الأربعينات إلى ثلاثة عوامل : ١- إضعاف الحكم الاستعمارى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ٢- إحساس المسلمين بضرورة صد القوى الغربية التى كانت على وشك أن تدمر العالم ، ٣ - تدهور مستوى المعيشة وعدم إحساس الطبقات السائدة باحتياجات الفقراء [١].

* نشرت هذه الدراسة فى العدد ١٨/١٩ - ١٩٩٤ من Egypte/Monde arabe

وتلك بالفعل عناصر التحليل الرئيسية التى أبرزها معظم المراقبين حينئذ لتفسير تطور هذه الجمعيات : إن ازدهارها ، إنما يدل فى رأيهم على إعادة تنظيم « ذاتى » للمجتمع المدنى بعيدا عن تدخل الدولة ، بمعنى أن الأهالى يبادرون بطريقة « تلقائية » إلى إصلاح أنفسهم بأنفسهم ، كما أن تصاعد قوة الحركة الأهلية التى وصلت إلى ذروتها فى الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن ٢ يدل ، من وجهة نظر هؤلاء المراقبين ، على تعميق للاتجاه الوطنى بمعنى تجاوزه إطار الأحزاب السياسية المحدود والاتجاه إلى تنظيم « أعماق المجتمع » ، مما يدل على نضج عناصر المعارضة التى تناوىء النظام القائم أى الإقطاع والهيمنة الاستعمارية ، كما يشير إلى إعادة سيطرة الأهالى على القيم المركزية للمجتمع وتوجيهها لخدمة أغراض التغيير – « التقدم » . ويقارن مورو برجير M. Berger ، من وجهة نظر أخرى ، بين مفهوم « تقليدى » للجمعية ، ممثلا فى الطرق الصوفية وبين مفاهيم أخرى جديدة « خيرية تطوعية » (voluntary associations) من خلال مجموعة من المعايير تمكنه من إبراز حداثة الجمعيات الجديدة : ١ – التوجه الدينى : « تقليدى/حديث » ؛ ٢ – الأهداف : « التركيز على نشر المشاعر الدينية ، التوحيد ، الفضيلة ، الاهتمام بالآخرة / محاولة استيعاب الاحتياجات الخاصة للسكان وخاصة سكان المدن : البر ، التعليم ، الرعاية الصحية » ؛ ٣ – الأنشطة : « دينية صرفة : الصلاة ، الصوم ، عبادات ، وطقوس / دينية فى بعض جوانبها ولكن من خلال أنشطة أخرى رئيسية : مدارس ، توعية ، عيادات » ؛ ٤ – دوافع أعضائها : « دوافع شخصية أو متعلقة بأعضاء الجماعة فقط / تأكيد الذات من خلال مساعدة الآخرين خلاف أعضاء الجماعة نفسها » ؛ ٥– المكاسب المرتقبة : « روحية صرفة ، فردية / روحية ولكن عن طريق تحسين الجوانب المادية والاجتماعية » ٣ .

الجانب الآخر لتنميط هذه الجمعيات ، بالإضافة إلى هذه المعايير ، يأخذ فى الاعتبار علاقتها بالدولة ، ويخص التساؤل المثار هنا هامش الاستقلال الذى

يمكن لهذه الجمعيات الحفاظ عليه ، ويتساءل برجير ما إذا كان من شأن توطيد الحكم العسكرى بعد عام ١٩٥٢ أن يقضى تدريجيا على هذا الشكل من التعبئة قبل أن يسمح الوقت بإحراز نتائجه : « *إذا كتب البقاء لهذه المؤسسات ، فسوف نستطيع المقارنة بين ما كانت عليه قبل الثورة وما صارت عليه بعدها . وإذا كان مصيرها الانقراض كما يتوقع لها بعض الناس فى مصر ، تكون الدراسة قد قدمت على الأقل نبذة عن طبيعتها قبل اندثارها أو تحولها* » [٤] .

وبمعنى آخر ، يمكن تفسير تاريخ الحركة الأهلية فى مصر بأسره باعتباره تاريخ الجهود التى بذلتها مختلف الجمعيات من أجل الحفاظ على هامش استقلالها فى مواجهة تدخلات الدولة والجهود المضادة التى بذلتها تلك الأخيرة لفرض سيطرتها على منظمات تعتبرها « خطرا محتملا » ، ويبدو أن ما يؤكد هذا التفسير هو إقرار الدولة ، منذ عام ١٩٥٤ ، لسلسلة من القوانين واللوائح أتاحت لها أكثر فأكثر سلطة التدخل فى شتى أمور هذه الجمعيات كبيرها وصغيرها على السواء . وهذا التصور للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى باعتباره ناتجا عن توازن القوى فيما بينهما هو الذى يبرر إبراز مونرو برجير « للتناقضات » بين الدولة وأنشطة الجمعيات الأهلية .

فى محاولتنا تحليل نظام العلاقات التى أقيمت فى الثلث الثانى من القرن العشرين بين مؤسسات « أهلية » أو « مدنية » – كما يقال اليوم – تشترك ، بصرف النظر عن تنوع مستويات أنشطتها وأنماط تنظيمها وتحديد أهدافها ، فى انتسابها بشكل من الأشكال إلى إشكالية أو منطق « الإصلاح الاجتماعى » – وبين الدولة المصرية المتمثلة فى المؤسسات المسؤولة عن تعبئة المجتمع وتنظيمه والمتمثلة فى المصالح الطبقية المسيطرة عليها ، نتابع فيما يلى هدفين :

– من ناحية أولى ، تحليل رهانات العلاقة بين هذين الطرفين : وفرضيتى هنا أن الدولة ليست هى التى « تتدخل » و « تُخضع » المؤسسات الأهلية ، بقدر ما تسعى هذه المؤسسات ذاتها إلى تأسيس شبكة من المواقف الاجتماعية

والمهنية فى داخل الدولة لتتمكن من خلالها من ممارسة أنشطتها . وبمعنى آخر ، سنقدم فيما يلى تحليلا لكيفية شروع شريحة من قوة العمل المصرية المثقفة فى بناء مساحة شرعيتها وفى الوقت نفسه فرض نمط تعبئتها والاعتراف بكفاءاتها وبالأدوار التى تطالب بها فى التقسيم الاجتماعى للعمل ، وذلك فى إطار مساومة واسعة النطاق مع الدولة .

– ومن ناحية أخرى ، توضيح كيف تمكنت هذه الشريحة المنظمة على أسس « أهلية » ، من إعادة تفسير القيم الرئيسية للمجتمع المصرى ولاسيما القيم المرتبطة بالدين والهوية ومن طرح تصورها الخاص لجدلية الوفاء للأصول ومتطلبات تحديث المجتمع ، وكذلك كيف استطاعت أن تفرض ما سأشير إليه بالنموذج الخيرى للنشاط الاجتماعى كصيغة وآلية للإصلاح الاجتماعى ، ضد شرائح أخرى مثقفة ، والجامعيين على وجه الخصوص .

بروز النموذج الخيرى للإصلاح

يمكن أن نجد فى أول تقرير عن نشاطها تصدره الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عام ١٩٣٨ تعريفاً بالغ الدلالة على السياق الذى برز فيه هذا النمط من التعبئة : « *ليس من قبيل المصادفة أن تظهر جمعيتنا إلى الوجود فى الوقت الذى قد دخلت فيه مصرنا الحبيبة إلى عهد جديد قد بدأ بصعود ملكنا الشاب المحبوب جلالة الملك فاروق الأول إلى العرش ثم بإلغاء الامتيازات الأجنبية ، أثناء مؤتمر « منترو » ، فى شهر مارس ١٩٣٧ ، مما مهد الطريق لإنشاء نظام قضائى جديد يساوى بين كل سكان مصر ، ثم بدخول مصر فى عضوية عصبة الأمم ، فى شهر مايو ١٩٣٧* » [٥] .

إن فى التقاء هذه الأحداث المواتية ما هو أكثر من مصادفة : الدليل على بداية تبلور العلاقة المزدوجة التى كانت تربط بين هؤلاء المثقفين الذين اقترح أن نسميهم « إصلاحيين » [٦] وبين السلطة السياسية التى يحاولون التأثير عليها

بطريقـة منظمـة ، من جـهـة ، ، وبينهم وبين « الغـيـر » أو « الآخـر » – أوروبا الاستعمارية بصفتها مسيطرة على نماذج ومعايير الحداثة ، من جهة أخرى . ومنذ حصول الأسرة المالكة التى أسسها محمد على ، على استقلالها « الشكلى » عن الباب العالى عام ١٩٣٠ ، تحول فؤاد من خديوى ممثل للسلطان العثمانى على عرش مصر إلى ملك تام الاستقلال ، وبعد إلغاء الحماية البريطانية على مصر ، انصب اهتمام فؤاد الأساسى على توطيد حكمه ، حتى وإن اضطره ذلك إلى الاعتماد على الإنجليز . وقد أعطى غيابه – بعد نهاية حكم « مضطرب » وبعد « الانقلاب الملكى » الذى ارتكبه فى عام ١٩٢٨ بتعليقه الدستور الذى كانت الحركة الوطنية قد انتزعته عام ١٩٢٣– وصعود خلفه إلى العرش ، الأمل للأوساط المستنيرة فى إحياء علاقاتهم بالقصر . فقد جاء الوقت ، وفقا للتعبير المتداول فى مناقشات تلك الحقبة ، لإحلال « القضية الاجتماعية » محل « القضية السياسية » على رأس الأولويات القومية . ويحسم إلغاء الامتيازات الأجنبية كذلك ضرورة وضع الترتيبات القانونية وتنظيم الممارسات الاجتماعية بشكل مقبول « لكل سكان مصر » ، إذ أن إقرار مبدأ المساواة بين المواطنين الأصليين وبين « النزلاء الأجانب » فى مصر أمام القانون لم يكن يعنى موافقة هؤلاء الأجانب على الرضوخ للقواعد والمعايير « الأهلية » كقانون العقوبات وقانون العمل على سبيل المثال ، بل موافقة المصريين أنفسهم شاؤوا أم أبوا على الخضوع للمعايير المستوردة بضمان « عالميتها » . وهذا ما يفهم فى هذه الأوساط من قبول مصر عضوا فى عصبة الأمم : الاعتراف بوجودها ككيان سياسى مستقل والتأكيد على بلوغها مستوى الحضارة التى جعلت منها أمة بالمعنى الصحيح والكامل .

الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية

استطاعت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى الفترة بين تأسيسها عام ١٩٣٧ وبين تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ ، فى مجلس

الوزراء الذى رأسه على ماهر ، زعيم حزب السعديين ، أن تفرض نفسها كجهة مركزية فى إمكانها بلورة نموذج معترف به للعمل الاجتماعى وتحديد أهدافه ووسائله . وترجع مركزية تلك الجمعية إلى الهدف الذى حددته لنفسها : هدف البناء على أسس جديدة لما بدا لدعاتها كمهنة مستقلة تماما - مهنة الخدمة الاجتماعية - باستبدال التطوع الخيرى لرواد الإصلاح الاجتماعى فى مصر « باحتراف » الإخصائيين الاجتماعيين للمهنة الجديدة .

إن الرجوع إلى الظروف التى تزامن فيها إنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية وتأسيس الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية يمكننا من فهم كيف نجحت هذه الجمعية فى أن تفرض تصورها عما يجب أن تكون عليه المهنة الجديدة . أما المبادرة بفكرة هذا المشروع فيعود فضلها إلى اخصائية اجتماعية سويسرية تدعى إلزا ميستر ثابت Elsa Meister-Thabet ، جاءت إلى القاهرة عام ١٩٣٤ ، لترأس « حضانة دولية » تحت إشراف جمعية الشابات المسيحيات ، شاركت فى بداية عام ١٩٣٧ فى تأسيس « اتحاد للمشتغلين بالخدمة الاجتماعية بالقاهرة » وكان هدف هذا الاتحاد تشجيع فكرة إقامة « مدرسة للخدمة الاجتماعية لتدريب المصريين » ، أبناء وبنات البلد أنفسهم ليصبحوا اخصائيين اجتماعيين مهنيين [٧] . وتكونت نواة هذه الجماعة ، فى البداية ، من عناصر غير مصرية : فبالإضافة إلى إلزا ميستر ثابت ، نذكر برتا فهمى Bertha Fahmy ، وهى اخصائية اجتماعية أمريكية متزوجة من مصرى والتى أصبحت فيما بعد أول مديرة لمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، ومارى ديفونشاير Mary Devonshire ، وهى ممرضة وداية بريطانية وعضو فى الجمعية العالمية لرعاية الأمومة والطفولة ، ومن أعضاء هذه المجموعة البارزين ويندل كليلاند Wendell Cleland الذى كان بفضل الوظائف التى شغلها ، أحد « الأوصياء » على تطور العلوم الاجتماعية ليس فقط على ضفاف النيل بل فى الشرق الأوسط عموما [٨] .

وقد بدأ أعضاء هذه الجماعة ، منذ تأسيسها ، فى الاتصال بالجمعيات الخيرية النشطة حينذاك كما شرعوا فى إقامة اتصالات مع الدوائر السياسية والاقتصادية المصرية والأجنبية على السواء ، لجمع الأموال اللازمة لافتتاح تلك المؤسسة ، ونذكر ضمن الرعاة الأوائل لهذا المشروع : هدى شعراوى ، رائدة وزعيمة الحركة النسائية المصرية ، وكذلك قرينة عبود باشا ، أحد قادة الصناعة البارزين فى تلك الفترة ، وعلى ماهر الذى أصبح بعد ذلك رئيسا للوزراء ورئيسا للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، وعبد السلام الشاذلى ، محافظ القاهرة ، والشيخ مصطفى المراغى ، شيخ الأزهر ، بالإضافة ، أيضا ، إلى بنك مصر رائد الرأسمالية الوطنية ، الذى أسسه طلعت حرب فى أوائل الثلاثينات ، والمصرف العقارى المصرى وشركة السكر وجنرال موتورز وشيكوريل ، أول وأضخم متجر أنشأ فى مصر .

وتمثل مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة التى بدأت أعمالها عام ١٩٣٧ – والتى كان الهدف المعلن من تأسيس الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية هو القيام بإدارتها والإشراف عليها لتخريج « *اخصائيين اجتماعيين أكفاء لدراسة القضايا الاجتماعية من مصادرها الأصلية عن طريق الاتصال بالآباء والأمهات فى بيوتهم وعن طريق العمل فى المستشفيات والملاجىء وفى المجالات الاجتماعية وفى الإصلاحيات وفى أندية العمال ، وعن طريق دراسة المشاكل الريفية فى القرى وفى بيوت الفلاحين وبالعمل فى هذه الميادين للحصول على الخبرات المباشرة* » [٩] – تمثل المدرسة حجر الأساس الذى ارتكزت عليه أنشطة هذه الجمعية : فمن ناحية ، كان التدريب المنظم الذى تقوم به مدرسة الخدمة الاجتماعية يساهم فى تحديد ملامح هوية المهنة الجديدة وتحديد حقل تخصصها فى الوقت الذى كان احتراف هذه المهنة يساهم بدوره فى إعادة تنظيم حقل النشاط التطوعى أو الخيرى على أسس « علمية » . ومن ناحية أخرى ، أمدت المدرسة الجمعية باحتياطى الأيدى العاملة التى مكنتها من القيام ببعض

المشروعات النموذجية التى تهدف إثبات دور الوسيط الذى بإمكان الاخصائيين الاجتماعيين القيام به بين مشاريع الدولة الإصلاحية وبين قطاعات المجتمع المعنية . وقد استقبلت مدرسة الخدمة الاجتماعية ، سنة افتتاحها ، ٦٥ طالبا التحقوا بالدراسة لمدة ٣ سنوات فى الفترة المسائية . وفى سنة ١٩٤٦ ، وبعد أن حصلت المدرسة على اعتراف وزارة المعارف بالشهادة التى تمنحها ، تم تسجيل ١٧٥ ملف ترشيح بالمدرسة قبلت منها ٧٠ من بينهم ١٨ طالبة. وكان عدد طلاب وطالبات المدرسة فى هذا العام ١٤٨ موزعين على السنوات الثلاث الدراسية .

جدول ١ ، شهادات طلاب مدرسة الخدمة الاجتماعية فى سنة ١٩٤٦

الشهادة	طالب	طالبة	سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	مجموعة
ليسانس جامعة القاهرة	٧		٥		٢	٧
دبلوم معهد التربية	١٢		٣	٣	٦	١٢
دبلوم مدرسة المعلمين العليا	٧		٢	٢	٣	٧
دبلوم ثانوى للمعلمين	٩		٣	٥	١	٩
دبلوم دار العلوم	١		١			١
دبلوم معهد الصحة	٤		٢		٢	٤
ثانوية عامة	٨٥	٨	٤٨	١٧	٢٨	٩٣
دبلوم المعلمات الابتدائى		٥	١	١	٣	٥
شهادة دون الثانوية	٥	٥	٥		٥	١٠
مجموع	١٣٠	١٨	٧٠	٢٨	٥٠	١٤٨

المصدر : الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، التقرير السنوى لعام ١٩٤٦ .

وتؤكد مذكرات سيد عويس ، أحد خريجى الدفعة الأولى لمدرسة الخدمة الاجتماعية بعض الدلائل التى يمكننا استخلاصها من الجدول رقم (١) فيما يخص المسار الاجتماعى الذى أدى بهؤلاء الطلبة إلى الانضمام للمهنة الجديدة ، ويمكننا أن نفترض أن مدرسة الخدمة الاجتماعية ، باستقبالها أعدادا كبيرة من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية ، كانت تمثل لعدد كبير منهم بديل للالتحاق بالجامعة أو بمؤسسات التعليم العالى ، التى ليس فى استطاعتهم الالتحاق بها ، سواء لأسباب اقتصادية – ارتفاع المصاريف الدراسية – أو لتوافق الدراسة المسائية أكثر مع ظروفهم لارتباطهم مسبقا بنشاط مهنى . وبالرغم من توافق التعاليم التى حصل عليها سيد عويس فى المدرسة مع توقعاته وتطلعه الاجتماعى إلا أنه يعبر فى مذكراته قبل كل شىء عن رغبته فى اكتساب شهادة عالية . فقد جاء التحاقه بمدرسة الخدمة الاجتماعية بسبب عدم قدرته ، لأسباب مادية ، على الالتحاق بكلية الصحافة بالجامعة الأمريكية أو بكلية الحقوق بجامعة القاهرة أو بمدرسة الحقوق الفرنسية [١٠] . ويؤكد وجود نسبة كبيرة من الحاصلين على شهادة التدريس ضمن طلبة المدرسة – وأغلبهم موظفون منتدبون من وزارة المعارف ، التى كانت تسدد لهم المصاريف الدراسية ، بالإضافة إلى المساعدة المادية التى تقدمها للمدرسة [١١] – يؤكد التطلع إلى الحراك الاجتماعى الذى بدأ عن طريق احتراف المهنة الجديدة .

جدول ٢ : برامج مدرسة الخدمة الاجتماعية فى سنة ١٩٤٧

المادة	سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة
لغة انكليزية	لغة انكليزية	لغة انكليزية	مذكرة فى مسألة
اقتصاد	مبادئ الاقتصاد	مبادئ الاقتصاد	اجتماعية
	مدخل إلى الاقتصاد المصرى	مدخل إلى الاقتصاد المصرى	
المجتمع المصرى	تطور الحياة البدائية	الأسرة المصرية والحضرات الدينية	
والمجتمع العالمى	السكان	دراسة مقارنة للأسر المصرية	
	مبادئ علم الاجتماع	الأمراض الاجتماعية الجماعية والفردية	
	الفرد والجماعة		
	تطور التركيب الاجتماعي المصرى		
علوم سياسية	المذاهب السياسية	المذاهب السياسية	
	الحكومة والعمل الاجتماعى	الحكومة والعمل الاجتماعي	
	التشريع	التشريع	
سيكولوجية	تاريخ النظريات السيكولوجية	الصحة النفسية والتربية	
التربية	مبادئ علم التربية	تربية الأحداث	
	الفرد فى التربية الحديثة	أسس التربية	
صحة وطب	صحة وطب	صحة وطب	
سيكولوجية	تنوع التصرفات الانسانية	السيكولوجية الطبية والأمراض العقلية	
طبية			
خدمة	تاريخ الخدمة الاجتماعية	مناهج الخدمة الاجتماعية	تدريب
اجتماعية	المبادئ العامة للخدمة الاجتماعية	فلسفة وسياسات الخدمة الاجتماعية	ميدانى
	مناهج الخدمة الاجتماعية	البرامج الحكومية والإصلاح الاجتماعي	
تقنيات الخدمة	مبادئ الخدمة الاجتماعية	الخدمة الاجتماعية للأفراد	
الاجتماعية	دراسة حالات لخدمة الجماعة	الأسرة العلاقات الأسرية	
	المناهج العملية للخدمة الاجتماعية	رعاية الطفولة	
	الخدمة الاجتماعية للأفراد	الأطفال غير الأسوياء أو المعوقين	
تنسيق المجتمع	تنسيق المجتمع	المؤسسات والأعمال الاجتماعية	
	مؤسسات التخطيط الاجتماعى	إدارة المؤسسات الاجتماعية	
البحث	مناهج البحث العلمى	التحليل الإحصائى	
الاجتماعى	مبادئ الأحصاء الاجتماعى	تقييم الأبحاث	
		أدوات البحث	

المصدر : دليل الطالب الموزع سنة ١٩٤٧ .

ومن هنا تأتى الأهمية الاستراتيجية المزدوجة لبرامج النشاط الاجتماعى الأولى التى وضعتها الجمعية منذ نشأتها : فهى تستهدف ، من ناحية ، تعريف المجال المتاح لتطبيقات المهنة الجديدة ؛ وتشكل هذه البرامج ، من ناحية أخرى ، أول فرصة لتجنيد حاملى شهادة المدرسة . وقد قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى السنوات الثلاثة الأولى من إنشائها بأربع عمليات لـ « تحديد » ميدان نشاطها الاجتماعى وبلورة الأشكال المؤسسية التى ستحتل هذا الميدان .

– وفى عام ١٩٣٨ ، اجتمعت لجنة برئاسة عبد السلام الشاذلى ، محافظ القاهرة ، لتحديد الأعمال التى من شأنها ، وفقا لما جاء فى تقريرها الأول ، أن تحقق أول أهداف الجمعية – ألا وهو تعريف الجمهور وأولى الأمر بفلسفة الخدمة الاجتماعية مع تحقيق ثانى هذه الأهداف – وهو أن تؤهل محترفين قادرين على القيام بمهمة إصلاح المجتمع المصرى . أما أول هذه المشاريع – الذى خصص لتمويله ٤٥٤ جنيه مصرى – وهو مبلغ لا يستهان به فى تلك الفترة – فكان هدفه القيام بدراسة ميدانية لـ « *تقييم الفقر فى مصر عام ١٩٣٨* » . وقد كلف بإدارة هذا المشروع ويندل كليلاند الذى جند ، أثناء صيف ١٩٣٨ ، ٢٤٩ شخصا – من بينهم ٥٦ من الـ ٦٥ طالبا المسجلين بمدرسة الخدمة الاجتماعية ، و ١٦٩ مديرا للمدارس الابتدائية ، و١٣ قسا بروتستانتيا – قاموا بزيارة ٣٫٠٠٠ أسرة مصرية فى الريف والمدن ومعهم استمارة – وهى أول تجربة من نوعها فى مصر – بغرض دراسة أسباب الفقر فى مصر باعتبار أن « *أية محاولة لمعالجة هذه المشكلة معالجة جادة ، يجب أن تستند على دراسة علمية لهذه الأسباب ، لتمهد الطريق لاستئصالها* » ، كما جاء فى الخطاب الذى ألقاه على ماهر بمناسبة تخريج الدفعة الأولى لطلاب مدرسة الخدمة الاجتماعية سنة ١٩٤١ . وتكمن أهمية هذه الدراسة ، فضلا على نتائجها الفعلية – التى لم تنشر – فى كونها أول وأكبر دراسة ميدانية يقوم بها فريق عمل : فبينما استخدم القائمون بالتحقيق مفاهيم تمكنهم من

« تسمية » الفقر المصرى – مراتب الفقر ، الحد الأدنى للمعيشة ، معدل استهلاك الأسر ، الاحتياجات الضرورية ، ومؤشرات الفقر « المطلق » – كانوا يقدمون أنفسهم كوسطاء بين الأهالى والسلطات المسؤولة عن الإصلاح الاجتماعى الذى يسعون لنصرته .

– ومن هنا تأتى الأهمية « التكتيكية » لمشروع « إصلاح القرية المصرية » الذى بادرت بتبنيه الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى ابريل ١٩٣٩ ، قبل تسليم التقرير عن الفقر ، وذلك بتأييد من وزارة الشؤون الاجتماعية ، التى كانت قد أنشئت منذ بضعة أسابيع ، ووزارتى الصحة والحربية – ووفرت تلك الأخيرة كمية كبيرة من البطاطين – والجمعية الجغرافية الملكية . وبإرسال خبراء اجتماعيين من خريجى مدرسة الخدمة الاجتماعية كى « *يعيشوا مع الفلاحين ويختلطوا بهم حتى يكسبوا ثقتهم ويتمكنوا من التأثير عليهم فيتبنون المشاريع التى يقترحها هؤلاء الخبراء* » ، كما جاء فى التقرير السنوى للجمعية عام ١٩٤١ ، إلى قريتين تجريبيتين – « المنايل » التى اختيرت لطابعها البدائى وفقا لتعبير المسؤولين عن المشروع ، وشاطانوف الأكثر « تقدما » – كان هذا المشروع يهدف إثبات قدرة المهن الجديدة على إحداث نهضة القرية المصرية بأقل التكاليف – وقد حدد يعقوب فام ، مقرر المشروع ، بـ ٢٤١ جنيها مصريا فى السنة الأولى المبلغ المطلوب لإقامة مراكز اجتماعية ريفية وهى القاعدة التى ينطلق منها نشاط الخبراء ، كما حدد بـ ١٤٠ جنيها مصريا سنويا المصاريف المطلوبة لتشغيلها . ولقد أنكر المسئولون عن المشروع بطريقة لها دلالتها أن يكون غرض المشروع « إنشاء قرى نموذجية » وإنما حددوا الغرض بأنه اكتشاف الصيغة الملائمة لإصلاح الحياة فى القرية والتى يكون من المتيسر اتباعها فى قرى مصرية أخرى [١٢] .

– وينطبق المنطق نفسه على ثالث مجال اختارته الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية لتثبت عن طريقه النتائج الاجتماعية التى يمكن أن تحققها

مناهجها . وبناء على اقتراح عبد السلام الشاذلى ، محافظ القاهرة ، الذى كان يهتم اهتماما كبيرا بالأمن وبالعاصمة المصرية وصورتها ، عينت الجمعية فريق عمل لدراسة مشكلة الطفولة المشردة فى محافظة القاهرة وقد أدى التقرير الذى سلمه هذا الفريق إلى افتتاح « مؤسسة الزفاف الملكى » عام ١٩٣٩ وهى مؤسسة لإيواء الأحداث الجانحين ، وقد أطلق عليها هذا الاسم لأن الأموال التى خصصت لها كانت قد جمعت بمناسبة الاحتفالات بزواج الملك فاروق . وقد تولت إلزا ميستر ثابت وبعدها سيد عويس إدارة هذه المؤسسة ، التى وضعت تحت إشراف الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، والتى استقبلت ، منذ افتتاحها ٢٠٠ نزيلا . وقد افتتحت الجمعية ، فى نفس العام بالاتفاق مع وزارة العدل والنيابة العامة ، مكتبا للخدمة الاجتماعية ملحقا بمحكمة الأحداث بالقاهرة ، تولى سيد عويس وإلزا ثابت إدارته معا وكان افتتاحه بهدف « *معاونة القاضى فى وظيفته كمربى للأحداث ، فيكون الإخصائى الاجتماعى بمثابة حلقة الاتصال بين القاضى وأسرة الحدث والحدث نفسه وبين هؤلاء والمؤسسات المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية التى تعتنى بالحدث لسبب أو لآخر* » [١٣] .

– وقد كان تأسيس « مكتب الأبحاث الاجتماعية المستقبل » عام ١٩٤٢ ، بمبادرة من عبد المنعم رياض ، وهو عضو نشيط فى الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وفى نفس الوقت أول أمين عام لوزارة الشؤون الاجتماعية ، والذى كانت مهمته « *جمع و معالجة جميع المعلومات الخاصة بالحياة الاجتماعية فى مصر لتنسيقها واكتشاف اتجاهات المجتمع المصرى والإجراءات التى من شأنها التوجيه نحو الأفضل ومواجهة المستقبل* » [١٤] . كما جاء فى التقرير السنوى للجمعية لسنتى ١٩٤٢–١٩٤٣ نتيجة عملية للرسالة التى تبنتها الجمعية . وقد تركز نشاط هذا المكتب فى القيام بدراسات مونوغرافية عن بعض الأحياء فى القاهرة أو الإسكندرية أو عن بعض القرى . ويدل تركيب هذه الدراسات بوضوح على أهداف تراكم المعرفة ذاتها : فيقدم الجزء الأول من هذه التحقيقات دراسة

التكوين الطبيعى والإنسانى للأحياء أو القرى محل الدراسة مع اعتبار المعطيات السكانية والصحية والاقتصادية والثقافية ، أما الجزء الثانى ، فيقوم بإحصاء الخدمات الاجتماعية المتاحة فى مجال التعليم والصحة والإحسان وأوقات الفراغ ، بما فى ذلك الجمعيات الدينية ، وذلك من منظور قدرتها « الاستيعابية » ، وفى الجزء الثالث ، تسمح النسبة بين الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية ، التى تحددها البيانات السكانية ، وبين المعروض الفعلى من الخدمات بتحديد مقدار عجز هذه الخدمات ، على المستوى المحلى ، والحاجة إلى مؤسسات للقيام بهذه الخدمات وعدد من يجب تدريبهم للعمل بها .

الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية
وتأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية

جاء تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية ، عام ١٩٣٩ ، ليؤكد النجاح الباهر الذى حققته الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى الحصول على اعتراف الدوائر الرسمية بالمهنة الجديدة وترجمة هذا الاعتراف على شكل تعيين عدد من قادتها فى أماكن قيادية بارزة : فقد أصبح على ماهر ، رئيس الجمعية ، رئيسا للوزراء ، كما عين عبد السلام الشاذلى ، أحد أعضائها النشطين أول وزير للشؤون الاجتماعية ، كما أصبح عبد المنعم رياض أول أمينا عاما للوزارة الجديدة . وقد عين ويندل كليلاند ، مرجع الجمعية العلمى ، مستشارا للوزارة الجديدة ، وتولت زاهية مرزوق ، أول مديرة لمدرسة الخدمة الاجتماعية ، مسؤولية إدارة الجمعيات الخيرية بالوزارة . وقد أقدم كوادر الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية – فضلا عن القائمين بأعمال الوزارة الجديدة و عددا من موظفيها – على تحديد مجالات نشاطها وقائمة أولويات الإصلاح ، وكذلك بامداد الوزارة بفلسفتها الخاصة بالتدخل الاجتماعى ، أى أنهم قاموا بتقديم تصورهم لما يجب أن تكون عليه أشكال تعبئة الأخصائيين الاجتماعيين وكذلك تصورهم للمجتمع نفسه الذين يقع على عاتقهم مهمة إصلاحه .

ويكشف البناء الإدارى للوزارة الجديدة وكذلك إعادة توزيع التخصصات فى الحكومة ذاتها ، التى أمدت الوزارة بدائرة صلاحيتها ، الطريقة التى تم بها « نقل » برامج العمل الخاصة بالجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية . وقد جاء القرار الوزارى الذى صدر فى ٦ سبتمبر ١٩٣٩ ليحدد اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية وصلاحياتها . وتضم الوزارة الإدارات التالية :

١ - إدارة الفلاح والجمعيات التعاونية التى كانت فى ما قبل من اختصاص وزارة الزراعة ؛

٢ - إدارة العمل التى انتزعت من وزارة الاقتصاد والصناعة ، على أن تكون مهمتها إقرار القوانين المناسبة ومكافحة البطالة وكذلك الحكم فى نزاعات العمل بين العمال واصحاب العمل ؛

٣ - إدارة السجون بما فى ذلك المؤسسات الأولى لتهذيب الأحداث الجانحين ، التى كانت من اختصاص وزارة الداخلية ؛

٤ - إدارة الخدمات الاجتماعية التى تتضمن رقابة الملاجىء ، ومؤسسات إيواء المسنين ، وملاجىء الأيتام ، التى كانت تتولاها من قبل وزارة الأوقاف .

٥ - إدارة الدعاية المكلفة بمراقبة الأخلاق العامة والمسؤولة عن ما نسميه الآن بـ « وسائل الاتصال » ، عن طريق رقابة المسارح والسينما والإعلانات والأندية الرياضية وغيرها ، لمكافحة انحطاط الاخلاقيات والسلوك وانتشار الرذيلة ، ومحاولة تهذيب وتوجيه الرأى العام نحو الفضيلة - والتى كانت من مهام وزارتى المعارف والعدل .

وجدير بالملاحظة أن الإدارة الوحيدة الجديدة داخل الوزارة كانت تلك المسؤولة عن الأنشطة الخيرية - التى أصبحت أهم أولويات الوزارة أن تسن لها تشريعات جديدة . وقد تطابقت البرامج الأولى التى تبنتها هذه « الإدارات » لتحديد مجالات نشاطها مع « التجارب » التى أجرتها بالفعل الجمعية المصرية للدراسات

الاجتماعية ، حتى بدا نشاط الوزارة منذ أول وهلة وكأنه تعميم بحت لهذه البرامج أو نوع من المحاولة لتوسيع نطاقها . وهكذا ، تمثل أول برنامج قامت به إدارة الفلاح في تعميم التجربة التى أجرتها الجمعية فى قريتى المنايل وشاطانوف . كما تمثلت الإصلاحات الأولى ، التى بادرت بتنفيذها إدارة السجون ، فى تطبيق المبادىء التى أدت الى إنشاء « مؤسسة الزفاف الملكى » : تأسيس إصلاحيات زراعية لاستقبال الأحداث الجانحين ، وإصلاح المحكوم عليهم عن طريق العمل ؛ واعتبار المدمنين مرضى بحاجة إلى العلاج وليسوا مجرمين ، وتمرير قانون يسمح بإسقاط السلطة الأبوية لحماية الطفولة المعرضة للخطر . وقد استهدفت إحدى الحملات الأولى – التى بادرت بشنها وزارة الشؤون الاجتماعية ، بالاشتراك مع قوات الأمن وكذلك الصحف التى ساندتها بالشرح والتفسير – جامعى أعقاب السجائر الصغار ، وهى الظاهرة التى كان يعتبرها المراقبون آنذاك تجسيدا لكل أمراض المجتمع المصرى . واستهدفت حملة أخرى بالغة الدلالة ، عام ١٩٤١ ، حظر التجول فى الطريق العام بأقدام حافية ليس فقط فى المدينة ، حيث قد « يصدم » منظر كهذا أعين الزائرين الأجانب لمصر ، ولكن أيضا فى القرية ، على أساس أن ارتداء الأحذية يمثل أول خطوة فى طريق إصلاح الفلاح المصرى . وهناك أيضا الحملات التى شرعت فيها الوزارة لمحاولة اقتلاع الدعارة وإغلاق البارات التى تزايدت على الحدود بين المدينة القديمة والأحياء الجديدة ، حيث تتركز منشآت المتعة ، التى كان يتردد عليها جنود الحلفاء [١٥] .

لا يسمح المجال المتاح لهذه الدراسة أن نشير بالتفاصيل إلى جميع الأنشطة التى قامت بها أو راعتها وزارة الشؤون الاجتماعية كما لا ننوى تقييم أدائها فى ما يخص تحقيق الإصلاح . وكان مؤيدوها ومعارضوها يتفقون على ضآلة ميزانيتها وعلى اعتبار أن إنشاءها لم تدل على زيادة حقيقية للأموال العامة المخصصة لـ « إصلاح المجتمع » ، حيث نتجت عن إعادة توزيع حسابية محضة لموارد مالية كانت مخصصة لوزارات أخرى لأهداف متماثلة . إلا أنه ما يهمنى هنا

الإشارة إليه هو إعادة بناء التصورات عن المجتمع وأساليب إدارته التى يترجمها عمليا إنشاء الوزارة الجديدة وإعادة توزيع الموارد المخصصة لمعالجة « المشاكل الاجتماعية » . من وجهة النظر هذه ، تبرز العلاقة الجدلية التى تربط بين الرؤية الشمولية التى يترجمها إنشاء وزارة خاصة لمعالجة المشاكل الاجتماعية من جهة ، وبين الطابع المحلى الجزئى الذى تتصف به بالضرورة البرامج المطبقة لإصلاح المجتمع . رؤية شمولية إذ يعبر نشاط الوزارة عن ويرمز إلى معنى ومقصد الفعل الحكومى ذاته : « *إن وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة بحث وتوجيه وإصلاح قبل أن يكون وزارة أمر ونهى وسلطان* » [١٦] رؤية شمولية كذلك إذ يتفق الجميع على ضرورة معالجة « تأخر » المجتمع المصرى فى جميع أبعاده فى آن واحد : « *ولعل هذه هى مشكلة الإصلاحات الاجتماعية فهى مسألة وجدانية واقتصادية وقانونية وصحية ، وبتعبير مجمل : مسألة إنسانية معقدة كتعقيد الإنسان ذاته وكل إغفال لعقدة من العقد يؤخر حلها جميعا ، إن لم يحدث بها مشكلات وعقد جديدة* » [١٧] . فى الوقت نفسه ، فالطابع المحلى بالضرورة ، وقد أقول الفردى لعملية الإصلاح ، يرتبط بالفلسفة الخاصة لهذا التوجه ذاته ، إذ يرى فى قيام الأفراد أنفسهم بالجهود المؤدية إلى تحسن أوضاعهم الدليل القاطع على نجاح الإصلاح ذاته . أكثر من ذلك أن حاجة الإصلاح تفرض نفسها على المستوى المحلى – الفردى الذى يتم – أو لا يتم – فيه تحقيقها : فى شخص كل إمرأة يمنعها ثقل التقاليد من أداء رسالتها فى المجتمع ، فى كل طفل مهمل تربيته ، فى كل أسرة مفككة . إن العامل أو الفلاح أو الحدث الجانح يمثلون فى آن واحد أهداف مشروعات الإصلاح والقائمين بإتمامها فى إطار ما قد أسميه « توبولوجيا غياب النظام » une topologie du désordre . من هذا المنطق ، فإن الموقف أو الموقع الذى يسعى المصلحين الاجتماعيين إلى احتلاله يرمى الى القيام بـ « وساطة مزدوجة » : بين الدولة والمواطنين – الأهالى ، مصريين كانوا أم غير مصريين – حيث يضمنون صلاحية وجدوى المشروعات التى تقوم بها الحكومة ؛

بين مختلف « الطبقات » – أغنياء/فقراء ، نخبة/عامة ... – التى يتكون منها المجتمع والتى يرجى إشراكها كل من موقعه الخاص فى عملية إصلاح المجتمع . وتحدد مجلة الشؤون الاجتماعية – وهى مجلة تصدرها الوزارة شهريا بالمجان – رسالتها قائلة إنها « *مجلة تعنى بالشؤون الاجتماعية ناطقة بلسان الحاكم ومستمدة الرأى والفكرة من المحكوم فهى بين الجهتين صلة سهلة وسفير موفق محبوب* »[١٨] . وانطلاقا من المعرفة « العلمية » التى يملكها عن أسباب وآليات « تأخر » المجتمع يسعى المصلح الى إبراز كيفية الربط بين شمولية الإصلاح وخصوصية المجتمع المصرى ، بمعنى إيضاح أوجه التطابق بين الأهداف والوسائل ، بين العقلية الاجتماعية المستوحاة من هذه الخصوصية ، وبين المشروعات الإصلاحية التى يطبقها « الساسة » .

سوف أعود فى ما يلى إلى تركيب المعرفة الخاصة بالمجتمع المصرى المتولدة من هذه التساؤلات مكتفيا بالإشارة إلى تعدد هذه المواقف التى يتخذها باسم « العقلية الاجتماعية » مثقفين ذوى توجهات مختلفة أو حتى متناقضة أمثال سيد قطب ، مفكر الإخوان المسلمين مستقبلا ، أو سلامة موسى ، « أول اشتراكى مصرى » ، أو على عبد الواحد وافى ، أول عالم اجتماع دوركهايمى فى مصر ، أو لطفى السيد ، « أستاذ الجيل على الطريقة الليبرالية » – وجميعهم يكتبون بانتظام فى صفحات مجلة الشؤون الاجتماعية » ويدل هذا التعدد على بروز الـ « وظيفة النقدية » (fonction critique) للمثقف والتى تستهدف فى آن واحد المشروع الاستعمارى والمسؤوليات الداخلية فى الحالة الراهنة للمجتمع المصرى . وربما تكمن خصوصية هذه الموقف فى دور الـ « حكم » الذى يكلف به المصلح الاجتماعى بين هذا و ذاك ، بين الداخل والخارج .

وعلى مستوى ثان ، تتعلق الوساطة التى يقصدها المصلحون الاجتماعيون بترجمة الرؤية الشمولية للإصلاح التى تحتكر الدولة صياغتها الى أنشطة ميدانية

تكون بالضرورة « محلية » ذات أهداف محددة جزئية . وتثبت التجارب التاريخية للأمم المتقدمة من جانب – والنماذج التى يناقشها المصلحون المصريون تتراوح بين دور المؤسسات الخيرية الأمريكية إلى « جيش الخلاص » مرورا بنوادى العمال والجامعات الشعبية و« دور العمل » (workhouses) والاتحادات النسائية – وكذلك حالة الميزانية المصرية ، من جانب آخر ، تثبت أنه يستحيل على الدولة أن تحتمل وحدها جميع أبعاد عملية الإصلاح مما يترتب عليه أن المبادرة الفردية يجب أن تأخذ نصيبها من المسؤولية فى بعض الميادين المتفق عليها من تربية وصحة ومساعدة المحتاجين إلى حماية الأخلاق الحسنة والمشاركة فى الدفاع عن قيم المجتمع المركزية . وفى الوقت نفسه لا يعقل أن يتم توزيع الموارد التى تجمع من خلال القنوات التقليدية للبر والإحسان – من زكاة وأوقاف ، وحسنات ... – عن طريق الصدقة لتلبية الاحتياجات الأولية للمحتاجين كما لا يمكن أن يترك هذا التوزيع لمبادرة المحسنين إذ « *تكره المذاهب الاجتماعية فكرة الإحسان المباشر من يد المحسن إلى يد المحتاج وترى فيها غضاضة وإذاء للكرامة فى نفس المحسن إليه كما ترى فيها إيقاظا للمباهاة والتعالى فى نفس المحسن ؛ ولذلك أبطلت الأمم الراقية التسول . ولهذا ولغرض آخر هو إزالة هذه الوشمة عن جبين الأمة لجأت إلى معاونة الطبقات المحتاجة إلى طريقين : الأول فرض الضرائب التى تكفل تحقيق العناية لهذه الطبقات ، والثانى التبرعات للجمعيات الخيرية ومنشآت الخدمة العامة حتى لا تصل الصدقة من يد المحسن إلى يد المحسن إليه مباشرة واحتفاظا بالكرامة الانسانية للجميع* » [١٩] . من هذا المنطلق تتحدد المسؤلية الخاصة لوزارة الشؤون الاجتماعية فى تنظيم هذه الوساطة المزدوجة : بين المستوى الكلى والمستوى المحلى ، أى بين تحديد الأهداف والغايات للعمل الاجتماعى والتطبيق التنفيذى للوسائل المتاحة ، من جانب – وهو ما يمكننا أن نسميه الوظيفة « التصورية » أو الإدارية للدولة – ؛ وبين الأغنياء والفقراء ، من جانب آخر – وهو ما قد نسميه الوظيفة السياسية والتنظيمية للدولة – ، فعلى

الأغنياء أن يعطوا وأن يأخذوا ما عليهم من مسؤولية فى إصلاح حالة من جعلوهم أغنياء ، كما على الفقراء أن يفهموا ما يبذل من جهود من أجلهم فيأخذوا ما يعطى لهم دون أن يحاولوا عض اليد التى تصلحهم ، وإن كانت التربية التى يخضعون لها خشنة بعض الشيء . « *ثم تأتى دور الحكومة تنفق فى هذه السبيل كل ما تستطيع وتتولى التنظيم والتوجيه وتحقيق الانسجام بين المجهودات الخاصة وتوفير أسباب النجاح لها بحيث لا تسرف فى التدخل ولاتتهاون بل تكون بين ذلك وسطا* » [٢٠] .

ونمط الجمعية الأهلية هو الذى قدم للمصلحين الاجتماعيين الوسيلة الفعالة للقيام بهذه الوساطة المزدوجة فى إطار استراتيجيتهم لإثبات « احترافهم » لمهنة جديدة . فالجمعيات تمثل فى آن واحد نمطا مميزا لتحقيق التضامن بين الطبقات وآلية لمعالجة « المشاكل الاجتماعية » وكذلك ميدانا سانحا لتطبيق قدراتهم المهنية . فعلى مستوى « قاع المجتمع » ، وبتعبئتهم شبكات الانتماءات الأولية – والدينية منها الوجه الخصوص – الفعالة على المستوى المحلى لتوزيع شتى أنواع الخدمات ، استطاع المصلحون الاجتماعيون إيجاد صيغة ملائمة للتفاعل بينهم كمحترفين للعمل الاجتماعى وبين « جيش » المتطوعين الذين لا غناء عنهم لهؤلاء المحترفين فى محاولتهم لـ « تأطير » المجتمع . ويضم دليل الجمعيات الأهلية النشطة فى حقل العمل الاجتماعى فى مدينة القاهرة – وقد قام مركز البحوث الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة سنة ١٩٥٦ بمبادرة من مؤسسة فورد بإعداد هذا الدليل – يضم أسماء ١١٩٨ جمعية تشير تسمية ثلثيها إلى مرجعية دينية أو إقليمية أو مهنية مرتبطة بتوزيع خدمات معينة أمثال « جمعية الإخلاص الإسلامية للبر للفقراء ودفن الموتى » أو « الاتحاد الأسيوطى الخيرى » أو « مبرة الخدمة الاسلامية لتربية الفتاة » أو « الجمعية الخيرية لأصحاب كى الملابس » . وربع هذه الجمعيات كانت تلتقى حينئذ معونات حكومية توزعها عدد من الوزارات منها وزارة الشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة والأوقاف ... وعلى

المستوى التنظيمى تسعى جمعيات الاخصائيين الاجتماعيين - كما يسمون أنفسهم - ، وعلى وجه خاص الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية - إلى تنسيق أنشطة الجمعيات الأهلية « التلقائية » و توجيهها من خلال إنشائها « مجالس لتنسيق الخدمات الاجتماعية » فى الأحياء الشعبية فى مدينتى القاهرة والإسكندرية « *لتنظيم وتنسيق الخدمات الاجتماعية الحكومية والأهلية فى هذه الأحياء ولتفادى الازدواجية والتأكيد من حاجاتها وتخطيط تنميتها وتوفير مساعدة تقنية للجمعيات خاصة فى مجال تدريب القيادات* » . ثم يأتى دور وزارة الشؤون الاجتماعية لينسق بين أنشطة جمعيات الاخصائيين الاجتماعيين التى تحدد « ميثاق » عملهم فى مقابل توفيرها لهذه الجمعيات جزءا مهما من ميزانيتها وعتادها .

وقد نصف « الصفقة » بين الجمعيات المناضلة للإصلاح الاجتماعى والسلطة والتى يجسدها إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية بقول إن هذه الجمعيات قد حصلت على اعتراف الدولة و « تقنين » لاختصاصات مهنية جديدة تمت تجربتها فى المؤسسات التى خلقتها هذه الجمعيات فى مقابل قبولها لـ « رعاية » الدولة ورقابتها على أنشطتها وقياداتها . أو بعبارة أدق ، فالـ « بضاعة » التى « يبيعها » الإخصائيون الاجتماعيون للدولة هى قدرتهم الإنسانية والمادية على « اختراق » الجمعيات « التلقائية » - أو « العضوية » ، إن صح التعبير - للسيطرة عليها وتنظيمها ، هذه القدرة التى يكونونها بالاستناد على الموارد التى توفرها لهم وزارة الشؤون الاجتماعية .

التركيب الإصلاحى للمعرفة الاجتماعية عن مصر

إن صورة مصر التى تكونت بالتقاء المساعى المعرفية المقصود منها تسمية « المشاكل الاجتماعية » وتشخيص أسبابها وعلاتها مع المبادرات العملية الإدارية التى استهدفت إيجاد نظام ما فى عشوائية الواقع ، هذه المساعى هى نتاج

سياق خاص من العلاقات الاجتماعية (ما أقترح أن نسميه التوجه الإصلاحى أو الطرح الإصلاحى) يمكننا أن نحلله على مستويين : ما يتعلق ببناء السلطة أى التوازنات وعلاقات القوة فى ما بين القصر الملكى وكبار الملاك والحركة الوطنية ، من جهة ؛ العلاقة مع « الغير » أى الاستعمار كمصدر لمناهج التحديث وفى الوقت نفسه كتجسيد لما يرفضه المجتمع المصرى لنفسه من « بدع » و « فتن » واضطرابات للنظام الاجتماعى ، من جهة أخرى .

لا يسع المجال لنستعرض بالتفصيل جميع الـ « مقولات » التى يتم من خلالها تشخيص الظواهر الاجتماعية وما يجب أن يكون عليه النظام المجتمعى الجديد بل سوف أكتفى هنا بمحاولة إبراز « شبكة المعانى » أو « تمفصل الأفكار » التى يعبر عنها ما قد أسميه « قانون تأخر المجتمع المصرى » ٢١ – هذا القانون الذى ينتظم من خلاله مختلف العناصر المتاحة لمعرفة المجتمع معرفة « علمية » كما يحدد هذا القانون حدود « اللا مدرك » الاجتماعى ، أى ما يرفض المجتمع والنخب الحاكمة بوجه خاص أن يعرفه أو يعرف به عن نفسه .

ومن خلال العمليات المعرفية والعملية – الإدارية التى تساهم فى إعادة صياغة المجتمع المصرى فى أجزائه وشموليته يظهر المجتمع ذاته فى عدد من القوالب التاريخية (historicité) المتعارضة المتكاملة فى آن واحد ، يتفق عليها مراقبوه ويختلفون ، يتم من خلالها التعرف على « الآليات » التى تحكم تطوره :

– تاريخية التدهور أو الاضمحلال : وتسعى الى تفسير طبيعة الاستمرارية والانقطاعات التى يتصف بها الوجود الزمنى أو زمنية المجتمع المصرى : ما هو كائن بالمقارنة بما سبق أن كان . ومن وجهة النظر المصرية أو القومية ، يدور التساؤل المثار حول الأسباب التى جعلت مصر العظيمة – التى ما يزال علماء الأثريات يعيدون اكتشافها دون أن يخفوا انبهارهم – ، مقيدة بهذا الحاضر المتخلف . وليس التناول الشائع لموضوع الاحتلال الأجنبى لمصر والذى لم ينقطع منذ الفرس حتى الإنجليز ، وكذلك توصيف العصر العثمانى « المظلم » أو

« الفوضى المملوكية » سوى خطوات على نفس هذا الخط . ومن وجهة النظر الغربية ، تتعلق المشكلة فى ضعف أداء المشروع الاستعمارى ذاته ، سبعين سنة بعد افتتاح قناة السويس وستين سنة بعد الاحتلال الإنجليزى : كيف نفسر تعطل أو تعطيل الوعد الاستعمارى بالتقدم مقابل الاحتلال على الرغم من انفتاح المجتمع المصرى وقبوله الملحوظين وقد نقول حماس بعض عناصره لنماذج الحداثة الغربية باعتراف المستعمرين أنفسهم ؟ وتطال الأسئلة المطروحة فى هذا الصدد قضية السكان – هل تعد مصر دولة « مكتظة بالسكان » لصغر مساحتها أم على العكس ، لا تكفى عدد سكانها لتوسيع رقعتها ؟ كما تطرح مسألة « النوع » أو « الجنس » المصرى الذى داهمه شتى أنوا ع الآفات والأوبئة وتعمه مختلف العاهات أو مسألة الفلاح المعضلة : هل نبدأ بإصلاحه أولا قبل الزراعة المصرية ذاتها ، أم لا إصلاح للفلاح دون إصلاح الزراعة المصرية أولا ؟

– تاريخية الممكن أو المحتمل التى تسعى الى تفسير المسافة بين ما هو كائن وبين ما يمكن أو ما يجب أن يكون . وهذه الزمنية هى الزمنية الخاصة بالإصلاح وإن اضطر المراقبون فى معظم الأحيان أن يسجلوا أفشاله . ويتعلق السؤال المثار هنا ببعدين مزدوجين : أولهما الفرق بين متطلبات الحداثة فى تطبيقاتها العملية ، والقيم اللازمة للارتقاء بالعادات والتقاليد السائدة كما تأخذ بها الحكومات الرشيدة و« المتحضرة » ، من ناحية ، وبين عجز السلطات الاستبدادية عن الوفاء بهذه المتطلبات ، من ناحية أخرى ؛ أما ثانيهما ، فيتعلق بمسألة تطبيق النماذج الحديثة ذاتها وعدم فعاليتها النسبية مما يعاكس – إيجابيا أو سلبيا – « خصوصية » المجتمع المصرى . والموضوعات المطروحة للمناقشة من وجهة نظر هذه الزمنية تتعلق بالتربية وتربية الفتيات على وجه الخصوص ، كما تتناول الأخلاق الأسرية والعمل وتنظيمه ، وكذلك « الحس الاجتماعى » وأوجه الخلل فيه . ومن نفس المنطلق ، تحتل التقارير العديدة المكرسة للتجارب الرائدة فى أوروبا وأمريكا وكذلك فى الهند واليابان فى ميادين « العمل الاجتماعى »

المختلفة مكانا لا بأس به فى صحف الإصلاح الاجتماعى فى محاولة لتوضيح إمكان تطبيقها فى مصر .

– تاريخية التزوير أو التحريف : وتستهدف التنديد بما كان يجب ألا يكون إلا أنه أصبح قائما بالفعل : ونصل هنا إلى علاقة الإصلاح ذاته بإشكالية الهوية التى ينادى بالدفاع عنها فى الوقت الذى قد يبدو المصلحون وكأنهم يغامرون بها وقد بدأ بعض « المحافظون » يتهمونهم بخيانتها . ويدور الجدل المثار هنا حول التحقق من مرجع الهوية ذاته : هل هو « فرعونية » مصر ، أو « عروبتها » ، هل يتحقق بإطلاق « الوحدانية » (monothéisme) على أرض مصر « موحدة » ، أم يشير الى « إسلاميتها » ؛ هل هى « متوسطية » أم كما تمناها الخديوى إسماعيل « قطعة من أوروبا » ، أم هى كل ذلك فى آن واحد من خلال ترتيبات دقيقة للغاية تخص نظم القيم والأساطير الجماعية وإمكانية العمل المشترك ؟ [٢٢] وتكمن معضلة إشكالية الإصلاح الحقيقية فى توازى توجهين مختلفين : أولهما يتلخص فى محاولة إدراك الذات المصرية « من الخارج » عن طريق تكريس أنماط فكرية ومناهج علمية غربية « مستوردة » وفى المقابل ، محاولة امتلاك القيم المعرفية للعلوم والتقنيات الغربية « من الداخل » عن طريق قيم الهوية ومتطلباتها .

أما ما يضمن إمكانية الانتقال بين تاريخية وأخرى – وقد يعتبر بمثابة التركيب الأساسى للطرح الإصلاحى – فهو الرؤية التى تمخضت عنها هذه التاريخيات والتى تميل إلى إقرار عدم وجود « مجتمع مصرى » بالمعنى الكامل – أى الحديث – للكلمة وقد تعد هذه المقولة « أصغر قاسم مشترك » بين المشتركين فى طرح إشكالية الإصلاح بصرف النظر عن الطريقة التى تصاغ بها فكرة عدم وجود المجتمع . ويتساءل سيد قطب : « هل نحن أمة ؟ » [٢٣] ويتابع : « هل نحن متحضرون ؟ » ، مشيرا الى « الفوارق السحيقة بين مظاهرنا وحقائقنا » [٢٤] ويجيب سيد قطب بالنفى لكلا من السؤالين : « *لن يصدقنا أحد حين نزعم أننا أمة متمدنة ، بينما يرى فى عاصمة البلاد وفى أهم أحيائها ما يراه*

كل سائر من المناظر المخجلة ، المناظر الآدمية الشائهة التى لا يمكن أن تعيش فى شعب متحضر ، والمناظر المادية القذرة التى لا تعيش فى بيئة المتحضرين . فبجانب الجدران وفى محطات الترام وفى الميادين وعلى أبواب المساجد والحدائق العامة وفى المقاهى وحيثما يقع نظر الجالس أو المار أو الراكب يجد طوائف من القطع الآدمية الزرية الهيئة والمظهر ، تكفى كل قطعة منها لتشويه حضارة بأسرها بينما فى مصر مبعثرة بالآلاف فى كل مكان » . ويشير التعارض الذى يقيمه سيد قطب بين المظاهر – أى كل ما من شأنه أن يدفعنا الى التسليم بوجود « أمة مصرية » قادرة على أن تلعب دورها على مسرح الأمم – وبين حقيقة التأخر المصرى ، يشير إلى ضرورة أن يشمل الإصلاح المجتمع بأسره وكذلك أن يطبق فى جميع الحالات الفردية والمحلية . فلا الدستور أو البرلمان ولا وجود جامعة أو وزارة للمعارف ولا الأحياء الجميلة أو الأوبرا أو المتاحف – أى بالتحديد الرموز التى تمسك بها الوطنيون لتأكيد حق مصر فى الاستقلال – لا تكفى جميعها لقيام أمة ، فهو ادعاء أكدت مؤشرات التخلف الإحصائية التى يجتهد الخبراء الاجتماعيون فى تقديمها على عدم صحته : « *نحن فى عصر لاتقاس المدنية فيه بهذه المظاهر ولكن تقاس بالخدمات الاجتماعية ومدى أثرها فى رفاهية الشعب كله بجميع طبقاته ، وتقاس بمقدار التضامن الاجتماعى بين الطبقات والأفراد ويقرب الفوارق بين الجميع وتوافر الضروريات للجميع على عكس ما كانت تمتاز به عهود الإقطاع من استمتاع أفراد مخصوصين بالمال والجاه والشرف وحرمان سائر الشعب من هذه المتاع* » [٢٥] . ومن هذا المنطلق ، يتم بناء التصور الإصلاحى عن واقع المجتمع المصرى من خلال المؤشرات التى تدل على غياب الخدمات الاجتماعية ذاتها تجاه ذوى العاهات ، والمرضى ، والعجزة ، والأرامل ، والأيتام المتروكين لأقدارهم بلا مصدر للرزق سوى التسول ، وكذلك الأحداث الشاردين والجانحين ، « *والفتيات الشاردات اللواتى يقفن على حافة الهاوية*

تتلقفهن الذئاب الجائعة في وقفتهن المترددة الشاردة . وعما قليل يسلكن طريق الرقيق الأبيض والمجتمع في غفلة عنهن وعن بواعث الجريمة في نفوسهن ومحيطهن ، حتى إذا سلكن طريق البغاء الصريح ، قامت الضجة من هنا ومن هناك تطالب بإلغاء البغاء ، وتحتج بالدين والكرامة وتنذر بالويل والثبور ، وكان في استطاعة المجتمع أن يحسم الداء قبل استحفاله لو أراد » [٢٦] .

وبالتالى ، فإن ما يشكل «مادة » المعرفة التى يكونها الخبراء الاجتماعيون ومنطق تدخلهم الإصلاحى ينطلق من ملاحظة عدم الملاءمة بين الظروف التى يعيش فيها أفراد المجتمع وبين الأدوار التى ينتظر منهم أداؤها كما يتضح ذلك من الطريقة التى طرحت بها قضية أوضاع المرأة وهى بلا جدال القضية المركزية للتوجه الإصلاحى عموما والمصلحين المصريين على وجه الخصوص ، وكذلك قضية « العامل » أو قضية « العمال » وهى من القضايا « المستقبلية » التى عالجها الإخصائيون الاجتماعيون فى الأربعينات من هذه القرن . وفيما يخص القضية الأولى – وبتبسيط شديد لمجادلات يستحق غناؤها وحساسيتها مزيدا من التحقيق والتحرى ، يمكن أن نلخص فى مقولتين أزمة الوضع النسائى كما تصوغها إشكالية الإصلاح :

١- لا تتلقى الفتيات المصريات التعليم الذى يسمح لهن بإنجاز مهمتهن البيولوجية والاجتماعية .

٢- يخلق التعليم الذى تتلقاه بعضهن ، وبالأخص فى المدارس الحديثة التى تحاكى النماذج الأوروبية ، لديهن تطلعا يعوقهن عن القيام بمهامهن البيولوجية والاجتماعية ، فيصبح مصيرهن حينذاك التعاسة وعدم الرضا ، وذلك لعدم قدرتهن على الحصول على وضع مناسب لهن فى المجتمع ، أو يصبح مصيرهن هو الانحراف والرذيلة إذا ما أطلقن العنان لهذا التطلع . لم تعد الفتاة المصرية – والمشكلة ذاتها مطروحة بالنسبة للصبيان – كما كانت بالأمس ، ولم تصبح بعد ما يجب أن تصير مستقبلا : « *إن القفزة التى قفزتها المرأة المصرية*

بعد الحرب العظمى هى سبب هذا الاختلال كله فى حياتنا الاجتماعية ، وأنا لا أستطيع أن أدعو الى احتجاب المرأة ولا أطيق هذا الاحتجاب فى عصرنا الحاضر ولكننى لا أفهم سفورها على الوضع الذى تلج فيه (...) . أما نحن شبان هذا الجيل ، فنؤدى ضريبة التطور كاملة بين أجدادنا وأحفادنا وبين آبائنا وأبنائنا ، وعلى قنطرة من سعادتنا وأخلاقنا تعبر الأجيال القادمة ، لا فرق فى هذا بين الشبان والشابات » [٢٧] وتشير جدلية الحجاب/السفور هنا إلى موضع الخلل ومنطقه : فمشاعر المصريين الدينية هى التى صدمت بسبب ما طرأ على وضع المرأة من تغيرات ، مما يترتب عليه أن كل محاولة لـ « تحديث » أحوال المرأة دون أن تحترم متطلبات « الهوية » مصيرها هو الفشل المحتوم . ويقع عصب المعرفة المكونة عن المرأة من خلال التوجه الإصلاحى فى المسافة بين الهوية والحداثة ؛ وقد تمكن سيد قطب بمقدرته على التوفيق بين متطلبات الأولى والثانية من أن يوضح رهانات إصلاح وضع المرأة نفسه : « *ومتى تحددت الوظيفة ، تحدد معها نوع التربية ولون الثقافة . فإذا أريد من المرأة المصرية أن تكون منشئة الجيل القادم ، وجب أن تزود فى ثقافتها بما يسهل لها هذه المهمة ويقدرها عليها . وكل انحراف بهذه الثقافة فى أية مرحلة من مراحل التعليم عن هذه الغاية يعتبر شذوذا بالمرأة عن غايتها وغاية الحياة والمجتمع منها وانحرافا عن الخطة المثلى لأوضاع الشعب الاجتماعية . فالفتاة المصرية إما أن يراد لها أن تكون أما وربة بيت ، فيجب حينئذ أن تلاحظ هذه الوظيفة عند وضع برامج ثقافتها ، وإما أن يراد بها الشذوذ عن هذه الغاية الطبيعية فتدرس حينئذ على نظام الفتيان – الذين ستؤدى وظيفتهم – وتكون قد وطدت نفسها ووطد أهلها أنفسهم ، وعزمت الدولة كذلك ، على ألا تحيا هذه الفتاة الحياة الطبيعية لها ، لأنها – ومعها أهلها والدولة – قد نذرت نفسها للعلم والبحث أو العمل فى ميدان الحياة كما تنذر الراهبات للدير حين ينحرفن عن الوضع الطبيعى لهن فى هذه الحياة* » [٢٨] . والمقارنة التى أقامها سيد قطب بين مصير الفتيات المصريات اللاتى تلقين تعليما متناقضا مع

طبيعتهن وبين مصير الراهبات المسيحيات : ويأتى ذكر الراهبات هنا للتنديد بالإصلاحات « الدخيلة » ، وتجاوزها الأهداف المحددة لها : ودلالة المقارنة تكمن فى رفض المسلمين لظاهرة الرهبنة ، وبالتحديد عند النساء ، لاعتبارها من أبعد المظاهر عن « الطبيعة » وأكثرها مجافاة ليسر أداء الفرائض الدينية فى الإسلام . ونورد هنا ، على أى حال ، ما يمكن اعتباره صياغة التوجه الإصلاحى المتعلق بالمرأة : فلقد انحصر معظم المصلحين - الرجال - فى المناداة بتعليم النساء ليصبحن قادرات على الوفاء بما عليهن من أدوار تقليدية تجاه المجتمع وليس إعفاءهن من أداء هذه الأدوار [٢٩] .

والجدير بالملاحظة فى الطريقة التى طرحت بها قضية « العامل » ، تشابه تركيبها أو صياغتها مع قضية المرأة . ومثلما ليس هناك سبيل إلى مجتمع متحضر بدون تحديث أوضاع المرأة ، فإنه بنفس المنطق لا مجال لمجتمع صناعى بدون وجود « وضع » عمالى يحدد الأدوار التى يكلف بها العامل فى المجتمع . فمن ناحية ، يعد وضع العامل الحالى ، على غرار وضع المرأة ، نتاج جميع مساوىء المجتمع الذى يساهم العامل نفسه فى إعادة إنتاجه : بصفته فلاح سابق ، تردى العامل فى حلقة مفرغة من « الآفات الثلاث » هى « الفقر والمرض والجهل » ولكن بعكس وضع الفلاح ، يظهر العامل فى نوع من الـ « خلاء » الاجتماعى - شأنه فى ذلك شأن نظام تعليم الفتيات - حيث يمكن تأسيسه « من أول وجديد » ، دون أن تعرقل العادات والتقاليد الموروثة إيجاد صيغ حديثة لتعبئة قوى المجتمع الحية . وإذا كان تأثير إصلاح أوضاع المرأة على الوضع العام للمجتمع يأتى تدريجيا عن طريق الأسرة والتربية ، فإنه ينتظر من بروز دور العامل أن يؤدى إلى إعادة خلق للمجتمع بأسره : « *العمال فى مصر كما فى غيرها من بلاد الدنيا هم الأساس الذى تبنى عليه النهضة الصناعية والتجارية والزراعية ولذلك نرى مستبشرين عناية واهتماما بأمورهم فى صورة لم نعهدها فى الزمن الماضى . حتى كان الكثير منا يظنون أن البحث فى شؤون العمال لتحسين حالهم ما هو إلا*

نوع من الشغب أو الثورة ضد المبادىء التى كانت مقررة من قبل ، لكننا بدأنا جميعا نعتقد ونؤمن أن العامل هو أهم عضو فى جسم هذه الأمة الناهضة فيجب على الأقل أن يساير باقى أعضائها فى النمو والنهوض إن لم يسبقها فى الطريق إلى النجاح » ٣٠ .

وبتعبير آخر ، إذا كانت الصناعة هى التى تخلق العامل ، فإن تقنين الوضع العمالى وتنظيم أداء دوره هما الذان يخلقان المجتمع الصناعى . ويمد تاريخ الحركة العمالية العالمى – على النمط الإنجليزى أو الأمريكى وليس على النمط السوفيتى – بالنماذج الأساسية التى أصبح تطبيقها فى مصر موضوع النقاش الشائع بين المصلحين ، بدءا من تشريعات العمل ونظم التأمينات الاجتماعية ، مروراً بالأندية العمالية وتنظيم المدن العمالية وطب العمل ، بهدف حصر الحياة اليومية لمن يعد « مواطنا كاملا » ينتظر منه أن يساهم فى تحديد الرخاء العام للمجتمع .

وتبدو القضية النقابية مركزية فى هذا النقاش وذلك على نحويين : أولهما أن تأسيس المنظمات العمالية ما هو إلا امتداد طبيعى لنموذج الجمعية الأهلية التى أوضحت أنها تمثل لدى محترفى الإصلاح الاجتماعى أداة ومضمون هذا الإصلاح ذاته بالنسبة لهذا القطاع الهام والحساس . من هذه المنطلق تعد النقابة نمطا « طبيعيا » لتعبئة الطبقة العمالية ، وفى الوقت ذاته نمطا لتفاعل هذه الطبقة مع المجتمع ككل : *« وها هى الحكومة الراشدة تهيئ للطبقة العاملة طرق الاتحاد والتعاون ، إذ تجد فى استصدار قانون لتنظيم نقابات العمال على أساس يحفظها من أسباب الفوضى والاضطراب ويقيها من ذوى الأغراض والأطماع ويمكنها من تحقيق آمال العمال فيها فترفع أجورهم وتخفف أعباءهم وتصلح شؤونهم وترقى بمستواهم الفكرى والخلقى ، فليعد العمال أنفسهم لاستقبال هذا العمل المجيد الذى تجد الحكومة فى إنجازه ، وليعلموا أن عمال أوروبا وأمريكا لم يرقوا ولم ينهضوا إلا عن طريق واحد هو الاتحاد فى نقابات منظمة مخلصة جمعت شملهم*

وشدت أزرهم وجهرت برأيهم واستخلصت حقهم ، فليهتدي عمالنا بآثار زملائهم الذين سبقوهم إلى الرقى واليسر ولينظموا صفوفهم تحت لواء النقابات التى تحفظ لهم حقوقهم دون أن تعترض طريق الطبقة العاملة إلى الرقى والرخاء ودعامة التقدم الاجتماعى فى مصر الصناعية » [٣١] .

إن الدور الذى يتمنى المصلحون الاجتماعيون أن تؤديه النقابات العمالية لا يكاد يختلف عن دور الجمعيات التعاونية الزراعية فى الأرياف أو منظمات الأحياء فى المدن : فهى عبارة عن مساحات أو مسارح اجتماعية قد تم فيها الإصلاح بالفعل لتأوى تفاعلات اجتماعية من نمط جديد ، تكون أسوة حية لباقى قطاعات المجتمع بمحاسن هذا النموذج من العلاقات الاجتماعية ومعالجة تضارب المصالح بين أعضاء المجتمع الواحد . إلا أن هناك رهانا آخر ليس أقل شأنا تتعلق بالدور الذى يرجا للنقابات العمالية أن تلعبه كبديل لأنماط أخرى من التعبئة ، يخشى أن تجتذب انتباه العمال ليوجههم نحو أفكار ومطالب لا يرضى بها الحكام . والجدير بالملاحظة أنه إذا كانت « حدتو » (الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى) أو جماعة « اسكرا » زمرة من المثقفين الهامشيين انضم لهم عدد محدود من « العمال » ، فإن تأثير « جماعة » الاخصائيين الاجتماعيين على حقيقة الأوضاع الراهنة فى القطر المصرى لم تكن تفوق تأثير الجماعات اليسارية تفوقا ملحوظا [٣٢] . من هنا تأتى أهمية التأكيد من الطابع غير السياسى للمنظمات النقابية العمالية وهو الأمر الذى أجمعت أوساط الإصلاح على ضرورته على تأكيد الدعوة *إلى* « الاعتدال » فى مطالبهم *التى* يتوقف *عليها* مستقبل *الصناعة* المصرية ، وعلاقات الطبقة العمالية بباقى البناء الاجتماعى : يجب على العمال المصريين أن يتفهموا أن لمطالبهم حدود لا يجب أن يتجاوزوها [٣٣] .

كان قصدى من خلال هذه الملاحظات السريعة عن كيفية طرح مسألتى المرأة والعامل فى منعطف الأربعينيات – وقد تطبق المقولات ذاتها على مسألة الفلاح أو التحضر – أن أبين تركيب ما قد أسميه « المعرفة الإصلاحية

للمجتمع » أو « التركيب الإصلاحى للمعرفة الاجتماعية » . وعلى مستوى قد أصفه بأنه « سطحى » – ليس بمعنى سطحية مضامينه أو تفاهتها ، بل إشارة الى الصفة « الشكلية » أو « الخطابية » لصياغتها – يتم تصور الوحدات المعرفية ، كما أشرت ، من خلال « مثلث » ما هو كائن (ويسعى الاخصائيون الاجتماعيون إلى تسجيله وتقييمه) وما يجب أن يكون (ويتم تصوره من خلال المنافسة بين متطلبات الحداثة والهوية) وما يجب ألا يكون (والإشارة هنا إلى نواقص الحداثة والهوية وتناقضاتهما) . على هذا المستوى التصورى / المعرفى – وكذلك على المستوى العملى / الإدارى – يمكن تفسير ما اسماه المشتركون فى هذا النقاش المجتمعى « قانون الآفات الثلاث » مبدأ أو سببية « تأخر » المجتمع المصرى . ويمثل هذا « القانون » إطارا تنظيميا بل ونظريا يوجه عملية التراكم المعرفى عن مشاكل المجتمع وخصوصيته ، وفى الوقت ذاته تعبيرا عن الغايات التى يتفق عليها المهتمون بإصلاح المجتمع .

إن حلقة الفقر والمرض والجهل المفرغة هى التى تسمح للمراقبين بربط المشاكل الاجتماعية الجماعية بالمشاكل والآلام الفردية ، وفى الوقت نفسه بتوضيح شروط التعادل بين حجم هذه المشاكل والمساعى التى تبذل للقضاء عليها : « *نحن فى حالة حرب حقيقية ضد الفقر والمرض والجهل ، ضد الانحراف الأخلاقى والانحلال الاجتماعى وعدد من الأمرض الأخرى التابعة لها . فعلينا أن نوجه كل مواردنا وكل طاقاتنا معلنين حالة الطوارئ حتى انتصارنا على هذه الآفات الثلاث* » ٣٤ .

تأتى الاستعارة هنا من القاموس العسكرى وفى مواضع أخرى تلجأ الى مصطلحات الفيسيولوجية أو الطب العضوى ، مما يشير فى كلا الحالين إلى « وضوح » المشاكل و« وضوح » الغايات وإن اختلف المعنيون حول الاستراتيجيات المناسبة أو حول العلاج الفعال . ويتسم قانون الآفات الثلاث هذا أكثر ما يتسم وكذلك الحوارات التى دارت حوله بدرجة عالية من « الوضعية

المعرفية » (positivisme) إذ يعبأ مفهوم الإصلاح للبحث عن إجماع وتضامن والتقاء للمصالح ، تعتبر فى آن واحد الحالة الطبيعية والمثالية للهيئة الاجتماعية وتشكل للإصلاحيين هدفا بذاته للإصلاح وعلامة على نجاحه . وهناك كذلك قدر كبير من التفاؤل بأن معرفة المشكلة وتحديدها يحمل فى طياته حلها ، مما يبرر اكتفاء غالبية المشاركين فى حوار الإصلاح بمناقشة مزايا مختلف النماذج الأوروبية ، سواء فى البرلمان أو فى الصحف ، دون تعرض – فى أغلب الأحيان – إلى قضية تطبيق هذه النماذج فى مصر .

مع ذلك ، لا يصح لنا أن نعتبر هذه المواقف على أنها تمثل مجرد انتهازية توفيقية لن تمر سنوات طويلة حتى تقضى عليها الثورة . بل إن ما يبررنا فى أن نرى فى إشكالية الإصلاح عصب عملية إنتاج المعنى – أى معنى و كل معنى ممكنين – عن تاريخية (historicité) المعاصرة ، هو وجود مستوى آخر لبناء المعرفة وإدارة المشاكل الاجتماعية ، مستوى قد أصفه بأنه « ضمنى » أو « افتراضى » ، إذ أن نموذج « الآفات الثلاث » ، الذى يظهر على السطح ، كمحل إجماع بين كافة المصلحين ، يعكس على المستوى الضمنى خصوصية الطرح الإصلاحى (réformiste) فى مصر خلال الأربعينات . وتتعلق هذه الخصوصية ، التاريخية والاجتماعية والسياسية فى آن واحد ، بغموض وصعوبة العلاقة بين الموقف (المواقف) الإصلاحى كتوجه « شبه – سياسى » وبين السلطة المحلية (القصر ، الحكومة) وبينه وبين هيمنة الآخر الاستعمارى . وبعد إخفاق مشروع محمد على ، الذى أجهضته القوى الأوروبية ، والنتائج المفجعة لمغامرات إسماعيل المالية وما أسفرت عنه من احتلال بريطانى ، بالإضافة إلى سرعة وتفاقم أزمات القطن وفى قلب الفوضى التى نجمت عن الحرب العالمية الثانية مع ما صاحبها من خلل اجتماعى وأخلاقى – بغاء ومخدرات ونصب واحتيال وانحرافات من كل الأنواع والتى أخذت أشكال قاسية فى هذه السنوات [٣٥] – يجد الإصلاحيون أنفسهم أمام مأزق فحواه أن عليهم أن يوضحوا سبل الإصلاح وأن يفسروا فى الوقت ذاته

لماذا لم تنجح – ولن تنجح – محاولتهم الإصلاحية . والمواقف التى وصفناها بـ« السطحية » أو « الاجماعية » بمناسبة مناقشتنا قانون الآفات الثلاث ، يتم تنوعها على المستوى الضمنى الذى أشرت اليه وفقا لنموذجين تفسيريين متكاملين يقصد من تطبيقهما :

١ – إيضاح الأسباب التى تحول دون ترجمة الاستقلال السياسى – الذى حصل عليه القطر المصرى سنة ١٩٣٦ ، وإن كان شكليا – الى توحد الساحة الاجتماعية أى إعادة تماسك قطاعات المجتمع « المتعارضة » – قديم / جديد ، موروث / وافد ، ريف / حضر... – فى كيان حضارى / مجتمعى مستقل ،

٢ – إيضاح الأسباب التى تفسر « عدم تراكمية » (la non cumulavité) مشاريع الإصلاح الجزئية مما يؤدى إلى استمرار دوران حلقة الفقر والمرض والجهل المفرغة .

– فى حركة أولى ، يتم « تعميق » قانون أو نموذج الآفات الثلاث من خلال عملية ترتيب هذه الآفات ليبرز أسبقية الفقر سببيا وأولوية معالجتها سياسيا ، مما يؤدى الى إعادة توزيع المواقف السياسية وتوازن القوى المتنافسة على الساحة الإصلاحية : « *لا شك فى أن الفقر هو الداء الأول الذى يجب مكافحته على هذه القاعدة فالفقر مرض اجتماعى لا شخصى فى غالب الأحيان وهو بحالته فى مصر مرض اجتماعى لا شك فى ذلك منشؤه ما قدمت من سوء عقلية الحكم فى ما مضى . ومن الفقر ينشأ المرض وينشأ الجهل ، وإن كان يعويان بدورهما فيزيدان حدته ويثبتان أقدامه . والتجربة تثبت أن ارتفاع الدخل لشخص ما أو طبقة خاصة يتبعه حتما ارتفاع درجة الصحة والرغبة فى التعلم كما تتوارى فى الحال عيوب وأمراض اجتماعية أخرى* » [٣٦] . لا يسعنا أن نقلل من أهمية هذه العملية وهى بمثابة « الثورة الكوبرنيكية » (révolution copernicienne) التى تجعل من « مشاكل » اجتماعية ، أمثال الجريمة والدعارة والطفولة المشردة « ظواهر » أو « أعراض » (symptômes) ليست سبب نفسها ، بل تدل على آليات أكثر جوهرية

مسببة لهذه الظواهر أو الأعراض . وهذا الاعتراف بأسبقية الفقر يتبلور من خلال « قانونيين تطبيقيين » بمعنى أنهما يمكنان المراقبين من الربط بين « الأمراض الاجتماعية » التى يشخصونها وبين الإجراءات العلاجية التى يوصون بها. وهناك أولا ما قد أسمى « قانون الجزاء التدريجى عكسيا للجهود المبذولة »

(loi de la répartition inversement proportionnelle aux contributions effectives)

الذى يحكم على توزيع الثراء والفقر وبالتالى على آلية إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع على الصعيد الاقتصادى / الاجتماعى : « *أكل فرد فى مصر ، كل هيئة ، كل طبقة تتناول من الأجر بقدر ما تبذل من الجهد وتعطى للمجتمع بالقدر الذى تأخذ منه ؟ هل موظف الدرجة الأولى الذى يتقاضى مائة وعشرين جنيها فى الشهر ينفع الدولة بمقدار ما ينفعها موظف الدرجة التاسعة الذى يتقاضى ثلاثة جنيهات أربعين مرة ؟ (...) هل صاحب العمل الذى يستخدم ألف أجير فى اليوم بألفين وخمسمائة قرش ويربح فى اليوم مثلها ، يبذل من الجهد مقدار ما يبذله ألف أجير ؟ هكذا نمضى فى تلك الأسئلة والجواب عليها دائما بالنفى والفرق بين الأخذ والإعطاء وبين الجهد والجزاء فى كل حالة هو الفرق بين الصحة الاجتماعية والمرض فى المجتمع المصرى الغارق فى هذا الاختلال* » [٣٧]. وهناك ثانيا ما يمكن أن أطلق عليه « قانون الأسياد والعبيد » الذى يوضح الشروط السياسية لاستمرار غياب العدالة الاجتماعية : « *وكان السادة من الملاك أوالموظفين أو المحتسبين ... إلى آخر الأسماء والأوصاف فى حاجة إلى الأجراء من الفلاحين والعمال والخدم الذين لا يشعرون نحوهم بعاطفة من جنس أو لغة فكان لا بد من تخفيض الأجور لهذه الطبقات بل لا بد من السخرة والاهانة والإيذاء ليصفو الغنم كله للسادة ويقع الغرم كله على العبيد . اختل التوازن بين الجهد والجزاء حتى إذ قدم الاستعمار الأوروبى والامتيازات حل السادة من الأجانب محل السادة من المماليك والأتراك* » [٣٨] . هل كنت واضحا بما فيه الكفاية فى الإشارة إلى أن هذا النوع من الخطاب تتم صياغته فى قلب جهاز الدولة بل أنه جزء لا يتجزأ من إقرار مشروعيته – بغض النظر عن

التطبيقات الفعلية - ؟ أكثر من ذلك ، قد نفترض أن هذا النوع من الخطاب لا يصبح ممكنا وصائبا إلا حيثما تلتقى مصالح جهاز الدولة فى طريقه الى التنوع والتحديث من جهة والمصالح « الموضوعية » للنخبة الاقتصادية بشطريها الزراعية والصناعية من جهة أخرى . وتبدو مسألة الإصلاح الزراعى - أى فرض حد أقصى للملكية الزراعية وإعادة تقسيم الأراضى المتاحة - بمثابة نهاية المطاف بالنسبة لهذه الإشكالية . وقد صدرت بالفعل من أوساط الإصلاح الاجتماعى أول دعوة لإقرار هذا الحد الأقصى إذ دعا بها صراحة ميريت غالى ، سنة ١٩٤٥ ، وهو من كبار ملاك الأراضى ومؤسس « جماعة النهضة القومية » وندد فى سياسة الغد - « مانيفستو » الجماعة « سوء استخدام الحكم النيابى » كما دعا إلى « تكوين *الرأى العام وهى مهمة قومية تقع على عاتق الموظفين والصحفيين والكتاب وجميع الذين يربطهم بالجمهور اللسان والقلم وخصوصا الذين يتولون تربية الأطفال والشباب* » كما نبه الطبقة الاجتماعية التى وضع فى عنقها مسئولية حماية الليبرالية إلى ضرورة تقديم التضحيات « *وإلا تعرضنا جميعا إلى فقد تلك المزايا الغالية* » ٣٩ . بالرغم من هذه التوعية المبكرة ، لن يتم الإصلاح الزراعى إلا على يد الثورة القادمة إذ أن الاهتمام السائد لدى المشتركين فى نقاش الإصلاح الاجتماعى يرمى إلى تجنب هذه المسألة - أى الانتقال من مسألة سوء توزيع الثراء إلى ضرورة القيام بهذا الإجراء الراديكالى ، إعادة توزيع الأراضى - آملين بأن تعميم نموذج الجمعيات التعاونية الزراعية أو زيادة أجور العمال الزراعيين أو حماية حقوق صغار الملاك بالإضافة إلى تحسن الحالة الصحية فى الأرياف وتقدم التعليم سوف تكفى لحل المشكلة .

- إذا كان قانون الآفات الثلاث قد أمد المراقبون بتصور « استاتيكى » للمجتمع ، مبنى على عناصر استمراريته ، فإن ما قد أسميه بـ « قانون التعدد الثقافى التنافسى » (loi de l'hétérogénéité culturelle) يمدهم بتصور « ديناميكى » للعناصر الحاكمة على تطوره ، كما أنه يقدم تبريرا لما يبدو بمثابة معضلة الإصلاح

الرئيسية : كيف نفسر أن تطبيق الإصلاحات بدلا من أن يعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية ، يساهم على العكس فى تعميقها : « *إن الباحث الاجتماعى ليشعر بالحول والرهبة حين يستعرض عشرات البيئات وعشرات الثقافات التى تشترك فى تكوين مقوماتنا الشخصية والعقلية ، وحين يرى كلا منها يستقل فى إخراج قسم من الشعب لا تربطه بالأقسام الأخرى صلة إلا صلة الحياة فى حدود جغرافية واحدة وإلا التمتع – من الوجهة القانونية – بجنسية واحدة* » [٤٠]. والمشكلة ليست فقط أن تختلف عادات الملبس والمأكل ومعاملة الزوجات وتعدد اللهجات والنظم التشريعية والمعتقدات ، بل أن تمتزج فى خليط لا أمل أن ينبع منه وعى قومى . والنقطة الحاسمة فى هذا الصدد هى أن هذه التعددية الثقافية ليست فقط نتيجة لوجود عناصر دخيلة على المجتمع المصرى – الـ « كسموبوليتيسم » (cosmopolitisme) العثمانى ثم الأوروبى – بل هى أيضا نتيجة للآليات الفعالة فى عملية إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع المصرى ذاته . وإذا كان من المعترف به أن العنصر البشرى المصرى « سليم » – « *نحن فى مصر مطمئنون من ناحية وحدة الدم لأن الريف المصرى سليم وهو يصهر مختلف الأجناس والعناصر التى تصب فيه ويحيلها عنصرا واحدا متشابه السمات* » [٤١] – ، فإن ما يثير التساؤل هو آثار الإصلاح نفسه الذى يعرض أصالة المنشأ ، من خلال الأسرة والتعليم ، لخطر الذوبان . والمفارقة التى يكتشفها الإصلاحيون ، هى أن هذا الخطر يهدد « النخبة » قبل أن يهدد العامة ، وأن تأثير الإصلاح على هذه النخبة هو الذى يجعل من أعضائها غرباء فى المجتمع وعنه ، وأن كونها « مصلحة » أو « إصلاحية » هو الذى يجعل منها أهم قنوات التثقف أى التغريب : « *لا يجوز أن تكون سلامة الريف – إلى حد كبير داعية إلى التهاون أو الاطمئنان الكاذب ، فالريف إذا كان قلب الوطن فإن المدينة هى رأسه ، والرأس هو المفكر والموجه للجسم جميعا* » [٤٢] . وتكمن المشكلة هنا فى صعوبة تحديد الأصالة والتمييز بين ما يلائمها من الحداثة وما يخالف طبيعتها ومن ثم يشوهها . والريف الذى يتفق

المراقبون على اعتباره المنبع المميز للأصالة المصرية هو فى الوقت ذاته بمثابة رمز التخلف المصرى وحقيقته . والخطر الذى استشعره الإصلاحيون هو أن تقتصر الهوية تدريجيا على مجرد علامات ذاتها فى الوقت الذى أصبحت فيه تلك العلامات متناقضة مع الحداثة : « *هذا الزى المركب من الجبة والقفطان والحزام والشال إنما هو زى الخمول والكسل ، زى عدم الحركة ، زى الضعف والاستكانة ، زى يتعارض والرقى المطلوب للبلاد والقوة التى نطلبها لشبابنا ورجالنا* »[٤٣] . مع ذلك ، لا يمكن الاكتفاء بمجرد نقل « مؤشرات » الحداثة خاصة وأن وجود هذه المؤشرات دون حقيقتها لا يدل إلا على سطحية امتلاكها : « *إن رنين الكؤوس – أيتها القاهرة – وعربدة السكارى وقهقهة السعداء وضجيج السيارات الفخمة ووهج الأضواء المتراقصة ، يوم كانت فيك أضواء ، ليغطى على أنين المرضى وصرخات الجياع ودموع المحزونين وآلام البؤساء وظلام القبور التى يعيش فيها أولائك المنسيون* »[٤٤] .

فى مواجهة الهيمنة الاستعمارية وفتنة الكوزموبوليتانية ، يتبلور مشروع مفارق للإصلاح الاجتماعى يتمثل فى محاولة لتغريب الهوية (occidentalisation identitaire) بما فيه من تأكيد لأحقية مصر أن تصنف بين الأمم العصرية ، ولكن دون التضحية بنظام القيم المركزية للمجتمع المصرى التقليدى وعلى وجه الخصوص ، تركيبة السلطة والنفوذ وتقاسم الموارد المتاحة التى أسندتها هذه القيم . فمن ناحية ، ينقلنا مفهوم الإصلاح الاجتماعى إلى الحديث عن العالمية – عالمية الطبيعة الإنسانية وعالمية مناهج الحداثة . وقد نجد فى المناقشات الساخنة التى أثارها نشر ترجمة التقرير الذى أعده لورد بفريدج Beveridge عن إقرار نظام التأمينات الاجتماعية فى إنجلترا فى مجلة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٣ ، مثلا ذا دلالة للطريقة التى تطرح بها مسألة هذه العالمية . ففى مقابل سخط الوطنيين الذين رأوا فى نشر هذا التقرير بمبادرة وزارة الشؤون الاجتماعية ، تضحية صارخة وغير مقبولة بالخصوصية المصرية ، يدافع سيد قطب عن « عالمية » توجهات هذه التقرير بالرغم من اتفاق الجميع على استحالة تطبيقه فى مصر

لأسباب تتعلق بالميزانية : « *يجب أن نفرق بين تفصيلات هذا المشروع وبين اتجاهاته العامة . فهذه التفصيلات قد لا ننتفع بها في الطور الحاضر من حياتنا ولكن اتجاهاتها العامة ترشدنا إلى خطة السير في الحاضر والمستقبل (...) . هذه الاتجاهات العامة هي :*

١ – *تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاجتماعية وتحديد الصلات بين طبقات المجتمع وتقييد حرية التعامل بين هذه الطبقات بالقيود التي تكفل سلامة المجتمع ومصالح الجميع ؛*

٢ – *تقريب الفوارق بين الطبقات برفع مستوى الحد الأدنى و خفض حد المستوى الأعلى للكسب ؛*

٣ – *ضمان الحياة المناسبة من المهد إلى اللحد لكل فرد في البلاد ؛*

٤ – *جعل هذا الضمان واجبا مفروضا على الدولة وعلى القادرين وليس إعانة اختيارية أو إحسانا أو تبرعا من المتبرعين* » [٤٥]. وقد قام سيد قطب بقراءة قد نصفها بـ « الراديكالية » للرهانات الاجتماعية والطبقية المتعلقة بإنشاء نظام للضمانات الاجتماعية إلا أنه يبلور فيها المحاذير التي تفرض نفسها لدى الشريحة الليبرالية لطبقتي كبار الملاك وأصحاب المشاريع الصناعية الجدد أمام تضاخم المشاكل الاجتماعية التي تواجهها مصر والذين لا يثقون في « ديماغوجية » الوفد الوطنية لحل هذه المشاكل . ويشير سيد قطب إلى العنوان الثانوي الذي أعطاه بفريدج لتقريره : « نصف *الطريق إلى* موسكو » وليس معنى هذا العنوان أن إنجلترا في طريقها لتصبح شيوعية ، بل يشير إلى الثمن الاجتماعي الذي يتحتم على مصر أن تدفعه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، أي استمرار موازين القوى لصالح البرجوازية الزراعية / الصناعية / الإدارية في طريقها إلى التكوين تحت شعار الإصلاح الاجتماعي .

ويبدو الدين – سواء الإسلام أو المسيحية – بمثابة أكثر المراجع فعالية لتبرير هذا المشروع : « *ليس هناك أية ضرورة لاستقاء تشاريعنا من معين آخر ما دامت أصول الشريعة الإسلامية صالحة لأن تمدنا بتشريع يطابق حاجات الزمان وما تقتضيه الحياة الاجتماعية السليمة* » [٤٦] . ويساند هذه المقولة الإجماعية اقتباس من توصيات المؤتمر العالمى للقانون المقارن المنعقد بمدينة لاهاى ، عام ١٩٣٧ ، يقرر فيها أن « *الشريعة الاسلامية مؤهلة لمواكبة التطورات الحديثة* » . وما يهمنى توضيحه فى هذا الصدد ، هو « اتجاه » عملية إضفاء الشرعية على المشروع الإصلاحى : لا يعارض الإسلام مقتضيات الإصلاح الاجتماعى التى يعترف لها بالأولوية ، وهو ما يمكننا أن نفهمه على نحوين : سلباً ، فلا جدوى للمصلحين الاجتماعيين من الاشتباك مع ممثلى الاسلام « الرسمى » و الأجدر التحالف معهم لمكافحة كافة أشكال « الشعوذة » و « البدع » – شفاعة الأولياء والسحر وأشكال التصوف الشعبية ... – ؛ ايجابا ، هناك التوجه الذى بدأ يسود فى نهاية الثلاثينات عند عدد كبير من المثقفين يحاولون أن يجدوا فى الدين مرجعا فلسفيا لإثبات مكانة الإنسان فى التاريخ – الذى يسيطر على مجراه مجتمعات غير إسلامية – وفى الوقت نفسه منهجا لإدارة عملية التغيير بهدف إنشاء (أو إعادة إنشاء) المجتمع الصالح ، الوفى لمبدئه التأسيسى (الوعى الإلهى) ولتاريخيته الخاصة (مواجهة الاستعمار) .

الصيغة السياسية للإصلاح الاجتماعى

انطلاقا من تحليل التكوين الاجتماعى لعضوية الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية أو من الهوية الاجتماعية لكتاب المقالات المنشورة فى مجلة الشؤون الاجتماعية ، بوسعنا أن نرى فى مشروع الإصلاح الاجتماعى كما حاولت أن أحلله فى هذه الدراسة تعبيرا مميزا عن مصالح تكتل من الشرائح الاجتماعية المتضامنة المتنافسة فى آن واحد – هذا التكتل أو التحالف الذى أثبت قدرة

ملحوظة على الاستمرارقبل الثورة أو بعدها بنجاحه فى الاستجابة السريعة والعملية لإعادة صياغة الأهداف الجماعية .

– ونجد على رأس هذا التكتل أو التحالف عددا من الباشوات ، أى شخصيات عامة يرتبط موقعهم الاجتماعى المتفوق باحتلالهم مناصب قيادية فى جهاز الدولة / أو لساحتهم الاقتصادية وبالتالى السياسية . ويزداد عددهم باستمرار فى مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، إذ كانوا ثلاثة أو أربعة فى بداية تأسيسها ثم أصبحوا عشرة من بين خمسة وعشرون عضو فى عام ١٩٥١، قبيل قيام الثورة . نحن هنا بصدد مشروع لـ « اقتلاع السياسة » (dépolitisation) من المجتمع المصرى يتفق عليه – على الأقل ضمنيا – كل من القصر الملكى والجناح « المستنير » من طبقة كبار الملاك والصناعيين الجدد ثم الانجليز ، مستهدفا « التجاوزات » الحزبية و « الديماغوجيا الديموقراطية » التى يجسدها الوفد بقدرته على تعبئة الشعب خلف شعاراته الوطنية . أما حزب الاحرار الدستوريين ، وحزب السعديين ، وهما حزبا كبار الملاك الزراعيين ورجال الصناعة الذين شكلا حكومات الأقلية والقمعية فى الأربعينات – « أحزاب الكرابيج » كما وصفهم جاك بيرك – ، وكذلك حزب مصر الفتاة الراديكالى الشعبوى ، فقد كونت « الاحتياطى » الذى كانت قيادة الجماعات الإصلاحية تجند من خلاله « كتائب » الإصلاح الاجتماعى . وهذه الأحزاب والجماعات هى التى أرست – إن لم يكن بعد تصور « دولة الرفاهية » (l'Etat providence) ، فعلى الأقل فكرة ضرورة تدخل الدولة لإعادة توزيع جزء من الثراء لصالح عامة الشعب المنتج على شكل ضمانات اجتماعية و صحة وتعليم وأجور مقبولة وأسعار مدعومة ... ويتباهى محمد العشماوى « المستشار الاجتماعى » للملك فاروق والعضو البارز فى الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ومؤسس « رابطة الإصلاح الاجتماعى » بلقب « الزعيم الاجتماعى الكبير » فى المقالات التى يوقعها فى مجلة هذه الجمعية . وفى دفاع عن مشروع وزارة الشؤون الاجتماعية للسيطرة على مردود ضريبة

الزكاة ، والتى كانت من اختصاص وزارة الأوقاف ، كتب أحد محررى مجلة الوزارة فى لهجة صارخة عما يبدو له الرهان الحقيقى للسياسة الاجتماعية للحكومة : « *إن أغبى الأغبياء وأحمق الحمقى هم أولئك الذين لا يريدون أن يستغلوا فرصة إدخال الطمأنينة إلى قلوب الملايين من المحتاجين الذين يرون مظاهر الترف أمامهم وهم منها محرومون وبهذا القدر الضئيل من التكاليف التى تنويها وزارة الشئون الاجتماعية . وهذه الوزارة إنما تقدم لهم خدمة جليلة حين تكلفهم هذا التكليف المتواضع فى سبيل تغيير هذا الوضع الشاذ تغييرا ضئيلا . وحين ترضى الساخطين وترد اليهم طمأنينتهم إلى أنها تقوم لهم بما فرضته لهم الأديان من الحقوق فى أموال الأغنياء ، وبذلك تصد مطامعهم الأخرى التى قد تثيرها التيارات العالمية* »[٤٧] – والمقصود هنا الاشتراكية . والتركيز على شخص الملك ، الذى بلغت شعبيته أوجها فى السنوات الأولى لحكمه ، وكذلك التحالف مع الأوساط الدينية المحافظة الملتفة حول الأزهر ، كان الهدف منهما إيجاد بديل للصيغة السياسية الوطنية الممثلة فى حزب الوفد – حشد الجماهير ، المطالب الدستورية ، المطالبة بالتمثيل البرلمانى ... – لصالح ما يمكن أن نطلق عليه دولة دينية – تكنوقراطية والتى كانت ادعاءات فاروق للخلافة محاولة لتجسيدها .

– أما العنصر الثانى فى هذا التحالف ، فيتمثل فى أصحاب اختصاصات مهنية ومسارات اجتماعية مختلفة ويجمع بينهم لقب الافندية الذى يستحقونه بصفاتهم الشخصية بفضل قدراتهم المكتسبة عن طريق التعليم والتكوين المهنى ، إلا أنهم يظلون غير آمنين من مخاطر سخط مستخدميهم « الطبيعيين » أى الدولة وأجهزتها ورأس المال المحلى أو الأجنبى مما قد يعيدهم إلى أصولهم الاجتماعية الدانية . ويشكل الإصلاح الاجتماعى لشريحة من هؤلاء الافندية – إلا أنهم يمثلون أكثر قطاعات الرأى العام تقلبا بين مختلف الأفكار والآراء المتضاربة على الساحة وأكثرها تأثيرا على هذا الرأى العام فى طريقه الى التكوين – يشكل ليس فقط بديلا للوطنية ، بل نمطا مساويا للتعبئة السياسية « غير المسيسة » . والمشكلة

المطروحة تتعلق بترتيب الأولاويات : تحقيق الاستقلال « من أعلى » بناء قواعد اتزان المجتمع « من أسفل » . وقد نفترض أن الموقف الإصلاحى يمثل لهؤلاء الأفندية أنسب الخيارات الأيديولوجية للتعبير عن مسارات اجتماعية صاعدة وحراك اجتماعى ناجح ، فيما تتعلق الوطنية بمواقف الرفض – أو عدم القدرة – للحراك الاجتماعى تحت الوصاية البريطانية . فيصبح « اللاتسيس » (l'apolitisme) بمثابة الطريقة التى ينظم بها الاخصائيون الاجتماعيون ارتباطهم بالسياسة : « *إن دور المفكر لا يمكن أن يكون سوى أن يرشد المصلح ، إنه لا يصلح ولكن يرشد المصلحين وينشر الوعى بين القادرين على استيعاب هذا الوعى* » [٤٨] .

والفكرة التى يحاول محترفو الإصلاح الاجتماعى فرضها على للرأى العام وأصحاب القرار ، هى فكرة « حياد أهل الخبرة » ، المقربين من السلطة السياسية والمستقلين عنها فى ذات الوقت ، كشكل لتعبئة المعارف والكفاءات . وقد نرى فى رفضهم دخول الحلبة السياسية ، الحركة التأسيسية لنشاطهم كممارسة محترفة بحق : فهم بمطالبتهم باستقلال نشاطهم عن الدولة والسياسة ، يجعلون من قدرتهم على تجنب مكايد المجادلات السياسية / الإيديولوجية شرط فعاليتهم الاجتماعية ؛ وبالمقابل ، يعتمد نجاح مبادراتهم على الكيفية التى يجذبون بها اهتمام السلطات ودوائر الحكم ، إذ يعتمد تمويل جزء كبير من أنشطتهم على مساندة أولى الأمر على الأقل لتوسيع نطاق هذا النشاط .

– أما العنصر الثالث فى هذا تحالف فهو فيتكون من « الخبراء » الأجانب ، الذين يتحكمون فى مناهج الإصلاح وتقنياته . وأكثر العلامات دلالة فى هوية الأجانب الذين يعملون مع الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية ، هى كونهم « غير بريطانيين » و « غير فرنسيين » . ابتداء من ويندل كليلاند الذى أشرت الى أهمية دوره فى هذه الجمعية والذى كان مديرا للقسم الخارجى (Division of Extensions) بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ويتسم غالبية هؤلاء الخبراء بانتمائهم للأوساط الامريكية وبالتحديد للبعثات التبشيرية البروتستانتية . وكانت أولى منح البعثات التعليمية التى نالها طلاب مدرسة الخدمة

الاجتماعية تسوقهم إلى الولايات المتحدة . وتتعلق « ميزة » هؤلاء الخبراء الأمريكيين ببعدهم عن الصراعات الاستعمارية بين القوى الأوروبية وكذلك بسمعة الديمقراطية الأمريكية الطيبة ، فيجسدون صورة شبه مثالية لحداثة تبدو أقل خطرا لأنها أكثر ابتعادا . ويضاف إلى ذلك أن الخبراء الأمريكان كانوا حريصين أكثر من غيرهم تجاه « حساسيات » الوطنية المصرية بينما كانت هويتهم البروتستانتية تميل بهم إلى التفاهم مع محاولات بعض المصلحين الاجتماعيين فى استخدام العقيدة لإضفاء الشرعية على مشاريعهم . وقد أكد ويندل كليلاند أمام مبعوثى الجمعيات الأهلية المجتمعين فى بيروت ، عام ١٩٤٩ ، تحت رعاية اليونسكو بمناسبة أول ندوة عن الدراسات الاجتماعية فى الدول العربية : « *إن علاقات الدول بهذه العملية – أى الإصلاح الاجتماعى – لها أهميتها ولكن فى مرحلة تفكيرنا هذه ليس « شكل » الدولة مما يهمنا كثيرا وفى الدول العربية لا تحول الأساليب السياسية الحالية من تمكيننا من العمل فى سبيل القضاء على الفقر والمرض والجهل . (...) ومتى تحقق هذا ، فإن المجتمعات تصبح عندئذ حرة طليقة لكى تعمل بحذق وذكاء على إيجاد طراز الدولة الذى يلائم أحوالها ويتفق مع رغباتها* » [٤٩] . من نوافل القول إن مثل هذا الكلام كان مناسبا للقصر وللانجليز كنقيض للمواقف الوطنية .

– أما العنصر الأخير فى هذا التحالف فيمثله النساء ، أو على الأقل تلك اللاتى كن يعتبرن أنفسهن كنساء قبل أن يعتبرن أنفسهن كمصريات ، وبالتالى يرين من الأجدر فصل مطالبهن النسائية عن الحركة الوطنية . ومن وجهة نظرهن ، يمثل العمل فى الجمعيات – الذى أوضحنا أنه يشكل الأسلوب العملى المميز للتوجه الإصلاحى – أهمية استراتيجية مزدوجة : فمن ناحية ، تمثل الجمعيات الأداة الرئيسية لتأكيد وجودهن كنساء ، فاعل ومفعول فى عملية إصلاح وضعهن بأنفسهن ؛ ومن ناحية أخرى ، يشكل النشاط فى الجمعيات الأهلية الساحة السانحة لتجريب الأدوار الجديدة التى يمكن للنساء أن يلعبنها فى المجتمع ، على

منتصف الطريق ، إذا جاز التعبير ، بين الدخول فى سوق العمل والانغلاق فى المنازل وأسلوب للعمل مناسب « لطبيعتهن » . وقد يبدو وضع النساء مشابها إلى حد ما لوضع الأفندية داخل جمعيات الإصلاح الاجتماعى : فقبولهم وقبولهن وصاية الباشوات (آباء وازواج) الذين يديرون ويكفلون هذه الجمعيات هو الذى يسمح للنساء ، على غرار الاخصائيين الاجتماعيين المحترفين ، بتوسيع مجال نشاطهن .

ويمكن النظر إلى « أداء » الصيغة السياسية للتوجه الإصلاحى قياسا إلى الصيغ الأخرى المنافسة لها والتى سوف تأتى ثورة يوليو ١٩٥٢ لتحكم بينها :

– التيار الوطنى المتجسد فى حزب الوفد إذ أقام التوجه الإصلاحى وجوده وخصوصيته ، كما فسرناه ، بالتمييز عنه إن لم يكن بالتعارض الصريح له . وتأتى الثورة التى قامت بها تحالف بين الضباط الأحرار والأخوان المسلمون لتعلن إخفاق الحركة الوطنية ، وكانت أحدى القرارات السياسية الأولى التى اتخذها مجلس الثورة حل الأحزاب السياسية وخاصة الوفد ، مما يؤكد بطريقة مفارقة منطق « اللا تسيس » القائم عليه التوجه الإصلاحى .

– الحركة الشيوعية المصرية ، القائمة على مشروع تحالف بين مثقفين بعضهم أجانب وطبقة عمالية فى طريقها إلى التنظيم السريع إذ يقدم الأوائل لأعضاء هذ الطبقة ، وخاصة فى النقابات ، أنماطا للتعبئة قد تكون « ثورية » إلا أنها تشابه فى تركيبها وأساليب عملها – منها ، على سبيل المثال « مدرسة الكوارد » التى أنشأها هنرى كوريال سنة ١٩٤٣ والتى يعتبر افتتاحها بمثابة شهادة ميلاد « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » ، مثلما اعتبر افتتاح مدرسة الخدمة الاجتماعية بمثابة شهادة ميلاد الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية – تشابه أنماط تعبئة وعمل الإصلاح الاجتماعى ، كما تبنت الحركة الشيوعية المصرية فى خطابها نموذج « الآفات الثلاث » .

– الأخوان المسلمون الذين تواطؤوا مع توجه الإصلاح الاجتماعى وأهدافه وأساليبه – العمل مع الجمعيات ، الاهتمام بالمسائل الصحية والتعليمية والتعاونيات ... – ولكن بمفهومهم الخاص للتعبئة .

فمن ناحية ، بعد قرار القيادة الثورية بحل الأحزاب ومنع كوادرها القياديين ، وخاصة زعماء الوفد من المشاركة السياسية وبعد أن رفض الضباط الأحرار تقاسم السلطة مع الإخوان المسلمين بالرغم من مساهمتهم فى إنجاح الثورة ، مما أدى إلى مواجهة ١٩٥٤ العنيفة ، أصبح أنصار الإصلاح الاجتماعى والليبرالية المحافظة الفريق السياسى الوحيد الذى أمكن للثورة الاعتماد عليه . وقد أصبح على ماهر ، الذى أشرنا إلى اهتمامه الفعال بالشؤون الاجتماعية ، وإن كان لفترة قصيرة ، أول رئيس لوزراء مصر الثورية ، كما شغل عدة وظائف مثل وزارة الخارجية ، والحربية ، ووزارة البحرية والداخلية وقد قام خلال تكليفه برئاسة الحكومة بمهمة فى غاية الحساسية ألا وهى إقناع فاروق بالتخلى عن عرشه . ومن ناحية أخرى ، ظل مسؤولو وزارة الشؤون الاجتماعية ، والتى سرعان ما أصبحت إحدى « واجهات » نظام الضباط الأحرار ، يجندوا فى أوساط جمعيات الإصلاح الاجتماعى . وهذا الفريق هو الذى تحمل مسؤلية تحديد ، بل وتنفيذ السياسات الاجتماعية الأولى للثورة . وروى سيد عويس كيف اتصل مع النظام الجديد بمناسبة إقرار برنامج « معونة الشتاء » الذى اقترحها أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة ، لينضم بعد ذلك الى صفوف أنصار الثورة والنظام الجديد . وفى السنوات الأولى للثورة خرج من صفوف الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وجمعية الرواد ، القريبة منها أيديولوجيا وتنظيميا ، ثلاثة وزراء وأربعة وكلاء لوزارة الشؤون الاجتماعية ، ووزيرا للصحة كما خرج منها عدد من الوزراء المكلفين بأكثر الوزارات حساسية – ووزيرا للثقافة وأول وزير للتخطيط ... مما أدى إلى من إطالة عمر نموذج الخدمة الاجتماعية وأنماط النشاط السائدة فى الأوساط الإصلاحية .

وقد زود اليسار الماركسى النظام ، بعد عام ١٩٦١ وإقرار « ميثاق العمل الوطنى » ، ببعض المراجع النظرية والأيديولوجية لصياغة خطابه – أما الجزء

الآخر فقد كان مصدره القومية العربية - منها فكرة حتمية الصراع الطبقى « كقدر مؤسف » يقع على الدولة أن تستوعبه وأن تضع له حدا بإقامتها للعدالة الاجتماعية « من أعلى » (تصفية آثار الاقطاع) وكذلك تأكيد حقوق وواجبات العاملين ، عمالا وفلاحين ، الممثلين بصفتهم « الطبقية » فى جميع مؤسسات النظام الثورى . وقد نرى فى التفرقة التى يقيمها النظام بين ما هو سياسى و أيديولوجى باعتباره من صميم خصائص مركزية الدولة - وترجمتها سياسيا نظام الحزب الواحد - وبين مستوى تنظيم وتأطير المجتمع عن طريق المؤسسات الأهلية الخدمية التى تتم من خلالها التفاعلات والمساومات الفعلية بين السلطة والمجتمع « المدنى » ، قد نرى فى هذه التفرقة سمة من السمات الدائمة الخاصة بالأنظمة السياسية المصرية منذ الثلث الثانى لهذا القرن ، وفى الوقت ذاته دليلا على انتصار نموذج الإصلاح الاجتماعى على النماذج المتنافسة .

وبعبارة أخرى ، فالاحتكار السياسى للنظام أى انفراد الحزب الواحد بإلقاء الخطاب المشروع عن المشروعية بكامله انفراده فى تمثيل الرأى العام فيما يخص الرهانات الجماعية والمصلحة العامة العليا . وفى المقابل ، فإن تنظيم المجتمع أو تأطيره يتم عن طريق نموذج الجمعية بجميع أنماطها ، إذ يتم فى هذا الإطار معالجة التنافس العملى لشتى المصالح « الموضوعية » ، محلية كانت أو قطاعية أو فئوية ... وبهذا لا يحق أن ينشأ فى مصر حزب للعمال أو حزب للأطباء أو للمعلمين أو رجال الأعمال لأن تطلعات تلك الفئات ليست صالحة للتعبير عنها بلغة السياسة وعلى ساحتها كما أنه ليس دور الأحزاب السياسية أن تمثل المصالح الفئوية . وفى المقابل ، فالإطار التجمعى الأهلى أى المحلى الجزئى هو الذى يصلح للتعبير عن شتى الهويات الاجتماعية والمصالح الخاصة وهى مشروعة ما دامت لا تدعى الوقوف فى صف المصلحة العامة . لم تغير إعادة التعددية الحزبية التدريجية التى قام بها أنور السادات منذ عام ١٩٧٧ كثيرا هذا التقسيم للعمل السياسى : فإذا كانت الأحزاب السياسة قد اكتسبت حق التعبير بحرية عن وجهة نظرها فى أية قضية تقريبا ، فإن أدنى محاولة من جانبها

للانضمام إلى حركة اجتماعية – مثال ذلك موقف حزب التجمع سنة ١٩٨٦ فى إضراب عمال السكك الحديدية عندما بادر أعضاء من هذا الحزب بالدفاع عن العمال والتعبير عنهم فقوبلت هذه المبادرة بالقمع الفورى . كذلك ، كان ادعاء بعض المنظمات المهنية – أمثال نقابات المحامين والصحفيين واتحاد الكتاب – إعلان موقفهم كمنظمات تجاه قضايا المصلحة الوطنية – اتفاقيات السلام المصرية / الإسرائيلية – هو أساس المواجهة بين هذه المنظمات والسلطة ، كما فى عام ١٩٨٠ – ١٩٨١ وليست المطالب المهنية . وقد تفسر قواعد اللعبة هذه التى يفرضها النظام بالتفرقة بين صلاحيات الأحزاب والمنظمات الفئوية عدم اهتمام المصريين المستمر بالحياة السياسية « الرسمية » بالرغم من أن مصر قد أصبحت منذ عام ١٩٨٢ إحدى دول المنطقة الأكثر تقدما نحو الليبرالية السياسية .

الهوامش

١ – J. Heyworth-Dunne, *An Intoduction to the History of Education in Modern Egypt*, London, 1939.

٢ – وفقا لمعلومات زاهية مرزوق ، كان عدد الجمعيات الأهلية فى مصر قد تجاوز ثلاث آلاف جمعية سنة ١٩٤٩ وكانت تضم أكثر من ربع مليون عضو نشيط . انظر زاهية مرزوق ، « أثر الهيئات الأهلية فى النهضة الاجتماعية فى مصر » ، *حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية* ، بيروت ، اليونسكو ، ١٩٤٩ .

٣ – Morroe Berger, *Islam in Egypt today, Social and political aspects of popular religion*, Cambridge Univ. Press, 1970, p. 127.

٤ – المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

٥ – تقرير مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، ٢٩ أبريل ١٩٣٧ .

٦ – أقصد بذلك المواقف الثقافية والسياسية المبنية على فكرة ضرورة الربط « العضوى » بين مسألة المعرفة والعمل والقيم والمعنى ذاته ، من جهة ، وبين مسألة الهوية مهما يكن مرجع هذه الهوية – إسلامى ، عربى ، مصرى ، شرق أوسطى ... – من جهة أخرى . انظر فى هذا الصدد :

Alain Roussillon, *Réforme sociale et identité : pensée idéologies, société en Egypte.*

(الإصلاح الاجتماعى من منظور الهوية : الفكر ، الايديولوجيات والمجتمع فى مصر) ، رسالة دكتوراه الدولة ، جامعة السوربون الجديدة – باريس ٣ ، يونيو ١٩٩٤ .

٧ – سيد عويس ، *نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر : تاريخ شخصى* ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٦٩.

٨ – وصل وايندل كليلاند إلى القاهرة فى بداية الثلاثينات كأستاذ فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة وأصبح رئيسا لـ « قسم الخدمات العامة » فيها – وهو المقابل الأمريكى للجامعات الشعبية التى انتشرت فى أوربا فى مثل هذه الفترة . ثم أصبح كليلاند مستشارا للحكومة الأمريكية فى إطار مكتب شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا وشارك سنة ١٩٤٩ فى تنظيم أول مؤتمر للدراسات الاجتماعية فى الدول العربية . وأثناء الحرب العالمية الثانية كان من الأوائل الذين شجعوا اهتمام الحكومة الأمريكية بالدراسات الاجتماعية فى الشرق الأوسط إذ دعا إلى إنشاء مراكز أمريكية للبحوث فى هذه المنطقة ،

هذه الفكرة التى نفذتها فى ما بعد كبرى المؤسسات الامريكية أمثال مؤسسة فورد التى مولت إنشاء « مركز البحوث الاجتماعية » فى إطار الجامعة الأمريكية بالقاهرة . وكتبت مى زيادة تكريما لنشاطه : « *أتهم الدكتور كليلاند بإلقاء القنابل الممغنطة ووضع الألغام الديناميكية فى المجتمع المصرى ! بيد أن هذا الصنف من الألغام والقنابل يوافق عليه قانون الجنايات وقانون الأحكام العسكرية وترحب به وتنشطه الحليفة العظيمة وكل أمة أحبت مصر فى ماضيها فتمنت لها مستقبلا خليقا بذلك الماضى المجيد* . » مى زيادة « ، حاجتنا الى ثقافة اجتماعية » ، *الهلال* ، يناير ١٩٤٠ ، ص ٣٧٠.

٩ – سيد عويس ، *التاريخ الذى أحمله على ظهرى* ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٨٥ ، الجزء الأول ، ص ٢١١ .

١٠ – المصدر السابق ، ص ١٧٥.

١١ – خطاب ألقاه على ماهر ، رئيس الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، بمناسبة تخرج أول دفعة مدرسة الخدمة الاجتماعية ، *التقرير السنوى* ٤١–١٩٤٠ ، ص ١٣ .

١٢ – الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، سنة ٤٠–١٩٣٩ .

١٣ – سيد عويس ، *التاريخ* ... ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

١٤ – الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، سنة ٤٣–١٩٤٢ ، ص ٣٨ .

١٥ – انظر ، على سبيل المثال ، محمد عبد الخالق حسونة بك « فى سبيل مكافحة الحفاة » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، ١٩٤١ ؛ اليوزباشى صالح زكى ، « البغاء فى مصر » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة العاشر ، العدد الخامس ، ١٩٤١ .

١٦ – « وزارة الشؤون الاجتماعية فى أربعة أشهر » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الأولى ، العدد الأول ، ١٩٤٠ ، ص ٤ .

١٧ – « وظيفة الإرشاد الاجتماعى ووسائله فى هذا الطور من حياتنا » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الثالثة ، العدد السادس ، ١٩٤٣ ، ص ٧٦ .

١٨ – حمد الباسل باشا ، « نظرات فى حياتنا الاجتماعية » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الأولى ، العدد الثانى ، ١٩٤٠ ، ص ٢١ .

١٩ – « النشاط الاجتماعى لوزارة الشؤون الاجتماعية : مشروع الزكاة ؛ مكاتب اجتماعية فى الأقاليم ؛ مكافحة الأمية عن طريق المراكز الاجتماعية » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الثالثة ، العدد التاسع ، ١٩٤٢ .

٢٠ – محمد عبد الخالق حسونة بك ، « تعاون الحكومة والشعب على الإصلاح الاجتماعى فى مصر » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الثانية ، العدد الأول ، ١٩٤١ ، ص ، ٢٥ .

٢١ - لتنظير رائد لهذه « قانون » ، انظر : محمد عمر ، *حاضر المصريين وسر تأخرهم* ، القاهرة ، مطابع المقتطف ، ١٩٠٥. وهذا الكتاب المنقطع النظيربالرغم من إغفاله شبه الكامل من قبل معاصريه والأجيال التالية قد يعتبر بمثابة أول دراسة سوسيولوجية بالمعنى الحديث للمجتمع المصرى . عن هذا الكتاب ، انظر ،

Alain Roussillon, "Réforme sociale et production des classes moyennes : Muhammad 'Umar et l'arriération des Egyptiens, in *Entre réforme sociale et mouvement national, identité et modernisation en Egypte*, 1882-1962, Le Caire, CEDEJ, 1994.

(الإصلاح الاجتماعى وإنتاج الطبقات الوسطى)

- عن هذه المنافسة ، بل الصراع ، لتحديد مرجع الهوية انظر :

C. Wendell, *The Evolution of the Egyptian national image from its origins to Ahmad Lutfi al-Sayyid*, Berkeley, University of California Press, 1972.

٢٣ - سيد قطب ، « نقص تشكيلاتنا الاجتماعية : هل نحن أمة ؟ » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الأولى ، العدد السابع ، ١٩٤٢ .

٢٤ - سيد قطب ، « الفوارق السحيقة بين مظاهرنا وحقائقنا : هل نحن متحضرون ؟ » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الثالثة ، العدد الرابع ، ١٩٤٠ .

٢٥ - المصدر السابق ، ص ٧٣ .

٢٦ - المصدر السابق ، ص ٧٢ .

٢٧ - سيد قطب ، « ضريبة التطور » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الأولى ، العدد السادس ، ١٩٤٠ ، ص ٤٥ .

٢٨ - سيد قطب ، « ثقافة المرأة المصرية يجب أن تخضع لوظيفتها الطبيعية والاجتماعية » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الأولى ، العدد الرابع ، ١٩٤٠ .

٢٩ - هذه الغاية سرعان ما رفضتها الحركات النسائية الأولى . انظر :

I. Fénoglio Abd El Aal, *Défense et illustration de l'Egyptienne aux débuts d'une expression féminine*, Le Caire, CEDEJ, 1988.

(دفاعاً عن المصرية ، بدايات التعبير النسوى)

٣٠ - حامد العبد ، « فى سبيل تحسين حال العامل » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الأولى ، العدد الرابع ، ١٩٤٠ ، ص ٣٩ .

٣١ – عبد المجيد عبد الغنى ، « نقابات العمال : طريق الطبقة العاملة إلى الرقى والرخاء ودعامة التقدم الاجتماعى فى مصر الصناعية » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الأولى ، العدد السابع ، ١٩٤٠ ، ص ٥٦ .

٣٢ – جدير بالملاحظة أن الماركسيين المصريين قد تبنوا على طريقتهم الخاصة « قانون الآفات الثلاث » كما كانت المبادرة التأسيسة للحركة المصرية للتحرر الوطنى إنشاء كوريال لمدرسة للكوادر قد نرى فيها « بديلا وظيفيا » لمدرسة *الخدمة* الاجتماعية .

٣٣ – عبد المجيد عبد الغنى ، لمصدر السابق .

٣٤ – « نحن فى حرب ضد الفقر والمرض والجهل » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة ثانية ، العدد السابع ، ١٩٤١.

٣٥ – أكثر من « جزائر الأقدام السود » أو « هند الجانتلمان » ، فإن « المناخ » الذى كان سائدا فى مصر فى الأربعينات وأثناء الحرب العالمية الثانية قد يذكرنا « شانغهاى الجاليات الأجنبية » أو « الصين الهندية الفرنسية » ، انظر على سبيل المثال : لورانس دوريل ، كليا ، الجزء الأخير من *رباعية الاسكندرية* .

٣٦ – الأستاذ س... ، « نقطة البدء فى الإصلاح الاجتماعى هى التعاون بين الجهد والخبرة » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الثانية ، العدد العاشر ، ١٩٤١ ، ص ١٣ .

٣٨ – المصدر السابق ، ص ١٢ .

٣٩ – مريت غالى ، *سياسة الغد* ، اقتباس من رؤوف عباس ، *جماعة النهضة القومية* ، القاهرة ، دار الفكر ، ١٩٨٦ ، ص ٥٧–٥٩ .

٤٠ – محمد عبد الجليل أبو سمرة باشا ، « المجتمع المصرى عرضة للانحلال لتعدد سمات التربية وسمات الثقافة » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، ١٩٤١ ، ص ٣ .

٤١ – المصدر السابق ، ص ٣ .

٤٢ – المصدر السابق ، ص ٥ .

٤٣ – محمد على علوبة باشا ، « حالتنا الاجتماعية » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الثالثة ، العدد العاشر ، ١٩٤١ ، ص ٩ .

٤٤ – سيد قطب ، « القاهرة الخداعة » *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، ١٩٤١ ، ص ٣٠ .

٤٥ - سيد قطب ، « مشروع بيفردج اتجاه عالمي ولا مشروع محلي » ، *مجلة الشؤون الاجتماعية* ، السنة الرابعة ، العدد الخامس ، ١٩٤٣ ، ص ٢٨ .

٤٦ - « قرارات مؤتمر الإسلام والإصلاح الاجتماعي » الذي نظمته رابطة الإصلاح الاجتماعي سنة ١٤٩١ والذي نشرت *مجلة الشؤون الاجتماعية* أعماله في عددها التاسع لسنة ١٩٤١ .

٤٧ - « النشاط الاجتماعي...» المصدر السابق ، ص ٤ .

٤٨ - سيد عويس ، *التاريخ....* ، الجزء الثاني : « ماء الحياة » ، ص ٤٠ .

٤٩ - وايندل كليلاند ، « أهمية الإنعاش الاجتماعي في المجتمع والدولة » ، *حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية* ، بيروت ، اليونسكو ، ١٩٤٩ ، ص ١٧ .

نماذج الإصلاح
ودعاته أو ليبرالية الأعيان *

روبير إلبير
جامعة بروفنس
ترجمة سامية رزق

١ - الخبير والسياسي

عندما طرحت فى مطلع هذا القرن مسألة شق طريق الكورنيش بالإسكندرية فى اتجاه الإبراهيمية ، كان لابد من الرضوخ للواقع : فعلاوة على نزع عدد كبير من الملكيات ، كانت هذه العملية تستلزم إعادة تخطيط نظام الصرف فى هذا الجزء الجديد من المدينة . وفى هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى أنه لم ترد فكرة إنشاء ماسورة مجمعة رغم إقامة مستشفى الشاطبى الحكومى فى ذات الفترة والذى تم الاكتفاء بتزويده ، حسبما جاء فى التقرير الفنى « بماسورة الصرف

* نشرت هذه الدراسة فى المؤلف الجماعى Alain Roussillon (dir.), *Entre réforme sociale et mouvement national : identité et modernisation en Egypte (1882-1962)*, CEDEJ, Le Caire, 1995.
(بين الإصلاح الاجتماعى والحركة الوطنية : الهوية والتحديث فى مصر ١٨٨٢ – ١٩٦٢)

المكشوف مثبتة على حوامل وتمر على الطريق الموازى لشط البحر ، وتصرف عن *طريقها مياه صرف المستشفى* » ، رغم احتمال تلويث المارة .

غير أنه سرعان ما تم الاعتراف بأن هذه الإنشاءات لن تفى بالغرض المطلوب ، وفى حالة التمكن من إخلاء المنطقة ونزع الملكيات كان لابد وأن يبدأ العمل بها فورا قبل أن يحتلها قاطنيها مرة أخرى ، إذ أن الضغوط قد بلغت حد أن السكان كانوا يعودون للإقامة فى أية مساحة شاغرة . ولذا كان يتعين القيام فى نفس الوقت بتشييد المدن العمالية ، التى أطلق عليها الأحياء الأهلية ، ونقل السكان إليها وتوفير حد أدنى من الخدمات . ذلك أن أى تدخل فى الظروف المكانية ، وإن كان الهدف المباشر من ورائه فنيا ، إنما يعنى بالضرورة التدخل فى مجموع الكيان الاجتماعى .

غير أن المهندسين الذين عهد إليهم بعملية الكورنيش لم يفكروا بمنطق رجل السياسة ، بل كانوا يؤدون عملهم كخبراء شأنهم شأن المهندسين الأوائل الذين عينتهم « لجنة تجارة التصدير » فى عام ١٨٦٥ ، وكلفتهم بتمهيد الطريق بين المخازن والميناء حتى تستطيع العربات الكارو من السير فيه دون أن تتوحل فى الأيام الممطرة ، فكان أن دعى هؤلاء المهندسون إلى إنشاء بلدية قادرة على جباية الضرائب .

وكذلك فعل الأطباء المكلفون بمقاومة أوبئة الطاعون ثم الجدرى والسل ، حينما طالبوا بفرض إجراءات الطوارىء ، ونادوا بتعميم التطعيم ضد المرض ودهان « مدن الصفائح » وفصل المساكن الشعبية عن غيرها من الأحياء . ومن وجهة نظرهم ، فالمشكلة بالغة البساطة : فمعدل الوفيات فى مدينة الإسكندرية فى بداية القرن العشرين كان مرتفعا بدرجة هائلة حيث تراوح بين ٣٣ و ٣٧ فى الألف بفترات ذروة وصلت إلى ٤٢ فى الألف ، بينما كان من المفترض أن يدور هذا المعدل حول ١٣ فى الألف . وفى عام ١٩٠٣ ، تسبب الطاعون فى وفاة ٥٥ شخصا و ٤٧ شخصا فى عام ١٩٢١ . كان يتحتم إذن العمل على الأقل لحماية من كان فى مقدورهم استثمار بعض الأموال للوقاية من الأوبئة . ووجد هؤلاء

الخبراء أن الحل الأمثل هو العزل . » فالتفرقة المكانية فى الإسكندرية شأنها فى ذلك شأن باريس ولندن ليس مرجعها الخوف من الثورات بقدر ما هو الخوف من العدوى بالأمراض » .

وحتى لا يفتك الوباء بالبشر ، كان لابد من المواجهة ، وإذا كان الخبراء من الأطباء ورجال الصحة العامة والمهندسون قد طالبوا بإدخال تغييرات تمس بصميم الأوضاع السياسية فلم يكن ذلك إلا لاعتبارات عملية بحتة ولسد بعض الاحتياجات الملموسة . ولم يختلف سلوكهم كثيرا عن سلوك نظرائهم فى فرنسا أو بريطانيا ، بل كان زملاؤهم فى أوروبا ينظرون إليهم بعين التقدير والاهتمام . وفى المؤتمرات الدولية ، كان لأطباء ومهندسى القاهرة والإسكندرية وكذلك بومباى وكالكوتا مكانتهم ، فكان يصغى إليهم بقدر كبير من الاهتمام وكانت خبراتهم تعد مرجعا هاما نظرا لما يتعرضون له من مواقف قصوى ومشكلات معقدة . والواقع أن الخبراء فى مصر كانوا يتمتعون بنفوذ أكبر من نفوذ أقرانهم فى أوروبا ، فقد جعلوا من هذا البلد مختبراً للإنجازات الأوروبية ، يعملون فى إطاره على إصلاح الأخلاق ونمط الحياة بطريقة مباشرة أكثر مما كان فى إمكانهم عمله فى أوروبا .

أما المجال المتاح لرجال السياسة فكان أقل اتساعا ، ذلك أن الاستعمار قد ترك المجال مفتوحا أمام إدارة الحياة اليومية ، فنال الخبراء ما كانوا يطمعون إليه ، على حين ظل الساسة يصارعون من أجل السلطة دون جدوى .

لم يلتق الساسة والخبراء فى السعى وراء هدف موحد ، وهو فرض إصلاحات جذرية ، إلا فى العشرينات من هذا القرن . فحتى قيام ثورة ١٩١٩ ، ثم تدعيم الليبرالية فى مصر ، كان هناك تنافر ، بل تناقض ، ولو ظاهرى ، بين لغة رجال السياسة ولغة الخبراء ، غير أن ذلك لا يعنى غياب الإصلاح .

٢ - الإصلاح والسياسة

إذا ما نظرنا إلى الإصلاح الاجتماعى باعتباره أوسع مما تشير إليه الحركة التى تشكلت حول مجموعة من المهندسين المعماريين فى الثلاثينات ، يمكن حينئذ القول بأن ما يميز هذا المفهوم هو تلك العلاقة غير الواضحة بين الساسة والخبراء . لقد كانت « حركة الإصلاح الاجتماعى » تعبيرا عما كان يسمى فى العقد الاول من هذا القرن بـ « حركة مصر الجديدة » (L'Egypte nouvelle) . وكان هدف هذه الحركة أن يقوم من درسوا التقنيات الحديثة (التى لم تكن غربية إلا من حيث المصدر) بتعميم الإصلاحات اللازمة لحسن سير الأمور فى مجتمع يتجه نحو التبادل والنمو الاقتصادى . وإدراكاً منهم لمحدودية أثر التحرك على المستوى التقنى البحت ولعجز وندرة النخب المشاركة فى الساحة السياسية ، فقد سعى هؤلاء الخبراء المصلحون ، لفرض مفهومهم الخاص للتغير الاجتماعى . وكان محور هذا المفهوم هو إعادة التشكيل الكاملة للعلاقة بين الريف والمدينة ، بهدف تغيير أنماط الحياة فى البلاد . وبطبيعة الحال ، فقد فشلت هذه الحركة فى تحقيق أهدافها ، إذ أنها استكملت بنيتها فى الوقت الذى أمسك فيه الساسة بمستقبل البلاد وعلى حين تراجعت القطيعة بين الخبير والسياسى التى ميزت القرن التاسع عشر .

وبهذا المعنى ، فإن استخدامنا لمفهوم « الإصلاح الاجتماعى » يشمل فترة تاريخية أكثر امتداداً ومجالا اجتماعيا أكثر تحديداً . ونعنى بالإصلاح الاجتماعى تلك الجهود التى قام بها أولئك الذين عملوا فى المجال الاجتماعى لتكييفه ومتطلبات مجتمع فى طور التحول وهى الجهود التى سبقت قيام تنظيم الحركات السياسية واسعة النطاق .

وحتى يتخذ هذا التعريف كل معناه وقوته ، يستلزم الأمر مزيدا من التوضيح . فالإصلاح الاجتماعى تعريف يسمح بالتمييز ، بصورة عملية وإن لم تكن دقيقة ، بين « الإصلاحيين » – ورثة النهضة من المفكرين والمناضلين على

السواء – وبين أولئك الذين كانوا يواجهون بيئة وإطار الحياة اليومية ويعملون على تغييرها . وحتى نكون أكثر دقة ، فإن هذا التعريف يرجعنا إلى إحدى المعطيات الأساسية لمجمل القرن التاسع عشر : وهى الانفصال بين الطوبوية السياسية والحركة الاجتماعية .

ففى مصر كما فى أوروبا ، ترتب على التغير الاجتماعى السريع وعلى الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر ، ظهور الحياة السياسية والخبرة الفنية فى آن واحد . فمن الغرب إلى الشرق ، تبلور البعد السياسى أولا كطوبوية محورها الواقع الاجتماعى ، بينما ظهرت الخبرة الفنية التى اضطلعت بالتدخل المباشر فى هذا الواقع بغية تغييره . ولذا ، نجد أن الخبراء العديدين الذين أدركوا ضرورة العمل السياسى كانوا يمارسونه فى أغلب الأحيان من زاوية الضرورات العملية .

وهذه الازدواجية أساسية لتفهم تاريخ القرن التاسع عشر الأوروبى ، فهى التى تفسر عدم تطابق السياسى الثورى والمصلح الاجتماعى فى كثير من الأحيان ، والأهم من ذلك ، فهى توضح بطريقة أعمق إثنين من أهم التطورات الأساسية والمتنافرة فى آن واحد من تاريخ العالم . فمن جهة ، نجد الولايات المتحدة ، حيث الطوبوية التقنية والحوار السياسى الذى لايعدو أن يكون تعبيرا عن وجهات نظر مختلفة ترمى إلى هدف مشترك هو زيادة الرفاهية ، حيث يقع الحوار السياسى فى الولايات المتحدة على هامش الحياة الاجتماعية ، وحيث الدولة المثلى هى الدولة الحد الأدنى من التدخل . ونجد من جهة أخرى روسيا التى اندفعت فى بداية القرن وراء الطوبوية الماركسية . ولم تصبح الرأسمالية طوبوية اجتماعية وسياسية للاشتراكيين القدامى من البولنديين والروس ، إلا بعد انهيار الكتلة الشرقية . أما قبل ذلك ، فلم تكن الرأسمالية طوبوية .

إذن ، خلال القرن التاسع عشر ، وذلك فى مصر كما فى فرنسا ، كانت المشكلات الاجتماعية هى محور الطوبويات السياسية وقد حاولت حلها من خلال

« السياسات العامة » ولكنها ظلت مستقله عن طوبويات ونظريات التدخل والعمل الاجتماعى . وهذا يفسر بالمناسبة أهمية الكاثوليكية الاجتماعية التى دعا إليها Lacordaire و Montalembert وكانا أكثر تأثيرا على التطور الاجتماعى من الفوضويين المثاليين Cabet و Proudhon .

وهذا الانقسام معروف جيدا فى مصر ، حيث نجد من جهة ، رجال الفن وبروجوازية الأعيان الذين يتمسكون بتحسين أوضاع المدينة أو ظروف نمو الإنتاجية ، ومن جهة أخرى ، المفكرين الذين يدركون لضرورة العمل والتدخل فى الحقل السياسى حديث النشأة ، وأغلبهم أصلا من علماء الدين وبعضهم من المفكرين وأصحاب المهن الحرة . وهؤلاء هم الذين تم الاعتراف بهم كإصلاحيين بينما لم تذكر المجموعة الأولى إلا نادرا .

والسؤال الآن ، هو لماذا انعكس الحال ولم يعد يؤخذ فى الاعتبار سوى بهذه المجموعة الأخيرة ؟ الواقع أن نهاية القرن التاسع عشر قد شهدت التقاء الحركتين . فبينما فقدت الطوبويات السياسية فى غالب الأحيان شيئا من قوتها ، اضطر المصلحون الاجتماعيون ، من جانبهم ، إلى الاعتراف بضرورة النضال والعمل العام وبفضل التقاء هذين العنصرين ولدت الديموقراطية فى أوروبا ، وبفضل هذا الالتقاء أيضا أمكن لمصر أن تحيا عصرها الليبرالى .

٣ - التنظيمات والإصلاح

يبدأ تاريخ مصر السياسى الحديث فيما بين ١٩٠٧ و ١٩٢٢ ، أى بين قيام الحركات الوطنية الأولى بها والثورة التى دفعت الملكية الناشئة إلى إعلان الاستقلال وإن كان شكليا . ولايعنى ذلك عدم وجود أى نشاط سياسى فى مصر قبل هذه الفترة ، إذ لا يمكن إنكار أو تجاهل الحركة العرابية ومحاولات التنظيم التى دفعها محمد على . غير أن فترات الحكم الخديوى والاستعمارى تتميز بادىء ذى بدء بالفراغ الذى يميز الساحة المركزية . فمنذ فرض النظام الخديوى ، كان

أفراد الأسرة الخديوية وأعوانهم يتولون السلطة فى البلاد . أما الوزراء ، فكانوا مجرد موظفين فى الدولة ، وكان الفرد يصل إلى منصب الوزير كما يصل اليوم إلى رتبة مدير عام فى وزارة من الوزارات . وخير مثال على ذلك ، نوبار باشا الذى بلغ قمة السلم الإدارى بتعيينه رئيسا للوزراء ، ليس لكونه من رجالات السياسة وإنما لمهارته كموظف كبير فى الدولة . أما الآخرون ، على مثال على مبارك ، فقد شغلوا مناصب مماثلة وكانوا ، نظرا لدراستهم وتخرجهم فى المدارس الفنية ، لا يفكرون بمنطق السلطة المباشرة أو الوصول إلى السلطة بل بمنطق الإداريين . وحتى الحاكم نفسه كان غالبا ما يتصرف كـ « كبير التجار» ، فكان التجار الإنجليز فى الإسكندرية يعتبرون الخديوى إسماعيل « منافسا لديه مدافع » .

وقد لعبت السياسة البريطانية دورا فى تعمق وتعزيز هذا الفراغ ، وهى المعروفة بمهارتها فى الإدراة غير المباشرة ، بمعنى إنها تفسح المجال للوسطاء المحليين وتحصر دور السلطة المركزية فى كونها مجرد جهاز رمزى . وهذا « الفراغ الاستعمارى » لا يملؤه عشرات الإداريين البريطانيين المنتدبين فى مختلف الوزارات ، ولا يملؤه أيضا « أهل القلم والبيان » . بل أن إنشاء هيئة تشريعية ذاته لم يؤدى إلى قيام منبر عام أو أغوارا (Agora ، ساحة عامة كانت المجالس السياسية فى المدن الإغريقية تنعقد فيها) تنشأ فيها آليات السياسة . فلا الجيش ولا الدين ولا حتى العمل الحكومى دعائم يمكن للشرعية أن ترتكز عليها .

الفراغ الاستعمارى مفهوم أساسي يفسر فى آن واحد قوة التنظيم الذاتى المحلى الذى تعتبر الإسكندرية رمزا له ، من ناحية ، وضعف الخطاب الإصلاحى الذى لا يجد من يردد صداه .

اعتقد البعض أن المطالبة السياسية قد ولدت فى إطار التنظيمات العثمانية . والواقع أن ما حدث هو العكس . فمن خط شريف جلهان إلى الخط الهمايونى ، كان الخطاب العثمانى هو خطاب التنظيم وليس خطاب العمل القومى . وقد حيا نوبار باشا روح العدل والمساواة تجاه الأقليات ، التى اتضحت من خلال المراسيم

العثمانية . ولكنه كان يقر بالواقع الجديد فحسب وبوضع حد لظلم تاريخى ، فالإمبراطورية الآيلة للسقوط كانت تحاول إطالة ما بقى لها من عمر ، إلا أنه لم يكن بمقدورها خلق ديناميكية قومية .

وعوضاً عن تكرار التحليلات الكثيرة التى تعرضت « لإعلانات النوايا » التى واكبت تلك الفترة ، يجدر أن تتم دراسة كيفية استقبال التنظيمات العثمانية فى مصر ، وقد ندهش للمساندة التى حظيت بها إصلاحات بدأ بها الخبراء من الأوروبيين أو خريجى المدارس الفنية العليا ، والذين استهدفوا بها فى آن واحد تحديث البلاد ، فضلا عن تحقيق مكاسب شخصية كبيرة .

ذلك أن الفراغ الاستعمارى ليس مرادفا للجمود وعدم الحركة . فعلى عكس ما يقال اليوم ، لا يجب أن نقلل من شأن الإصلاحات التى تمت فى ظل الأزمة السياسية . وليس فى هذا إنكار لقوة الضغوط التى شكلتها ومارستها الإمبريالية . ذلك أن الإمبريالية ليست أيديولوجية ولكنها الترجمة العملية والحركية لـ « قوة » . وحيث أن الرأسمالية ليست هدفا فى حد ذاتها ، فقد تسمح الإمبريالية بتمايز الحقل الاقتصادى دون أن يرتبط ذلك بقيمة عليا . ويقابل تحرير العمل الفردى وتيسير أشكال الاستقلالية الجزئية المختلفة فى ظل الإمبريالية ، تحجيم للتعبير السياسى . نستخلص من ذلك أن مرحلة الفراغ الاستعمارى هذه الفترة كانت ، على عكس ما يساق عادة ، فترة نمو دعاة الإصلاح ، وفيها تعمقت ، فى مصر أكثر منها فى أوروبا ، الفجوة بين أصحاب الطوبوية السياسية من ناحية ، والخبراء والفنيين ، من ناحية أخرى .

ثم حدث أن دخلت مصرفى عصر « الحركة » الاجتماعية والاقتصادية على السواء ، تلك الحركة التى تحتاج إلى إدارة . وكان حكام مصر يعرفون بطبيعة الحال أن عليهم السيطرة على الآثار المترتبة على تنمية زراعة القطن والنهوض بالرى والصناعة ، من تغيرات فى المجتمعات الريفية وتطورات سريعة وفجائية فى المدن . وعليهم أن يتعاملوا مع هذه الحركة الاجتماعية ويديروها . وفى ظل النظام

السائد ، كان المنطق يفرض أن يوكل بهذه المهمة للخبراء الفنيين . إلا أن هؤلاء لم يكونوا وحدهم على الساحة ، فمن وراء الخبراء ، كانت تقف مجموعات اجتماعية على رأسها أعيان الحضر الذين كانوا يسعون وراء مصالحهم الشخصية دون غيرها ، ومع ذلك ، فقد كان موقعهم الاجتماعى يفرض عليهم القيام بأدوار معينه فى ضبط الصراعات وأشكال التفاوت الإجتماعى . ومن هذا التحالف بين الفنيين والاعيان تستمد عملية الإصلاح طابعها الفريد .

٤ - قوة الأعيان

ماذا حدث فى ظل فرض الرقابة الاستعمارية ؟ لقد تعرض النظام الاقتصادى لمنعطف أساسى حيث دخلت مصر المجال الاقتصادى العالمى وباتت من أكبر منتجى القطن فى العالم بل أولهم خلال فترة الحرب الأمريكية التى دامت سنتين ، وفرض النظام النقدى نفسه فى شتى أنحاء الريف وشهدت القاهرة والإسكندرية نموا لم تعرفه من قبل . ولم تكن الثروات التى تكونت فى تلك الفترة كلها فى أيد أجنبية ، وعلى أية حال ، فالجميع يعيد استثمار أمواله داخل البلاد . فثروة أفيروف الذى توفى عام ١٨٩٩ كانت تعد من أكبر الثروات فى العالم ، وقد بلغت ٥ إلى ٧ أضعاف ثروة أكبر تاجر حرير فى مدينة ليون الفرنسية .

من هم هؤلاء الرجال وماذا يريدون ؟

إنهم تجار يريدون الثراء والعمل ، لاعلاقة لهم مطلقا بالطبقات الحاكمة القديمة ، عرفوا كيف يغتنمون الفرص التى أتاحها الفراغ التشريعى وتكوين الملكيات العقارية فى آن واحد ، ووجدوا أنفسهم وسط نظام يقوم على إنابة الوسطاء فى الرقابة على الأموال العامة .

وفى نفس الوقت نجد أن متطلباتهم من حيث فرض النظام والتقدم قد توطدت ، فممارسة الأعمال تتطلب مزيدا من الضبط الاجتماعى ، ومن هنا ، جاء تعضيدهم لزيادة سلطات القناصل حين كان هؤلاء يحاولون الحد من سلطة

الخديوى طالما كانت تصرفاته شبيهة بتصرفات التجار . غير أنهم أبدوا نفس الحماس واستعانوا بالبريطانيين ونوبار باشا للتصدى لنفس القناصلة عندما أراد هؤلاء عرقلة تحديث المدينة استناداً إلى نظام الامتيازات الأجنبية .

ومن المؤكد أن هذا الموقف الذى يقوم على المطالبة بالاستقلالية ، باسم رخاء ونمو المشروعات الخاصة ، فى أوج الفتره الاستعمارية ، لا يخلو من تناقض ، ويزداد هذا التناقض حدة لما تفرضه الأعمال والمشروعات الخاصة وتستلزمه فى شأن إدارة المدن والريف وذلك بتيسير تكيفها مع ظروف الحياة الجديدة . وحتى يضمن الأعيان زيادة ثروتهم اضطروا للدخول فى لعبة الإصلاحات .

وفى الإسكندرية تشكلت هذه القوة الجديدة حول مشروع البلدية ، وتاريخها معروف ونواة هذه القوة هى مجموعة صغيرة من مصدرى القطن ثم اتحاد الملاك الذى يرمى إلى تيسير وتوفير البنية الأساسية اللازمة لحسن سير التجارة الدولية . وفى غياب الدولة عن هذا المجال ، أقامت اللجان إدارات فنية مهمتها رصف الشوارع ، وذلك بالجهود الذاتية . وفى نفس الوقت استلزم الأمر إعادة النظر فى شبكة الصرف وتنظيم عملية توزيع المياه . وكان لابد أخيرا من التفاوض فى شأن إنشاء بلدية حقيقية ، أى جهة مصرح لها بجباية الضرائب وتحديد أطر التنمية الحضرية . ولم يتم ذلك إلا فى عام ١٨٩٠.

وكانت قوة هؤلاء الأعيان تكمن فى ثروتهم علاوة على روح التضامن التى سادت بينهم . فأيا كان الأصل الذى ينحدرون منه كان هناك حد أدنى من المصالح المشتركة ، وتأسيس البلدية كان بالنسبة لهم بمثابة تدريب على العمل الجماعى . فالبلدية هى إدارة الحيز الاجتماعى أى الأشخاص ، وهى إدارة الشبكات والخدمات ، أى مجموعات الضغط ، وهى إدارة الأماكن أو المواقع الاقتصادية ، أى مستقبل المدينة .

وفى مثل تلك الظروف ، كانت البلدية ، التى أخذ الأعيان إنشائها على عاتقهم ، هى الموضع الذى ولدت من خلاله المدينة كواقعة حضرية وكوحدة إدارية وإطار للحياة الاجتماعية فى ذات الوقت . فهى تعبر عن سيادة جزء من المجتمع (الأعيان) ، ولكنها أيضا تفرض حدا أدنى من التماسك واشتراكا فى المصالح وسيادة نموذج للإصلاحات .

والواقع أن ضعف الأطر السياسية قد دفع بالفنيين والخبراء إلى تبنى الإصلاحات المرتقبة ، إذ انهم كانوا الفئة الوحيدة التى تملك الأساليب الموائمة لهذه العملية .

٥ - النموذج الليبرالى

تعد حالة أعيان الإسكندرية أساسية فى تاريخ مصر عامة ، حيث ظلت هذه الحالة ، لسنوات عديدة ، مرجعا ونموذجا يحتذى به فى القاهرة وكذلك فى الزقازيق ودمياط . ومن جهة أخرى ، لعبت الإسكندرية دورا هاما فى إعداد وتخريج عدد كبير من الذين تولوا فيما بعد قيادة مصر الليبرالية . وفى غيبة التعبير السياسى ، أصبحت البلدية بمثابة مختبر متميز ، خاصة وأنه أتاح الفرصة أمام عدد كبير من المهندسين والأطباء لاختبار الوسائل والأساليب الجديدة .

وحرصا منهم على تدعيم مركزهم الاقتصادى ، كان على الأعيان أن يهتموا بتحديث المدينة حتى تتوفر فيها كل سبل الحياة . وقد أجمعوا على الأقل على ضرورة إقصاء « مراكز الخطر » المتمثلة فى الطبقات الشعبية ، ولذا عملوا على ضبط التوترات الاجتماعية عن طريق توزيع حد أدنى من أرباح الثروات .

ذلك ويمكن القول بأنهم كانوا ينتهجون نموذج سلوكى واحد أسميه بالنموذج الليبرالى . وأول ما يرمى إليه هذا النموذج هو تحقيق الأهداف الاقتصادية ، وهو نموذج حضرى معاد لطبقة الفلاحين وراسخ كل الرسوخ فيما ورثه من تقليد التنظيمات . وقد كان قبل كل شىء نموذجا للإثراء ، هذا النموذج

الذى ظل سائدا عشرات السنين والذى يعد محمد طلعت حرب ، مؤسس بنك مصر ، رمزا له . إلا أن تحقيق هذا الثراء كان يستلزم أيضا تنظيم الحياة اليومية وإدارة شؤونها .

يمكن فهم هذا التوتر الكامن فى السلوك الليبرالى من خلال كيفية التعامل فى مسألة العشش والأكواخ على سبيل المثال . ففى عام ١٨٩٢ ، كان يوجد بالإسكندرية ما لايقل عن ٥٠٠٠ مسكن من هذا النوع ، يقيم فيها نحو ٢٠٠٠٠ نسمة (٤٠٠٠٠ فى عام ١٩٣٠) ، أى ما يقرب من ١٠٪ من سكان المدينة . فكان لابد من التصرف حيال هذه المسألة للحد من بؤر العدوى ومخاطر تفشى الأمراض . ولذا عمل العشرات من الأطباء والممرضين والبنائين والنقاشين ، سنوات عديدة ، فى طلاء الحجرات وتطعيم السكان . وفى الوقت نفسه شهدت الإسكندرية أول تجربة لإنشاء مساكن العمال . وتظهر حدود هذا النموذج الليبرالى عندما تصل الصعوبات إلى حد أن حلها يستلزم عملا تطوعيا شاملا ورصد رأس مال كبير .

فى حالة الإسكندرية وتجربتها مع الأكواخ ، ظهرت نتيجة حملات النظافة ، بل والبناء ، واضحة : فهذا النوع من المساكن استمر فى الانتشار رغم كل الجهود المبذولة ، والسبب بسيط . فالنموذج الليبرالى الذى اتبعه الأعيان دفعهم إلى التدخل لحصار الخطر بقدر ما دفعهم فى ذات الوقت إلى البحث عن حلول مربحة . وكان ذلك يعنى إزالة هذه الأحياء والإثراء من ورائها فى آن واحد . ومن جهة أخرى ، لم يكن ما يدره تأجير هذه المساحات الفقيرة من إيراد أمر يستهان به ، فاستلزم الأمر تعويض الضرر الذى قد يتحمله المؤجرون . وتقرر زيادة عدد التجارب النموذجية لإقناع المقاولين بالفائدة التى ستعود عليهم من عملية تحديث مدن الصفيح ، غير أن الأمر توقف عند هذا الحد .

إن النموذج الليبرالى الذى اتبعه الأعيان يدخل بأكمله فى إطار هذا التناقض ، فهو يؤدى من ناحية ، إلى القيام بالتنمية وإدارة النمو والتوترات

الاجتماعية ، ومن ناحية أخرى ، يتعثر أمام ضرورة تحقيق أرباح هذا الاستثمار فى الأجل القصير .

وفى نهاية الأمر ، ينتج عن تطبيق هذا النموذج أسوأ التفاوتات : فضائح وتلاعب فى الأموال ومحسوبيات . والمسؤولين أثناء عصر الليبرالية فى مصر هم خير دليل على حدود هذا النموذج الليبرالى ، إذ أن الفضائح أخذت تتوالى باسم المصلحة العامة حتى مجىء الثورة الناصرية .

بيد أنه فى مرحلته الأولى بين ١٨٧٠ و ١٩١٠ ، فإن هذا النموذج الليبرالى الذى سلكه الاعيان كان يشكل الأسلوب الوحيد القابل للتطبيق والذى يمكن لمصر عن طريقه أن تقوم بعملية تحديث المرافق والمجتمع . كما أن مبادرة الجماعات المختلفة بتأسيس المستشفيات والمدارس تمت فى إطار هذا النموذج . وهذا النموذج يفسر أيضا التجارب الاولى فى مجال الإسكان الزراعى و بالنسبة للمدن ، هو أساس شبكات المياه والصرف . والجدير بالذكر أن هذه التغيرات الهائلة لم يرجع الفضل فيها للبريطانيين وحدهم ، ففى أغلب الأحيان اعتمد النظام على الشركات صاحبة الامتياز كما ازدهرت الشركات المساهمة والمضاربة طوال الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر .

ومع ذلك فالمضاربة ، كما سبق أن أوضحنا فى موضع آخر ، ليست فقط « مرض » من أمراض الرأسمالية المحلية ، بل هى تساعد أيضا على النمو وتشجع على الثراء السريع كما أنها أمدت مصر بجزء كبير من السيولة التى استخدمت أثناء الانطلاقة الكبرى للبناء فيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٠٧ ، حتى وإن كانت قد تسببت فى نهاية الأمر فى أزمة عام ١٩٠٧.

ومن جانب آخر ، وليس هذا بالأمر الثانوى ، فقد تربى معظم العاملين بالسياسة وكذلك نخبة مصر الحديثة على هذا النموذج الليبرالى . ولنذكر فى هذا الصدد أحمد باشا يحيى الذى ولد عام ١٨٤٠ من عائلة تجار بالإسكندرية وأصبح منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر أحد أكبر ثلاث ملاك بالمدينة ، وشارك فى

إنشاء المجلس البلدى وظل به حتى وفاته . وفى الوقت ذاته ، انتخب متحدثا رسميا لسكان الإسكندرية فى المجلس التشريعى وانضم منذ عام ١٩٠٧ إلى الحزب الوطنى . هذا الرجل كان من كبار أعيان الاهالى ، كما كان يطلق عليهم آنذاك ، ولكنه لم يكن من الساسة ، ولذا كان يعتبر العمل العام سبيل لإدارة التوترات الاجتماعية بصورة أفضل ولكن دون المساس بنموذج الإثراء الذى كفل له ثروته الخاصة . ومرت الأيام ، وبعد عشرين عاما تولى ابنه رئاسة غرفة التجارة الدولية ، كما أصبح رئيسا لعدة أندية طيران ومقربا لحزب الوفد .

غير أن أكثر الأمثلة إثارة للدهشة فى نظرى هو إسماعيل صدقى باشا الذى كان مكروها كرئيس لمجلس المدينة الذى عين فيه بناء على نتيجة مسابقة حول الموضوع التالى : « *هل من الأفضل إعطاء حق الامتياز فى مجال المرافق العامة لشركة خاصة ام لإدارة من إدارات البلدية* » وإن كانت اجابته على هذا السؤال غير معروفة ، فالمعروف أنه نجح فى الاختبار . فقد عين وكيلا للوزارة فى عام ١٩١٠ ، ثم اتجه إلى مجال الأعمال حتى رأس اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٢٠. وقد تعلم إسماعيل صدقى حب الأعمال الخاصة أثناء وجوده وتوليه مناصب فى البلدية ، ثم دخل ، وبنفس الأسلوب ، فى العمليات السياسية الكبرى ، وسقطت وزارته بسبب فضيحة عقارية وقعت بالاسكندرية.

مسار هذا الرجل هو أيضا مسار قرن بأكمله . انطلق اسماعيل صدقى من خبرته الفنية ثم ، مع حلول ثورة ١٩١٩ ، أصبح من رجال السياسة . غير أنه لم يعد من المصلحين .

٦ - حدود الإصلاح الاجتماعى

السؤال الذى يطرحه هذا النوع من المسارات الفردية بسيط للغاية : لماذا لم يؤد الإصلاح الاجتماعى إلى صيغة سياسية متبلورة ؟ تتطلب الإجابة على هذا

السؤال شرحا مطولا ، ونظرا لتعدد عناصر الإجابة لن يتسع المجال هنا إلا لذكر الفروض :

١- فيما بين عام ١٩٠٧ و١٩٢٠ ، اختلط نموذج الخبرة الفنية مع الحركة السياسية بسبب تغير حجم المشكلات وأولوياتها وماترتب عليه من ضرورة اعادة النظر فى نظام لم يكن يعتمد على السلطة السياسية . فعلى سبيل المثال ، كان يكتفى بتشكيل لجنة فنية لتولى الأعمال العمرانية (رصف الطرق أو الصرف) أما تخطيط الأراضى ، فيستلزم تحركا من نوع آخر .

٢- إن الإصلاح الاجتماعى المبنى على أساس العمل الميدانى ، وإن كان قد أدى إلى التقاء النشاط السياسى وحركة الإصلاح ، إلا أن عملية الدمج لم تتم ، فقد تفوق النموذج الليبرالى الذى طبقه الأعيان فشغل وحدة الساحة السياسية وترك جانبا أية صورة من صور التحول الاجتماعى .

٣- منذ ذلك الحين ، استغل رجال الأعمال المجال السياسى وانتهى الإصلاح التقنى الذى قادته النخبة إلى الوقوع فى الإتجارية (أى النزعة للمتاجرة من غير اهتمام بأى اعتبار آخر) والإثراء . وبذلك أدى الإصلاح إلى توطيد وتقوية الطوبوية السياسية الذى اتخذت فى الثلاثينات اسم الشيوعية أو الإخوان المسلمين . ومرة أخرى ، زج جانبا بالمصلحين ومن بين صفوفهم ظهر الثوار ، بينما انتشرت مراكز القوة والمحسوبيات فى صفوف السلطة .

وينتهى الإصلاح الاجتماعى مع اندلاع الثورات : ثورة ١٩١٩ ، حيث انتصر النموذج الليبرالى و - على ما يبدو - الخبرة الفنية . أما فى ١٩٥٦ ، فقد انتصرت الطوبوية الناصرية ، بينما تمت تنحية نخبة الفنيين والليبراليين عن المجال السياسى بل عن مصر كلها .

يبدو أننا نعيش حتى اليوم تحت تأثير ما ترتب على فشل العشرينات فى دمج هذين المجالين . وتبقى الطوبوية السياسية وسيلة الضغط الوحيدة بينما

يواصل الفنيـون - الذين عـادوا إلى السـاحـة منذ الانفتـاح - الدعـوة للنمـوذج الليبرالى الذى لم يعد - فى أغلب الاحيان - سوى نوع من الإتجارية .

أيا كان الوضع ، فإن طرح مسألة الإصلاح الاجتماعى يجعلنا نفهم - ولو جزئيا - المفـارقات التى يواجـهـا كل من يتناول تاريخ مـصـر فى القرن التـاسع عشر : الفراغ الاستعمارى من جهة ، والحيوية المدهشة التى يتميز بها مجتمع كل ما يمكن القول عنه هو أنه عاش مرحلة تحول أساسى إلا وهو تحديث هياكله .

الآثار والإصلاح الاجتماعى
والهوية الحديثة بين الأقباط*
[١٨٥٤ - ١٩٥٢]

دونالد ماكولم ريد
جامعة جورجيا
ترجمة أحمد عبد الحليم

حين توجه مرقس سميكة ، وكيل المجلس الملى للأقباط ، لزيارة البطريرك كيرلس الخامس ، ذات يوم من أيام شتاء عام ١٩٠٨ ، وجده يرقب صائغا للفضة بينما الرجل يزن أغلفة للأناجيل وأوانى كنسية قديمة تحمل نقوشا بالقبطية والعربية تعود إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر . وكانت هذه الأشياء جميعا مصنوعة من الفضة ، جاء الصائغ يشتريها كى يصهرها ويصنع منها مشغولات

* نشرت هذه الدراسة فى المؤلف الجماعى Alain Roussillon (dir.), *Entre réforme sociale et mouvement national : identité et modernisation en Egypte (1882-1962)*, CEDEJ, Le Caire, 1995.
(بين الإصلاح الاجتماعى والحركة الوطنية : الهوية والتحديث فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٦٢)

جديدة . وأبدى مرقس سميكة حينذاك استعداده لدفع الثمن الذى عرضه الصائغ لشراء الفضة ، وكان ١٨٠ جنيها ، على شرط أن تودع هذه الأشياء فى مخزن لتكون نواة لإنشاء متحف . ووافق البطريرك ، وكانت تلك هى بداية المتحف القبطى [١] .

وكان هذا التحول فى قيمة المقتنيات الكنسية البالية ، من أشياء لا تساوى أكثر من وزنها فضة إلى آثار لا تقدر بثمن ، تعبيرا عن نقلة كبرى فى رؤية الأقباط لماضيهم وتحديدهم لهويتهم الراهنة . وقد شهد الغرب تحولات مماثلة فى قيمة المقتنيات القديمة مع تطور علم الآثار الكلاسيكية وعلم المصريات ، ثم حدث نفس الشىء فيما بعد وعلى نحو مختلف ، مع نشأة الاهتمام بالفن الإسلامى والآثار الإسلامية . وفى مرحلة لاحقة ، أخذت هذه الدراسات تنمو لدى المصريين أيضا حيث تحولت من خدمة الأغراض الإمبريالية الغربية إلى خدمة الأغراض القومية المصرية [٢] .

وقد حفزنى هذا المؤتمر على دراسة العلاقة التى تربط بين علم الآثار والإصلاح الاجتماعى ، وأن أجعل من « الأقباط » الموضوع الخاص لهذه الدراسة . ذلك أن رواد علم الآثار الحديث ، من بين الأقباط على الأقل ، ليسوا بالشخصيات التى تنتمى إلى ماض ذهب وانقضى وانقطعت صلته بالحاضر ، بل كانوا نتاجا للإصلاح الاجتماعى وقوة دافعة رئيسية من ورائه . فهم ، شأن أقرانهم فى فرنسا فى القرن الثامن عشر وفى اليونان فى القرن التاسع عشر ، رجال علمانيون (أى من خارج السلك الكنسى) مناهضون لسطوة الأكليروس ، قاموا بدفع عجلة الإصلاح الاجتماعى وسعوا إلى إعادة تقييم الماضى ، فى مواجهة معارضة الكثيرين من رجال الدين .

وتركز هذه الدراسة على شخصيتين مبرزتين فى مجالى الآثار والإصلاح الاجتماعى على السواء ، وهما مرقس سميكة (١٨٦٤ - ١٩٤٤) مؤسس المتحف القبطى ، ومريت بطرس غالى (١٩٠٨ - ١٩٩٣) مؤسس « جمعية الآثار

القبطية » . وإذا كانت الدراسة تتناول مرقس سميكة بمزيد من الإسهاب ، فإن ذلك يرجع إلى الفرصة التى أتيحت مؤخرا للإطلاع على مذكراته ، وإلى حياته التى امتدت لتغطى تقريبا القرن موضع الدراسة ، والتى تتجلى فيها بوضوح الموضوعات التى تعنينا فى هذه الدراسة . وتشمل المصادر الأخرى مقابلات أجراها الباحث [٣] ، والنشرات الصادرة عن « لجنة الحفاظ على الآثار العربية » وعن « جمعية الآثار القبطية » ، وهى نشرات لم تستغل بعد كمصدر للتاريخ الثقافى والاجتماعى والسياسى لمصر الحديثة ، وإن كانت معروفة لمؤرخى الفن والعمارة .

الإصلاح الطائفى القبطى
وتربية سميكة حتى عام ١٨٨٢

بدأت الموجة الأولى للإصلاح القبطى فى عام ١٨٥٤ ، أى قبل عشر سنوات من مولد مرقس سميكة ، تحت قيادة البطريرك كيرلس الرابع (١٨٥٤ – ١٨٦١) . ثم تتابعت منذ ذلك الحين وحتى عام ١٨٩٥ موجات الإصلاح واحدة إثر الأخرى كل عشر سنوات تقريبا ، يقودها فى كل مرة رجال علمانيون فى وجه مقاومة من معظم رجال الكهنوت . وعلى الرغم من أن حركة الإصلاح القبطى كانت لها ديناميتها الداخلية الخاصة بها ، إلا أن ثمة وشائج كانت تربطها أيضا بوتيرة الإصلاح القومى المصرى بل وبوتيرة الإصلاح العثمانى [٤] .

إن الأنبا كيرلس الرابع ، الذى تولى منصبه فى نفس العام الذى بدأ فيه حكم سعيد باشا (١٨٥٤ – ١٨٦٣) ، يعرف باسم « أبو الإصلاح » . وقد بدأ حياته فلاحا صعيديا من أصول متواضعة ثم راهبا بدير القديس أنطونيوس ، ومن المحتمل أن تكون قد ربطته صلة ما بالمعهد اللاهوتى الذى أداره مبشر إنجليكانى فى القاهرة فى أربعينيات القرن الماضى [٥] ، لكن إصلاحات محمد على وخلفائه كانت ذات تأثير أكبر عليه . فقد ألغى محمد على قيود الملبس التى كانت مفروضة

على الأقليات ، ثم ألغى سعيد الجزية التى كانوا يدفعونها من قبل وأمر بتجنيدهم فى الجيش . وفى اسطنبول ، أكد الخط الهمايونى الصادر فى عام ١٨٥٦ المساواة بين جميع الرعايا . وفى مصر أيضا أخذت الدولة تتعامل ، على نحو متزايد ، مباشرا مع المسيحيين واليهود كأفراد ، متخلية عن نظام الملة السابق الذى كانت تترك فيه للبطريرك أو الحاخام الأكبر مسؤولية طائفته .

إن ما شهده عهد محمد على من إقامة جيش جديد ومدارس عليا وإيفاد بعثات تعليمية إلى أوروبا وإنشاء مدرسة الألسن والمطبعة والجريدة الرسمية ، كل ذلك قد تم بمعزل عن الأقباط . ومن هنا ، قرر الأنبا كيرلس أن يقوم بإصلاحاته الخاصة ، فاستورد مطبعة من أوروبا (لم تستخدم إلا بعد وفاته) ، وتصدى بقوة للفساد والجهل بين الكهنة ، وفتح مدارس جديدة وتوسع فى علاقاته مع أبناء الكنائس الأخرى ، فشملت الروم الأرثوذكس والأرمن وربما الانجليكانيين أيضا . وقد شاع حينذاك أن سعيد باشا قد دس السم للبطريرك خوفا مما قد تجره هذه العلاقات من تدخل أجنبى .

إلا أن أعظم إنجازات الأنبا كيرلس كان تأسيسه للمدرسة البطريركية (مدرسة الأقباط الكبرى) بعد أن رفض سعيد التماسه قبول الأقباط فى المدارس الحكومية والسماح لهم بالترقى إلى رتب الضباط فى الجيش أسوة بالمصريين المسلمين . وكان التعليم النظامى القبطى ينتهى ، قبل تأسيس هذه المدرسة ، بالكتاتيب التى كانت تعلم تلاميذها القراءة والكتابة بالقبطية والعربية من الكتاب المقدس ومبادىء الحساب ، ذلك أنه لم يكن لدى الأقباط مؤسسة تعليمية مناظرة للأزهر . وهكذا لم يكن على مرقس سميكة سوى أن يسير مسافة مائتى متر ليصل من منزل جده بشارع درب الواسعة (بالأزبكية) إلى المدرسة البطريركية الواقعة بجوار الكاتدرائية المرقسية ومبنى البطريركية . وقد شكلت هذه المدرسة جيلا كاملا من النخبة القبطية العلمانية قبل أن تتيح مدارس الإرساليات والمدارس الحكومية فرصا واسعة للتعليم أمام الأقباط . وكان سميكة يفخر بأن المدرسة التى

تعلم فيها خرجت ثلاثة من رؤساء الوزراء الأقباط [6] . كذلك كان من بين الشخصيات اللامعة الأخرى التى تخرجت من هذه المدرسة والتى تعنينا فى هذا البحث ، قلينى فهمى وميخائيل شاروبيم وميخائيل عبد السيد وكلوديوس لبيب .

وكان منزل جد مرقس سميكة يقع فى حى معظم سكانه من الأقباط ، وها هى بوابات الحى لم تعد تستخدم الآن وها هم الأقباط يحسون بالأمان فى أى مكان يقيمون به فى القاهرة . وكان معظم الأقباط حينذاك فلاحين أميين من الصعيد ، ولكن عائلة سميكة كانت تنتمى إلى نخبة حضرية أبلت بلاء حسنا فى خدمة الدولة والكنيسة . فقد كان جده لأمه سكرتيرا فى ثلاثينات القرن الماضى لإبراهيم باشا فى دمشق حيث ولدت الأم ، كما كانت عائلة أبيه قد أهدت مخطوطات ومقتنيات ثمينة أخرى إلى الكنيسة المعلقة [7] .

وكانت المدرسة البطريركية تعلم بالمجان التلاميذ من جميع الأديان ، ولكن كثيرا من تلاميذها كانوا ينتمون إلى عائلات قبطية ميسورة كعائلته . ودرس سميكة اللغات العربية والقبطية واليونانية ، لكنه لا يذكر اللغة التركية التى أخذت أهميتها فى الانحسار مع تبنى الطبقة الحاكمة للغة العربية . وقد اختار المفتشون الحكوميون إثنين من أشقائه لإلحاقهما بمدرسة الحقوق الحكومية توطئة لإلحاقهما بوظائف فى الحكومة . وكانت العائلات المسلمة ترسل غالبا واحدا من أبنائها إلى الأزهر ، وبالمثل ، حاول والد فريد سميكة أن يستبقيه لخدمة الكنيسة فمنعه من حضور دروس اللغة الإنجليزية التى كان يقدمها ميخائيل عبد السيد محرر صحيفة « الوطن » القبطية . لكن مرقس أضرب عن تناول الطعام حتى رضخ والده . وهكذا تعلم الصبى الإنجليزية ، ثم انتقل إلى مدرسة الفرير ليدرس الفرنسية ، مسقطا من حسابه أى تفكير فى الالتحاق بالسلك الكنسى [8] .

وقد اتخذ البطاركة ديمتريوس الثانى (١٨٦٢ - ١٨٧٠) وكيرلس الخامس (الذى بقى فى منصبه من ١٨٧٤ إلى عام ١٩٢٧) والانبا يؤانس التاسع عشر (١٩٢٨ - ١٩٤٢) موقفا عنيفا من التاثيرات الأجنبية التى آمن الأنبا كيرلس

الرابع وسميكة بأثرها الحافز . فهاجم الأنبا ديمتريوس « الإرسالية الأمريكية » للكنيسة المشيخانية المتحدة التى وصلت فصليتها الأولى لـ « احتلال مصر » [٩] – على حد التعبير العكسرى الذى استخدموه – فى عام ١٨٥٤ . وأيد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) البطريرك ضد معكرى السلام ، هؤلاء الذين نددوا بالكنيسة القبطية متهمين إياها بالهرطقة والفساد والجهل . لكن الحماية الدبلوماسية مكنت الإرسالية من دعم مقرها الرئيسى فى أسيوط وبناء مدارس وكنائس فى كافة أنحاء مصر . وفى مواجهة ذلك ، قرر إسماعيل منح الكنيسة القبطية ١٥٠٠ فدان كى تتمكن من تطوير مدارسها [١٠] ، كما فتح المدارس الحكومية أمام غير المسلمين فى عام ١٨٦٧ . أما المبشرون الكاثوليك ، الذين تواجدوا على الساحة منذ أمد طويل ، فكانوا أقل ميلا للهجوم على الكنيسة القبطية هجوما مباشر . وانتهى الأمر بأن انفصل الأقباط الكاثوليك والبروتستانت (الإنجيليون) عن الكنيسة الأم .

كان مرقس سميكة أحد الشمامسة الذين ضمتهم الجوقة فى قداس تنصيب الأنبا كيرلس الخامس الذى أذعن فى البداية لمطالب الأقباط العلمانيين بإنشاء كلية إكليريكية ومجلس ملّى من غير رجال الإكليروس للمساعدة فى إدارة شؤون الأقباط . وقام بطرس غالى ، وكان حينذاك شابا صاعدا من أبناء الأعيان ، بإعداد صيغة القانون المطلوب وأصبح فى عام ١٨٧٤ وكيلا للمجلس الملى الذى يرأسه البطريرك [١١] .

وكانت هذه المجالس الطائفية قد أخذت تشيع فى تلك الفترة ، فقد أنشأ العثمانيون فى العقد السابق مجالس للأرمن وللروم الأورثونوكس ولليهود ، كما أصبح لهم دستور ومجلس نيابى فى عام ١٨٧٦ . كذلك أنشأ إسماعيل باشا مجلس شورى النواب فى عام ١٨٦٦ الذى ضم بعض الأقباط . لكن البابا كيرلس ما لبث أن أغلق المجلس الملّى والكلية الإكليركية ، على نحو ما فعل السلطان عبدالحميد الثانى (١٨٧٦ – ١٩٠٩) بالبرلمان والدستور العثمانيين .

ولفترة تربو على السبعين عاما ظل دعاة الإصلاح من غير رجال الدين يصارعون البطريرك وكبار رجال الكهنوت الذين تشبثوا بسلطتهم التقليدية على الطائفة . كان دعاة الإصلاح يريدون أن يتولى المجلس الملى الإشراف على إدارة أوقاف الكنيسة والأديرة والمدارس القبطية وعلى قوانين الأحوال الشخصية التى تنظم الطلاق والمواريث . كان البطاركة والأساقفة القادمين مباشرة من أديرتهم بالصحراء ، موضع توقير لتقواهم وزهدهم لكنهم كانوا يفتقرون إلى التعليم والخبرة بالحياة . فقد كان معظم الرهبان ينحدرون من عائلات صعيدية متواضعة ، يقول سميكة : « *إنه اعتراف مخجل ، ولكن علينا أن نسلم بأن الذين ينتمون إلى عائلات محترمة من الأساقفة الموجودين ليسوا سوى قلة قليلة* » [١٢] .

ويتردد صدى الأفكار البروتستانتية فى تنديد سميكة برجال الكهنوت حين يتهمهم بأنهم أشخاص كسالى وفاسدون فروا من عالم العمل الحقيقى ، وأنهم يهملون واجباتهم الدينية ، ويبيعون العدالة ، ويثرون أقاربهم بأموال الكنيسة [١٣] . وكان كبار ملاك الأراضى المهنيون الذين يسيطرون على المجلس الملى قد أخذوا يزدادون تعليما وثراءا وراحوا يطالبون بنصيب أكبر فى إدارة شؤون الأقباط .

ففى عام ١٨٩١ ، كان سبعة من أعضاء المجلس الملى الاثنى عشر يحملون رتبة البكوية ، وكان واحد منهم – وهو بطرس غالى – حاملا للباشوية [١٤] . لكن الحزب المؤيد للبطريرك كان يتمتع بمواقع راسخة وبتأييد من جماهير الأقباط ، واستطاع المحافظة على مواقعه فى جولة بعد أخرى حتى عام ١٩٥٢ .

وشبيه بذلك ما شهدته ساحة السياسة الوطنية المصرية فى الفترة من عام ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ حيث استحكم الصراع بين الوفد وحكومات القصر المستبدة . وهو يناظر أيضا ما حدث فى الأزهر الذى كان يستمد معظم تلاميذه فى مطلع القرن من العائلات الفقيرة أو الريفية [١٥] . وقد قاوم العلماء إصلاح الأزهر

والمحاكم الشرعية وإدارة الأوقاف خوفا من فقدان سلطتهم ومراكزهم . ولم يكن المشايخ المؤيدون للإصلاح ، مثل محمد عبده ، سوى استثناء من القاعدة العامة شأنهم شأن المطارنة الأقباط المؤيدين للإصلاح . وكان أولئك وهؤلاء يستمدون التأييد من النخب العلمانية .

وكان بوسع أنصار الإصلاح أن يستعينوا بالدولة لترجيح الكفة لصالحهم ، لكن الثمن – وهو فقدان الاستقلال الطائفى – كان سيصبح فادحا .

بدايات الاهتمام القبطى بالدراسات القبطية والمصريات

أسفرت حملة بونابرت وفك شمبيلون لرموز الهيروغليفية عن وضع الأسس لعلم المصريات فى الغرب . وفى عام ١٨٥٨ ، غرس مارييت بذور هذا العلم فى مصر حين سمح له سعيد باشا بإنشاء مصلحة الآثار والمتحف المصرى .

وظل الأجانب يسيطرون على المصلحة والمتحف حتى العشرينات حين أتاح الاستقلال الجزئى للمصريين أن يتقلدوا وظائف فى مجال المصريات . وعلى خلاف الهيروغليفية ، كانت القبطية هى اللغة الدينية للكنيسة القبطية ولم تكن بحاجة إلى أوروبيين لفك رموزها . ومع ذلك ، يؤكد سميكة أن الأوروبيين كانوا روادا فى إحياء الدراسات القبطية فى القرن التاسع عشر . وكان أ. كرشنر ، وهو فرنسى من اليسوعيين ، هو رائد دراسة القبطية فى أوربا فى القرن السابع عشر ، وبدأ الغربيون فى أخذ المخطوطات المهملة من الأديرة القبطية . فقد كانت القبطية جزءا من دراسات الكتاب المقدس وكتابات آباء الكنيسة ، وقد بين شمبليون أنها أيضا المدخل لدراسة الهيروغليفية . وقد جاء مارييت لمصر لأول مرة فى عام ١٨٥٠ ليشترى مخطوطات قبطية ومخطوطات أخرى لمتحف اللوفر . لكن اكتشافه لمعبد سقارة [١٦] أكد مكانته كعالم للمصريات ، ثم مضى فى طريقه هذا دون تردد .

لقد أتاحت المدرسة البطريركية والكلية الإكليريكة مكانا يمكن أن تدرس فيه القبطية على مستوى يعلو مستوى الكتاتيب . وكان الفصل الذى درس فيه سميكة

يستخدم نسخة من العهد الجديد باللغتين القبطية والعربية كان واضعها هـ. تاتام قد أهداها مقابل مخطوطات أخذها من وادى النطرون . وكان برسوم الراهب ، أحد معلمى سميكة ، هو أول من أصدر مؤلفا عربيا حديثا فى نحو اللغة القبطية . كذلك كان عالم المصريات والدراسات القبطية كلوديوس لبيب (١٨٦٨ - ١٩١٨) الذى يصغر سميكة بأربع سنوات ، واحدا من الذين بدأوا دراستهم للقبطية فى المدرسة البطريركية . وعلى عكس البروتستانت الغربيين فى القرن التاسع عشر ، الذين نظروا إلى علم الآثار كوسيلة « للبرهنة على صحة الكتاب المقدس » ، لم يشارك رجال الإكليروس الأقباط كلوديوس لبيب اهتماماته بالتاريخ المصرى القديم . كذلك كان الاسم الأول لطالب أصغر سنا يدعى سيزوستريس سيداروس ، وهو اسم فرعونى محور بتأثير اليونانية ، يوحى بأن أسرة هذا الطالب كانت لها اهتمامات بالتاريخ الكلاسيكى أو المصرى القديم [١٧] .

بيد أن الأهداف التى كان يتوخاها الإصلاح كانت تتعارض أحيانا مع أهداف علم الآثار . فكما كان المسيحيون الأوائل يطمسون النقوش على المعابد الفرعونية أو يشوهونها ، هاجم المبشرون البروتستانت الايقونات فى الكنائس القبطية ، وأشعل الأنبا كيرلس الرابع النار فى الايقونات القديمة ومنع عمل ايقونات جديدة عندما أعاد بناء الكنيسة المرقسية . وفى عام ١٨٦٩ ، قام بعض الشبان الأقباط الوثيقى الصلة بالإرسالية الأمريكية فى أسيوط ، بعد أن قرأوا (فى الكتاب المقدس) كيف هدم جدعون مذبح بعل ، بتدمير الايقونات فى إحدى الكنائس القبطية . وعلى الرغم من أنهم قد اضطروا إلى دفع تعويض ، فإن سميكة يلاحظ أنه لم يمض وقت طويل « *إلا وكانت عبادة الصور قد أوشكت على الاختفاء* » [١٨] .

الإصلاح القبطى أثناء الاحتلال البريطانى

أفاد سميكة إفادة جمة من معرفته بالإنجليزية حين احتل البريطانيون مصر وهو فى الثامنة عشرة من عمره . فقد عمل سكرتيرا لسيدة إنجليزية كانت تدير

مستشفى تطوعى للضباط الجرحى ، ثم بدأ فى عام ١٨٨٣ عمله كموظف حكومى فى مصلحة السكك الحديدية . ولم يكن اختياره هذا بالأمر غير المألوف ، ذلك أن ٤٨٪ من موظفى السكك الحديدية والتلغراف كانوا من الأقباط [١٩] .

لقد أدى الاحتلال البريطانى إلى التعجيل بحدوث محاولة جديدة للإصلاح القبطى لكن دور « الرابطة الإنجليكانية لتعزيز المسيحية فى مصر » فى هذه المحاولة لم يكن بالسند الذى يمكن الاعتماد عليه ، فقد هاجم أحد المتحدثين الرئيسيين فى أحد الاجتماعات المبكرة « *هرطقة الأقباط المدمرة للروح* » [٢٠] . ورفض الأنبا كيرلس أن يترأس اجتماعات المجلس الملى الذى تم حله مرة أخرى فى عام ١٨٨٤ .

ومرة أخرى ينهض بطرس غالى ، الذى حصل على الباشوية وأصبح وكيلا لوزارة العدل ، بدور رئيسى . كان قد درس بمدرسة الأمير فاضل (الذى كان والد بطرس غالى يعمل موظفا بعزبته) ، ومدرسة كيرلس الرابع بحارة السقايين ، ومدرسة الألسن الحكومية . وكان يجيد التركية والعربية والفرنسية والإنجليزية والإيطالية . فأتاح له هذا كله أن يكون وسيطا بين الدولة وبين الأقباط وبين البريطانيين والمصريين . واشترى أراض من الخاصة الملكية فى أنشاص والشرقية ، وتولى مناصب وزارية منذ عام ١٨٩٣ حتى اغتياله فى عام ١٩١٠ [٢١] .

وفى عام ١٨٩٠ ، بدأت جمعية التوفيق القبطية محاولة الإصلاح الرابعة . وانتخب مرقس سميكة عضوا بالمجلس الملى ، ولكن الأنبا كيرلس رفض مرة أخرى الاعتراف بالمجلس . واتفق إفلين بيرنج (اللورد كرومر فيما بعد) ورئيس الوزراء مصطفى فهمى وبطرس غالى على نفيه إلى دير بوادى النطرون . لكن هذه المساعى ما لبثت أن أصيبت بنكسة حين عين رياض باشا رئيسا للوزراء بدلا من مصطفى فهمى ، وكانت عودة كيرلس الظافرة بمثابة ضربة لهيبة البريطانيين . وشاع حينذاك أن الإنجليكانيين كانوا يخططون للاستيلاء على الكنيسة القبطية وأن كرومر وغالى وسميكة قد دسوا قسا إنجليكانيا يقوم بدراسة المخطوطات فى الكاتدرائية ، كى يكون عونا لهم فى تحقيق هذا المخطط . وبعد ذلك ، قام البطريرك

بتشكيل لجنة طيعة القياد من أربعة أعضاء لتكون بديلا عن المجلس الملى ، و « *لم يعد أحد يجسر على الحديث عن الإصلاح* » [٢٢] . وكتهدئة للمعارضة ، تم إنشاء عدة مدارس جديدة كما أعيد افتتاح الكلية الإكليريكية لكن هيئة التدريس كانت ضعيفة .

وفى عام ١٨٩٥ ، اقتنى دعاة الإصلاح صحيفة كى يواجهوا بها صحيفة « الوطن » الموالية للبطريرك ، والتى كان ميخائيل عبدالسيد يديرها منذ عام ١٨٧٧ . واستطاع بطرس غالى أن يقنع تادرس شنودة المنقبادى – الذى كان عضوا فى جمعية التوفيق وفى المجلس الملى المنحل – بأن يرأس تحرير صحيفة « مصر » التى كانت موالية للإصلاح وللإنجليز على السواء . وبعد عام ١٩٠٠ ، بدّل البطريرك ، ومعه المالك الجديد لصحيفة « الوطن » ، موقفهما وساندا الاحتلال البريطانى [٢٣] .

وقد كان لمحاولات الإصلاح القبطية المجهضة فى تسعينات القرن الماضى نظائرها فى الأزهر حيث قام عباس حلمى الثانى ، الذى كان قد أبدى – فى أول الأمر – اهتماما بالإصلاح ، بتعيين شيخا محافظا للأزهر . وفى النهاية ، يأس محمد عبده من الإصلاح واستقال من مجلس الأزهر . كذلك كان الصراع الطويل الذى خاضته الحكومة لتنتزع الإشراف على الأوقاف من علماء الأزهر ، شبيها بالمعركة التى دارت بين المجلس الملى والبطريرك حول الأوقاف القبطية [٢٤] .

سميكة وبدايات الاهتمام القبطى بعلم الآثار

أفرد ماسبيرو (١٨٨١ – ١٨٨٦ ، ١٨٩٩ – ١٩١٤) الذى خلف ماربيت كمدير لمصلحة الآثار ، حجرة خاصة فى المتحف المصرى للآثار القبطية ، كما بدأت خلال فترة إدارته الثانية أولى عمليات التنقيب العلمية للمواقع الأثرية القبطية [٢٥] . لكن سومرز كلارك Somers Clarke يرسم صورة أكثر قتامة للفترتين*

اللتين تولى فيهما ماسبيرو منصب مدير مصلحة الآثار : « *إن الموقف الفكرى الذى يتخذه عالم المصريات هذا تجاه أية دراسة للآثار المصرية لا تساير النهج الذى يسير عليه ، هو موقف غير علمى بقدر ما هو مثبط . فالمدير العام لمصلحة الآثار لا يتحدث عن الأقباط إلا بازدراء واصفا إياهم بـ « الأقباط الأشرار »* . *وقد ارتكب فظائع قاسية فى مدينة هابو ، دون ضرورة تبررها على الإطلاق . فقد حول أحد أبهاء هذا المبنى الضخم المهيب إلى كنيسة منذ زمان بعيد . وأقيمت أعمدة أحادية الحجر كما بنى نتوء قبوى لكى يوضع فيه المذبح ... لكن هذه الصفحة من صفحات التاريخ لم تعجب السيد الذى كان مديرا عاما لمصلحة الآثار فى ذلك الحين . ولما كان حريصا على تأكيد هذا الموقف على الملأ ، فقد أمر بإخراج الأعمدة خارج المبنى ، غير مبال بالمشقة أو التكاليف ... بل لم يقف الأمر عند هذا الحد ، فلم تنشر أية خرائط أو رسوم أو مذكرات . وعلينا الآن ، لكى نعرف كيف حاولت الجماعة المسيحية أن تعيد ترتيب البهو كى يلاءم أغراضها ، أن نعود إلى خريطة فى كتاب وصف مصر* » [٢٦] .

وفى عام ١٨٨٤ ، كتب أ . ج . بتلر A. J. Buttler فى مؤلفه عن الكنائس القديمة فى مصر يقول « *إن الآثار المسيحية تندثر يوما بعد يوم . فهى مجهولة للرحالة الغربيين ، والأقباط أنفسهم لا يحفلون بها كثيرا . ولم يبذل أى جهد على الإطلاق لإنقاذها من السقوط فى هوة النسيان أو لحمايتها من الدمار* » [٢٧] .

هكذا أصبحت المهمة واضحة أمام سميكة . فقد عشق وهو صبى صغير زيارة المتحف المصرى والجيزة وسقارة ومساجد القاهرة وكنائسها . وقبل أن يهدأ غبار الغزو البريطانى ، كان سميكة يصحب مخدومته ، الكونتيسة سترانجفورد ، لزيارة المواقع الأثرية . وقد عرف بآثار بلاده من الاطلاع على كتاب مورى (دليل مصر Murray, *Handbook of Egypt*) ثم على مؤلفات بيدكر Baedker ، وكتب سميكة يقول : « *لابد لى أن اعترف ، رغم ما فى هذا الاعتراف*

من إيلام لمشاعرى الوطنية ، بأننا ندين للأوروبيين ، وللفرنسيين بصفة خاصة ، بالفضل فى اكتشاف هذه الآثار ودراستها دراسة علمية وترميمها » ٢٨ .

وفى عام ١٨٩٠، قام سميكة بزيارة بتلر ، الذى كان قد شكر شقيق سميكة للمساعدة التى قدمها إليه لدى تأليفه كتابه Ancient Churches (الكنائس القديمة) ، فى اكسفورد ٢٩ وقام بتلر بتقديم سميكة إلى سومرز كلارك وهو مهندس معمارى عمل فى ترميم كاتدرائيات إنجليزية ، ثم أتى إلى مصر حيث ألف كتابه Christian Antiquities in the Nile Valley (١٩١٢) . وشكا سميكة من أن الأعيان يستبدلون بالكنائس القديمة « مبانى لا ذوق فيها » « *تبنى على الطراز اليونانى الحديث وتزين بالرخام الإيطالى* » . وسارع كلارك بإرسال خطاب إلى صحيفة التايمز ، وما أن جاء ربيع عام ١٨٩١ حتى كان سميكة يصحب سير إفلين بيرنج لزيارة كنائس القاهرة ويلح عليه أن يعهد بصيانتها إلى لجنة الحفاظ على الآثار العربية (وسوف نشير إليها فيما يلى باسم « اللجنة ») ٣٠ . وبعد ذلك بوقت طويل ، أهدى سميكة إلى بتلر الدليل الذى قام بإعداده عن المتحف القبطى وشكره على إيحائه له بفكرة الاستعانة باللجنة وإنشاء المتحف ٣١ .

وكان الخديوى توفيق قد أنشأ اللجنة فى عام ١٨٨١ تحت ضغط من الأوروبيين المتحمسين للفن العربى (أى الإسلامى) . وفى عام ١٨٩٤ ، اقترحت اللجنة أن تتولى مسؤولية العناية بالكنائس والأديرة القبطية ، ثم عرضت بعد ذلك بعامين أن تخصص مبلغ ألفى جنيه من الأموال الحكومية للإنفاق عليها إذا ما أبدت الكنيسة استعدادها للمساهمة بنصيب هى الأخرى . ووافق البطريرك على مضض . وعندئذ تضافر حسين فخرى وزير الأشغال العامة مع الأعضاء الأوروبيين المسيطرين واثنين من الأرمن ليستصدروا من اللجنة قرارا بإضافة عضوين قبطيين . وقد عارض القرار فريق من الأعضاء كله من المسلمين قالوا أن ضم قبطى واحد يكفى . وطرح الأعضاء الأوروبيون اقتراحا بتغيير اسم اللجنة إلى « لجنة المحافظة على الآثار العربية والقبطية » ولكن هذا الاقتراح كان طموحا أكثر من اللازم وقوبل بالرفض ٣٢ .

وكان العزاء الوحيد للبطريرك ، فيما يقول سميكة ، هو أن يبقى هو (أى سميكة) خارج اللجنة . وقد شن سميكة هجوما عنيفا على نخلة البراتى – أحد العضوين القبطيين اللذين عينا فى اللجنة – لقيامه بهدم أحد أبراج حصن بابليون الرومانى كى يصنع مدخلا أفخم للكنيسة المعلقة ويخلط ستائر وايقونات تنتمى لعصور مختلفة فى كنيسة مار جرجس . وكثيرا ما كان سميكة يتصل بسومرز كلارك ، الذى كان عضوا فخريا فى اللجنة ، وبالمهندس المعمارى ماكس هرتز لكى يقترح ترميمات تتولاها اللجنة للآثار القبطية [٣٣] .

وفى النهاية ، أدرك سميكة أنه يواجه خيارا شاقا : فإما المضى فى السعى من أجل الإصلاح الطائفى وإما أن يصلح علاقته بالبطريرك أملا فى الحصول على مقعد فى اللجنة وعلى الإذن ببناء متحف قبطى . وكان سميكة فى عام ١٨٩٣ واحدا من اثنين فقط من أعضاء المجلس الملى أصرا على موقفهما المتشدد ورفضا التوقيع على التماس بطرس غالى لإعادة البطريرك من منفاه فى الصحراء [٣٤] . وها هو الآن يعدل عن موقفه ، ويضع الإصلاح فى المرتبة الثانية من اهتماماته ، ويأخذ فى تركيز جهده على التأثير على البطريرك . وفى عام ١٩٠٥ ، حصل سميكة على مقعده فى اللجنة ، ثم حصل بعد ثلاث سنوات أخرى على المتحف الذى كان يريده . وكان ثمة علمانيون آخرون من جيل مرقس سميكة قد تنبهوا لأهمية الماضى القبطى ، فقام تادرس شنودة محرر صحيفة « مصر » خلال الثمانينات بتأسيس جمعية فى أسيوط للحفاظ على التاريخ القبطى وترجم كتاب « تاريخ الكنيسة فى مصر » لـ بوتشر إلى العربية . وكتب ميخائيل شاروبيم كتابا بالعربية من أربعة أجزاء عن تاريخ مصر القديمة والحديثة ، استهله بالحديث عن انحدار المصريين من سلالة نوح لكنه ما لبث أن انتقل إلى أرضية تاريخية أكثر تماسكا حين بدأ فى الحديث عن عهد الأسرة الأولى فى مصر الفرعونية ، ثم مضى قدما إلى الأمام . وتعلم كلوديوس لبيب فى المدرسة البطريركية القبطية والهيروغليفية أثناء عمله فى مصلحة الآثار . وبعد عام ١٨٩٢ ، أخذ خلفاء ماسبيرو

فى تشبيط همم الآثاريين المصريين الطموحين ، فترك مصلحة الآثار ليعمل بالتدريس . ونشر ، كأستاذ للغة القبطية في الكلية الإكليركية كتبا دينية للبطريرك بالقبطية والعربية ، وشرع فى تأليف قاموس للغة القبطية ، واصدر مجلة « عين شمس » بالقبطية والعربية (١٩٠٠) . وأطلق على أبنائه الستة أسماء فرعونية ، بل أصر على أن يكون حديثهم فى البيت بالقبطية [٣٥] .

الإصلاح القبطى والتوترات الطائفية والحركة الوطنية المصرية ، ١٩٠٥ - ١٩١٠

يمر الكتاب عادة مر الكرام على الإصلاح الطائفى القبطى وتأسيس المتحف القبطى عند تناولهم للفترة الحافلة بالأحداث التى عاشتها مصر من عام ١٩٠٥ إلى عام ١٩١٠ . فقد أصبح بطرس غالى أول رئيس قبطى للوزراء فى عام ١٩٠٨ ، أى بعد عام من استقالة كرومر . وقد تعرض غالى لهجوم الوطنيين لتعاونه مع البريطانيين ، لكنه لم يكن وحيدا فى هذا الموقف . فقد دافع عن الاحتلال صحيفتا « مصر » و « الوطن » وأخنوخ فانوس مالك الأراضى فى أسيوط ، وكان البطريرك يعلق صورا للملك إدوارد السابع وجورج الخامس فى قاعة استقباله [٣٦] . وقد استخدم فانوس الذى تخرج من مدرسة بروتستانتية وكان بروتستنتيا هو نفسه ، جمعية الإصلاح القبطية التى كان يرأسها وحزب المصريين المستقلين الذى انبثق منها ، للضغط على الحكومة لتقديم تنازلات للأقباط . لكن أقباطا آخرين كانوا أكثر حكمة فى خياراتهم ، فانضم ويصا واصف ومرقس حنا إلى الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ، كما انضم فخرى عبد النور وسينوت حنا إلى حزب الأمة الذى أسسه أحمد لطفى السيد . وكان لطفى السيد ومصطفى كامل يؤكدان على السواء أن المسلمين والأقباط يشكلون أمة واحدة . وبعد وفاة مصطفى كامل فى ١٩٠٨ ، تدهورت العلاقات بين الحزب الوطنى والأقباط وكان قاتل بطرس غالى أحد أعضاء الحزب الوطنى ثم أسهم المؤتمر القبطى ، الذى

نظمه فانوس وآخرون فى أسيوط فى أعقاب أغتيال بطرس غالى ، فى أحداث مزيد التدهور فى العلاقات بين المسلمين والأقباط [٣٧] .

وفى أثناء ذلك ، شهد الأقباط موجة أخرى من موجات الإصلاح . ففى عام ١٩٠٥ ، أدى الانزعاج من سوء تصرفات اللجنة الرباعية التى شكلها البطريرك بجريدتى « الوطن » و « مصر » إلى الانضمام إلى المطالبين بتشكيل مجلس ملى جديد . وهكذا أعيد المجلس الملى وأعيد انتخاب سميكة . وقد حمّل سميكة حينذاك البطريرك جانبا كبيرا من مسؤولية الصدام الذى وقع فى عامى ١٨٩٢ و ١٨٩٣ . « *بدلا من إيلاء بعض الاعتبار لرغبات البطريرك بتجنب الموضوعات الخلافية وتكريس جهدنا لإصلاحات أخرى كانت الحاجة ماسة إليها ، انتهجنا للأسف سياسة يغلب عليها العنف . ونشب صراع خطير بين المجلس ، المؤيد من سواد الأقباط ، والبطريرك الذى كان يقف إلى جانبه الأساقفه ومعظم القساوسة وقطاع من الأقباط* » [٣٨] .

« *كانت الطريقة المهذبة اللبقة التى يستخدمها فى الاقناع رجل كمرقس سميكة باشا* » ، كما يلاحظ كاتب إنجليزى ، « *تستميل البطريرك قليلا إلى طريق الإصلاح فى بعض الأحيان* » [٣٩] . لكن سميكة فى مذكراته التى كتبها بعد سنوات كثيرة ينفس عن مشاعر التذمر التى حبسها طويلا فيتهم البطريرك كيرلس الخامس بالتهاون مع الفساد الذى استشرى بين رجال الإكليروس ، وبأنه أباح أموال الكنيسة لأقاربه وكان يمارس السحر للحصول على ذهب لبناء كنائس جديدة ، وبأنه حمله هو شخصيا (أى سميكة) على التنقيب عن كنز مخبوء تحت مذبح إحدى كنائس القاهرة القديمة [٤٠] .

ودفع اغتيال بطرس غالى الأقباط إلى ضم الصفوف ، ثم استطاع اللورد كتشنر فى عام ١٩١٢ أن يرتب ، من خلال قلينى فهمى ، حلا توفيقيا يتشكل المجلس بمقتضاه من أربعة رجال دين يعينهم البطريرك وثمانية مدنيين منتخبين . ثم جاءت الحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩ وتأجل مرة أخرى الإصلاح الطائفى القبطى [٤١] .

وكان سميكة منذ حوالى عام ١٩٠٠ قد وطد مكانته كهمزة وصل رئيسية بين البطريرك وسلطات الاحتلال ورجال الدين الزائرين . وقد نجح فى عام ١٨٨٦ فى اقناع بيرنج والمستشار التعليمى دوجلاس دنلوب بالسماح لمعلم إنجليزى بالتدريس فى المدرسة البطريركية بعد انتهاء الدروس اليومية . ويندر أن نجد إنجليزيا زار مصر خلال تلك الفترة وكتب عن الأقباط ولم يشكر سميكة على ما أسداه له من عون . كذلك استطاع سميكة إقناع كرومر بتقديم إعانة للمدارس القبطية الخاضعة لإشراف الحكومة ، كما جعل المستشار التعليمى دنلوب يستبدل برئيس الكلية الإكليركية الذى كان مقربا لكيرلس رئيسا آخر فرنسى التعليم من دعاة الإصلاح [٤٢] .

وانتقل سميكة من مجال الإصلاح الطائفى إلى مجال السياسة الوطنية بعد تعيينه عضوا فى المجلس التشريعى (١٩٠٦ - ١٩١٣) ثم فى الجمعية الشريعية (١٩١٤) التى ضمت ثلاثة أقباط آخرين هم قلينى فهمى ، ثم سينوت حنا وكامل صدقى اللذين انضما فيما بعد إلى حزب الوفد . وقرب بداية الحرب العالمية الأولى ، حصل سميكة على رتبة الباشوية [٤٣] .

المتحف القبطى والهوية القبطية

لم يكن من قبل الصدفة أن يخرج من بين صفوف المدنيين الرجل الذى اكتشف قيمة المخلفات الكنسية البالية كآثار ثمينة والذى أسس المتحف القبطى . ذلك أن البطريرك ومعظم رجال الدين الأقباط لم يكونوا قد استفادوا بعد من الإصلاح التعليمى ، وكانوا يستمدون شرعيتهم من مجرد التقوى الشخصية ومن خلافتهم للقديس مرقس . ولم يكن مما يعنيهم فى قليل أو كثير الحفاظ على الأشياء القديمة ، باستثناء الآثار المقدسة ، وعرضها للجمهور . فبعد ست سنوات كاملة من افتتاح المتحف القبطى كتب أحد الإنجليز يقول : « *كنت أتمنى لو كان لدى*

البطريرك نفسه أى تقدير لقيمة الكنوز التى لا تزال متروكه فى مبنى كنيسته المتهالك » [٤٤] .

وعلى العكس من ذلك ، كانت نخبة الأقباط المدنيون الحديثو التعليم والميسورة والعالية الصوت ، تستشعر على نحو متزايد ضرورة تجاوز واقع الكنيسة بطابعها الذى « ينتمى للعصور الوسطى » إلى ماض مجيد متخيل . فبعد أن كان الأتقياء من الأقباط والمسلمين على السواء يعزفون من قبل عن ربط أنفسهم بالماضى الوثنى ، كان ثمة تأكيد الآن على الاستمرارية فى تاريخ مصر . وأصبح القول بأن الأقباط هم « الأبناء المحدثين للفراعنة » [٤٥] شيئا مألوفا من الكتاب الأوروبيين ، تؤازرهم فى ذلك الأسانيد « العلمية » من علماء للمصريات مثل ماسبيرو وفلندرز بترى و أ . سايس . بل لقد مضى بترى وسايس بهذه الفكرة إلى حدود خطرة فأعلنا أن الأقباط وحدهم هم القادرون على قيادة مصر الحديثة نحو التقدم [٤٦] . ألا تعود كلمة « قبط » نفسها فى أصل أشتقاقها إلى كلمة « Egypt » ؟ ألم يبين شمبليون أن اللغة القبطية ليست سوى الصورة الأخيرة للغة المصرية القديمة ؟ وهكذا ترافق ، لدى النخبة القبطية على الأقل ، الشغف بعلم المصريات مع الاهتمام بالدراسات القبطية ، وأفضى الإثنان بسهولة إلى القومية المصرية . ولم يعد الفارق بين المسيحية والوثنية يمثل فى نظر المدنيين من أمثال سميكة هوة فاصلة : لقد كان المصريون من أوائل الشعوب التى اعتنقت المسيحية . وكانت المسيحية تنطوى على كثير من أوجه الشبه بديانتهم القديمة . فالمسيح كان يذكرهم بأسطورة أوزوريس الطيب الكريم القلب الذى مات هو الآخر ضحية الشر ، والذى قام من بين الأموات ليدخل الحياة الأبدية . كذلك كانت أفكار الثالوث المقدس وحساب الأموات من الأفكار المألوفة فى التقاليد الدينية للمصريين القدماء .

وما هى إلا خطوة واحدة حتى كان سميكة يربط الأقباط بالمسلمين كأمة واحدة ، فيقول أن معظم المصريين المسلمين انحدروا من أصول قبطية ، ثم يضيف مستشهدا بقاسم أمين أن كل المسلمين المستنيرين يقبلون هذه الفكرة .

وبعد فترة ، يعلن سميكة أن المصريين جميعا أقباط وإن كان البعض منهم مسلمين والبعض الآخر مسيحيين ، فقد انحدروا جميعا من المصريين القدماء [٤٧] .

وها هو الكاتب القبطى سلامة موسى يكتشف ، كما فعل رفاعة الطهطاوى قبله بثمانين عاما ، جذوره المصرية أثناء وجوده فى أوروبا . وإذ أحرجه أثناء وجوده هناك ألا يستطيع الرد على ما وجه إليه من أسئلة عن مصر القديمة لا يملك لها ردا ، فقد سارع بمجرد عودته إلى مصر إلى الاشتراك فى إحدى الرحلات التى تنظمها شركة توماس كوك لزيارة الصعيد . كذلك يقول أفراد من أسرة مكرم عبيد أنه اهتم بعلم المصريات أثناء وجوده فى فرنسا . ومع اتجاه بعض المسلمين مثل أحمد لطفى السيد وأحمد كمال عالم الآثار المصرية الرائد ، إلى تشجيع الربط بين الهوية المصرية والتاريخ الفرعونى ، أصبح المسرح مهيئا بعد الحرب العالمية الأولى لظهور النزعة الفرعونية فى الحياة السياسية والفنية والأدبية [٤٨] .

وتنم الأسماء التى أطلقها الأقباط على صحفهم إبان تلك الفترة عن اهتمامهم المتزايد بمصر القديمة . فإذا كان الأخوان تقلا ، وهم من أصل سورى مسيحى ، قد سبقا باختيار اسم « الأهرام » ، فإن اسمين مثل « الوطن » و « مصر » يوحيان بالوطنية المصرية البازغة . أما أسماء الصحف الأخرى التى أصدرها الأقباط فكانت فرعونية صريحة : « رمسيس » (١٨٩٣) ، و « فرعون » (١٩٠٠) ، و « عين شمس » التى أصدرها كلوديوس لبيب فى عام ١٩٠٠ ، و « الآثار المصرية » (١٩٠٩) ، ثم « رمسيس » أخرى فى عام ١٩١١ [٤٩] .

ولم يكن للاتجاه الفرعونى أو للآثار القبطية أية جاذبية فى أنظار الأنبا كيرلس الخامس ، لكنه سمح بإقامة المتحف القبطى مقابل المساعدة التى قدمها له سميكة للسيطرة على دعاة الإصلاح الأكثر جلبة فى المجلس الملى . ولولا موافقته لتعذرت إقامة المتحف ، ذلك أن الأرض التى أقيم عليها والكثير من مقتنياته كانت من أملاك الأوقاف القبطية .

وكان المتحف القبطى الحلقة الأخيرة من سلسلة متصلة من متاحف التاريخ المصرى ، بدءا من المتحف المصرى والمتحف اليونانى - الرومانى وانتهاء بمتحف الفن العربى . لكن على حين كانت المتاحف الثلاثة الأخرى متاحف حكومية وكان للأوربيين فضل المبادرة فى إنشائها ، كان مؤسس المتحف القبطى واحد من المصريين وكان هذا المتحف تابعا للكنيسة لا للدولة . وتعود فكرة إنشاء هذا المتحف إلى عام ١٨٩٧ على الأقل ، حين اقترح المعمارى ماكس هرتز عضو اللجنة أن يتم ، بإذن البطريرك ، جمع ما شاهده خلال تفقده للكنائس من تيجان أعمدة منحوته وآثار قبطية أخرى مهملة لتكون نواة لمتحف : « *فالفن العربى له متحفه ، أما الفن القبطى فلايزال ينتظر متحفا له* » [٥٠] ، لكننا لا نعرف على وجه اليقين إن عملية الجمع هذه قد تحققت قبل عام ١٩٠٨ .

ولم يكن من الممكن أن يقام المتحف فى مكان تاريخى أنسب من ذلك الذى أقيم فيه ، فهو يقع إلى جوار الكنيسة المعلقة فى حى مصر القديمة (الفسطاط) وعلى مقربة من كنيسة القديس سرجيوس - المكان الذى أتت إليه العائلة المقدسة حين جاءت إلى مصر - ومن كنائس أخرى . وراح سميكة حينذاك ، مسلحا بتفويض البطريرك ، يجوب الكنائس والأديرة والأطلال « من رشيد إلى الخرطوم » [٥١] ، ويدفع للكنيسة ثمنا رمزيا مقابل ما يختاره من أشياء . ولم تسهم الكنيسة نفسها بأى أموال فى هذا المشروع ، بل جاءت التبرعات من الأعيان المدنيين وبعض رجال الإكليروس أحيانا كما أسهم فيها الأمير حسين كامل ، الذى أصبح سلطان مصر فيما بعد ، وبعض الوزراء والمستشارين البريطانيين وزملاء سميكة من أعضاء المجلس التشريعى . كذلك رصدت الحكومة إعانة سنوية قدرها مائتى جنيه ، زيدت إلى ثلاثمائة جنيه فى عام ١٩١٨ ، ثم إلى ألف جنيه فى عام ١٩٢٥ ، وأخيرا إلى ألف وخمسمائة جنيه فى عام ١٩٣٠ [٥٢] .

وسرعان ما أصبح المتحف المتواضع موضعا لفخر الأقباط ورمزا لما يبديه حكام مصر المسلمون من حدب بالغ تجاه رعاياهم الأقباط . وفى عام ١٩١٠ ندد الرئيس الأمريكى السابق تيودور روزفلت فى محاضرة ألقاها بالجامعة

المصرية باغتيال بطرس غالى ، موبخا الوطنيين ومادحا البريطانيين . وشكره الأعيان الأقباط بأن دعوه لزيارة المتحف القبطى . وكشف قلينى فهمى عن موقفه من الآثار حين اقترح إهداء أثمن مخطوطة فى المتحف إلى روزفلت ، لكن سميكة وأد الفكرة فى مهدها . وفى عام ١٩٢٣ زار الملك فؤاد المتحف وفى معيته الملك فيكتور إيمانويل الثالث وزوجته الملكة [٥٣] .

الإصلاح الطائفى القبطى فيما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٤٤

أدت ثورة ١٩١٩ الوطنية إلى ربط الإصلاح الطائفى القبطى ، لأول مرة ، بالسعى إلى الاستقلال الوطنى . فانضمت شخصيات قبطية ذات نفوذ ، مثل واصف بطرس غالى (ابن بطرس غالى) ومرقس حنا وويصا واصف ومكرم عبيد ، إلى سعد زغلول والوفد وتحولوا من رؤوس للطائفة إلى ساسة وطنيين . وأتاحت الوطنية العلمانية لهم مخرجا من سيطرة رجال الأكليروس وعالم السياسة الطائفية الضيق . وشغلهم السير فى الاتجاه الوطنى إلى الحد الذى جعل سميكة ينحى باللائمة على النواب والشيوخ والوزراء الأقباط « *الذين لا يفتحون أفواههم بكلمة حين تناقش مشروعات قوانين ذات أهمية بالغة للأقباط* » [٥٤] . وقد رفض الأقباط الوفديون التمثيل النسبى للأقليات أثناء وضع دستور ١٩٢٣ . وحقق الأقباط نتائج طيبة جدا ، دون ضمانات نسبية ، فى الانتخابات الحرة التى أجريت فى العشرينات والثلاثينات وأسفرت عن أغلبيات وفدية .

ومع نشوب ثورة ١٩١٩ ، تخلت صحيفة « مصر » عن تأييدها للاحتلال ، وضمت بعض المسلمين إلى هيئة تحريرها وأصبحت صحيفة قومية مناصرة للوفد . كذلك استطاع الوفد أن يكسب قاعدة له فى المجلس الملى المنتخب حيث دار بينه وبين القيادة الكنسية صراع يوازى إلى حد ما نضاله فى البرلمان ضد القصر المستبد . وعلى خلاف الحكومات الموالية للقصر ، كانت الحكومات الوفدية تقف بوجه عام إلى جانب الإصلاح الطائفى القبطى (والإسلامى) .

ولم يكن سميكة والبطريرك وصحيفة « الوطن » بين الأقباط الذين أعلنوا تأييدهم للوفد في عام ١٩١٩ . وقد أسرّ سميكة للبريطانيين ، قبل شهرين من نشوب الثورة في مارس ، أنه يفضل الإنجليز على الخضوع للمسلمين الذين لا يثق في عدالتهم [٥٥] .

وفيما بعد ، تناول السفير مايلز لامبسون مرقس سميكة بتعليقات غير منصفة ، وإن لم تكن عارية عن الأسانيد : « *إنه كثيرا ما كان يقوم في الماضي بدور الحكم بين دعاة الإصلاح القبطي ، الذين كان يتعاطف معهم ، والبطاركة الرجعيين . بعد اختفاء قصير تحت أمواج حركة الاستقلال ، ظهر من جديد ليحاول تشكيل حزب معتدل يعارض به شوفينية سعد زغلول ... تخلى بجبن عن حزب الإصلاح القبطي في ديسمبر ١٩٢٧ وتبنى الموقف الرجعي من قضية خلافة البطريرك ، ربما لأنه كان يرى في هذا الموقف ما يخدم متحفه الحبيب . وكان ارتداده عن موقفه السابق لافتا للأنظار* » . فقد أيد سميكة مرشح الملك الذي أصبح البطريرك يؤانس التاسع عشر في عام ١٩٢٨ . « *إن نيافته يرمز إلى كل ما هو رجعي وفاسد في الكنيسة القبطية* » [٥٦] كذلك ساند سميكة في عام ١٩٤٢ مرشح الاتجاه المحافظ (الذي أصبح فيما بعد الأنبا يوساب الثاني) ضد مرشح دعاة الإصلاح (*مكاريوس الثالث* ، ١٩٤٢ - ١٩٤٤) *الذي* فاز بمنصب البطريرك [٥٧] .

وقد توجه سميكة لزيارة سعد زغلول مرة ليشكره على خدمة أسداها للأقباط ، لكنه لم يكن من أنصار الوفد . واشترك شقيقه واصف سميكة خلال العشرينات في وزارات عبد الخالق ثروت وعدلي يكن زعيم الأحرار الدستوريين الذي انشق على حزب الوفد . كذلك كانت لسميكة علاقات بإسماعيل صدقي الذي كان يلتقي به في اجتماعات خريجي مدرسة الفرير [٥٨] . وقامت حكومة إسماعيل صدقي الاستبدادية الموالية للقصر بتعيين شقيق آخر له ، هو عبد الله سميكة ،

عضوا بمجلس الشيوخ فى عام ١٩٣١ ، وكان من بين زملائه فى هذا المجلس عناصر معادية للوفد مثل فارس نمر وقلينى فهمى ويؤانس التاسع عشر . وهكذا استمر سميكة بعد عام ١٩١٩ فى الاعتماد على علاقاته الشخصية بالبطاركة الرجعيين ساعيا فى نفس الوقت إلى إقامة صلات جديدة بالسراى وحلفائها المعادين للوفد مثل قلينى فهمى وتوفيق دوس اللذين كانا الشخصين القبطيين المفضلين لدى الملك فؤاد فى تدبير المناورات السياسية [٥٩] .

وكان سميكة ، أثناء توليه لمنصب وكيل المجلس الملى ، أشد انحاء باللائمة على المجلس منه على البطريرك . فقد اتهم أعضاء المجلس بأنهم ينظرون إلى عملهم كنوع من السخرة ، وأنهم كثيرا ما كانوا يتغيبون عن اجتماعات المجلس فلا تعقد لعدم اكتمال النصاب القانونى ، وقد يحدث أن يتجشم بعض النساء مشقة السفر من أماكن نائية لنظر دعاوى الطلاق والنفقة أمام المجلس فلا يجدن مناصا من الانصراف . ودعا إلى نقل اختصاص النظر فى هذه الدعاوى إلى قضاة محترفين يعملون تحت إشراف الكنيسة ووزارة العدل . وانتقد أيضا المجلس الملى لسوء إدارته لما يخضع لإشرافه من أراض موقوفة على الكنيسة [٦٠] . وفيما بين عامى ١٩٢٦ و ١٩٢٨ ، قامت الحكومة الإئتلافية التى شكلها الوفديون والأحرار الدستوريون بأخطر محاولة شهدتها الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ لإصلاح المؤسسات الطائفية القبطية والاسلامية . فقد انتزعت الحكومة من الملك حق تعيين شيخ الازهر وعينت لهذا المنصب داعية من دعاة الإصلاح هو الشيخ مصطفى المراغى . ودارت مناقشات حامية حول إصلاح الأوقاف الأهلية أو إلغائها ؛ لكن هذه المناقشات لم تسفر عن صدور تشريع لهذا الغرض . كذلك أكد البرلمان من جديد حق المجلس الملى – المنتخب من الذكور بالاقتراع العام – فى الإشراف على أوقاف الكنائس والأديرة وعلى قانون الأحوال الشخصية والمدارس ، وهو الحق الذى كان يعارضه البطريرك من قبل . ولقى قانون

المجلس الملى تأييدا من الأحزاب والصحف على اختلاف اتجاهاتها ، ومن المسلمين والأقباط ، ومن القصر والإنجليز والسلطات الانجليكانية . ولم يعارضه سوى كبار رجال الأكليروس الذين كانوا حينذاك بلا قائد إذ كان كيرلس يرقد على فراش الموت وهو فى عامه الثالث بعد المائة [٦١] .

لكن فرحة أنصار الإصلاح لم تدم طويلا . فقد استدرج الملك فؤاد الأحرار الدستوريين إلى تشكيل حكومة غير شرعية موالية للقصر فى عام ١٩٢٨ ، واتخذ موقفا مؤيدا للقادة الدينيين المحافظين من المسلمين والأقباط . فعين شيخا للأزهر بدلا من المراغى ، وجاء على سلطة المجلس الملى ليعرض انتخاب البطريرك يؤانس التاسع عشر (١٩٢٨ – ١٨٤٢) . وفيما بعد ، قامت حكومة إسماعيل صدقى الموالية للقصر بتعيين يؤانس عضوا فى مجلس الشيوخ رغم احتجاجات المجلس الملى وصحيفة « مصر » [٦٢] .

ولم تستطع المحاولات التالية ، التى بذلت فى الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ ، للاستمرار فى إصلاح المحاكم والأوقاف الطائفية أن تحقق أى تقدم ، وظل الصراع بين المجلس الملى والبطريرك على ما هو عليه .

المتحف القبطى : من مؤسسة طائفية إلى مؤسسة قومية

كانت القضية السياسية الرئيسية المثارة حول المتحف القبطى فى فترة ما بين الحربين هى قضية علاقة المتحف بالدولة وما إذا كان من الأنسب أن ينتقل للحكومة الإشراف عليه . وقد لجأ الملك فؤاد إلى إسباغ رعاية سخية على المؤسسات الثقافية ، ساعيا إلى إقامة نظام ملكى قوى فى الحيز السياسى الذى أخلته إنجلترا فى عام ١٩٢٢ ، وكان يغتنم كل فرصة تتاح له ليظهر رعايته للمتاحف والمؤتمرات الدولية ومشروعات إصدار المطبوعات والجمعيات الثقافية والخيرية [٦٣] . وهكذا رأى أن المتحف القبطى يمكن أن يصبح دليلا آخر على ما تحققه مصر من تقدم ثقافى تحت رعايته المستنيرة . وكان على الأطراف الثلاثة

المعينة من الجانب القبطى – سميكة والبطريرك والمجلس الملى – أن يوازنوا بين مكاسب التأميم وخسائره . فالاحتفاظ بالمتحف خاضعا للكنيسة كان أكثر اتساقا مع طريقة التفكير الملية القديمة ، أما تأميمه فمن شأنه أن يؤكد الاعتقاد بأن الدولة سوف تعامل الأقباط كمواطنين أفراد شأنهم شأن سائر المواطنين .

واستهل الملك فؤاد محاولاته بزيارة المتحف فى عام ١٩٢٠ ، حيث أعلن تبرعه بخمسمائة جنيه داعيا حاشيته إلى الاسهام فى التبرعات ، وأسفر ذلك عن جمع ألفين من الجنيهات ، وهو مبلغ ضخم بالنسبة لمتحف لم تتجاوز جملة دخله من جميع المصادر خلال السنوات العشر السابقة ٣٦٨٠ جنيها . وإذا كان إتمام الصفقة قد استغرق أحد عشر عاما ، فلعل ذلك كان راجعا إلى عناد الأنبا كيرلس الذى كانت قدرته على المناورة تفوق قدرة كرومر نفسه . وهيأت وفاة كيرلس وانتخاب الأنبا يؤانس جوا مناسبا لنقل المتحف إلى إشراف الدولة ، فيؤانس كان مدينا بمنصبه للملك فؤاد ، وسميكة كان قد هجر حزب الإصلاح وأيد مرشح الملك لمنصب البطريرك . وأخذ صبر فؤاد ينفذ مع الاستمرار فى التسويف . ففى عام ١٩٣٠ ، وبينما كان يصحب ألبرت الأول ملك بلجيكا فى زيارة للمتحف ، انفجر فى وجه سميكة قائلا « *إن الدولة فوق الأفراد . فلماذا لا تسلم المتحف كما طلبت منك ؟* » ٦٤ .

وكان سميكة بارعا فى تصريف أموره . ففى عام ١٩٢٨ ، استطاع استمالة البرلمان إلى اعتماد أربعين ألف جنيه لتمويل أعمال اللجنة فى ترميم جامع بن طولون ، ثم دس بلباقة طلبا لاعتماد أربعة آلاف جنيه لبناء سقف جديد لكنيسة القديسة بربارة بدلا من سقفها الذى انهار . ولما رفض محمد محمود وزير المالية اعتماد المبلغ وتشبث بالرفض ، وجه سميكة الدعوة إلى مكرم عبيد وزير المواصلات ، الذى كان قليل الاهتمام عادة بالآثار والشؤون القبطية على السواء ، لتفقد المتحف . وقام مكرم عبيد بزيارة المتحف حيث عرض التبرع بعشرة جنيهات . لكن سميكة رفض قبول التبرع طالبا من مكرم عبيد أن يقوم بدلا من ذلك

باستخدام نفوذه للموافقه على اعتماد مبلغ الأربعة آلاف جنيه . وكان هذا ما فعله مكرم عبيد ، وتمكنت اللجنة من تنفيذ الترميمات المطلوبة [٦٥] .

ولم يتردد سميكة في الوقوف ، ذات مرة ، إلى جانب زملائه المسلمين في اللجنة ضد أصدقائه الأوروبيين . فقد دافع في عام ١٩٢٥ عن موظف مسلم من موظفي متحف الفن العربي كان قد فصل من عمله بتهمة التستر على أفعال نسبت إلى على بهجت ، أمين المتحف ، وأثارت فضيحة في ذلك الحين . وكان من رأى الأوروبيين أن الموظف ربما لا يكون قد اكتفى بالتستر فحسب وأنه شارك على الأرجح في أعمال مشبوهة بقصد التربح . وقد رفض سميكة هذه التلميحات على الفور قائلا أن الرجل قد قاسى بما فيه الكفاية ، ووصفه بأنه موظف ممتاز وأحد المصريين القلائل الذين يحبون علم الآثار [٦٦] .

ولم يجد سميكة مشقة في تدبير أموره بوصفه القبطي الوحيد في اللجنة خلال معظم فترة ما بين الحربين ، بل لقد نجح في أن يخلف أحد الأعضاء الأوروبيين في رئاسة المجلس التنفيذي الذي كان يباشر مهمة رئيسية هي تنفيذ الترميمات التي تقررها اللجنة [٦٧] . وخلال هذه الفترة حصل سميكة ومساعده يسى عبد المسيح ، وهو أحد خريجي الكلية الإكليركية ، على تأييد البطريرك للقيام بحفظ مخطوطات الأديرة . فقاما باختيار حجرة في كل دير لتكون مكانا للمكتبة وعهدوا بمسؤوليتها إلى أكثر الرهبان استنارة ، ونظما المخطوطات على رفوف وقاما بنشر كتالوجات لها [٦٨] .

وأخيرا تسلمت مصلحة الآثار المتحف القبطي في عام ١٩٣١ . وبينما حصل الملك على الغنيمة الثقافية التي كان يتطلع إليها ، حصل الأنبا يؤانس من الحكومة على تعهد باحترام حقوق الكنيسة في الأوقاف وبأن يكون له حق تعيين أربعة من موظفي المتحف . وبقى سميكة أمينا للمتحف ، وحصل على اعتمادات مالية لافتتاح جناح جديد ، ثم بدأ فيما بعد في تنظيم نقل الآثار القبطية من المتحف

المصرى . وإذا كان هذا كله قد سر سميكة والملك فؤاد والبطريرك ورئيس الوزراء إسماعيل صدقى ، فإنه لم يسر المجلس الملى الذى طالب بأن تكون له كلمة فى تعيين موظفى المتحف . ومن هنا قام المجلس بإغلاق المتحف وأخفى سجلاته فى مكان لا يسهل الوصول إليه . لكن إسماعيل صدقى لم يكن بالرجل الذى يقبل أنصاف الحلول . فأرسل سيارة محملة بالجنود ، قاموا بتغيير الأقفال وأعادوا سميكة لممارسة مهامه . وكانت زيارة إسماعيل صدقى للمتحف فى يناير ١٩٣٢ رمزا لإتمام الانتقال . وقد أحب سميكة الترتيبات الجديدة ، وإن كان افتتاح الجناح الجديد قد تأخر إلى ما بعد وفاته حيث أزيح الستار فى هذه المناسبة عن تمثال نصفى له . ولو أن الملك فؤاد كان على قيد الحياة حينذاك لحرص على الحضور بنفسه كى يستمتع بالتصفيق ، لكن الملك فاروق اكتفى بإرسال مندوب عنه [٦٩] .

وعلى هذا النحو ، انتهى الأمر بسميكة ، على الرغم مما ابداه فى شبابه من تأييد للاصلاح ومما كان يعبر عنه فى أحاديثه الخاصة من ضيق بالبطاركة غير المستنيرين ، إلى اختيار اللجنة والمتحف القبطى حين لم يكن هناك مناص من الاختيار . وشأن أحمد لطفى السيد ومحمد حسين هيكل ، كانت الإصلاحات العلمانية التى أيدها سميكة هى التى لا تهدد الطبقة الاجتماعية التى خرج منها [٧٠] . وقد أخذت الاتجاهات المحافظة تغلب على تفكيره ، بوصفه واحدا من الباشوات ومن أبرز الأعيان الأقباط ، كلما تقدم به السن ، فى الوقت الذى أخذت فيه بوصلة الساحة السياسية تتحرك فى اتجاه اليسار . وهكذا افترقت الطرق – فيما يتعلق بسميكة على الأقل – بين الإصلاح الاجتماعى وعلم الآثار .

مريت بطرس غالى والإصلاح الاجتماعى

فى العام الذى بلغ فيه سميكة السبعين ، وهو عام ١٩٣٤ ، كان مريت بطرس غالى فى السادسة والعشرين . وقد حمل مع أصدقائه حينذاك راية الدفاع عن الآثار القبطية فكان غالى هو الروح المحركة لجمعية محبى الفن القبطى ، التى

تغير أسمها بعد قليل ليصبح « جمعية الآثار القبطية » . وكانت ثمة رابطة ضمنية تربط في نظر غالي - كما كان الأمر مع سميكة من قبل - بين الآثار القبطية والإصلاح الاجتماعي ، بين المجد الغابر والتغيير الضروري لنهضة مصر الحديثة : « *إنه لمن حسن الطالع أن يبدأ عهد مليكنا المعظم مع بروغ فجر استقلالنا الوطني الذي ظللنا نتطلع إليه قرونا طويلة . إن عهد فاروق الأول هو الجسر الذي يربط بين عظمة مصر القديمة وما نتطلع إليه من آمال لمصر الحديثة* » [٧١] .

ولكن فكرة غالي عن الإصلاح الاجتماعي كانت مختلفة عن فكرة سميكة : فجدول الأعمال الذي طرحه سميكة في تسعينات القرن والذي طرحه أعيان المجلس الملي حتى الخمسينات ، كان له طابع علماني مناهض لسيطرة رجال الإكليروس ، كما كان يقتصر على الأقباط ، إذ كان يتمثل في نقل سلطة الإشراف على الأوقاف والمدارس وقانون الأحوال الشخصية من رجال الأكليروس إلى المدنيين المنتخبين من أعضاء المجلس الملي . كانت القضايا المطروحة هي قضايا الليبرالية والعلمانية والكفاءة لا قضايا التوزيع الاجتماعي للثروة . فمع سيطرة كبار ملاك الأراضي والمهنيين الأثرياء على المجلس الملي ، شأنهم في البرلمان ، كان أي تلميح إلى إعادة توزيع الثروة يواجه بالاستنكار ويقضى عليه في المهد .

ولم يكن مريت غالي ، وهو المالك الكبير للأراضي والمستثمر الصناعي وسليل الأسرة الشهيرة ، راديكاليا . فقد كان بطرس غالي رئيس الوزراء القتيل عما لأبيه ، وكان أبوه نجيب باشا وزيرا ، وعمه واصف بطرس غالي - الذي كان يكتب الشعر بالفرنسية - وزيرا للخارجية في كل حكومات الوفد إلى عام ١٩٣٧ ، أما بطرس غالي الأمين العام الحالي للأمم المتحدة فهو ابن عمه . وقد ولد مريت غالي في عام ١٩٠٨ ، وتخرج من مدرسة الحقوق الفرنسية ، وتزوج من فرنسية

وحصل على رتبة البكوية ، وفاز بعضوية البرلمان مرتين . وقد انضم إلى كل النوادى الارستقراطية : نادى الجزيرة الرياضى ، ونادى محمد على ، ونادى السيارات الملكى ونادى الصيد الملكى ، ونادى الشيش الملكى .

لكن مريت غالى كان أرستقراطيا ذا ضمير ، أو كان – على الأقل – سياسيا واقعيا . فقد بلغ رشده فى فترة الكساد الكبير ، وكانت الدائرة التى يتحرك فيها هى دائرة الأقلية الشابة ذات الميول الإصلاحية من أبناء الطبقة العليا . وكانت رؤيته للإصلاح الاجتماعى تتجاوز ، على خلاف سميكة ، نطاق الأقباط إلى الأمة وتتضمن نوعا ما من إعادة توزيع الثروة .

وفى عام ١٩٣٨ ، طرح مريت غالى أفكاره فى كتابه « سياسة الغد » الذى أهداه إلى صديقه إبراهيم بيومى مدكور . وأصبح الكتاب نقطة انطلاق فى برنامج للمحاضرات والمطبوعات تبنته « جماعة النهضة القومية » فيما بين عامى ١٩٤٤ و ١٩٤٩ . وقد ضمت هذه الجماعة ، إلى مريت غالى وإبراهيم مدكور ، نحو عشرة آخرين من المسلمين والأقباط . وكانت تربطهم علاقات بأحمد لطفى السيد وبهى الدين بركات وبالساسة السعديين ، كما كانت لهم صلة أيضا بعلى ماهر رغم عدم انضمامهم إلى حزب جبهة مصر الذى أسسه .

وقد دعا غالى إلى اتخاذ تدابير سريعة لدرء خطر الأزمة الاجتماعية والاقتصاديه التى كانت تتهدد ، فى اعتقاده ، النظام القائم : « *إن بضع عشرات من العائلات تعيش فى بذخ بينما ترزح الأغلبية تحت نير الفقر* » [٧٣] . فالتعليم والزراعة والصحة والصناعة والإسكان كانوا جميعا بحاجة إلى اهتمام عاجل . وقد ضيع الوفد فرصة ثمينة حين أحجم ، بعد حل المسألة الوطنية بعقد معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا ، عن التصدى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية . وفى عام ١٩٤٤ ، أتيحت الفرصة لجرترود ، زوجة مريت غالى ، لكى ترى رأى العين ما كان يقاسيه الفلاحون من بؤس حين تطوعت لمكافحة وباء الملاريا فى الصعيد [٧٤] . وكانت معظم زميلاتها من زوجات الساسة الأرستقراطيين المعادين للوفد ، إذ كانت حكومة الوفد تحاول حينذاك أن تتكتم أنباء انتشار الوباء .

وفى حوالى عام ١٩٤٧ ، أصبح مريت غالى يعتقد بأن العمال وصغار الموظفين والشباب من كل الطبقات يرون أن القيام بإعادة توزيع الثروة الوطنية على نحو ما قد غدا أمرا لا مناص منه . وكان من رأيه أن فرض ضريبة تصاعدية على الدخل يمكن أن تتضافر مع نظام المواريث لتفتيت الملكيات الزراعية التى تتجاوز مساحتها مائة فدان ، وهو الحد الأعلى المناسب للملكية الزراعية . أما الحد الأدنى للحيازة الزراعية اللازم لإعالة أسرة الفلاح فكان ، فى نظره ، ثلاثة أفدنة . وأكد ضرورة إعفاء عمليات استصلاح الأراضى من الضرائب لمدة عشرين سنة تشجيعا على استصلاح الأرض ، وإلى إلغاء الأوقاف الأهلية . وكان غالى يعرف أن أحد أعضاء مجلس الشيوخ قد فقد مقعده فى عام ١٩٤٤ لمجرد أنه اقترح وضع حد أعلى لتملك الأراضى فى المستقبل باستثناء تلك التى تؤول عن طريق الميراث ، ولكنه كان يأمل أن يكون فى الخطر القارعة التى تتهدد البلاد ما يقنع البرلمان بإعادة النظر فى موقفه . لكن غالى ، رغم شدته فى الهجوم على مساوىء الحكم القائم ، ظل يحتفظ برؤية القرن التاسع عشر الليبرالية التى تنظر بعين الريبة إلى التدخل الحكومى فى الاقتصاد ، وكان يضع ثقته أساسا فى المشروعات الخاصة المصرية والأجنبية .

لقد ساعد غالى فى إدراج قضية الإصلاح الزراعى على جدول الأعمال الوطنى . وخلال الفترة ما بين يوليو وسبتمبر ١٩٥٢ بدا أن ثمة احتمال فى أن تمنح له الفرصة لكى يضع أفكاره موضع التنفيذ . وقد أصبح وزيرا للشؤون البلدية والقروية فى حكومة نجيب الهلالى التى لم تكد تتشكل فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ حتى أطاح بها الضباط الأحرار فى اليوم التالى . والحق أن الضباط الأحرار دعوا غالى بالفعل للتشاور معه حول الإصلاح الزراعى ، لكن مقترحاته – التى اعتبرت شديدة الراديكالية منذ فترة قصيرة – بدت الآن شديدة المحافظة . ولجأ عبد الناصر حينئذ إلى راشد البراوى ، وهو أستاذ للاقتصاد بجامعة الإسكندرية ، ليتولى وضع قانون سبتمبر للإصلاح الزراعى الذى حدد الملكية الزراعية بمائتى فدان . وفى ٦

سبتمبر دخل غالى الوزارة (وزيرا للشؤون القروية) ومعه إبراهيم مدكور لكن رئيس الوزراء على ماهر كشف عن نواياه حين اقترح أن يكون الحد الأقصى خمسمائة فدان ، مما دعا الضباط الأحرار لإجباره على الاستقالة لافساح الطريق لحكومة اللواء محمد نجيب [٧٥] .

وبعد ذلك أقصى غالى وطبقته عن الحياة العامة . وقد كتب بعد عدة سنوات يقول أن الجدل حول هوية مصر وهل هى فرعونية أم عربية إسلامية ليس سوى معركة مفتعلة ذلك أنه لا ينبغى إنكار أى جزء من أجزاء التراث القومى . أما محاولة توحيد العرب جميعا فى دولة واحدة فكانت فى رأيه محاولة مجافيه للعقل لا تقل فى لا معقوليتها عن محاولة توحيد كل الناطقين بالإنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية [٧٦] .

وفى أثناء ذلك ، ظلت السياسة الطائفية القبطية حبيسة الوضع الذى كانت عليه حتى أواخر الخمسينيات . وانتهى الأمر بالأنبا مكاريوس الثالث (١٩٤٤ – ١٩٤٦) ، وهو أول بطريرك إصلاحى يصل إلى الكرسى البابوى خلال تسعين عاما ، إلى استعداء رجال الأكليروس والمجلس الملى على السواء ، كما لم يمتد به العمر ليبقى طويلا فى منصبه . أما الأنبا يوساب الثانى (١٩٤٦ – ١٩٥٥ وتوفى فى عام ١٩٥٦) فقد بلغ من الفساد الحد الذى دفع الأكليروس والمجلس الملى والحكومة إلى الاتفاق على خلعه . وأيا كان الأمر ، فقد أطاح الضباط الأحرار بالقالب الذى حدد طويلا معالم الصراع بين البطريرك والمجلس الملى . فقد ألغوا الأوقاف الأهلية ، وأحكموا رقابة الحكومة على المدارس الخاصة ، كما أخضعوا محاكم الأحوال الشخصية والأوقاف الخيرية لسيطرة الدولة . كذلك أدى الإصلاح الزراعى وتأميم المشروعات الكبيرة إلى اضعاف قوة الطبقة العليا ، واختفى لفترة المجلس الملى والبرلمان اللذان كانوا يسيطرون عليهما .

لقد شارك غالى ، فضلا عن اهتماماته القبطية ، مشاركة كاملة فى القضايا الوطنية . على أنه مع اشتداد النبرة الإسلامية فى السياسة الوطنية إبان

الثلاثينات ، أخذ كثير من الأقباط يعيدون تأكيد هويتهم الطائفية . وفى الأربعينيات قام سلامة موسى ، الذى عرف من قبل باتجاهاته الاشتراكية والعلمانية ، بإعادة صحيفة « مصر » إلى أصلها كصحيفة قبطية طائفية [٧٧] . واستطاعت حركة « مدارس الأحد » التى أنشأها حبيب جرجس أن تحدث نهضة تعليمية وروحية بين الأقباط من رجال الدين والمدنيين على السواء . وكان جميع المرشحين العشرة الذين خلفوا الأنبا يوساب من خريجى مدارس الأحد [٧٨] .

جمعية الآثار القبطية ١٩٣٤ - ١٩٥٢

كان الاسم الأصلى للجمعية وهو « جمعية محبى الكنائس والفن القبطى » يظهرها كجمعية قبطية مناظرة لـ « جمعية محبى الفنون الجميلة » التى تأسست فى عام ١٩٢٤ برئاسة الأمير يوسف كمال . وقد قام محمد محمود خليل ، أحد رؤسائها التاليين ، بتكوين مجموعة لوحات فن التصوير الأوروبى التى يضمها الآن المتحف القومى الذى يحمل اسمه . وفى عام ١٩٤٧ ، كان مجلس إدارة جمعية محبى الفنون الجميلة ، الذى انضم إليه غالى فيما بعد ، يضم ستة من الباشوات وستة من البكوات وستة من الأوروبيين . فالعائلات التى كانت قد كونت ثرواتها منذ جيل أو جيلين ، أصبحت قادرة حينذاك على التحلى بقدر من الصقل الثقافى . بل لقد أصبح بعض أبناء الأسر المشهورة فنانين هم أنفسهم ، ومن هؤلاء واصف غالى الذى كان يكتب الشعر بالفرنسية ، والمعمارى رمسيس ويصا واصف (ابن أحد الرؤساء الوفديين لمجلس النواب) والرسام محمود سعيد (وكان أبوه رئيسا للوزراء) [٧٩] .

وقد شارك فى تأسيس جمعية محبى الكنائس والفن القبطى نحو تسعين مصريا وأوروبيا ضموا فى صفوفهم عدد من كبار ملاك الأراضى ، والمهنيين ، وعددا قليلا من الباحثين المتخصصين . ومن بين هؤلاء ، كان هناك نحو إثنى عشرة من الباشوات وخمسة من البكوات وإثنين من الأمراء وبضعة من النبلاء الأوربيين . وضم الأعضاء المصريون خمسة من المسلمين وأربعين من الأقباط .

ومن بين الباحثين المتخصصين الذين انضموا للجمعية ، سواء عند تأسيسها أو فى فترة لاحقة ، كان هناك علماء المصريات هـ . يونكر ، وسليم حسن ، وسامى جبره ، وإيتين دريتون ، وبيير جوجيه ، ومؤرخا الفن الاسلامى ك . كرزويل وزكى محمد حسن ، والمؤرخ المتخصص فى التاريخ الحديث محمد شفيق غربال .

وتولى مريت غالى قيادة الجمعية لفترة تربو على الخمسين عاما ، وكان أفراد آخرون من عائلته من بين كبار المتبرعين لها . وقد أسند مريت غالى إلى سميكة منصبا فى مجلس إدارة الجمعية تكريما له ، كما شغل ابنه يوسف سميكة باشا ، وكان مهندسا للرى ، منصب أمين صندوق الجمعية فترة طويلة . وقدمت والدة مريت غالى ، وكانت أرمنية من اسطنبول ، تبرعات لعمل إطارات لايقونات المتحف القبطى الذى تبرع له والده أيضا . وأعطى ضم مريت غالى إلى اللجنة فى أوائل الأربعينات مقعدا ثانيا للأقباط فيها إلى جانب مقعد سميكة وخلفائه فى المتحف [٨١] .

وقد اقنع شارل بشاتلى ، الذى شغل منصب السكرتير العام منذ عام ١٩٣٦ حتى وفاته فى عام ١٩٥٧ ، الجمعية بتغيير اسمها إلى « جمعية الآثار القبطية » وبأن يصبح الهدف الرئيسى لها هو البحث العلمى وإصدار المطبوعات ، وأقدم على إصدار نشرة وسلسلة من الكتب العلمية وإنشاء مكتبة . كذلك قام بتنظيم معرض رائد للفنون القبطية ، وأشرف على الحفائر التى قامت بها الجمعية فى دير فويامون [٨٢] .

ثم جاءت الخمسينيات لتحمل معها كثيرا من المشقات لمعظم المؤسسات الثقافية التى نشأت فى العهد الملكى ، ومنها جمعية الآثار القبطية . صحيح أن الجمعية لم تعد مهددة بالحرمان من السخاء الملكى ، ولكن كثيرا من أعضائها الأوروبيين هاجروا من مصر ، كما تعرض المتبرعون المصريون لظروف صعبة ، وكان لذلك كله أثر سلبى على برنامج المطبوعات . ومع ذلك ظلت نواة صلبة من الأعضاء المصريين باقية فى الجمعية . ففى عام ١٩٥٩ ، كان عشرة من أربعة عشر عضوا يضمهم مجلس الإدارة ، قد أمضوا عشرين عاما فى عضوية

الجمعية [٨٣] . وقد أسهمت الجمعية إسهاما طيبا فى الدراسات القبطية على مر السنين ، ولكنها ظلت جمعية للهواة ، على عكس الجمعية الجغرافية المصرية على سبيل المثال . فإذا كانت الدراسات القبطية فى الغرب قد تلت فى ظهورها كتخصص مستقل علم المصريات والفن والآثار الاسلامية ، فإن هذا الاتجاه كان أشد وضوحا فى مصر .

وقد لقيت الدراسات القبطية بعض الاهتمام فى الجامعة المصرية (جامعة القاهرة فيما بعد) كمبحث ملحق بدراسة تاريخ مصر القديمة . وأظهر الأقباط ولعا شديدا بالتاريخ المصرى القديم . فاشترك جورجى صبحى (١٨٨٤ – ١٩٦٤) ، وهو أستاذ قبطى بكلية الطب فى تشريح كثير من المومياءات مع إيليوت سميث ، كما قام بتدريس القبطية والديموطيقية كفرعين ملحقين بدراسة الهيروغليفية . وفتحت مصلحة الآثار أبوابها أمام المصريين بعد عام ١٩٢٢ ، ثم خرجت الجامعة المصرية (القاهرة فيما بعد) أولى دفعاتها فى علم الآثار فى عام ١٩٢٨ . وكان أكثر من نصف الخريجين فى الدفعات الثلاث الأولى من الأقباط ، بينما بلغت نسبة الأقباط بين الخريجين من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٥٠ أكثر من أربعين فى المائة . وقد أدى افتتاح قسم للآثار الاسلامية فى أوائل الثلاثينيات إلى اجتذاب كثير من المسلمين على حين ظل الأقباط يدرسون الآثار المصرية القديمة [٨٤] .

وقد خلف سميكة فى إدارة المتحف القبطى إثنان من الخريجين الأوائل لكلية الآثار ، هما توجو مينا (١٩٤٤ – ١٩٤٩) وباهور لبيب (١٩٥١ – ١٩٦٥) . وقد سمى « توجو » بهذا الاسم اعجابا من أسرته بالأدميرال الذى كسب الحرب الروسية اليابانية فى عامى ١٩٠٤ – ١٩٠٥ ، بينما كان « باهور » هو الاسم الفرعونى الذى أطلقه كلوديوس لبيب على ابنه . وكانت الترتيبات المطولة لإعداد وترجمة وثائق نجع حمادى القبطية التى اكتشفها أحد الفلاحين ، هى أهم ما عنى به مينا ولبيب أثناء توليهما إدارة المتحف . وكان مجىء توجو مينا بمثابة نقطة تحول نحو الدراسة العلمية المتخصصة ، ذلك أنه كان قد أجرى دراسات متقدمة

فى أوروبا وعمل عشر سنوات كمساعد لسميكة . وكان جميع الذين تولوا بعد ذلك منصب مدير المتحف القبطى ، باستثناء واحد فقط ، من خريجى كلية الآثار بجامعة القاهرة . وكان هؤلاء فى العادة متخصصين فى آثار مصر القديمة أكثر منهم فى الآثار القبطية كمبحث قائم بذاته [٨٥] .

ويبرز بين الدفعات الثلاث الأولى من خريجى كلية الآثار قبطيان آخران من علماء المصريات هما لبيب حبشى وجرجس متى . وقد خلف جرجس متى جورجى صبحى فى تدريس القبطية والديموطيقية بالجامعة . أما عزيز عطية سوريال (١٨٩٨ – ١٩٨٨) ، الذى يكبرهما بعشر سنوات ، فقد سلك إلى الدراسات القبطية طريقا آخر . ذلك أنه ، بعد تخرجه من قسم التاريخ بالجامعة المصرية ، ذهب إلى أوروبا لدراسة تاريخ العصر الوسيط ، ثم اشتغل بالتدريس فى جامعة الإسكندرية . وقد قام فى عام ١٩٥٤ بتأسيس معهد الدراسات القبطية التابع للبطريركية ، قبيل هجرته إلى الولايات المتحدة حيث أسس مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة أوتاه وأشرف على تحرير « دائرة المعارف القبطية » [٨٦] .

خاتمة

يرمز مرقس سميكة ومريت بطرس غالى إلى مرحلتين من مراحل الاهتمام بالآثار القبطية ، ترتبط كل منهما بنمط معين من الإصلاح الاجتماعى وطور بعينه فى إعادة تقييم الأقباط لماضيهم . فالاهتمام المبكر الذى أولاه سميكة للآثار كان تعبيرا عن تطلع طبقة جديدة من العلمانيين المتعلمين والميسورين إلى صورة للماضى من شأنها أن تضفى الشرعية على محاولتهم للاستيلاء على القيادة الطائفية من رجال الدين الذين كان ينقصهم ، رغم تقواهم ، التعليم والخبرة بالحياة العملية . فالعودة بأصولهم كأقباط ، تمتد شجرة أنسابهم عبر تسعة عشر قرنا إلى المصريين القدماء ، كانت تربطهم بذلك الماضى المجيد . وكانوا يؤمنون أنهم لن يتمكنوا من استعادة عظمة الماضى ، إلا إذا تولى المجلس الملى إدارة

أوقاف الكنائس والأديرة ، والمدارس ، وقانون الأحوال الشخصية ، تاركا لرجال الإكليروس القيادة الروحية البحتة . ولقد لقيت هذه الرؤية الإصلاحية تشجيعا من البروتستانت الإنجليز والأمريكيين ، كما كان اللورد كرومر يؤيدها في دخيلة نفسه ، ولكنه لم يشأ التدخل لحسم النزاع . ولم يبد البطاركة ومعظم كبار رجال الإكليروس سوى اهتمام ضئيل بالمتحف القبطي ، وقاوموا الإصلاحات التي كان من شأنها الانتقاص من سلطتهم . وحين اضطر سميكة إلى الاختيار بين الإصلاح الاجتماعي وبين كسب تأييد البطريرك للمتحف القبطي ، اختار المتحف القبطي . وكان تأميم الملك فؤاد للمتحف القبطي في عام ١٩٣١ تأكيدا لاستيعاب الأقباط في الحياة الوطنية ، ولكنه تحقق على أيدي ملك أوتوقراطي وبطريرك من المدرسة القديمة ، وليس على أيدي حزب الوفد والمجلس الملي المنتخب . وفي هذا تتجلى حدود الاتجاه نحو الديموقراطية والعلمانية .

وتبين لنا « جمعية الآثار القبطية » التي أسسها مريت بطرس غالي أن فكرة الماضي القبطي (ومن قبله الفرعوني) المجيد كانت قد رسخت بين الأعيان الأقباط العلمانيين مع حلول عقد الثلاثينات . فقد أيد معظم هؤلاء برنامج العلمنة الذي تبناه المجلس الملي ، وكانوا يؤمنون ويشاركون زملاءهم المسلمين كأعضاء في الأمة المصرية . وكانت الدوائر التي استمدت منها جمعية الآثار القبطية أعضاءها هي الدوائر الاجتماعية والاقتصادية المحافظة ، ولكن غالي كان يمثل أقلية إصلاحية تدعو إلى الإصلاح الزراعي وإلى إحداث تغييرات أخرى درءا لخطر انتفاضة اجتماعية . وقد حال النظام القديم دون قبول أكثر مقترحات الإصلاح تواضعا في الأربعينات ، ولكن مريت غالي وجماعة النهضة القومية التي انتمى إليها ، أسهما في إعداد جدول الأعمال للنظام الناصري .

على أن أفكار غالي بدت بعد ذلك محافظة جدا في نظر الضباط الأحرار ، وأقصى هو وطبقته عن الحياة العامة . وقد عانت جمعية الآثار القبطية ، شأن الكثير من المؤسسات الثقافية التي أنشئت في العهد الملكي ، من رحيل

الأوروبيين ومن المشاق المالية والسياسية التى تعرض لها الأعضاء المصريون الأثرياء . فقد ضرب جمال عبد الناصر قوة الطبقات العليا القديمة التى كانت تسيطر على المجلس الملى والبرلمان ، كما نقل معظم اختصاصات المجلس الملى إلى الدولة . لكن التماهى مع الماضى القبطى والفرعونى نفذ إلى الطبقات الوسطى ، وأحيت حركة مدارس الأحد الاهتمام باللغة القبطية والتاريخ القبطى والهوية الطائفية بين العلمانيين ورجال الدين على السواء . ومن المرجح أن الآثار والتاريخ والإصلاح الاجتماعى والهوية الطائفية والقومية ، سيظلون يمثلون للأقباط – كما كان الأمر بالنسبة لسميكة وغالى – أجزاء متفرقة ومتداخلة من شكل واحد يحتاج إلى جهد مضن لإعادة تركيبه .

الهوامش

١ – *Memoirs of Marcus Simaika Pacha*, C.B.E., FSA.

مخطوطة غير منشورة مطبوعة على الآلة الكاتبة ، ص ٤٢ – ٤٣ (ونشير إليها فيما يلى بحرف S.

٢ – Donald M. Reid, "Indigenious Egyptology : The Decolonization of a Profession ?, *Journal of the American Oriental Society*, 105, 1985, p. 233-246 ; and Reid, "Cultural Imperialism and Nationalism : The Struggle to define and control the Heritage of Art in Egypt", *International Journal of Middle East Studies*, 24, 1992, p. 76.

وفى بعض الأحيان يشير مصطلح « علم الآثار » الذى نستخدمه هنا إلى كافة الدراسات المتصلة بالماضى القبطى ، أى بنفس المعنى الذى تعطيه له جمعية الآثار القبطية .

٣ – مقابلات أجريت فى القاهرة مع مديرى المتحف القبطى جودت جبرة عبدالسيد (١٣ فبراير ١٩٨٨) وفيكتور جرجس (١٠ مارس ١٩٨٨) وباهور لبيب (٢٢ اكتوبر ١٩٨٧) ، ومع مريت بطرس غالى (١٥ إبريل ١٩٨٨) ، ومع علماء المصريات لبيب حبشى (٩ نوفمبر ١٩٨٢) وكمال الملاخ (١٤ أكتوبر ١٩٨٧) ، ومقابلة أجريت بمدينة سولت ليك سيتى مع عزيز سوريال عطية (٢٩ مارس ١٩٨٦) .

٤ – فيما يتصل بالاصلاحات القبطية ومشاركة الأقباط فى الحياة الوطنية تعتمد هذه الدراسة بصفة خاصة على المؤلفات التالية :

Samir Seikaly, "Coptic Communal Reform : 1860-1914", *Middle East Studies*, 6, 1970, p. 247-275 ;

رؤوف عباس حامد ، « الاقباط فى ظل الحكم البريطانى فى مصر ١٨٨٢ – ١٩١٤ » ، *المجلة التاريخية المصرية* ، العدد ٢٦ (١٩٧٩) : ص ٤٩ – ٥٩ ؛ طارق البشرى ، *المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية* (القاهرة ، ١٩٨٢) .

B.L. Carter, *The Copts in Egyptian Politics*, London, 1986.

٥ – هناك تقييم لهذا الاحتمال فى مقال

Seikaly, *Middle East Studies*, 6, 1970, p. 248.

وهناك من يرى أن كيرلس الرابع كان خريجا للمدرسة الإنجيلية ، انظر :

E. L. Butcher, *The Story of the Church of Egypt*, 2 Vols., 1897, p. 395-397 and

A Coptic Layman, "The Awakening of the Coptic Church", *Contemporary Review*, 1897, p. 736.

وهناك دلائل قوية فى هذا المقال (لاسيما الإشارات إلى حفظ الآثار القبطية ص ٧٣٨ و٧٤٧) توحى بأن كاتب المقال الأخير هو مرقس سميكة ، وفيما يتعلق بكيرلس الرابع انظر جورجى زيدان : *تراجم مشاهير الشرق* ، جـزءان (القـاهرة ١٩٢٢) ١ : ص ٢٧١-٢٨٠ .

٦ – S 11 ، وهم بطرس غالى ويوسف وهبه ويحيى إبراهيم . وتقول مصادر أخرى أن غالى درس فى مدرسة مماثلة أنشأها كيرلس فى حارة السقايين ، انظر رمزى تادرس ، *الأقباط فى القرن العشرين* ، خمسة أجزاء ، القاهرة ، ١٩١١ الجزء الثانى ، ص ٦٢ .

٧ – S 1-6, 15 .

٨ – S 1, 6, 8-130 ،

ويقول زيدان أن المدرسة كانت تعلم التركية أيضا ، انظر : *تراجم مشاهير الشرق* ، الجزء الأول ، ص ٢٧٧ .

٩ – Andrew Watson, *The American Mission in Egypt*, 1854-1896, Petersboug, 1898, p. 87.

وقد أورد واطسن فى هذا الكتاب (الصفحات ١٥٣ – ١٥٤ ، ١٩٩ – ٢٥٩) تفصيلات لما يعتقد أنه اضطهاد وقع فى ستينات القرن الماضى .

١٠ – J. Heyworth-Dunne, *Introduction to the History of Education in Modern Egypt*, London, 1968, p. 422.

١١ – S 20 ; *Middle Eastern Studies*, 6, 1970, p. 251.

١٢ – Simaika, *Contemporary Review*, 71, p. 737

١٣ – Simaika, *Contemporary Review*, 71, p. 737-738.

١٤ – Seikaly, *Middle Eastern Studies*, 6, p. 262.

١٥ – A. Chris Eccel, *Egypt, Islam and Social Change : Al-Azhar in Conflict and Accomodation*, Berlin, 1984, p. 290-292.

فيما يتعلق بالبيانات المستخلصة من الدراسات التى أجريت بعد هذه الفترة انظر :

Mahmoud Abd Al-Rahman Shafshak, *The Role of the University in Egyptian Elite Recruitment : A comparative Study of Al-Azhar and Cairo University*.

رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة شيكاغو ، ١٩٦٤ .

١٦ – Robert Curzon, *A Visit to the Monasteries of the Levant*, New York, 1849, p. 1-150.

يتناول هذا الكتاب الصراع المحموم للحصول على المخطوطات فى عام ١٨٣٣ . وفيما يتعلق بمارييت ، انظر :

R. Dawson and Eric P. Uphill, *Who was who in Egyptology*, 2nd ed. London, 1972, p. 194-196.

١٧ – S 9 ، وفيما يتعلق بكلوديوس لبيب أنظر : تادرس ، *الأقباط* ٤ : ١٣٥ – ١٣٩ ، وبالنسبة لسيداروس ، انظر :

Bulletin de la Société d'Archéologie Copte, 18, 1965-1966.

وسيشار إليها فيما يلى بالحروف BSAC

١٨– Rena L. Hogg, *A Master-Builder on the Nile : Being a Record of the Life and Aims of John Hogg D.D.*, New York, 1914, p. 164-167.

والاقتباس منقول عن :

Simaika, *Contemporary Review*, 71, p. 731.

١٩ – يتناول سميكة فى (S 71, 72, p. 71-81) عمله بالسكك الحديدية .

وفيما يتعلق بالأقباط فى السكك الحديدية والتلغراف ، انظر :

Kyriakos Mikhail, *Copts and Muslims under British Control*, Port Washigton, New York, reprint of 1911 ed., p. 42.

٢٠ – E.L. Butcher, *The Story of the Church of Egypt*, 2 Vols., London, 1897, II, p. 410.

٢١ – فيما يتعلق بـ « غالى » ، انظر : زيدان ، *تراجم* ، ١٩٢٢، الجزء الأول ، ص ٢٦٧ – ٢٧٠ ، وتادرس : *الأقباط فى القرن العشرين* ، الجزء الثانى ، ص ٦٢ (الحواشى) . وفيما يتعلق بأفراد عائلة غالى ، انظر :

Arthur Goldschmidt Jr., "The Butrus Ghali Family", in *Journal of the American Research Center in Egypt*, forthcoming. Gabriel Baer, *A History of Landownership in Modern Egypt, 1880-1950*, London, 1962, p. 133.

وهو يتحدث عن الأراضى المشتراه من الخاصة الملكية بأنشاص ، أما أراضى الصراف باشى فقد ورد ذكرها فى كتاب

Doris Behrens-Abouseif, *Die Kopten in der Agyptischen Gesellschaft, Vom Mitte des 19. Jahrhunderts bis 1923*, Freiburg, 1972, p. 5.

٢٢ – S 87 ، حول الأزمة بوجه عام انظر :
S. 82-88, Seikaly, *Middle East Studies*, 6, p. 260 and Cromer, *Modern Egypt*, p. 624-625.

٢٣ – مصطفى الفقى ، *الأقباط فى السياسة المصرية : مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية* ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٣ ،

Carter, *Copts*, p. 44-47.

فيليب دى طرازى ، *تاريخ الصحافة العربية* ، أربعة أجزاء ، بيروت ، ١٩١١ ، ص ٩ – ١٢ ؛ تادرس ، *الأقباط فى القرن العشرين* ، الجزء الرابع ، ص ١٢٩ – ٢٤ ، الجزء الثالث ، ص ٣٩ – ٤٥ .

٢٤ – Eccel, Egypt, p. 169-171, 175-178 ; Gabriel Baer, "Waqfs Reform", *Studies in the Social History of Modern Egypt*, Chicago, 1969, p. 79-92.

٢٥ – Christian Cannuyer, *Les Coptes*, Belgique, 1990, p. 193.

٢٦ – Somers Clarke, *Christian Antiquities in the Nile Valley*, Oxford, 1912, p. 189-190.

٢٧ – A. J. Buttler, *Ancient Churches of Egypt*, 2 Vols., London, 1884, I, p. 371.

٢٨ – S 29, 71-72.

٢٩ – Buttler, *Ancient Churches*, I, xiv.

٣٠ – S 29-32.

٣١ – Marcus Simaika Pasha, *Guide sommaire du Musée copte et des principales églises du Caire*, Le Caire, 1937, préface.

فيما يتعلق ببتلر ، انظر *The Times*, London, Oct., 6, 1935

وانظر فيما يتعلق بكلارك : Dawson, *Who was who*, p. 65.

٣٢ – C 11, 1894, PVS 63, p. 64 ;

(حيث تشير إلى أعمال اللجنة عام ١٨٩٤ ، محاضر الجلسات PVS ، التقرير ١١، الجلسة رقم ٦٣ ، ص ٦٤ ، وهكذا ، وفيما يلى نرمز للتقارير وهى سلسلة مستقلة بـ "R" .

C 13, 1896, PVS Jan. 20, 1896, p. 9-10 ; C 13, PVS 69, p. 30, 33, 35 ; C 15, 1898, PVS 82, April 5, 1898, p. 39.

٣٣ – S 31-33

٣٤ – S 86-87

٣٥ – *المقتطف* ، العدد ١٠ (١٨٨٥) : ٥٦ ، تادرس ، *الأقباط* ، الجزء الثالث ، ٤٢ ،
Jack A. Crabbes Jr., *The Writing of History in Nineteenth Century Egypt*, Cairo, 1984, p. 133-136.

وفيما يتعلق بلبيب ، انظر S 25, 64 وتادرس ، *الأقباط* ، ٤ : ١٣٥ – ٣٩ ، و
W.E. Crum, "Bibliography : Christian Egypt", *The Journal of Egyptian Archeology*, 5, 1918, p. 215.

٣٦ – S.H. Leeder, *Modern Sons of the Pharaohs : A Study of the Manners and Customs of the Copts of Egypt*, New York, 1973, reprint of 1918, London ed., p. 246.

٣٧ – فيما يتعلق بأخنوخ فانوس أنظر : يوسف عساف ، *دليل مصر (القاهرة* ١٨٩٠) ٣٥٣ – ٥٥ ، ورؤوف عباس ، *المجلة التاريخية* ، العدد ٢٦ (١٩٧٩) ٤٩ – ٥٩ . وبالنسبة للأقباط في الحزب الوطني وحزب الأمة أنظر : أبو سيف يوسف ، *الأقباط والقومية العربية* (بيروت ١٩٨٧) ص ١١١ ، ومقال
Samir Seikaly, "Prime Minister and Assassin : Butrus-Ghali and Wardani", *Middle Eastern Studies*, 13, 1977, p. 112-123.

وطارق البشرى ، *المسلمون والأقباط* ، ص ٥٧ – ٩٧ ، الذى يقدم تغطية جيدة لهذه الفترة .

٣٨ – Simaika in Archdeacon Dowling, *The Egyptian Church*, London, 1900, Appendix 3, p. 47.

٣٩ – Leeder, *Moderns Sons of the Pharaohs*, p. 263.

٤٠ – Dowling, *Egyptian Church*, Appendix 3, p. 48-49, 15 ; S 21-24.

٤١ – Seikaly, *Middle East Studies*, 6, p. 26-66.

٤٢ – S 13-14, 89-91

٤٣ – محمد خليل صبحى ، *تاريخ الحياة النيابية فى مصر* ، *الأجزاء* ٤ – ٦ – (القاهرة ، ١٩٣٩ – ١٩٤٧) وفيما يتعلق برتبة الباشوية انظر : Leeder, *Modern Sons*, p. V. Leeder, *Modern Sons*, p. 173.

٤٤ – المصدر السابق ص ١٧٣ .

٤٥ - العبارة مأخوذة من كتاب
Leeder, *Modern Sons of the Pharaohs*.

٤٦ – Seikaly, *Modern Eastern Studies*, 6, 1993 ; Carter, *Copts*, p. 96-97.

٤٧ – Simaika, Guide, p. XI, *Contemporary Review*, 71, عن Carter, *Copts*, p. 97 p. 734.

٤٨ – Anouar Louca, *Voyageurs et écrivains égyptiens en France au XIXe siècle*, Paris, 1970, p. 70 (الرحالة والكتاب المصريون فى القرن التاسع عشر) ; Salama Musa, *The Education of Salama Musa*, L.O. Schuman, transl. Leiden, 1961, p. 50.

فكرى مكرم عبيد نقلا عن مصطفى الفقى ، *الأقباط فى السياسة المصرية : مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية* ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٦ .

٤٩ – طرازى ، *تاريخ الصحافة* ، الجـــزء الرابع : ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، وديانه صاحب صحيفة « أبو الهول » (ص ٢٧٩) غير واضحة .

٥٠ – C 15, 1898, F 15, PVS 80, Jan. 4, 1898, p. 4 & 6.

وكان المجلس البلدى بالأسكندرية الذى يسيطر عليه الأوروبيون هو الذى يدير المتحف اليونانى – الرومانى تحت إشراف مصلحة الآثار .

٥١ – S 42 ، الأهرام ، ٨ يونيه ١٩٣٠ .

٥٢ – S 46 ; Marcus Simaika, *Note historique sur le Musée copte au Vieux-Caire à l'occasion de la visite de Sa Hautesse Fouad Ier, sultan d'Egypte, mardi 21 décembre 1920*, p. 9.

(نبذة تاريخية حول المتحف القبطى بالقاهرة – كتيب بالفرنسية والعربية)

٥٣ – S 52 ، الأهرام ، ٢٣ فبراير ١٩٢٣ .

٥٤ – Public Record Office, London, FO ١٤١/٧٥٥/١٢٤/٤٣٣ نقلا عن Carter, *Copts*, p. 151.

٥٥ – FO 371/3711/J12835/1180/16 نقلا عن Carter, *Copts*, p. 41.

٥٦ – FO 371/20916, *Lampson to Eden*, April 16, 1937.

٥٧ – طارق البشرى ، *المسلمون والأقباط* ، ص ٤٢٢ .

٥٨ – S 13, 98

٥٩ – فيما يتعلق بأفراد أسرة سميكة الذين تولوا مناصب وزارية أو برلمانية انظر : محمد خليل صبحى ، *تاريخ الحياة النيابية* ، الجزء السادس ، ٢٣٥ – ٢٣٦ ، ويونان لبيب رزق ، *تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣* ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٢٤٣ و ٣٣٨ ، وحول استخدام الملك فؤاد لتوفيق دوس وقلينى فهمى انظر :

Carter, *Copts*, p. 184-186.

٦٠ – S 93-95, 99-100

٦١ – Baer, *Studies*, p. 84 ; Carter, *Copts*, p. 28-30.

٦٢ – طارق البشرى ، *المسلمون والأقباط* ، ص ٣٨٧ – ٤١٥ .

٦٣ – كريم ثابت ، *الملك فؤاد ملك النهضة* ، القاهرة ١٩٤٤ .

٦٤ – الاقتباس منقول عن S 47 انظر فيما يتعلق ببقية الفقرة : S 43-57
Marcus Simaika, *Note historique sur le Musée copte au Vieux-Caire à l'occasion de la visite de Sa Hautesse Fouad Ier, sultan d'Egypte, mardi 21 décembre 1920.*
(كتيب بالفرنسية والعربية) وتتضمن الصفحة ٩ أرقام ميزانية المتحف .

٦٥ – S 35-36

٦٦ – C 34, 1925-26, R 608, June 1925, p. 27.
فيما يتعلق ببقية الفقرة انظر : p. 23-28

٦٧ – C 36, 1930-32, PVS 276, May 21, 1932 ; C 36, 1936-40, PVS 289, Dec. 18, 1939.

٦٨ – S 58, 61-63 ; Marcus Simaika Pasha, *Catalogue of the Coptic and Arabic Manuscripts in the Coptic Museum*, the Principles Churches of Cairo and Alexandria and the Monasteries of Egypt, 3 Vols. Cairo, 1939-?.
وانظر فيما يتعلق بعبد المسيح BSAC , 15, 1958-60, p. 191-192

٦٩ – S 47-50 « فى المتحف القبطى » *المقطم* ، ٣ يونيه ١٩٣١ ، « زيارة رئيس الوزراء » ، مصر ، ١٦ يناير ١٩٣٢ ، « افتتاح جناح جديد بالمتحف القبطى » ، مصر ، ٢٠ فبراير ١٩٤٧ .

٧٠ – Charles Smith, *Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt : A Biography of Muhammad Hussayn Haykal*, Albany, N.Y., 1983.

٧١ – Mirrit Butros Ghali, *The Policy of Tomorrow*, transl. Ismaïl R. El-Faruqi, Washington D.C. ; 1953, p. vii.
وقد اعتمدت فيما يتلعق بغالى وآرائه على مقابلة أجريتها معه فى القاهرة فى ١٥ أبريل ١٩٨٨ ، رؤوف عباس ، *جماعة النهضة القومية* ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، :
Jacques Berque, *Egypt, Imperialism and Revolution*, transl. Jean Stewart, New York, 1972, p. 641-645, *Le Mondain Egyptien et du Moyen-Orient L'Annuaire de l'Elite*, 1951, Cairo, p. 300.

كما اعتمدت على كتابه *سياسة الغد* و

"Un programme de réforme agraire pour l'Egypte", *L'Egypte contemporaine*, 38, 1947, p. 1-60.

٧٢ – رؤوف عباس ، *جماعة النهضة القومية* ، ص ص ٤١ – ٤٣ ، ٧٢ .

٧٣ – Ghali, *L'Egypte contemporaine*, 38, 1947, p. 4.

٧٤ – Nancy Elisabeth Gallagher, *Egypt's Other Wars : Epidemics and the Politics of Public Health*, Syracuse, 1990, p. 43 & 68.

٧٥ – Joel Gordon, *Nasser's Movement : Egypt's Free Officers and July Revolution*, New York, 1992, p. 62, 66-67 ; Roel Meijer, "Rashid Al-Barrawi and the Ideology of Reform in Egypt, 1945-1955".

بحث غير منشور .

٧٦ – Mirrit Boutros Ghali, "The Egyptian National Consciousness, *The Middle East Journal*, 32, 1978, p. 60.

٧٧ – Carter, *Copts*, p. 296-298.

٧٨ – أبو سيف يوسف : *الأقباط والقومية العربية* ، ص ١٤١ ،

J. D. Pennington, "The Copts in Modern Egypt", *Middle Eastern Studies*, 18, 1982, p. 158-159.

يقدم هذا الكتاب استعراضا عاما طيبا للفترة التالية لعام ١٩٥٢ .

٧٩ – فيما يتعلق برمسيس ويصا واصف ومحمود سعيد انظر :

Cannuyer, *Coptes*, p. 136 ; *Le Mondain égyptien et du Moyen-Orient*, 1951, Cairo, p. 492.

وفيما يتعلق بجمعية محبى الفنون انظر : *Le Mondain égyptien...*, 1947

السجل الثقافى ، ١٩٤٨ ، ص ٢٤٧ – ٤٨ ،

Who's who in the UAR, 1959, p. 61.

٨٠ – *Bulletin de l'Association des Amis des Eglises et de l'Art coptes*, I, 1935, p. 65-68 ; *BSAC*, 8, 1941, p. 230.

٨١ – *BSAC*, 23, 1976-1978, p. 303-304 ; C 39, 1941-1945 ; PVS 854 ; March 17, 1946.

٨٢ – *BSAC*, 14, 1958-1957, p. 249-251 ; "Short History of the Society of Coptic Archaeology", *BSAC*, 26, 1984, p. 113-116.

٨٣ - *BSAC*, 15, 1958-1960, p. 4.

٨٤ - انظر فيما يتعلق بجورجي صبحي

BSAC, 19, 1967-1968, p. 315-316.

كان من بين الدفعات الثلاث الأولى ١٤ مسيحيا و ١١ مسلما وإثنان غير معروفي الديانة .

انظر القوائم في : كلية الآثار ، *الدليل الذهبي بالأساتذة وخريجي الآثار* ، جامعة القاهرة ، منذ سنة ١٩٢٥ (القاهرة ، ١٩٧٥) .

٨٥ - المعلومات عن مينا وليبيب مستقاة من :

Bulletin de l'Institut de l'Egypte, 32, 1949-1950, p. 325-329.

ومن المقابلة التي أجريتها مع لبيب في ٢٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

٨٦ - فيما يتعلق بمتى أنظر : جامعة القاهرة ، *الكتاب الذهبي لكلية الآثار* (القاهرة ، ١٩٥٠) ص ٧٤ - ٧٥ ، وقد اعتمدت فيما يتعلق بحبشي على مقابلتين أجريتهما معه في القاهرة في ٩ نوفمبر ١٩٨٢ و ٢٢ يونيه ١٩٨٣ ، وعلى

Annales du Service des Antiquités de l'Egypte, 70, 1984-1985, p. 433-435.

وفيما يتعلق بعطية مقابلة في مدينة سولت ليك سيتي في ٢٩ مارس ١٩٨٦ ،

BSAC, 29, 1990, p. 1-7 ; Paul Walker, "Aziz S. Atiya : A Biography", in Sami A. Hanna ed., *Medieval and Middle Eastern Studies* in *Honor of Aziz Surial Atiya*, Leiden, 1972, p. 5-8.

الاقتصاد السياسى للسان سيمونية ونخبة الفنيين فى مصر الحديثة *

جيلان آلوم
CEDEJ- CNRS
ترجمة سامية رزق

انتشرت الأفكار السان سيمونية فى مصر وفقا لمسارات متناقضة . فقد تركز انتباه المؤرخين على أهم موضوعات الدعوة التى طرحت فى فرنسا قبل قيام البعثة الفرنسية إلى مصر (قدوم عصر المرأة – الوحدة الروحية بين الشرق والغرب ، الخ) وذلك بسبب الطابع الجديد الذى تميزت به هذه الموضوعات شكلا ومضمونا . وقد تم تقييم صدى الدعوى التى نشرها أتباع Enfantin فى المجتمعات

* دراسة قيد النشر باللغة الفرنسية فى مؤلف جماعى حول السان سيمونية تحت إشراف Ph. Régnier

الشرقية استنادا إلى هذه الموضوعات . وعليه ، فقد اعتبر بعض الكتاب أن مجىء السان سيمونيين إلى مصر لم يترك أثرا يذكر . وعلى أفضل الفروض – ورغم المفارقات التاريخية المترتبة على ذلك – فقد تم ربط هذه التجربة المسارية الأولى بكافة الحركات التى ظهرت فى نهاية القرن التاسع عشر مستندة ، بشكل أو بآخر ، إلى المثل الاشتراكية الفرنسية .

والواقع أن تأثير السان سيمونية لم يحدث حيثما كان متوقعا ، وكان لهذا الفكر وقع أكبر مما يقال عادة ، ولكنه حدث فى وسط غاية الخصوصية هو وسط المهندسين والفنيين ، وإن كانت السان سيمونية لم تترك أثرا ملموسا على النظم الأيديولوجية والسياسية فى مصر ، إلا أنها قد خلفت اثاراً بعيدة المدى على مناهج تحليل الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية . وحتى نتمكن من تقييم تأثير السان سيمونية ، علينا أولا أن نحدد مسار هذا الفكر من خلال الشخصيات والمؤلفات التى ساهمت فى نشره .

١ - أدوات التأثير السان سيمونى

الأشخاص

رغم ما اتسمت به تصريحات قادة الحركة السان سيمونية – وعلى رأسهم Enfantin – من شاعرية ، إلا أن تأثيرهم المباشر كان محدودا ، حيث أن المحاضرات التى كان يلقيها البعض فى القاهرة أو الإسكندرية لم تخرج عن دائرة الجالية الفرنسية المحدودة العدد والمقيمة فى مصر ، وفضلا عن ذلك ، ففيما عدا هذه الجالية ، لم يكن هناك من يستطيع أن يستشعر النواحى الثورية التى تضمنها هذا المذهب وتصرفات المنتمين إليه .

فالعمل الجماعى المتمثل فى بناء القناطر لم يدم بما فيه الكفاية حتى يكون له تأثير حقيقى . ويعتبر Linant ، الذى كان يشرف على العمل فى هذا الموقع ، المستفيد الوحيد من هذه التجربة حيث أنها لم تتح للسان سيمونيين فرصة الاحتكاك بالإدارة المصرية إلا فى أضيق الحدود ، فالقرارات الحقيقية ، بما فى

ذلك تلك التى كان يهمهم اتخاذها أو التدخل فيها (كتنظيم اليد العاملة على سبيل المثال) ، كانت من شأن غيرهم ، ولم يتمكن إلا القليل منهم من إبرام عقود مع الحكومة المصرية . فبالنسبة للسلطات المحلية ، لم يكن غالبية أفراد البعثة إلى الشرق (Mission d'orient) سوى مجموعة من « الرحالة » لا يمكن أن تكون موضع شك وبالتالى لا يستدعى الأمر مراقبتها بصورة جدية .

أما السان سيمونيون الوحيدون الذين كان لهم تأثير بعيد المدى على مخاطبيهم من المصريين ، فهم الذين اختاروا البقاء فى مصر بعد عام ١٨٣٥ . ورغم أن عددهم كان محدودا ، إلا أنهم كانوا يعملون فى التعليم ، ووصل ثلاثة منهم ، مارسوا الحياه العملية فى مصر لمدة أطول ، إلى رئاسة هيئات كبرى : حيث عين Bruneau مديرا لمدرسة المدفعية [١] و Perron مديرا لمدرسة الطب [٢] و Lambert مديرا لمدرسة المهندسخانة . فى المرحلة الأولى ، كان التعليم العام يعتبر المجال المفضل للسان سيمونيين لممارسة نشاطهم واعتباراً من عام ١٨٣٥ ، شاركوا بطريقه مباشرة فى حركة الإصلاح التى انتزعت إدارة المدارس الحديثة من وصاية ديوان الجهادية ، وشجعوا بذلك على إنشاء مؤسسة جديدة هى « ديوان المدارس والأشغال الهندسية » واحتفظوا لأنفسهم بالإشراف عليها بطريقة مباشرة ، وغير مباشرة عن طريق حلفائهم أو تلاميذهم وذلك لمدة ١٥ عاما [٣] .

وقد مارس السان سيمونيون نشاطهم بصورة أكثر كثافة داخل هذه المؤسسة ، ووسعوا من نطاق سلطاتها بحيث تشمل كافة مشروعاتهم . فاعتبارا من عام ١٨٤٠ ، أشرف ديوان المدارس على كافة القطاعات الجديدة أو التى تم إصلاحها التابعة للدولة ، فامتدت سيطرته بالطبع على النظام التعليمى بأكمله (فيما عدا مدرسة أركان الحرب) وفروعه ، بما فى ذلك المزارع النموذجية ومرابط الخيل التابعة لمدرسة الطب البيطرى ، والخدمات الصحية التابعة لمدرسة الطب والمطبعة الاأميرية والجريدة الرسمية التابعين لقلم الترجمة . فضلا عن ذلك ، فقد

أشرفوا على إدارات أخرى لا علاقة لها بالتعليم العام ، سوى العلاقة التى تربط مديريها بالسان سيمونيين ومنها قلم الهندسة الذى أنشأه Linant de Bellefonds عام ١٨٣٤ على مثال جهاز الطرق والكبارى الفرنسى Ponts et Chaussées ، وديوان الوابورات الذى عين به عبد الرحمن رشدى عام ١٨٤٦ .

ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح المجال الذى يقع تحت تأثير السان سيمونية عن طريق التعليم والتدريب المهنى هو أوساط طلبة المدارس الحديثة والمصالح التابعة للدولة التى تم إصلاحها ، وفى مجال التعليم ، أصبح طلبة الدراسات الفنية هم المستهدفين بالدرجة الأولى ، فمن عام ١٨٣٨ وحتى عام ١٨٥٠ ، جمع Adham بين إدارة الهندسة والتسليح وإدارة ديوان الأشغال الهندسية ، كما رأس Bruneau المدفعية ورأس Lambert المهندسخانة ، أما Linant ، فكان مسئولا عن إدارة الرى ورشدى عن الصناعة ، وبذلك كان السان سيمونيون يسيطرون على كافة المؤسسات التى تقوم بتعليم وتدريب المهندسين أو بتوظيفهم . وعليه ، فقد كان فى التخلى المؤقت عن المشروعات الكبرى التى جذبتهم إلى ضفاف النيل ، والتى مازالوا يتحدثون عنها ، ما دفعهم إلى تبنى استراتيجية أكثر تكتما وأكثر تواضعا ، ولكن من شأنها أن تثبت فعاليتها على المدى الطويل ، وتتمثل هذه الاستراتيجية فى تعليم وتدريب « رجال الصناعة » وهم - فى رأيهم - صناع التجديد الاجتماعى .

Charles Lambert هو الوحيد الذى أفصح عن ذلك بوضوح فى التقرير الذى تقدم فيه باقتراح تحويل مدرسة المهندسين القديمة إلى « مدرسة الهندسة الصناعية Ecole polytechnique industrielle » [٤] . ولا جدال فى أن Charles Lambert يعتبر الشخصية الرئيسية فى المجموعة الصغيرة التى سعت إلى السيطرة على الأمور دون الظهور على الساحة ، وعن طريقه امتد النشاط السان سيمونى إلى مصر ، وقد مارس تأثيره على المستوى المؤسسى والمستوى الشخصى فى آن واحد . فهو الذى قام بإعداد غالبية المشروعات السان سيمونية

وتلك التى تخص مباشرة الدائرة التى عمل فى إطارها أنصار هذا الفكر ، ولأول مرة فى تاريخ النظام التعليمى ، أقدم إصلاح ١٨٣٧ الذى شمل نظام التعليم فى مصر ، على وضع مناهج متناسقة ومتدرجة من الابتدائى إلى الثانوى . وهنا يكمن تأثير السان سيمونية على نشأه التعليم العام[٥] فزيادة عدد سنوات الدراسة وما ترتب عليه من خفض سن دخول المدرسة ، والإشراف على كل مرحلة وعملية الفرز والانتقاء التى صاحبت هذا الإشراف ، كل ذلك كان من شأنه أن يرتفع سريعاً بمستوى التعليم ، حيث أن الإصلاح اقترن بمناهج تعليمية غاية فى الطموح وضعها Lambert أيضا ، خاصة و أنه قد أعاد وضع المناهج من أعلى إلى أسفل أى بداية من مدرسة المهندسخانة وصولا إلى مدارس المحافظات ، مستندا فى ذلك إلى تخطيط منقول عن النظام التعليمى للثورة الفرنسية . وبذلك تمت نهائيا القطيعة بين المدارس المصرية والمدارس التركية التى كانت حتى هذا التاريخ تمثل نموذجا لها ، بل والمدارس التى أنشأتها البعثة العسكرية الفرنسية فى العشرينات [٦] .

هذا وقد تركت الخيارات التربوية المطبقة فى ذلك الوقت أثرا دائما على عمل نظار المعارف العمومية وكثير منهم كان قد تتلمذ على يد Lambert أو من طلابه (على مبارك ، محمود الفلكى ، إسماعيل مصطفى ، عبد الرحمن رشدى) . وظلت هذه الخيارات سارية حتى الاحتلال البريطانى ومجىء دوجلاس دانلوب Douglas Dunlop (١٨٩٠) ، وحينئذ ، أعيد النظر فيها بصورة جذرية متزايدة . ومن جهة أخرى ، أتت إصلاحات Lambert فى الوقت الذى بلغ فيه النظام التعليمى المصرى أعلى مستوياته : ففى فترة عمله فى المهندسخانة ، قام Lambert بإعداد ٨٠٠ مهندسا ، منهم ٥٠٠ لقطاع المصالح المدنية ، أى ثلثى المهندسين الذين تخرجوا بين ١٨٢٠ و١٩٢٠ .

وإزاء تصفية النظام التعليمى فى عهد الخديوى سعيد ، وما ترتب على ذلك من اضطراب فى تجديد أجيال المهندسين الجدد ، اضطرت هذه الأجيال إلى

مواصلة العمل حتى نهاية الثمانينات . ولذا ، فإن مصر مدينة لكل هؤلاء بأهم التغيرات الجغرافية والاقتصادية التى تمت بها . ومن جهة أخرى ، فإن طول مدة خدمة هؤلاء المهندسين تفسر الاستمرارية التى اتسمت بها الأشغال العمومية من حيث الأفكار والاتجاهات ومن حيث الأساليب الفنية على السواء .

ويرجع الفضل أيضا إلى Lambert فى التحول الفكرى – وهى حالات التحول الوحيدة المثبتة فى هذا الشأن – لإثنين من أبرز المفكرين المصريين من حيث عمق وطول مدة التزامهما الأيديولوجى وأهمية دورهما السياسى داخل المؤسسات المصرية ٧ ، وهما إبراهيم أدهم وعبدالرحمن رشدى . الأول مهندس تركى تعلم فى مدارس سليم الثالث واستقر فى مصر منذ ١٨١٥ ، وكان من أقرب المقربين لمحمد على ، وعن طريقه ، حصل Lambert على التصديق على إصلاحاته التعليمية عام ١٨٣٧ . وقد شغل إبراهيم أدهم مناصب هامة فى الحكومة المصرية حتى نهاية عهد إسماعيل ، ثم عاد إلى اسطنبول ليقضى فيها السنوات الأخيرة من عمره (توفى عام ١٨٧٥) حيث واصل العمل السياسى . وتميزت هذه الفترة الأخيرة من حياته العملية بانضمامه إلى Grand-Orient de France محفل الشرق الأعظم .

أما عبد الرحمن رشدى ، فهو مهندس ميكانيكا تلقى تعليمه فى فرنسا ، ربما فى مدرسة الفنون والصنائع Ecole des arts et métiers de Cluny ، ثم عمل فى مصر فى مجال الصناعة . وقد لعب عبدالرحمن رشدى دورا حاسما فى تطوير وسائل النقل الدولية ، بل وشغل أيضا ، فى نهاية الثمانينات ، منصب ناظر المعارف العمومية ، فبذل جهدا كبيرا فى هذا المجال ، حيث يرجع له الفضل فى وضع شهادة البكالوريا وشهادة الهندسة وكذلك إصلاح جامعة الأزهر . وهو أيضا قد ظل على صلة بالسان سيمونيين وخاصه بـ Charles Lambert حتى وفاته .

واعتباراً من ١٨٣٥ ، التف حول هذه النواة السان سيمونية الحقيقية عدد من أعضاء البعثات التعليمية الأولى التى عادت من أوروبا فى نفس الوقت الذى

استقرت فيه البعثة إلى الشرق Mission d'orient فى القاهرة . وكانت هذه الشبكة بمثابة مجموعة ضغط فعالة ظلت تعمل داخل الإدارة العليا المصرية حتى عام ١٨٥٠ ، فالأفراد الذين كونوا هذه الشبكه كانوا ، من وجهة نظر السان سيمونيين ، حلفاء أو حلقة اتصال أكثر منهم أتباعا بمعنى الكلمة . وعلى أية حال ، فقد أمدوهم بالعون اللازم لتطبيق استراتيجيتهم . ومن الوجوه البارزة فى هذه المجموعة Artin و رفاعة الطهطاوى . الأول كان يشغل منصب السكرتير خاص لمحمد على من ١٨٣٠ حتى ١٨٤٤ و من أقرب المساعدين إليه ، وكان مكلفا ، خلال الثلاثينات ، بدراسة وترجمة النصوص المقدمة من السان سيمونيين لعرضها على محمد على ، كما كان ينوب عن هذا الأخير فى المجالس التى تشكل لدراسة أهم القضايا ، مثل لجنة السدود عام ١٨٣٤ ومجلس شورى المدارس الذى أنشأته حركة الإصلاح عام ١٨٣٧ . ومن جهة أخرى ، عين Artin مديرا لديوان التجارة عام ١٨٤٤ ، فأصبح بذلك أول من تفاوض على مشروعات السكك الحديدية التى أراد السان سيمونيون من خلالها السيطرة على الطريق إلى الهند من داخل مصر (الـ Overland Road ، عام ١٨٣٩) وقد تبعه فى ذلك أدهم ورشدى ، عام ١٨٥٠. أما رفاعة ، فهو إمام سابق فى البعثة التعليمية ، وكان ، مثل Artin عضوا دائما فى اللجان المختصة بدراسة المشروعات السان سيمونية . والأهم من ذلك ، أنه كان على رأس من قاموا بتعديل وتكييف تعاليم Charles Lambert لتوائم احتياجات مصر ، وكانت دراسة رفاعة لعلوم الدين بمثابة الضمان لهذه التعاليم .

أخيرا ، فإن الأفكار السان سيمونية قد انتشرت بين النخبة المصرية عن طريق مجموعة ثالثة تضم تلاميذ ومساعدى Charles Lambert ، أو على الأقل ، من تعاملوا مع مشروعاته وترجموا تعاليمه . وهؤلاء يصعب حصرهم حيث أن الوثائق المتوفرة فى دار الترسانة Archives de l'Arsenal لا تشمل سوى أسماء بعضهم دون إمكانية التوصل لطبيعة العلاقة التى كانت تربطهم بـ Lambert ، غير أنه أمكن اختيار بعض الأسماء من خلال نظام الإشراف الذى وضع فى مدرسة

المهندسخانة ، حيث استعان Lambert بنمط المدرسة الفرنسية فى وضع نظام إشراف قوى فى مدرسة بولاق . ففى كل دفعة ، كان يتم اختيار أفضل العناصر لتقوم بدور « الأوضباشى » وتساعد الزملاء فى استرجاع الدروس وعمل الواجبات . وفى نهاية مدة الدراسة (ثلاث سنوات) يصبح « الأوضباشى » « معاونا » ، فيتولى حصص التدريب العملى حتى تتخرج الدفعة التالية ، ثم يقوم بالتدريس لمدة ثلاث سنوات أخرى برتبة معلم قبل أن يتم تعيينه فى الأجهزة الفنية للدولة (الرى ، التعمير، الخ) وبذلك ، قضى بعضهم تسع سنوات فى مدرسة المهندسخانة وكانوا على اتصال مباشر بـ Lambert .

ومن بين هؤلاء ، نذكر على سبيل المثال ، محمود باشا الفلكى ، وله العديد من المؤلفات العلمية وقد أصبح فيما بعد ناظرا للمعارف والأشغال العمومية ، ولابد أن يكون قد نشأ بين الرجلين شىء من التوافق حيث رشح Lambert محمود الفلكى ليخلفه فى إدارة المرصد L'Observatoire . ويصدق ذلك أيضا على عدد من المهندسين ، مثل إبراهيم سليم وشفيع يعقوب ، الذين عملا بعد تخرجهم من مدرسة المهندسخانة فى إنشاء قناة السويس فى الفترة التى كان خلالها Linant de Bellefonds مديرا لهذا الموقع . وبالتالى ، كانت عملية شق قناة السويس هى أيضا عملية سيمونية إلى حد ما . غير أن Lambert قد اهتم بوجه خاص بأن يسلك على مبارك هذا المسار حيث أنه اختاره كمساعد له وكان بإمكانه ، نظرا لتمسكه الشديد به ، أن يمارس عليه ضغوطا قوية لدى سفره إلى فرنسا [٨] وبذلك ، ورغم بعض الأحداث غير المتوقعة ، أصبح على مبارك مديرا للمهندسخانة خلفا لـ Lambert (١٨٥٠) ، ثم قائدا لسلاح المهندسين خلفا لـ Linant (١٨٦٢) .

وفى كلتا الحالتين ، كان على مبارك أول مصرى يدير مؤسسات أنشأها السان سيمونيون فى أوائل الثلاثينيات ، مما جعله جديرا بأن يعتبر أهم وريث للفكر السان سيمونى . وهذه البنوة لا تقتصر على الجانب المؤسسى إذ أن Lambert ، الذى تبناه فكريا ، كتب لـ Enfantin لدى تولى على مبارك إدارة

المهندسخانة قائلا : « *لقد تم تعيين مصرى شاب من تلاميذى ، فالعملية لن تخرج من نطاق أسرتى الفكرية* » . الواقع أن على مبارك قد أثبت ولائه لتعاليم أستاذه من خلال حياته العملية الحافلة فى مجال السياسة ومن خلال كتاباته الأدبية العديدة .

الكتب

لم يكن من الممكن أن يتعرف المصريون آنذاك على الفكر السان سيمونى بطريقة مباشرة حيث أن أعمال Saint-Simon لم تترجم ولم تتناولها الدراسات المترجمة بالتعليق – ولو جزئيا – إلا بعد ذلك بكثير : فى عام ١٨٣٣ ، لم يكن هناك صدى فى مصر للمناقشات الدائرة فى محيط الإشتراكيين الفرنسيين المحدود . ثم اختلف الوضع بعد ذلك عندما أمكن ، بفضل الشبكات التى ذكرناها عاليه ، أن يحتك الجمهور المصرى ببعض عناصر هذا المذهب وذلك من خلال عملين .

ففى ١٨٣٧ ، نشر لعبد الرحمن رشدى كتاب باللغة التركية تحت عنوان « تذكره الحكام فى طبقات الأمم » ورغم أن هذا العنوان مقتبس من الكتابات العديدة التى نشرت فى تركيا فى القرن الثامن عشر حول مسألة الاستبداد المستنير ، إلا أن الكتاب هو ترجمة لـ Orient et Occident (الشرق والغرب) الذى يضم مقالات مختلفة لـ Barrault ويعتبر ، بشكل ما ، مانفستو مجموعة « رفقاء المرأة » Les Compagnons de la Femme ويشير Enfantin فى مراسلاته إلى أن الترجمة تمت بناء على طلب محمد على ، مما يدل فى رأيه على نجاح البعثة . وتؤكد الوثائق المصرية صحة هذا القول بل ويتبين من هذه الوثائق أن محمد على طلب الاطلاع على هذه الترجمة قبل التصريح بنشرها [٩] .

ومما يدعونا إلى الاعتقاد بأنه لم يجد بها شيئا مخلا ، هو أنه تم طبع ١٠٠٠ نسخة منها فى المطبعة الأميرية ببولاق . وكان لنشر الترجمة تحت رعاية

الوالى أثرا كبيرا على توزيعها حيث كانت كافة المطبوعات الرسمية فى تلك الفترة توزع على المدارس والدواوين . وبذلك أصبح فى إمكان جميع موظفى الدولة المتحدثين بالتركية الإطلاع على هذا الكتاب . ومما يؤسف له أن هذا النص لم يستحوذ انتباه الباحثين ولم تتناوله أية دراسة حتى الآن ، فلا نعلم إذا كان ترجمة كاملة للنص الأصلى ، وفى هذه الحالة كيف استطاع رشدى إعلان مجىء « المرأة المسيح » La Femme messie إلى الشرق أو إذا كان اقتباسا من العمل الأصلى ، والسؤال فى هذه الحالة : ما هى الأجزاء التى احتفظ بها وما هى الأجزاء التى فضل عبد الرحمن رشدى اسقاطها ؟

وبعد ذلك بعدة سنوات ، تولى رفاعة الطهطاوى إدارة الجريدة الرسمية التى تأسست عام ١٨١٨ وظلت منذ ذلك التاريخ ورقة إدارية محض . فأعطى رفاعة اتجاها جديدا للجريدة كما يتضح من عنوانها ، حيث أصبح : « *جريدة المعلومات الإدارية ، الداخلية والخارجية ، والصناعية والتجارية والعلمية والأدبية* » [١٠] . وحتى يحصل على مزيد من الاستقلال ، قام رفاعة بالفصل بين الطبعة التركية والطبعة العربية ، وأضاف إلى الثانية عددا كبيرا من الأبواب الجديدة حتى شملت الجريدة نصوصا مختارة من الأدب العربى القديم (ألف ليلة وليلة أو ابن خلدون) وكان أهم ما أدخله من تجديدات هو اختيار ونشر مقالات من الصحف الفرنسية بصفة دورية وخاصة من مجلة Journal des débats والتى كانت تعد آنذاك من أهم صحف السان سيمونية ، ربما يكون من بينها بعض المقالات النظرية أو المذهبية ، إلا أنه لم يتم حتى الآن حصر هذه الموضوعات ، وتعطى الدراسة الوحيدة التى أجريت حول تاريخ الجريدة الرسمية بعض الأمثلة التى تثبت أن ما كان يختاره رفاعة للنشر يتسم بالتنوع الشديد ويرتبط بصورة أو بأخرى بالمسائل المطروحة فى مختلف دوائر تيارات الليبرالية الاجتماعية .

وإن كان تاريخ الفكر مازال أمامه الكثير الذى لم يكشف عنه بعد فى هذا المجال ، إلا أن حصر الأعمال التى من شأنها أن تعرف الجمهور المصرى

بالأفكار السان سيمونية ليس بالأمر الصعب . والوضع يختلف بالنسبة للتعليم ، حيث يضمن هذا الأخير ، من خلال تأليف الكتب والملازم الدراسية ، انتشارا أكبر ، إن لم يكن للمذهب ذاته ، فعلى الأقل للمجادلات المطروحة حول النواحى الفنية والاقتصادية ، المتعلقة بالمذهب .

٢ - Charles Lambert والتدريس فى المهندسخانة

من بين المناهج التعليمية التى وضعها لمدرسة المهندسخانة عام ١٨٣٧ ، احتفظ Charles Lambert لنفسه ببعض المواد الرئيسية وقام بتدريسها :

– مادة الاقتصاد الصناعى .

– ماده التعدين والجيولوجيا واستخراج المعادن .

– ماده التاريخ الطبيعى والصحة العامة وتضم ثلاثة أجزاء متعلقة على التوالى بعلم الحيوان والنبات والصحة الصناعية .

ورغم حسن نية Charles Lambert والجهود التى بذلها لتعلم اللغة العربية إلا أن مستواه لم يمكنه من التدريس بها ، فكان يحتاج إلى معاون يتقن اللغتين ليترجم الدروس للطلبة [١٢] . وكانت هذه المشكلة قائمة بالنسبة لكافة المواد ، إن لم يكن على مستوى المعلم (كان Lambert الأجنبى الوحيد) فعلى مستوى الكتب ، مما استدعى إنشاء « قلم الترجمة » عام ١٨٣٦ وكان يديره رفاعة الطهطاوى ، كما ألحقت به مدرسة الألسن لإعداد المترجمين . وقد حقق « قلم الترجمة » نجاحا كبيرا إذ أمكن ترجمة ونشر حوالى ٧٠٪ من الكتب الدراسية المقررة فى النظام الجديد (١٨٣٧) فى أقل من عشرة أعوام ، ولا شك أن السرعة التى تم بها التعريب كانت من عوامل نجاح Lambert على الصعيد التربوى .

ومع ذلك ، لم يكن هناك الوقت الكافى لترجمة وطبع كافة الكتب وظل بعضها فى مرحلة المسودة . وفى كل مادة ، كان يتم تحضير بعض الدروس أولا

بأول عند إلقائها ، فيقوم طلبة مدرسة الألسن بترجمتها كتدريب ثم تستنسخ عن طريق إملائها على عدد من الخطاطين لتوزيعها على الطلبة فى الفصول .

وكانت عملية ترجمة الكتب الدراسية تبدأ اعتمادا على هذه المسودات ، وما لم يتسع الوقت لترجمته ، ظل على هذه الصورة مثل غالبية الكتب المقررة فى المواد التى تولى Lambert تدريسها ، حيث كانت هذه المواد على درجة من التخصص تجعلها لا تحوز بأولوية النشر . غير أن هذه الدروس التى أعدها Lambert حفظت كلها ضمن محفوظات المدرسة مما سمح فيما بعد بإدخال أجزاء كبيرة من تعاليمه ضمن أعمال رفاعة وعلى مبارك ، وكان كل منهما مقتنعا تماما بالتعليم الحديث ويعمل على نشره كما كانا من رجال التربية الذين لا يدخرون جهدا ولا يكلون وعند عودتهما إلى الحكم فى عهد إسماعيل ، بعد طول انحسار خلال عهدى عباس وسعيد ، اهتم رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك باستئناف كل ما أمكن استئنافه من الأعمال الكبرى التى بدأوها قبل ثلاثين عاما .

ولأسباب مجهولة ، لم تتم ترجمة أعمال Lambert بأكملها وعلى حالتها بل آثر رفاعة وعلى مبارك إدماجها فى أعمالهما . هل كان هذا من قبيل تجنب الإفصاح البين عن مراجع قد يعتبرها الأوروبيون من بطانة الخديوى مراجعا هدامة ؟ أم كان هذا الاختيار من قبيل تسهيل الأمور بترجمة ما هو متوفر والابتعاد عن مشقة البحث عن النصوص الناقصة ؟ هذا ما لا يمكن معرفته . غير أن هذا الاختيار يفسر سبب تناثر تعاليم Lambert فى كتب شتى ومواقف كثيرا ما تبدو متناقضة . وسنطرح الآن عرضا سريعا لهذه الأعمال .

« دروس الاقتصاد الصناعى » ، وتمثل الجزء الأكبر من تعليم Lambert ، وهى جديرة بأن تنال اهتماما خاصا ، وقد ترجم رفاعة معظم هذه الدروس فى كتاب « مناهج الألباب » الذى سنتناوله بالتفصيل فيما بعد . ومن جهة أخرى ، أعيدت كتابته بالكامل حتى بدا وكأنه مؤلف جديد ، فهو بذلك خير مثال على إدماج الفكر السان سيمونى فى الكتابات العربية ، أما مادة المعادن والجيولوجيا التى

كانت تدرس ابتداء من السنة الثانية فكانت تشمل خمسه كتب (إثنين فى علم المعادن وثلاث فى الجيولوجيا) ، وقد قام رفاعة وتلاميذه بترجمة ثلاثة منها ، طبعت قبل ١٨٤٣ [١٣] ، فلم يتم الاقتباس منها ضمن كتب أخرى . وربما تكون بعض الدروس حول الأحجار الثمينة وتكوين الصخور قد أوحت لعلى مبارك ببعض ما جاء فى « المسامرات » التى تشكل الجزء الأكبر من روايته التعليمية « علم الدين » المنشورة عام ١٨٨٢ [١٤] .

ومن جهة أخرى ، قد يشتمل كتاب « علم الدين » ذاته على أجزاء كثيرة من تلك الأعمال المتفرقة التى وجدت فى مدرسة الألسن . بل ربما يكون وجود مثل هذه النصوص المتناثرة قد أوحى لعلى مبارك بجمع عدد من دروس العلوم الطبيعية والنصوص المختارة وتقديمها فى إطار قصصى بسيط . وبذلك يكون التنافر الظاهرى الموجود فى هذا الكتاب مرجعه طبيعة المادة الوثائقية التى استند عليها وليس ميل المؤلف إلى الكتابة بأسلوب موسوعى غير منظم . أما مادة التاريخ الطبيعى (وتدرس فى السنه الثانية) بقسميها – علم النبات وعلم الحيوان واستخدامها فى الصناعة – فقد تكون هى الأخرى وراء أسلوب أبطال الرواية أو سردهم للأحداث [١٥] .

ومن جهة أخرى ، استمد على مبارك من الدروس التى كان Lambert يلقيها فى السنة الثالثة (استخراج المعادن وهى امتداد لمادة الجيولوجيا ، والصحة الصناعية وهى امتداد لمادة التاريخ الطبيعى) ، استمد منها مادة كتاب آخر له نشر عام ١٨٦٨ تحت عنوان « طريق الهجاء » [١٦] ، وهو منهج كامل لتعلم القراءة والكتابة مبنى على أحدث الوسائل التربوية . وتوضح مقدمته الطويلة أهم ما جاء فى هذا المنهج كما أنها تسمح بتحديد بعض النماذج التى تبعها المؤلف ، ولكن هنا أيضا لم تذكر النماذج صراحة .

والمبادىء التربوية التى عمل على مبارك على غرسها وتشجيعها هى مبادىء التعليم المتبادل التى نشرتها فى أوروبا المدارس الـ Lancastériennes

(لانكستر) ودافع عنها Jomard فى فرنسا كما استند إليها فى وضع قانون سنة ١٨٤٣ الخاص بالتعليم الابتدائى وقد يكون هذا القانون قد أثر بدوره على القانون الذى وضعه على مبارك عام ١٨٦٧ . وكان الجدل حول هذا الموضوع قديما فى مصر أيضا ، حيث تقدمت الإرساليات البريطانية بأول مشروع مدرسة من هذا النوع عام ١٨٣٤ ورفض المشروع . غير أن أدهم وعبدالرحمن رشدى عرضا مشروعا بإنشاء مدرسة « على نظام أحدث المدارس الإنجليزية » [١٧] ، فكان ذلك أساسا – غير مباشرا – لمدرسة المبتديان . ويلاحظ أن الاستشهاد بهذا النموذج جاء فى هذه المرة صريحا إلى حد ما ، مع أنه أقل وضوحا وصراحة فى مشروع « المدارس المدنية » الذى تقدم به أدهم ورفاعة لإبراهيم باشا بعد ذلك ببضعة أعوام [١٨] . ونظرا لشخصية الموقعان على هذا المشروع يمكن أن نتساءل عما إذا كان الهدف من هذه المحاولة الأخيرة هو تعميم الطرق التربوية المطبقة فى النطاق الضيق للمدارس الحكومية على جميع المدارس الابتدائية . هذا ما كان يرمى إليه على أى حال القانون الذى أصدره على مبارك بعد ذلك بحوالى عشرين عاما ، وفى هذا أيضا ما يفسر قيام ناظر المعارف العمومية ذاته بتأليف كتاب موجه أصلا لتلاميذ المرحلة الابتدائية ، لم يكن الجزء الأول منه سوى كتاب فى الهجاء ، و « طريق الهجاء » يعد بهذا المقياس كتاب نضالى .

ويشمل المجلد الثانى من الكتاب مقتطفات من موضوعات متنوعة ومن بينها أجزاء من دروس Lambert أغلبها مأخوذ من مادة الصحة الصناعية وعلى الأخص القسمين الأخيرين من هذه المادة (الملحق رقم ١) : القسم الأول مخصص لدراسة تأثير البيئة على الإنسان ، وكان الهدف منه تزويد مهندسى المستقبل بما يحتاجونه من معرفة لتنظيم العمل فى مجال الصناعة وإدارة الأيدى العاملة : وقد استمد مؤلف « طريق الهجاء » من هذا الجزء دروسا فى تغذية العاملين وقوانين تنظيم العمل تنظيما منطقيا ، أما القسم الثانى ، فكان يتناول تطبيق هذه المبادىء على الصحة العامة وارتباطها بالتالى بدراسة قواعد تخطيط

المدن وتنظيفها أو بتشييد المبانى العامة وخاصة تلك المخصصة للرعاية الاجتماعية والصحية للسكان (المستشفيات والمستوصفات ، المدن العمالية ، السجون ، المدافن ، الحدائق العامة ، الخ) ، فأدخل على مبارك فى كتابه عدة فصول من هذا القسم [٢٠] ، وجاء تأثير الجزء الأخير من دروس Lambert أكثر وضوحا فى أسلوب على مبارك وعمله بديوان الأشغال العمومية حيث أن قانون الطوائف المعمارية الذى أصدره عام ١٨٦٨ وما شمله من تعديل لقواعد تخطيط المدن [٢١] ، واهتمامه بمشروعات تخطيط القاهرة على طراز المدن التى قام بتخطيطها Haussmann ، بل أكثر من ذلك قانون إسكان العمال [٢٣] الذى أصدره عام ١٨٨٣ ، كل ذلك يعد بمثابة تطبيق للمبادىء التى تعلمها من Lambert فى مدرسة المهندسخانة .

غير أن هذا الأسلوب فى ترجمة أجزاء متناثرة له مساوئه بطبيعة الحال ، إذ أن التجزئة والاقتضاب فى نقل النصوص قد أفقد الأفكار السان سيمونية هويتها وخاصيتها ووحدتها . ومن جهة أخرى ، لم يكن أمام المتلقين لهذه الأعمال سوى تقبلها بطريقة عمياء سلبية ، حيث أن النظريات عرضت عليهم ليس على أنها نظام قائم بذاته ولكن باعتبارها « المعرفه الحديثة » فى مجال الاقتصاد أو الإدارة السياسية ، دون أن يترك لهم مجالا للتحليل النقدى ، وحيث أن الأجزاء التى نقلت إليهم كان مقتطعة من النص الكامل للمذهب ، فهذه الأجزاء بدت وكأنها وصفات عليهم أن يطبقوها حرفيا . وقد نتج عن ذلك ، فى بعض الأحيان ، تفاوتات خطيرة بين الأسلوب المدرسى الذى عرضت به هذه الأفكار وبين الواقع المصرى [٢٤] .

وبالمقابل ، فقد تلقت أعداد وفيرة من جمهور الطلبة جزءا كبيرا من تعاليم Charles Lambert ، وكان هذا الجمهور يتكون أساسا من المهندسين بالنسبة للاقتصاد السياسى ، غير أنه شمل أيضا كافة الأوساط الطلابية عن طريق الكتب المقررة فى مادة القراءة . وبذلك استطاعت الأفكار السان سيمونية ، رغم قصور الأسلوب المتبع ، أن تنال مكانة كبيرة فى مصر . وتزداد هذه المكانة بفضل كتاب

رفاعة الطهطاوى « مناهج الألباب » وهو عمل أكثر ابتكارا واستقلالا عن المقررات الدراسية ، مما جعله يخاطب كل جمهور المتعلمين فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر [٢٥] .

٣ - مادة الاقتصاد الصناعى
وكتاب مناهج الألباب لرفاعه الطهطاوى .

كانت مادة الاقتصاد الصناعى ضمن مقررات السنة الثالثة « بالقسم الرئيسى » فى مدرسة المهندسين ، (وكان هذا القسم هو بداية مع أصبح فيما بعد مدرسة المهندسخانة) وبالتالى كانت هذه المادة مقررة على جميع الطلبة أيا كان تخصصهم فيما بعد فى إحدى المدرستين التطبيقيتين : مدرسة « المعادن » ومدرسة « الكبارى » ، وكان تدريسها يعتمد على كتابين إجباريين : Traité d'économie politique (كتاب الأقتصاد السياسى) لـ Jean-Baptiste Say [٢٦] و Cours d'économie industrielle (مادة الاقتصاد الصناعى) لـ Adolphe Blanqui وكان هذا الكتاب الأخير قد طبع فى نسختين كلتاهما متوفرتان فى مكتبة المدرسة : الطبعة الأصلية طويلة جدا وقد نشرتها المدرسة القومية للفنون والصنائع Conservatoire national des arts et métiers وهى التى كان يستخدمها Lambert فى إعداد محاضراته ، ونسخة ملخصة يتعين على الطالب دراستها بتمعن .

وبذلك ، كان التعليم الذى يتلقاه المهندسون المصريون الشبان مستمدا من أفاضل أساتذة الاقتصاد الليبرالى . وبالإضافة إلى ذلك ، كانت قراءة Lambert لهذه النظريات متأثرة إلى حد كبير بالسان سيمونية ، وكانت دروسه مقسمة إلى جزءين متساويين يتكون كل منهما من ثمانية عشر درسا (ملحق رقم ٢) ، وما يهمنا هنا هو الجزء الأول ، ويضم ثلاثة أقسام منظمة وفقا للمنهج السائد فى التعليم الفرنسى . كانت الدروس الأولى تدور حول النظريات العامة

للصناعة ، فتناولت على التوالى العمل والقيمة التى يضفيها على المنتج ، الترابط وأثره على مختلف فروع الفنون الصناعية ، أدوات الإنتاج والتبادل ، ثم يأتى بعد ذلك تنظيم المنشأة داخليا ، فتدرس إدارة الأعمال والأيدى العاملة ، الأشكال القانونية والمالية للشركات ، اختيار المواقع الصناعية ، المحاسبة وتوزيع الأرباح . أما دروس القسم الثالث ، فكانت تتناول ما قد نسميه الآن « البيئة الاجتماعية والسياسية للإنتاج » : التطور التكنولوجى والتربية ، الديموغرافيا والصحة العامة للمجتمع ، المؤسسات السياسية والقوانين المالية والتجارية . وتشتمل هذه الدروس الثمانية عشر على إثنين وثلاثين فصلا ترجم منها ، جزئيا أو بالكامل ، فى كتاب « مناهج الألباب » عشرون فصلا ، أى ما يساوى تقريبا ٦٠٪ من هذا القسم المخصص للدراسة النظرية .

هذا ، وقد خصص الجزء الثانى من المنهج الدراسى لدراسة « مدى » مطابقة مبادىء نظريات الاقتصاد الصناعى لوقائع التاريخ والإحصاء وهو جزء أقل ابتكارا . ونظرا للمستوى العام لتلاميذه ، اضطر Lambert أن يكتفى بمعلومات عامة جدا فى مجال التاريخ ، كما اضطر أن يستند فى مجال الإحصاء على بيانات ممصرة تماما ، ومن هنا ، كان Lambert مقيدا بالوثائق المتوفرة فى مصر ، فاستند فى تدريسه التاريخ على أعمال رفاعة الطهطاوى ، المؤلف الوحيد لكل كتب التاريخ والجغرافيا المستعملة فى المدارس الابتدائية والإعدادية . ولما كانت دروس التاريخ الداخلة فى ماده الاقتصاد الصناعى وكذلك فى كتاب « مناهج الالباب » (الفصل ٢ و ٣و ٤ من الجزء الثانى ، و ١ و ٢ و ٤ من الجزء الثالث) مشابهة إلى حد كبير لما جاء فى أعمال أخرى لرفاعة الطهطاوى ، فإنه من الصعب تحديد الاتجاه الذى تم فيه النقل .

أما بالنسبه للإحصاء ، فقد استمد Lambert جزء من معلوماته من كتاب Description de l'Egypte (وصف مصر) فالمستندات التى تتناول وضع أهم فروع الإنتاج فى مصر مستمده غالبا من Mémoires sur l'agriculture, le commerce et

l'industrie (مذكرات عن الزراعة والتجارة والصناعة) التى كتبها Girard وأعضاء لجنة العلوم والفنون . غير أنه استمد معلوماته أيضا من كتاب دعاية ، وضعه فى الثلاثينات إثنان من الفرنسيين المنفيين فى القاهرة ، بناء على طلب محمد على الذى كان قد عبأ كافة أجهزة الدولة وألزمها بإمداد المؤلفين Luppert و Sorel بالبيانات الإحصائية اللازمة لوضع كتاب « روضه العمران »[٢٨] وقد تمت ترجمة هذا الكتاب أولا بأول ، فقام رفاعة الطهطاوى بالترجمة إلى العربية وتولى قانى بك الترجمة إلى اللغة التركية ، الواقع أن محمد على كان يرمى إلى إصدار الكتاب على أنه وضع أصلا باللغتين العربية والتركية ، ثم ترجم إلى الفرنسية وذلك ليعطى للبلاد الأوروبية الانطباع بأن مصر ماضية بغير رجعة فى طريق التطور والحداثة .

غير أن هذه العملية قد فشلت لأسباب مختلفة : فيبدو أن الكتاب لم يطبع قط باللغتين العربية والتركية ، وبالمقابل ، صدر باللغة الفرنسية تحت عنوان Aperçu général sur l'Egypte كتاب كلوت بك ولم يكتب فيه هذا الأخير سوى بعض الملاحظات عن مدرسة الطب والمصالح الصحية . الواقع أن مواهب هذا الطبيب الأدبية لم تكن تسمح بأكثر من ذلك ، ثم ترجمت هذه الطبعة الجديدة إلى العربية مرة أخرى . وبناء عليه ، فبالنسبة للدروس المخصصة لحالة الفنون والصناعة فى مصر ، يصعب تحديد ما جاء فى « مناهج الألباب » من تأليف رفاعة الطهطاوى نفسه وما جاء به نقلا عن Lambert [٢٩] . وعلى أية حال ، فإن ثلث الدروس المقررة فى هذا الجزء من المادة التى قام Lambert بتدريسها واردة فى كتاب « مناهج الألباب » .

ومع ذلك ، فإن المؤلف لا يتبع حرفيا النموذج الذى استند إليه . يكفى فى هذا الصدد المقارنة بين قائمتى المحتويات لنلاحظ كيف استطاع المترجم أن يفرض أسلوبه فى عرض الأمور والمنطق الخاص به . ولا شك فى أن قيام الطهطاوى بترجمة أجزاء متفرقة قد دفعه إلى إعادة تنظيم دروس Charles Lambert (ملحق رقم ٣) إلا أن التعديلات التى أدخلها مرجعها أيضا رغبته فى إدماج

الأفكار التى كان يترجمها فى اللغة العربية وفى الدين الإسلامى . وقد شجعته المكانة التى حظى بها الدين فى مذهب Enfantin [٣٠] على التسليم بأن مبادىء الاقتصاد السياسى الحديث موجودة فى الإسلام أو يمكن إدخالها فيه وذلك بمجرد تحديث معنى بعض المفاهيم أو المؤسسات [٣١] .

ويوضح رفاعة الطهطاوى منهجه فى المقدمة حيث يقول أن هناك وسيلتين للوصول إلى التمدن والعمران . الأولى هى « *تهذيب الأخلاق بالآداب الدينية والفضائل الإنسانية* » فبهذا المعنى ، كان الدين أقوى « *قاعدة فى صلاح الدنيا واستقامتها* » والثانية هى « *المنافع العمومية التى تجلب للمجتمع الرخاء والثروات ، نعيم الجسد وسلام الروح وتبعدها عن غرائزها الأولية* » .

وتأسيسا على هاتين الوسيلتين ، يكون هناك نوعين من الآداب : آداب الشريعة التى تملى على كل فرد التزاماته ، وآداب السياسة التى تحكم الرخاء فى العالم . وكلاهما نابع من العدل الذى يضمن سلامة السلطان وعمارة البلدان . فالتمدن بطبيعته معنوى وهو التمدن فى الأخلاق والعوايد والآداب ، ومادى حيث هو التقدم فى المنافع العمومية كالزراعة والتجارة والصناعة . ولذا يجب أن يتعاون أرباب الأخلاق والآداب مع أرباب الاقتصاد والأموال والإدارة .

هذا وقد وضع كل من المجلد الأول والثانى من « مناهج الألباب » ، اللذين يتناولان الجانب النظرى من تعاليم Charles Lambert ، على أساس هذه القراءة المزدوجة ، فقد أرجع المترجم كافة المعلومات – بما فى ذلك المعلومات التقنية – التى أراد تبسيطها ووضعها فى متناول الجمهور المصرى ، أرجعها فى آن واحد إلى الآداب الإسلامية وإلى الاقتصاد السياسى ولا يمكن تنسيق المعلومات على هذا النحو دون جهد مزدوج على مستوى المفاهيم واللغة ، وسنعرض هنا مثالين هما خير دليل على هذا الجهد .

المثال الأول هو مفهوم « المنفعة » ، وهو مفهوم رئيسى يدور حوله أكثر ما جاء فى المجلدين الأول والثانى من كتاب « المناهج » . وترجمتنا لهذا المفهوم بتعبير (Intérêts sociaux) أى المصالح الاجتماعية لا شك فى صحتها

حيث يكتب رفاعة الطهطاوى فى بداية المجلد الثانى ما يأتى : « *أعلم أن ما عبرنا عنه بالمنافع العمومية يقال له فى اللغة الفرنسوية أندوستريا يعنى تقدم فى البراعة والمهارة ويعرف بانه من به يستولى الانسان على المادة الأولية التى خلقها الله تعالى لأجله* » . وغالبا ما اقتبس رفاعة الطهطاوى هذا التعبير من سان سيمون : « الحياة الاجتماعية ليست إلا تنظيما للمنافع العمومية » . ونجد كذلك توافق بين « المافع العمومية » و « الصناعة » بالمعنى الذى يقصده السان سيمونيون بهذا التعبير ٣٢ .

وباختياره كلمة « منفعة » كمقابل لـ « Intérêts sociaux » ، أراد رفاعة الطهطاوى إحياء مفهوم قديم فى الفقه الإسلامى ، ومن جهة أخرى ، استطاع الطهطاوى من خلال استخدامه وتلاعبه بهذا اللفظ فى المفرد تارة ، وفى الجمع تارة أخرى ، أن يتابع هذه القراءة المزدوجة لوقائع الاقتصاد السياسى من المنظورين الإسلامى والسان سيمونى .

وقد كتب رفاعة الطهطاوى (فى الفصل الأول من المجلد الأول) : « *وتطلق على المنفعة الشرعية فتكون عبارة عن جمع ما شرع من أنواع البر للتعاون عليه* » . وهى تشمل بهذا المعنى المؤسسات الخيرية والأوقاف والتبرعات ، أما فى « تدبير المنازل » – وهو ما قد نسميه بالاقتصاد السياسى – فـ « *تطلق فى عرف تدبير المنزل على ما يفعل لمصلحة تخص بلدة أو مدينة أو مملكة لراحة أهلها وتنظم أحوالها . فهى بالمعنى العرفى ، تخص السياسة* » .

المثال الثانى مأخوذ من الفصل المخصص لتقسيم العمل . فحينما يتناول رفاعة الطهطاوى العمل كأساس للمجتمع المدنى (فى الفصل الثانى من المجلد الأول) مستندا فى ذلك إلى التعريف الوارد فى دروس Charles Lambert ، فهو يستخدم كلمة « عمل » فى صيغة المفرد . ويفعل ذلك أيضا عندما يقوم بتحليل مفهوم تقسيم العمل وإعادة توزيع نتاجه بين مختلف طبقات المنتجين ، ولكنه يستخدم كلمة العمل فى صيغة الجمع « أعمال » كلما تناول الفرق بين

الأعمال المنتجة وغير المنتجة فيستعيد إلى ذهن القارىء المسلم المفهوم الآخر لهذه الكلمة ، فيعيده هذا المعنى إلى أنواع الآداب : بسبب هذا التضاد المزدوج ، عندما تتحد هذه الكلمات حسب نظام معين ، إنما تعنى أن الأعمال المنتجة تعد أعمالا صالحة والأعمال غير المنتجة هى أعمال غير صالحة . ويأتى استخدام الكلمات على هذا النحو كتمهيد لجزء طويل وشديد اللهجة يندد فيه المؤلف بالكسل والبطالة . وهو من الأجزاء التى يظهر فيها بطريقة مباشرة المنحى السان سيمونى الذى أعطاه Charles Lambert للاقتصاد الليبرالى .

وهو أيضا الجزء الذى يتضح فيه انتماء رفاعة الطهطاوى لفكر Lambert ، ويطرح نفس هذا الموضوع فى عمل آخر من أعماله وهو « المرشد الأمين للبنات والبنين »[٣٣] وهو كتاب وضعه أيضا للمدارس المصرية ونشر فى السنوات التى نشر فيها كتاب « مناهج الألباب » ولإثبات ما يعرضه ، استشهد الطهطاوى بأمثلة من الحديث ومن القوانين الصادرة فى فرنسا عام ١٨٤٨ لمقاومة البطالة .

وبذلك تكون الآداب والأخلاقيات الإسلامية بمثابة ضمانا لالتزام مصر وجهادها من أجل تشجيع الصناعة بل ويكتب الطهطاوى : « *ثم ان مشروعية التعاون على المنافع العموميه يدل عليها كثير من الآيات والأحاديث النبوية* »[٣٤] .

وبذلك يمكن للسان سيمونية ، بعد أن ثبتت « أسلاميتها » وشرعيتها ، أن تأتى بتعريف جديد للفضائل التى أشاد بها الإسلام ، وأولها الصدقة . وترتبط الصدقة بالمنفعة – التى قمنا بتعريفها فيما سبق – وغالبا ما تكون على هيئة وقف[٣٥] ويشرح الطهطاوى أن هذه الأعمال الفردية كانت دائما تتم لصالح المرضى والمعوزين واليتامى والمسنين واللقطاء والبسطاء والمجانين والمكفوفين وذوى العاهات وكل ذلك بطبيعة الحال خليق بالثناء « *لكن فعل الصدقة يكون فى البلاد المتقدمه للمحتاج إليها من الفقراء العاجزين* » . فالزمن قد تغير والعصور الحديثة قد ولدت متطلبات جديدة : فيجب محاربة الربا ومساعدة التجار المفلسين ، والعمالة التى تعانى من البطالة ، والدولة لا تستطيع بمفردها أن تقوم

بكل ذلك ، وهى أيضا ، من ناحية أخرى ، أمور تفوق مستوى المبادرات الفردية ولكى تلبى الصدقة هذه المتطلبات الجديدة عليها أن تأخذ أشكالا جديدة مثل الجمعيات التعاونية أو الخيرية فتكمل تلك الأعمال الفردية النابعة من التقليد الإسلامى ، ولكى يبين كيف يمكن تعبئة المؤسسات الإسلامية القديمة لصالح نوع جديد من الأعمال ، يستشهد المؤلف بالجمعية التى أنشأها حديثا خليل أفندى وهو آغا الوالدة باشا (والدة الخديوى إسماعيل) . وخليل أفندى شخص ذو نفوذ قوى وفى غاية الغنى أنشأ بالقرب من مسجد الحسين مدرسة لليتامى خصص لها رأس مالا ضخما ، كما أنشأ تكية للعبيد الذين فقدوا عملهم بسبب الإلغاء التدريجى للرق وانتهاء زمن الحريم . وهذا المزج بين نمطى الخير القديم والجديد المتمثلين فى هاتين المؤسستين كان بمثابة تحول من أعمال الخير من أجل الجوار إلى البذل فى مؤسسات الأحسان الذى كان يتمناه رفاعة الطهطاوى . وبالإضافة إلى ذلك ، ساهمت هذه المؤسسات فى النهضة الكبرى – القضاء على العبودية – التى خشى منها ليس بسبب الجوانب الأخلاقية كالعادة ولكن لما سيتخلف عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية ملموسة .

وأخيرا ، يتضح من هذه التجربة كيف يمكن للمجتمع المدنى ، بما يوفره له الإسلام من أطر فكرية ومؤسسية ، أن يلعب دورا فى حركة النهضة التى تقوم بها الدولة ، وفى خاتمة كتاب « مناهج الألباب » يعود بنا المؤلف إلى هذا الموضوع ويدخله فى تحليل للقوى الاجتماعية يمزج ، كالعادة ، بين المفاهيم السياسية فى التراث الإسلامى وبين تصنيفات الاقتصاد الاجتماعى ، فنرى أن « ولاة الأمور » والعلماء الذين يمثلون « الخاصة » فى النظام السياسى الإسلامى عليهم أن يرعوا العامة من الطبقات الكادحة (عمال الزراعة والتجارة والصناعات اليدوية) كما فى الماضى ، غير أن المفاهيم تزداد وضوحا . فلم يعد من الممكن قصر المجموعة الأولى على الأمراء الذين يمارسون القيادة السياسية والعسكرية ، أو على المجاهدين الذين يدافعون عن دار الإسلام ، بل يجب أن تضم هذه المجموعة كل

من تؤهله دراسته أو وظيفته أو ماله للقيام برعاية السكان إداريا أو اجتماعيا أو اقتصاديا ، بداية بطبيعة الحال بخدام الدولة من ذوى الطرابيش وكل النخب الجديدة التى تخرجت من المدارس الحديثة بصفة عامة . وهكذا يكون نموذج خليل آغا ، هذا العبد الذى وصل إلى السلطة بعلمه ، نموذجا يضرب به المثل . ومن جهة أخرى ، نجد أن مهمة الفقهاء لم تعد محصورة فى إعطاء المشورة للأمير ليكون تصرفه فى الأمور وحكمة للبلاد مطابقا لما تفرضه الشريعة ، بل قسم الفقهاء إلى ثلاث فئات لكل منها مهام خاصة بها : فهناك علماء الحقيقة الذين اختاروا طريق التزهد والعبادة ، وعلماء الشريعة الذين فضلوا التشريع وممارسة الوظائف القضائية ، وعلماء الحكمة الذين سلكوا طريق العلم والحكمة . وكلهم يمارسون سلطتهم العقائدية والفكرية على عموم المجتمع ويتولون قيادته الى التقدم والرخاء . وبين هاتين المجموعتين ، يضع رفاعة الطهطاوى جمهور العاملين المعمم ، الرعية التى لا يطلب فيها إلا أن تعرف حقوقها وواجباتها . وهذه النظرية شبيهة بنظرية Frédéric Le Play فى السلطات الاجتماعية إلا أنها مبنية على برهنة مستمدة من المرجعية الموروثة ، وهناك تطابق بين هذا التصور والتصور الذى قدمه على مبارك فى الخطط التوفيقية حتى أن وصف المجتمعات الريفية كما جاء فى الخطط التوفيقية يبدو وكأنه مجرد تطبيق ميدانى للتحليل الذى وضعه رفاعة الطهطاوى [٣٦] .

وفى هذا المجال يذهب مؤلف « مناهج الألباب » إلى أبعد بكثير من تعاليم Charles Lambert . فهو يستخدم بعض ما تعلمه من السان سيمونية – عدد من المفاهيم المختارة لقيمتها العملية وأعاد صياغتها من الناحية الجدلية – فى كتاباته كوريث لعلوم الدين وكمؤدب ، ضاربا بذلك مثلا رائعا لاستيعاب ثقافة علمية مستوردة بطريقة ديناميكية . وهو ما يفسر أن الذين تبنوه أفكاره فيما بعد ، سلكوا مسارات مزدوجة ، بل ومتناقضة .

٤ - مسارات كتاب مناهج الألباب

كان صوت رفاعة الطهطاوى مسموعا بالنسبة لعدة نقاط من قبل جموع الطبقة السياسية المصرية بداية بالمهندسين والفنيين الذين حظوا بأولوية تعاليم Lambert فى مدرسة المهندسخانة . فليس من المستغرب أذن أن يستعيد على مبارك اقتراحات Linant بخصوص ميكنة أعمال الرى (الضخ والتطهير) وتنفيذها عن طريق جهات متخصصة ، أو أن يناضل مع أحمد ندا من أجل إلغاء نظام السخرة . حيث لم يكن ذلك سوى العمل على تطبيق ما جاء فى دروس الاقتصاد الصناعى بخصوص تقسيم العمل وإدارة اليد العاملة . هذا وقد استوحى عبدالرحمن رشدى القانون الذى أصدره بمناسبة تطوير جامعة الأزهر (بشأن تسجيل الطلبة والرقابة على الحضور) من فقرة من كتاب « مناهج الألباب » متعلقة بمرتبات « المنتجين غير المباشرين » ، وهم الفقهاء والقضاة و المدرسين . وبمقتضى هذا القانون ، أصبح محرما على العلماء مزاولة الأعمال اليدوية .

هذا وقد نجد فى قصة شق قناة السويس أمثلة أخرى تدل على وجود فريق يؤيد الأطروحات السان سيمونية الخاصة بالتخطيط غير المباشر (للقنوات الصالحة للملاحة والسكك الحديدية) أويعارض بشدة Ferdinand De Lesseps [٣٧] . وقد استمر وجود هذا الفريق داخل الإدارة المصرية العليا حتى نهاية الثمانينات من القرن التاسع عشر :

وبانتقال برامج الإصلاح التى كانت تتولاها الدولة إلى المجتمع المدنى نتيجة لإنشاء نظام الرقابة المزدوجة ، ولإفلاس الدولة والاحتلال الأجنبى ، اتسع جمهور قراء « مناهج الألباب » ، فخرجت دراسات الطهطاوى من دائره الفنيين الضيقة وتبنتها النخبة السياسية والاقتصادية . ولقد حدث ذلك ، على سبيل المثال ، بالنسبة لدعوته إلى وضع المؤسسات الإسلامية القديمة فى خدمة العمليات الجديدة ، وكان على مبارك أول من استند فى إتمام المشروعات

المدرسية والعمرانية على الأوقاف وذلك منذ عهد إسماعيل . وبحلول الاحتلال البريطانى ، لم يعد هذا التصرف ممكنا ولم يعد فى إمكان السلطات العامة اتخاذ أيه مبادرة فى هذا الشأن . ولكن بالمقابل ، انتشرت المؤسسات الخيرية الخاصة وتنوعت ، فمنذ عام ١٨٩٠ ، بدأ الاعتماد على هذه المؤسسات كأداة لمقاومة عملية الاستلاب الاستعمارى . وينطبق ذلك على هيئة الأوقاف التى أنشئت من أجل توفير إمكانية إعادة شراء الأراضى المرهونة (عادة لصالح البنوك الأوروبية) ووقفها لتمويل عمليات مماثلة . وفى عام ١٩١٠ ، أثار حجم وأهمية هذه الحركة خوف الإنجليز من أن يصل الأمر إلى تجميد جزء متزايد من الثروة العقارية فى مصر ، فعزموا على حمل السلطات الإسلامية على إلغائها .

ومن ناحية أخرى ، تكاثرت أيضا فى هذه الفترة الجمعيات التساعدية والتعاونية أو الخيرية ، واستخدم مؤسسو هذه الجمعيات لغة « مناهج الألباب » ومفرداته ، ونذكر على سبيل المثال « لجنة إعانات فقراء المسلمين الوطنيين » التى تأسست عام ١٨٩٢ . وعندما وضعت هذه اللجنة تحت رعاية الخديوى ، تغيرت إلى حد ما طبيعة هذا المشروع كما تغير أيضا اسمه ليصبح أقل دلالة وأطلق عليه « الجمعية الخيرية الإسلامية » . ومع ذلك ، ظلت هذه الجمعية مثالا للصورة الجديدة للعمل الخيرى الذى كان يتطلع إليه الطهطاوى ، وهى تمثل أيضا نموذجا للأشكال الجديدة التى يتخذها العمل الاجتماعى وتنمو فى إطار حركة الجمعيات التى تميزت بنشاطها الكبير . وفى عشية الحرب العالمية الأولى ، كان هذا النوع من الجمعيات قد تعدد وانتشر فى كافة الأوساط مغطيا كافة مجالات الأنشطة وكافة المجموعات . وقد تأسست أقدم هذه الجمعيات بفضل عدد من الموظفين ورجال الصناعة والتجارة وذوى الأملاك ، بينما ترجع تلك التى أنشئت غداة الحرب إلى تيارات الإصلاح المختلفة . الواقع أن رفاعة الطهطاوى استطاع بفضل منهجه الفكرى أن يكون له مؤيدين داخل صفوف هذه التيارات . ألم يكتب فى كتاب « المناهج » أن « *الدين الصالح هو الذى يكون قوامه التعديل والتجريح* » .

لقد أصاب محمد عبده عندما أخذ عنه كثير من الاستدلالات كأساس للفتاوى التى أصدرها لتأييد إنشاء البنوك أو شركات التأمين البحرى . وكان أيضا من أول من شاركوا فى تأسيس الجمعيات التساعدية أو الخيرية [٣٩] . وليس من العجب إذن أن تكون الجمعيات الإسلامية الأولى قد أخذت على عاتقها قيادة العمل الاجتماعى ورعايته والإصلاح الأخلاقى للطبقات الكادحة [٤٠] . غير أن هذا الجانب الثانى من أثر أعمال الطهطاوى قد أدى إلى نتائج بها شىء من التناقض : ففى عام ١٩٣٠ كان بين ورثة الاقتصاد السياسى الذى ساهم رفاعة الطهطاوى فى نشره بين العامة من هم من رجال الصناعة المنتمين إلى حزب الأحرار الدستوريين كما كان أيضا من بينهم العناصر المناضلة فى صفوف الاخوان المسلمين على السواء .

الهوامش

١ – Bruneau ليس معروفا وكذلك مدرسة المدفعية التى كان يديرها بمفرده منذ عام ١٨٣٨ . وكانت هذه المدرسة تخرج المهندسين العسكريين وتربطها علاقات وثيقة بمدرسة المهندسخانة من جهة (لتشابه بعض المواد التعليمية) وبإدارة التسليح التى كان يديرها أدهم ، من جهة أخرى .

٢ – Perron أكثر شهرة من برونو خاصة بسبب أعماله المستشرقة . وبالمقابل ، لم تحظى مدرسة الطب بالاهتمام الجدير بها ولم تجر عنها دراسات وافية . وعين Perron مديرا لها فى الوقت الذى تغيرت فيه مهمتها . فبينما كانت تخرج حتى ذلك الوقت ضباطا يعملون فى الخدمات الطبية للقوات المسلحة ، تحولت إلى إعداد الأطباء للعمل فى الخدمات الصحية التى أنشئت فى المحافظات فى غداة التنظيمات . فعمل هؤلاء الأطباء على تنفيذ سياسة الصحة العامة (مراقبة دفن الموتى – تسجيل المواليد والوفيات – التطعيم ضد الجدرى ، الخ) ، وهى سياسة مبنية على النظريات الصحية السائدة فى أوائل القرن التاسع عشر والتى نجد لها صدا لدى المهندسين أيضا .

٣ – بطريقة غير مباشرة ، عن طريق مختار فى عام ١٨٣٥ ، ثم بعد ذلك بطريقة مباشرة بفضل اعتناق أدهم لمبادىء السان سيمونيين بين ١٨٣٨ و ١٨٥٠ . ثم خلفه على مبارك وهو تلميذ Lambert وإصلاحه « للمدارس المجمعة » ليس إلا تطبيقا للخطة التى وضعها Lambert عام ١٨٤٧ ترقبا لإعادة التنظيم التى كان سيعرضها على إبراهيم باشا للموافقة .

٤ – « تقرير مقدم من Charles Lambert إلى والى مصر حول مدرسة المهندسخانة ببولاق » .

Archives de l'Arsenal, *Papiers Lambert*, 7746/2.

٥ – رغم أن هذا التعبير ليس له مقابل فى اللغتين التركية والعربية فى هذا الزمن ، فلا شك أن هذه كانت نظرة Lambert للأمور ، واستخدم رفاعة الطهطاوى فى ترجمته لتعاليم Lambert فى كتاب « المناهج » كلمة « التربية العمومية » تعبيرا عن « Instruction publique » الفرنسية .

٦ – لمزيد من التفاصيل حول اصلاح ١٨٣٧ ونشاط Lambert ومدرسة المهندسخانة ، انظر رسالتى

Les Ingénieurs et la politique des Travaux publics en Egypte au XIXè siècle (1820-1920).

(المهندسون وسياسة الأشغال العمومية فى مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٢٠ – ١٩٢٠).

٧ – بخصوص هذا التحول إلى السان سيمونية ، انظر كتاب (السان سيمونيون فى مصر) .

Philippe Régnier, *Les Saints-Simoniens en Egypte*, Le Caire, 1990.

٨ – فى هذا الشأن ، انظر شهادة على مبارك فى سيرته الذاتية التى أوردها فى موسوعته التاريخية « الخطط الجديدة » ، الكتاب التاسع ، الجزء ٤٢ .

٩ – *مدارس* ، الكتاب الأول الجزء ٧٠ ، رسالة من محمد على إلى مختار ، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٥٢ ، الموافق ١٦ فبراير ١٨٣٧ .

١٠ – فى أول عدد يصدر تحت مسئوليته (عدد ٦٢٣ ، ربيع الثانى ١٢٥٨ الموافق ١٢ مايو ١٨٤٢) نشر رفاعة الطهطاوى فى « التمهيد » مقالا طويلا عن « البوليتيقا» وحلل فيه أشكال الحكم الأربعة : الديموقراطية والأرستقراطية والملكية والنظم المختلطة ، ثم ختم مقالة بنداء لتطوير الصحافة والرأى العام . ومما يؤسف له أن هذا المقال لم يعاد نشره .

١١ – إبراهيم عبده ، *تاريخ الوقائع المصرية* ، القاهرة ١٩٤٨ ، حيث يستشد المؤلف ، على سبيل المثال ، بمقتطفات من مقال حول معالجة المتخلفين عقليا عن طريق الموسيقى والغناء .

١٢ – قام بهذه المهمة ، فى بادىء الأمر ، عبد الرحمن رشدى ، وربما يكون Lambert قد أثر عليه وجذبه إلى أفكاره فى هذه الفترة .

١٣– (علم المعادن) Barid, *La Minéralogie*, 1833

(الجيولوجيا الشعبية) Boubée, *La Géologie populaire*, 1841-42

(دليل الجيولوجيا) Labêche, *Manuel géologique*, 1843

١٤ – *علم الدين* ، أربع مجلدات ، القاهرة ، مطبعة المحروسة ، ١٨٨٢ . عن هذا الكتاب ، انظر

Anouar Louca, *Voyageurs et écrivains Egyptiens en France au XIXe siècle*, Paris, Didier, 1970, p. 84-100.

(الرحالة والكتاب المصريون فى فرنسا فى القرن التاسع عشر) .

١٥ – يبدو أن على مبارك قد اهتم على وجه الخصوص بالدروس العملية التى تتناول « تاريخ النباتات والحيوانات المستخدمة فى الصنائع » . وقد أشار إلى هذا الميل إلى أكثر ما يتعلق بواقع الحياة اليومية :

Gilbert Delanoue, *Politiques et moralistes musulmans dans l'Egypte du XIXe siècle*, Le Caire, IFAO, 1982, vol. II, p. 529-531.

(رجال السياسة والمؤيدين فى مصر فى القرن التاسع عشر)

١٦ – *طريق الهجاء فى تعليم اللغة العربية* ، القاهرة ، مطبعة وادى النيل ، ١٨٦٨ . حاز هذا الكتاب بنجاح ساحق فى المدارس ، فأعيد طبعه عدة مرات حتى بلغ العدد الكلى للطبعات أكثر من خمسة عشر طبعة . على مبارك ، *الخطط التوفيقية* ، الكتاب الثامن ، الجزء الرابع والعشرون ، فى السيرة الذاتية لصالح مجدى ، تلميذ رفاعة الطهطاوى ، الذى ساعد فى كتابته .

١٧ – وفقا لما جاء على لسان Hékékéyan انظر : عبد الرحيم مصطفى « Hékékéyan Papers » المنشور فى :

P.M. Holt (éd.), *Political ans Social change in Modern Egypt*, London, Oxford University Press, 1968, p. 68-75.

١٨ – لا يعرف شىء عن هذا المشروع سوى ما جاء فى نص قصير للغاية ، هو عبارة عن مقدمة عامة للمشروع ولا يتناول التفاصيل الخاصة بتنظيم المدارس المزمع إنشائها . راجع :

Jacques Tagher, "La Création d'écoles populaires en Egypte, d'après un projet de Rifaa Rafée", dans *Les Cahiers d'Histoire égyptienne*, Le Caire, I, 2, p. 186-191.

(إنشاء مدارس شعبية فى مصر وفقا لمشروع رفاعة رافع) .

١٩ – *طريق الهجاء* ، المجلد الثانى ، ص ٤٢ – ٤٤ و ٦٣ – ٦٤ فى هذه الفصول إشارة إلى عمل آخر لعلى مبارك عن التغذية : تنوير *الأفهام فى تغذى الأجسام* ، وقد يكون مأخوذ جزئيا عن دروس الصحة الصناعية .

٢٠ – *نفس المرجع* ، المجلد الثانى ، ص ٥١ – ٥٣

٢١ – انظر مقالنا

"Politiques urbaines et contrôle de l'entreprise. Une loi inédite de Ali Moubarak sur les coopérations du bâtiment", *Annales islamologiques*, XXI, IFAO, 1985, p. 147-188.

(السياسات الحضرية والرقابة على الهيئات . قانون لعلى مبارك عن اتحادات البناء)

٢٢ – انظر على سبيل المثال الأسباب التى دفع بها تأييدا لشق المحور الرابط بين باب الفتوح والعتبة فى القاهرة عام ١٨٨٤ .

٢٣ – النص الفرنسى نشر فى

Recueil de documents officiels, 1883, p. 1115-1119 (Arrêté du 27 octobre 1883).

(مجموعة مستندات رسمية)

٢٤ – انظر فى هذا الشأن : Delanoue ، مرجع سبق ذكره ، المجلد الثانى ، ص ٥٢٦ ، بخصوص الدروس عن التغذية العمالية . ذات الانتقاد ينطبق أيضا على درس من الدروس العملية فى مادة استغلال المعادن والوقاية من الانفجار الغازى فى المناجم ، وقد ورد هذا الدرس أيضا فى *طريق الهجاء* ، المجلد الثانى ، ص ٦٤ .

٢٥ – *مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية* ، الطبعة الأولى ، بولاق ، ١٨٦٩ ، الطبعة الجديدة لمحمد عمارة فى *الأعمال الكاملة* ، المجلد الأول ص ٢٤٩ – ٥٨٥ .

٢٦ – Jean-Baptiste Say (Lyon 1767-Paris 1832) هو أشهر من عمم أفكار Adam Smith ، أول من وضع نظريات الاقتصاد الحر *De la richesse des Nations*, 1788 (فى ثراء الأمم) وكتابه

Simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses.

(كتاب الاقتصاد السياسى ، عرض بسيط لطريقة تكوين و توزيع واستهلاك الثروات) الذى نشر عام ١٨٠٣ ، ثم أعيد نشره عام ١٨١٦ فى طبعة منقحة ، يعتبر من كلاسيكيات النظرية الليبرالية ، إلا أن Say يضيف بعض الأجزاء الجديدة وعلى الأخص ، مبدأ المنفعه كأساس لقيمة العمل ، ولهذا المبدأ صداه فى كتاب « المناهج » . وقد قام J.-B. Say بالتدريس فى L'Athénée (١٨١٦) وفى Conservatoire des Arts et Métiers (١٨٢١) وفى Collège de France حيث نشرت محاضراته بين عامى ١٨٢٨ – ١٨٣٠ تحت عنوان : Cours complet d'économie politique pratique

(المنهج الكامل فى الاقتصاد السياسى التطبيقى)

٢٧ – بعد J.-B. Say ، شغل Adolphe Blanqui (Nice 1748-Paris 1854) منصب أستاذ كرسى لمادة الاقتصاد السياسى فى الـ CAM عام ١٨٣٣ ، ويعتبر Blanqui رائد الاقتصاد الحر الحديث . وبالإضافة لكتابه « علم الاقتصاد السياسى » ، كتب أيضا « ملخصا فى تاريخ التجارة والصناعة » (١٨٢٦) ربما يكون Lambert قد استخدمه فى وضع الجزء الثانى من دروسه ، و« تاريخ الاقتصاد السياسى فى أوروبا » (١٨٣٧) ، وخاصة « الطبقة العاملة فى فرنسا » (١٨٤٨) ، وهو أول مسح واسع النطاق يجرى على وضع الطبقة العاملة .

٢٨ – انظر : الشيال ، *تاريخ حركة الترجمة* ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥١ ، ص ٤٤ – ٤٦ ، بالنسبة للمترجمين "مدارس" المجلد الأول – ٧٨ ، بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٢٥٢ ، بالنسبة للنص التركى ، *دفتر قرارات شورى المدارس* ، العدد ٢٠٠١ ، جلسة ٢٠ ذو الحجة ١٢٥١ ، بالنسبة لتحديد المؤلفين الحقيقيين .

٢٩ – لا يتردد رفاعة الطهطاوى فى إضافه أجزاء من تأليفه هو شخصيا إلى النص الأصلى : مثل سيرته الذاتية للفترة التى قضاها منفيا فى السودان ، أو الترجمة الفنية التى قام بها فى ظروف أخرى مثل التقرير عن مناجم الذهب فى فازوغل الذى قدمه Charles Lambert إلى محمد على عام ١٨٣٩ .

٣٠ – أو على الأصح ، الوجدان الدينى ، بغض النظر عن التفاصيل المتعلقة بالمذهب أو العقيدة .

٣١ – وفقا لما شهد به Lambert كان موقف أدهم الفكرى مطابقا تماما لذلك : راجع Régnier ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .

٣٢ – اضطر رفاعة الطهطاوى إلى الاحتفاظ بالكلمة الفرنسية Industriya منعا للخلط بينها وبين كلمة « الصناعة » بمعنى الصناعات اليدوية .

٣٣ – *المرشد الأمين للبنات والبنين* ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدارس ، ١٢٨٩ / ١٨٧٢ ، الطبعة الجديدة : محمد عمارة ، *الأعمال الكاملة* ، المجلد الثانى ، ص ٢٦٩ – ٧٦٧ .

٣٤ – ص ٢٦٩ من الطبعة الجديدة .

٣٥ – *المرجع السابق* ، ص ٢٨١ .

٣٦ – حيث أن الخطط التوفيقية اتخذت فى بادىء الأمر شكل مسح اقتصادى – اجتماعى أجرى ابتداء من عام ١٨٧٥ بناء على طلب محمد على ، وقام به مهندسو الرى . انظر رسالتنا سابقة الذكر ، والطبعة تحت النشر فى المعهد الفرنسى للآثار الشرقية (IFAO) لكتاب *الخطط التوفيقية* .

٣٧ – انظر فى هذا الشأن : *الخطط* ، المجلد الثامن عشر ، ص ١٢٧ – ١٣٥

٣٨ – الطبعه الجديدة ، ص ٢٥٠ .

٣٩ – انظر على سبيل المثال : *الجريدة الرسمية* ، ١٩ اكتوبر ١٨٨٠ ، مقاله بمناسبة انشاء الجمعية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية وجمعية المقاصد الخيرية بالقاهرة . *تاريخ الأستاذ الأمام محمد عبده* ، المجلد الثانى ، ص ٤٩ – ٥٢ . وهو أيضا من مؤسسى الجمعية الخيرية الإسلامية ، سالفة الذكر .

٤٠ – انظر فى هذا الشأن : سيد عويس ، « حول مولد الجمعيات الدينية المتطرفة » فى *D'un Orient l'autre* ، الجزء الثانى ، ص٤٢٣ – ٤٤٠ وكان عضوا فى « الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة » التى تأسست عام ١٩١٢ .

ملحق رقم ١

المنهج المقرر فى مادة الصحة الصناعية :
وفقا لما جاء فى النسخة المحفوظة بدار الترسانة بباريس Archives de l'Arsenal ، ضمن مخطوطات Charles Lambert .

الهدف من تدريس هذه المادة هو تزويد الطالب بالمعلومات اللازمة :

١ – لتمييز الصفات الطبيعية التى تجعل بعض الرجال أكثر قدرة من غيرهم على القيام ببعض الأعمال ، وللتعرف ، أيا كانت الظروف ، على ما يمكن أن يصيب هؤلاء الرجال وكيفية الحفاظ على صحتهم .

٢ – لتوفير كافة الشروط الصحية التى يحق للإنسان المطالبة بها اليوم والتى ثبتت فائدتها بالتجربة وذلك بالنسبة للمبانى العامة والخاصة التى قد يقوموا بإنشائها أو باستخدامها .

هذا وينقسم المنهج إلى ثلاثه أجزاء :

١ – دراسة الإنسان .

٢ – دراسة الأشياء التى تؤثر على الإنسان .

٣ – تطبيق هذه المعلومات على الصحة العامة .

الجزء الأول :

١ – معلومات فى علم التشريح .

٢ – الفروقات بين الأناس حسب العمر والجنس والعرق والتكوين والمزاج والعادات المكتسبة .

الجزء الثانى :

- تأثير الغازات المختلفة على الإنسان ، فى المناخ البارد والحار ، فى الجفاف والرطوبة ، فى الضوء والظلام فى الكهرباء والظواهر الجوية الأخرى ، فى كافة المهن التى يمارسها الإنسان فى المجتمعات الحديثة .
- تأثير الملبس وفقا الماده المصنع منها والشكل . تأثير الأسرة ووسائل الراحة الأخرى ، وتأثير الاستحمام وكافة أساليب النظافة .
- تأثير الغذاء النباتى والحيوانى والمشروبات .
- تأثير التدريبات والحركات البدنية المختلفة ، وتأثير النوم والسهر .
- تأثير العرق والإفرازات الأخرى ، حسب غزارتها أو ندرتها أو انعدامها .
- تأثير القدرات الذهنية .

الجزء الثالث :

- الأثر الذى يمكن أن يتركه على بلد ما كل من ارتفاع أراضيها عن سطح البحر ، علاقاتها مع البلدان المحيطة بها ، مظهرها الخارجى ، تكوينها الداخلى والمعالم الجيولوجية ، تعرضها للضوء ، والتغيرات التى تطرأ عليها بسبب الإنسان أو الطبيعة .
- موقع وخصائص المساكن الخاصة ، موقع وخصائص التجمعات السكنية أو المدن ، اتجاه وعرض الشوارع والنظافة العامة ، مياه الشرب ومياه الغسيل ، الصرف الصحى ، المراحيض ، المستشفيات العامة ،المتخصصة ، السجون ، المقابر ، المتنزهات العامة ، المعابد ، المجازر ، ساحات تشطية الدواب ، الورش غير الصحية ، الخ .

ملحق رقم ٢

المنهج المقرر فى مادة الاقتصاد الصناعى بمدرسة المهندسخانة ببولاق

وفقا لما جاء فى النسخة المحفوظة بدار الترسانة بباريس Archives de l'Arsenal

ضمن مخطوطات Charles Lambert

عناوين الدروس التى نقلها رفاعة الطهطاوى – كلية أو جزائيا فى مناهج الألباب نسخت هنا بالخط المائل .

الجزء الأول : ١٨ درسا .

من مبادىء النظرية العامة للصناعة : *العمل ، أساس المجتمع المدنى – فى تقسيم العمل – فى قيم الأشياء – فى الروابط وآثارها – الصناعات الزراعية – الصناعات اليدوية – الصناعات التجارية – فى أدوات الإنتاج – فى التبادل* – فى النقود – فى الاستهلاك .

النظام الداخلى للشركات الصناعية : *فى العمال ، فى اليد العاملة والأجور – فى العمل على الآلات – الروابط* – نبذة عن مختلف أنماط الشركات الصناعية – فى اختيار موقع المنشآت الصناعية وطرق تشغيلها – فكرة عامة عن المحاسبة الصناعية – فى الإفلاس – *كيفية توزيع قيمة المنتج على كافة قطاعات المنتجين* .

العوامل الخارجية التى تؤثر على الصناعة : *فى الحضارة بصفة عامة واتجاهاتها ونتائجها – الاكتشافات والتقدم العلمى – فى التعليم الشعبى –*

فى السكان والقوانين العامة المنظمة لحياتهم – فى العادات الاجتماعية – فى *المؤسسات السياسية – فى النفقات العامة – فى الضرائب* – فى القروض العامة والخاصة – *فى وسائل النقل والتداول* – فى الجمارك – فى الممنوعات – فى رسوم الدخول والخروج وفى المكافآت – فى الاتفاقيات التجارية .

الجزء الثانى : ١٨ درسا

اثبات مبادىء الاقتصاد الصناعى بالوقائع التاريخية والإحصائية

التاريخ : نظرة عامة عن تاريخ الصناعة – نبذة عن *نظام الصناعة لدى* شعوب *العصور القديمة* – فى العصور الوسطى – فى الطوائف المهنية – تقدم الطبقات الكادحة – *أهم الاكتشافات التى أثرت على الصناعة* – تطور الاقتصاد السياسى – التطور التدريجى لأهم الصناعات خاصة فى فرنسا وإنجلترا – نبذة عن *هذا التطور فى* مصر .

الإحصاء : جداول *مقارنة لوضع الصناعة فى أهم الأمم ولوضع سكانها ولمنتجاتهم واستهلاكهم التبادل الذى يقومون به – فى القوى الصناعية فى مصر وتوزيعها على أنحاء البلاد – الوثائق التى تثبت وضع أهم فروع الإنتاج فى مصر وخاصة فى مجال صناعة التعدين والنسيج والصابون والمنتجات الكيماوية والآلات وكذلك فى الاستهلاك والأسواق الداخلية والخارجية* – الوضع الحالى لوسائل الاتصال – فى الاستيراد والتصدير .

ملحق رقم ٣

فهرس كتاب مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية

مقدمة فى ذكر هذا الوطن وما قاله فى شانه أهل الفطن

الباب الأول

فى بيان المنافع العمومية من حيث هى وفى موادها

الفصل الأول فى ما تطلق عليه المنافع الخ

الفصل الثانى فى العمل الذى هو القوة الأولية فى إبراز المنافع الأهلية و فى تطبيقه على الأرض الزراعية

الفصل الثالث فى تقسيم الأعمال الى منتجة للأموال وغير منتجة لها الخ

الفصل الرابع فى مدح السعى و العمل وذم البطالة والكسل

الباب الثانى

فى تقسيم المنافع العمومية الى ثلاث مراتب أصلية الخ

الفصل الأول فى تعريف المنافع العمومية بالمعنى العرفى الصناعى الخ

الفصل الثانى فى حالة المنافع العمومية فى الأزمان القديمة الخ

الفصل الثالث فى أن الأسفار والسياحات مما يعين على تقدم المنافع العمومية

الفصل الرابع فى أن الصوريين و هم أهل سواحل بر الشام قدموا فى سالف الأزمان التجارة والعلوم البحرية على وجه نافع

الباب الثالث

فى تطبيق أقسام المنافع العمومية فى الأزمان الاولية على مصر الخ

الفصل الأول فى تقدم مصر وغناها فى عدة أزمان سابقة الخ

الفصل الثانى فى تأييد تقدم مصر وامتيازها بالمعارف فى الزمن القديم الخ

الفصل الثالث فى أن أعظم وسائل تقدم الوطن فى المنافع العمومية رخصة المعاملة مع أهالى الممالك الأجنبية واعتبارهم فى الوطن كالأهلية

الفصل الرابع فيما ترتب على فتوح اسكندر الرومى للديار المصرية من اتساع دائرة المنافع العمومية الناتجة عن مقدمات الحزم والكياسة وشرطيات أشكال العدل فى التدبير والسياسة

الباب ، الرابع

فى التشبث بعود المنافع العمومية إلى مصر حسب الإمكان فى عهد محى مصر جنتكمان و فيه فصول

الفصل الأول فى مناقب جنتكمان محمد الاسم على الشان و أنه ندرة عصره ومحي مآثر مصره ومقابلة بينه و بين عدة من مشاهير ملوك الأعصر القريبة

الفصل الثانى فى أن منافع مصر العمومية قد تمكنت كل التمكن من الذات المحمدية العلية وتسلطنت على قلبه و أخذت بمجامع لبه

الفصل الثالث فيما دبره المرحوم محمد على من أصول المنافع العمومية الجسيمة والوصول بها الى الحصول على التقدمات العميمة فى زمن يسير مما لو أنجزه من الملوك جم خفير لعد من العمل الكثير و حسن التدبير

القصل الرابع فى سفر جنتكمان محمد على الجليل الشان إلى جبال فازغلو ببلاد السودان لاستكشاف المعادن بها والكشف عنها بحضوره و أعمال الطرق التجربية

الباب الخامس

فى الآمال الحسنة والأعمال المستحسنة من الإصلاحات المصرية بمقتضى إصلاحات الحال المصرية و فيه فصول

الفصل الأول فى ذكر تقدم مصر فى الوقت الحالى

الفصل الثانى فى ذكر ملحوظات عمومية تتعلق بالديار المصرية أبداها بعض من

ارخ مصر من ارباب السياحة الخ

الفصل الثالث فى بيان بلوغ المنافع العمومية بالديار المصرية درجة ارتقاء جلية

فى عهد الحكومة الحالية الخ

الفصل الرابع فى إسعاد الحاكم للبلاد والعباد

خاتمة

فيما يجب للوطن الشريف على أبنائه من الامور المستحسنة الخ

الفصل الأول فى ولاة الامور

الفصل الثانى فى طبقة العلماء والقضاة وأمناء الدين

الفصل الثالث فى طبقة الغزاة المجاهدين

الفصل الرابع فى طبقة أهل الزراعة والتجارة والحرف والصنائع

إسماعيل القبانى و قياس الذكاء *

ايمان فرج
CEDEJ
ترجمة لورين زكرى

فى عام ١٩٠٦ ، وقبل أن يصبح زعيما لثورة ١٩١٩ الوطنية التى قادها حزب الوفد ، عين سعد زغلول كأول وزير للمعارف ، بعد فصل هذه الوزارة عن وزارة الأشغال العمومية . و خلال جولة تفتيشية فى محافظة أسيوط ، لاحظ سعد أن من بين تلاميذ كُتّاب « سليم كاشف » ، تلميذ نابه ، يجيب على جميع الأسئلة التى توجه إليه . و بعد التحرى عنه ، اتضح أن أباه موظف صغير طرد لتوه من عمله فى الوقف الأهلى الذى كان يتقاضى منه ٤ جنيهات شهريا .

و نظراً لما أظهره هذا التلميذ البالغ من العمر عشر سنوات من ذكاء خارق ، قرر سعد زغلول فوراً إلحاقه بالسنة الأولى الإبتدائية فى المدرسة الأميرية

* نشرت هذه الدراسة فى العدد ١٨/١٩ – ١٩٩٤ من مجلة Egypte/Monde arabe

بأسيوط ، مع إعفائه من المصروفات المدرسية . وقد اتخذ سعد زغلول هذا القرار قبل أن يعرضه على المستشار الإنجليزى دنلوب ، فاشتكى الأخير من الموقف لكرومر وعن ذلك يقول سعد زغلول فى مذكراته : « *فذهبت إليه فوجدته منحرفاً غاضباً نوعاً .. واتفقنا على أن يبقى الولد فى المدرسة و أن لا نعود إلى هذه المسألة مرة أخرى وذلك فى الوقت الذى كانت فيه المجانية مقررة فى القوانين ملغية فى العمل* » [١].

لم يكن هذا التلميذ سوى إسماعيل القبانى الذى أصبح فيما بعد وزيراً للمعارف . و يبدو أنه كان لبداية حياته على هذا النحو ، أثرا بالغا فى مسيرته العملية . حيث ترقى بشكل منتظم فى الخدمة المدنية ، فقد حصل ، فى عام ١٩١٧ على دبلوم مدرسة المعلمين العليا . ثم نجده ، فى عام ١٩٢٩ ، و قد أصبح أحد مؤسسى معهد التربية للمعلمين (و هو نواة كلية تربية عين شمس الحالية) الذى قام بالتدريس فيه ، و أصبح بعد ذلك وكيلا له . و شغل ، ابتداء من عام ١٩٣٧ ، منصب مدير مدارس فؤاد الأول و فاروق ، و تم تعيينه بعد ذلك ، فى عام ١٩٤٥ ، مستشاراً فنياً لوزارة المعارف ثم نائباً لوزيرها ، ثم وزيرا للمعارف فى عهد الثورة .

و يرجع إليه الفضل فى إنشاء المرحلة الإعدادية . وسوف تتاح له الفرصة خلال حياته المهنية ، لممارسة تجارب مختلفة فى مجال التربية . لقد احتفظ التاريخ بصورة غير طيبة لهذا الرجل ، صورة الرجل الذى تبنى الخيارات الأمريكية فى مجال التربية ، و الذى دافع عن التعليم الانتقائى . و تعود صورة الشيطان ، التى التصقت بالرجل ، بوجه خاص ، إلى الصراع الذى نشب بينه و بين طه حسين ، فالأخير يحبذ تعليماً جماهيرياً ، و يسعى إلى أكبر توسيع ممكن لرقعة التعليم ، بينما يسعى الأول إلى نشر التعليم بطريقة محدودة وانتقائية ، ضماناً للكيف . وسريعاً ما يتبادر إلى الذهن المقابلة بين نخبوية أحدهما ، و الشعبوية التى يتسم بها الآخر . و لكن مثل هذا الطرح يحتوى على قدر كبير من التعجل ، إذ أن الصراع بين الرجلين لا يتعلق بالاختيارات بقدر ما يتعلق بنمطين من الملامح والفاعلين ، إنه صراع بين تثقيف على الطريقة الفرنسية وآخر على الطريقة

الأنجلوساكسونية ، وصراع الجامعة ضد معاهد التربية و هو ، أخيراً ، صراع بين مثقف و بين موظف فى خدمة الدولة . فكل شىء فى سيرة إسماعيل القبانى ، و فى « عقليته » و فى عدم تسيسه ، يحمل بصمات بداية مجرى حياته .

لن نتناول هنا ، سوى مظهر واحد من نشاطه التربوى ، و هو إدخاله لاختبارات قياس الذكاء ، و هى عملية استيراد « تكنولوجيا معرفية » تفاوتت نتائجها . ويمكننا قراءة هذه العملية على مستويات عديدة ، تشير إلى نمط الطلب السياسى والفنى الذى أملى هذا المشروع ، و الذى يطرح مسألة مكانة الخبرة الأجنبية ، وإضفاء الطابع المؤسسى على المجال التربوى بوصفه محل صراع و منافسة بين « أجيال » من التربويين القادمين من مؤسسات إعداد مختلفة ، و تشير أخيراً إلى الالتقاء بين اتجاهات السياسة الاجتماعية الخاصة بالتعليم وبين فرع من فروع العلم – أى علم التربية – التقاء جعل من القياس الكمى مرادفاً للتحديث .

أصل الطلب

فى عام ١٩٢٣ ، تبنت مصر دستورا ينص على أن التعليم الأولى إلزامى ومجانى [٢] . و بناء على ذلك ، نظمت نقابة المعلمين (١٩٢٠–١٩٢٥) مؤتمرا امتد من ١٢ إلى ١٦ يوليو ١٩٢٥ ، و تناول التعليم الأولى ، على اعتبار أن الأحكام الجديدة المتضمنة فى الدستور ، تجعل من هذا التعليم الصيغة الأكثر انتشارا لتوفير الحد الأدنى من التعليم لأكبر قدر من المصريين . و اشترك فى هذا المؤتمر الذى دار فى إحدى قاعات الجامعة الأمريكية بالقاهرة (التى تأسست فى عام ١٩٢٠) ، جميع أطراف النظام التربوى : موظفو الوزارة ، ومدرسو المدارس الأهلية ، و المدارس العليا (الطب و الهندسة) ، والأزهر و الجامعة الأمريكية ومختلف المعاهد التربوية ودار العلوم [٣] . وسوف يكون من الصعب ، بعد ذلك ببضع سنوات ، أن يتكرر مثل هذا الالتفاف حول هدف مشترك من قبل هذه الأطراف بالغة التنوع ، ويرجع ذلك فى جانب منه إلى عدم وضوح حدود المجال التربوى التى سوف تتحدد فيما بعد ، بقدر ما يرجع إلى الإجماع حول هدف

مشترك . فالتعليم الأولى هو حد أدنى من التعليم يتاح للذين لن يتجاوزونه على أية حال . و علينا الانتظار حتى عام ١٩٤٧ لكى يدمج فى التعليم العام فى إطار مرحلة واحدة ، هى مرحلة التعليم الابتدائى التى تفتح الطريق أمام المرحلة الثانوية . أما مجانية التعليم العام ، بمعنى الكلمة - باعتبارها قاعدة عامة ، و ليست إجراء استثنائيا يستدعى تقديم شهادة تثبت فقر صاحبها ، فسوف يتم تنفيذها تدريجيا فى ظل الحكومات الوفدية ، فيما بين عامى ١٩٤٣ - ١٩٤٤ بالنسبة للتعليم الابتدائى ، و عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١ بالنسبة للتعليم الثانوى .

لكن هذا الإجماع المحمود حول التعليم الأولى ، لم يتوفر عندما تعلق الأمر بهدف آخر ، كان له تأثير كبير على إضفاء الطابع المؤسسى على المجال التربوى . ففى عام ١٩٢٥ ، أصبحت الجامعة الأهلية - نظرا لضعف الإمكانيات - تابعة للدولة المصرية ، قبل أن يشمل هذا الإجراء تدريجياً جميع المدارس العليا التى أدمجت فى الجامعة ، بدء بمدارس الحقوق و الطب و الهندسة فى عام ١٩٣٥ ٤ . وسوف تطرح تبعية الجامعة للدولة عدداً معيناً من المسائل الجديدة : اعتراف الدولة بالشهادات الجامعية ، وبالتالى فتح الطريق أمام الوظائف العامة ، ونظرة جديدة للحاصلين على الشهادات الجامعية ، وظهور مسألة بطالة هؤلاء الجامعيين وعدم اقتصارها على الطبقات « الخطرة » أو الطبقات « العاطلة المترفة » ٥ . وهناك مسألة أكثر جوهرية ، سوف يتعين حسمها ، وهى مسألة تتصل بالمجال العملى : كيف يجرى إعداد مدرسى المدارس وتعيينهم ؟ هل يتعين تفضيل خريجى معاهد التربية الذين تم إعدادهم من أجل هذا الهدف ، أم خريجى الجامعات الذين يتأهلون ، كذلك ، للتدريس والذين تتوفر لديهم معرفة قاصرة على مجال تخصصهم ، دون إعدادهم تربوياً ؟ أو بعبارة أخرى ، كيف يمكن ربط مضمون الإعداد العلمى بالتربية ، وترتيب الأولوية بينهما ؟ ليست المسألة جديدة ، ولكن لا يمكن ، فى الوقت نفسه ، طرحها إلا فى إطار ظروف محددة تختلف عن الظروف التى كانت سائدة عند وضع « صيغة » دار العلوم ، على سبيل المثال ٦.

إن حسم الأمور أمر صعب ، لا سيما أن هذه المسألة محل تنافس بين الجامعة ووزارة المعارف ، وسوف نجد أصداء هذا التنافس بعد ذلك بعدة سنوات ، فى « مستقبل الثقافة فى مصر » الذى لا يخفى فيه طه حسين ارتيابه – أو حتى احتقاره المغلف بالكاد – تجاه سلامة الطرق التربوية [٧] . وبعد ذلك بعدة سنوات ، فى عهد الثورة ، انطلق لويس عوض من موقف شبيه بموقف طه حسين فى المجال الثقافى ، عندما عبر عن وجهة النظر التالية : « *أقول كانت « قلعة المعلمين العليا » هى تركة دنلوب الحقيقية فى حياتنا الثقافية أو كانت حصان طروادة الذى غزت به بريطانيا حياتنا الثقافية (...) والمعقل الأول الذى استخدمته لمحاربة الجامعة (...) وما تاريخ التعليم المصرى فى فترة ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ، إلا حرب سجال بين فلسفة المعلمين العليا وبين فلسفة الجامعة* » [٨] . إنه صراع بين الصفوة المثقفة وبين البيروقراطيين ، وصراع بين الجامعة والوزارة .

وعندما استدعت الحكومة ، فى أواخر عام ١٩٢٨ ، خبيرين أجنبيين هما « مان » البريطانى و« كلاباريد » السويسرى ، كان الهدف من ذلك ، بوجه خاص ، هو حسم هذا الصراع الناشىء ، والسعى بصفة ثانوية إلى تقييم النظام التربوى وإلى تحديد طريقة الربط بين المدرسة والجامعة . وقد تمت صياغة المهمة المطلوبة منهما بطريقة دقيقة إلى حد كبير ، فى صورة أسئلة . فبخصوص التعليم فى مدارس إعداد المعلمين ، طُرحت الأسئلة التالية : هل يتعين تدريس المواد العلمية والتربوية فى نفس الوقت ، أم ينبغى تدريس التربية فى وقت لاحق ؟ وبناء على الإجابة على هذا السؤال ، كيف يمكن تصور الربط بين معاهد إعداد المعلمين وكليات الآداب والعلوم ؟ هل يختلف إعداد المدرس الذى سوف يلتحق بالتدريس بالمرحلة الإبتدائية عن ذلك الذى سوف يلتحق بالمرحلة الثانوية ؟ هل يعتبر إنشاء مختبر سيكولوجى فى كلية الآداب ، أمرا مرغوبا فيه ؟ وعلى مستوى آخر ، طُرحت أسئلة تتعلق بالمرحلة المدرسية : مضمون الدروس ، هل يختلف إعداد البنين عن البنات ؟ مدى ملائمة الطابع الإلزامى للتعليم الأولى بالنظر إلى التطورات التى تم إنجازها فى مجال محو الأمية (!) ، تحديد الحد الأقصى فيما يخص أعداد

التلاميذ والميزانية فى مجال التربية . وقد أدت بعثة « مان »و« كلاباريد » إلى عدة نتائج . فقامت ، أولاً ، بتحرير تقارير مثيرة عن وضع النظام التربوى ، وسلمتها فى عام ١٩٢٩ ، ونُشرت على نطاق ضيق ، فاشتكى المدرسون والمفتشون من عدم توفر إمكانية الإطلاع عليها [٩] .

وتم إنشاء معهد التربية للمعلمين فى عام ١٩٢٩ ، وهى صيغة « حديثة » لإعداد المدرسين . وكان على رأس هذا المعهد كلاباريد ، وعاونه إسماعيل القبانى . وظل هذا المعهد تابعاً لوزارة المعارف حتى عام ١٩٥٢ عندما أصبح كلية تربية تابعة لجامعة عين شمس . وأخيراً أفرزت هذه البعثة ناتجاً « ملحقاً » لم يكن منصوصاً عليه فى الطلب الذى قدم إليها ، هو قيام « إدوارد كلاباريد » بتطبيق اختبارات الذكاء على تلاميذ المدارس المصرية ، وقد شارك إسماعيل القبانى فى هذه العملية عن كثب .

الخبرة الأجنبية

فيما يتعلق بهذين الخبيرين ، يتوفر لدينا قدر أكبر من المعلومات عن « إدوارد كلاباريد »(وهناك سابقة فى « الخبرة السويسرية » ، هو المفتش « دور بك ») ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى « مجلة التربية الحديثة » التى كانت تصدرها الجامعة الأمريكية - ابتداء من عام ١٩٢٧ - وكان يتولى تحريرها راسل جولت وأمير بقطر [١٠] .

وتقدم هذه المجلة نفسها باعتبارها « *أول مجلة عربية فى فن التربية ، وتشغل بموضوعات عدة فى فلسفة التعليم وبسيكولوجيا التربية وكل ما يختص بإدارة المعاهد من ابتدائية وثانوية وكلية وجامعة* » . وهذه المجلة تؤيد المناهج التربوية التى اقترحها كلاباريد : « *ونتمنى أن هذه الفترة القصيرة التى يقضيها الأستاذ بين ظهرانينا تكون فاتحة الإصلاحات الحديثة التى ترمى إليها وزارة معارفنا . ومما يزيدنا اغتباطا به أنه شرع قبل كل شىء فى وضع اختبارات الذكاء لطلبة المدارس [التى] نادينا بوجوب تعميمها فى المدارس المصرية* » [١١] .

ونشرت المجلة سيرة « كلاباريد » ، بالإضافة إلى مقالة كتبها حول استخدام القياس فى التربية . وهو يرى فى هذه المقالة إن القياس هو الوسيلة الوحيدة لإدراك الحقائق الموضوعية ، بدلاً من الاعتماد على التقديرات الذاتية التى تفسد التربية . ويستند « كلاباريد » إلى أبحاث « جوستاف بينيه » ، التى نشرت فى فرنسا فى عام ١٩٠٥ ، عندما يؤكد على ضرورة الاختبارات لقياس المستوى المتوسط لفصل من الفصول وضرورة تقييم كفاءة المدرس ومضمون الدروس ، والتشخيص الفردى للطالب ، وتوضيح المنحنيات البيانية للتقدم العقلى ، وتحليل الذكاء والاستعداد الذى يسمح بتوجيه أفضل للتلاميذ . ويتعين على المربى معرفة نتيجة المجهودات التى بُذلت من ناحيته هو ومن طرف التلميذ ، مثلما هو الحال بالنسبة للمصنع الذى يحصر إنتاجيته من أجل تحسين تقنية الإنتاج ، وبالنسبة للتاجر الذى يقيِّم تأثير حملته الدعائية استنادا إلى حصيلة المبيعات ، وبالنسبة للفلاح الذى يقدر حصيلة أراضيه .

تتعلق الاختبارات التى طبقها « كلاباريد » فى مصر بقياس الذكاء ، وسوف يستخدم اختبار « بالارد » ويمكن التعرف على مضمون هذا الاختبار ، وشروط تنفيذ الاستقصاء ونتائجها ، عن طريق ما كتبه إسماعيل القبانى . فهو الذى قام بترجمة الاختبار إلى اللغة العربية . وقدم هذا الاختبار بعد « تصحيحه » و « تكييفه مع الواقع المصرى » [١٢].

قياس الذكاء

يبرر إسماعيل القبانى أهمية اختبارات قياس الذكاء ، فى الإطار المصرى ، بعدة حجج . ويختلف ترتيب أهمية هذه الحجج قليلاً عما قدمه كلاباريد ، يعود اختلاف ترتيب الأولويات بين القبانى و كلاباريد إلى أن القبانى يسعى إلى فهم هذا القياس على ضوء الواقع المصرى – وهو واقع قابل للقياس الكمى – والاستجابة إلى المشاكل الخاصة بالنظام التربوى المصرى . والأمر يتعلق ، أولاً ، بموقف المدرسين ، إذ أن مساهمتهم فى إنجاز هذه الاختبارات تدفعهم إلى مزيد من الاهتمام بالتلاميذ « *باعتبارهم أفرادا* » ، بدلا من الاكتفاء بهذه الرؤية التى تحصر

دور المعلم فى تلقين المعلومات للتلميذ [١٣] . فهو يقول فى مكان آخر : « *إن المدرسة يجب ألا تكون مجرد مكان لتلقى العلم ، بل بيئة مهيئة لبناء شخصية التلميذ (...) . إن كل عملية يشترك فيها التلميذ (...) يجب أن نراعى فيها ما يترتب عليه من آثار داخلية فى التكوين النفسى للتلميذ ، لا ما يؤدى إليه من نتيجة خارجية ظاهرة* » [١٤] .

و القياس هو أداة تحكم . فهو يسمح بتشخيص الحالات الفردية ويمكن ، بفضل هذه الاختبارات ، تحديد « الشذوذ » سواء فيما يتعلق بالمستوى العقلى أو بالمستوى الأخلاقى . وإذا كان المستوى العقلى للطالب غير مُرض ، فإن قياس الذكاء هو وحده الذى يسمح لنا بمعرفة إذا كان هذا العجز فطرى – ويستخدم القبانى عبارة « غباوة طبيعية » – أو يرجع إلى عوامل أخرى ، مثل الكسل أو عدم الاهتمام بالتعليم أو عدم ملائمة البيئة العائلية . ويختلف « علاج » الحالة حسب هذه الأسباب . أما « الشذوذ الأخلاقى » ، فإن اختبار مستوى الذكاء يسمح كذلك بعلاجه بطريقة ملائمة ، وذلك عن طريق توفير معرفة أفضل لشخصية التلميذ .

ويبقى أن الهدف الأساسى الذى دفع القبانى إلى إنجاز هذه الاختبارات ، هو ما يمكننا تسميته « هاجس التصنيف » ، إذ أنه يؤكد على ضرورة تجانس التلاميذ فى الفصل . وإذا كان من الممكن التوصل إلى « التجانس العلمى » عن طريق الامتحانات ، فإن « التجانس العقلى » قد يختلف داخل نفس الفصل بما يترتب على ذلك من نتائج سيئة . فالتلاميذ الذين يتميزون « بقدر محدود من الذكاء » – ولا يتورع القبانى من استخدام عبارة « الأغبياء » – تثبط همتهم ، لأنهم لا يستطيعون متابعة الدروس ، ويتحملون انعكاسات الفشل الدراسى ، بينما يشعر الأذكياء بالملل ، ويعتادون الكسل والتسيب ، وحيث أنه لا تتوفر لهم فرصاً عديدة لممارسة قدراتهم العقلية ، فإنهم يتقهقرون . ويرى القبانى أن الحل الأمثل تربوياً ، هو تقسيم تلاميذ الدفعة الواحدة ، منذ السنة الأولى لالتحاقهم بالمدرسة ، إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمستوى ذكائهم ، وأن تأخذ المقررات هذا المستوى فى الاعتبار . وهكذا يكون من الممكن تقليل نسبة الراسبين ، بل و« استبعاد العناصر الضعيفة » ، التى يمكن توفير بنى تعليمية تتلائم مع مستواها ، وانتقاء

التلاميذ الذين تتضح فيهم الموهبة ، فهم يمثلون خامة نخبة المستقبل . وأخيراً ، يأتى الوقت الذى يتعين فيه على التلميذ الاختيار بين « الدخول فى حياة الكد » أو مواصلة الدراسة . ويسمح قياس الذكاء بالحكم على قدرات التلميذ وتوجيهه . وسوف نتحدث فيما بعد عن المدارس النموذجية التى أنشأها القبانى وعن معايير التجانس والتصنيف التى أبقى عليها .

ينطبق اختبار قياس الذكاء – الذى صممه « بالارد » – على تلاميذ تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٤ سنة ، ويتكون من ١٠٠ سؤال ، ويتم طرح هذه الأسئلة شفوياً ، على أن يقوم التلميذ بالرد عليها تحريرياً ، فى صورة إجابات قصيرة . والنقاط التى يستحقها التلميذ لا يتم تسجيلها وفقاً لقيمة مطلقة ، ولكن وفقاً للمتوسط الذى يحصل عليه التلاميذ الذين فى نفس العمر . فإذا أجاب تلميذ على ٥٠ سؤال ، فإن ذلك يمثل مؤشراً على قوته العقلية ، وإذا أردنا التوصل إلى مزيد من المعرفة بخصوص ذكائه ، بالمعنى الصرف ، وعلى افتراض أن عمره ٩ سنوات ، فعلينا أن نقوم بمقارنة ذلك مع متوسط التلاميذ الذين فى نفس سنه . فإذا كان هذا المتوسط هو ٤٤ ، فإن ذكاء هذا التلميذ يفوق المتوسط ، وقد يعتبر نفس هذا الرقم ، بالنسبة لسن ١٢ سنة ، أقل من المتوسط . ويميز القبانى هنا بين « القوة العقلية » التى يعكسها أداء التلميذ أثناء الاختبار ، ومستوى الذكاء باعتباره صفة ثابتة لا تتغير ، والتى يمكننا تحديدها بالمقارنة بين القوة العقلية للفرد ومتوسط القوة العقلية لمجموعة فى ذات السن .

هذه هى خصائص اختبار بالارد الذى طبقه كلاباريد والذى ترجمه القبانى وأشرف على تنفيذه ، وقد تناول ثلاثة آلاف تلميذ من مدارس مختلفة : ابتدائية ، وأولية ، وثانوية ، ومعاهد إعداد معلمى الأولىّ ، بل وحتى المدارس الصناعية . وكان أهم استنتاج نجم عن ذلك ، هو أن مستوى التلاميذ المصريين أدنى بكثير عن مستوى نظرائهم الإنجليز والبلجيكيين الذين فى نفس السن ، والذين خضعوا لنفس الاختبارات . هذا بالإضافة إلى ما سجله اختبار كلاباريد من انخفاض حاد لمستوى الذكاء عند التلاميذ بين ١٥ و ١٧ سنة . وإنطلاقاً من هذه الاعتبارات ، بدأ

القبانى انتقاده للاختبار ولاجراءات تطبيقه. إذ أنه من غير المؤكد إمكانية استناد قياس ذكاء المصريين على نفس الأسئلة التى تطرح على الإنجليز والبلچيكيين . ولذلك حاول القبانى قياس مدى صحة الأسئلة لكى يلغى تلك التى لا تتلاءم مع الواقع المصرى ، محاولاً وضع أسس « اختبار مصرى لقياس الذكاء » [١٥] .

إعادة التكييف والتمصير

يتناول أول وأهم انتقاد للقبانى مسألة العينة فى اختبار « كلاباريد » ، فالتلاميذ الذين تم تطبيق هذا الاختبار عليهم ، ملتحقون بأنماط مختلفة من التعليم ، وقد تم الجمع بين هذه الأنماط دون الأخذ فى الاعتبار بوزن كل منها فى كل عمر من الأعمار . فنجد أن التلاميذ البالغ عمرهم ١٥ سنة ، والذين مروا بهذا الاختبار ، يبلغ عدد الملتحقين منهم بالمدارس الثانوية والابتدائية ٩١ تلميذاً ، فى مقابل ٨٥ تلميذاً ملتحقين بأنماط أخرى من التعليم ، وبالنسبة لسن ١٦ سنة ، تصل هذه النسبة إلى ٧٤ فى مقابل ١١٧ . وبالنسبة لسن ١٧ سنة ، فهى ٧٧ فى مقابل ٩٢ . وأخيراً ، بالنسبة لسن ١٨ سنة ، فهى ٧٤ فى مقابل ٤١ . ويرى القبانى أنه « *نظرا لما يتسم تلاميذ التعليم الفنى والأولى – بصفة عامة – من مستوى عقلى أدنى من تلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية* » ، فإن النسبة المرتفعة للمدارس الأولى بالنسبة لسن ١٦ و ١٧ سنة ، هى التى أدت إلى هذا الانحراف ، أو بمعنى أدق ، إلى هذا « الشذوذ » الذى سجله كلاباريد ، ويكفى أن نعيد التوازن بين أنواع التعليم المختلفة فى السنوات المختلفة ، لكى يصبح المنحنى طبيعياً مرة ثانية . يتوقف الأمر إذن على تصحيح الاختبار من زاوية تكوين العينة . ومن أجل التوصل إلى قياس أفضل لذكاء المصريين ، اقترح القبانى ، بالتالى ، أن يقتصر الاختبار على تلاميذ التعليم الابتدائى والثانوى باعتبارهم فئه متجانسة ، وإلغاء أنواع التعليم الأخرى تماماً لأن هؤلاء « *التلاميذ ليس لديهم المستوى العقلى المطلوب* » . هذا ، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار لا يتم تطبيقه على التلميذات ، ولم يحدد أسباب ذلك ... ولنا هنا أن نتساءل عن الصلة بين التجانس العقلى والتجانس الطبقى .

هل يتعلق الأمر ، فعلاً ، بقياس ذكاء المصريين ؟ إن الجزء الثانى من حجج القبانى قائم على سلامة الأسئلة التى يتضمنها الاختبار ، وعلى تكيفها مع البيئة .. وهنا أيضاً ، فإن سلامة الأسئلة ليست مسألة حكم شخصى أو تقديرى ، بل إنها مسألة تجربة وقياس ، فيتعين معرفة ما إذا كانت الأسئلة المطروحة تميز بين مستويات الذكاء . ويتعين فى هذا الصدد ، صياغة الاختبار باللغة الدارجة لأن استخدام الفصحى يتضمن عوامل وكفاءات خارجة عن نطاق الذكاء .

وعلى سبيل المثال ، فإن السؤال التالى : « *إذا كنا ناخد الصوف الأسود من غنم سودة ، يبقى إيه لون اللبن اللى ناخده من بقرة سودة ؟* » ، لم يجب عليه سوى ٧٥ ٪ من التلاميذ فى سن ٨ سنوات ، ومن بين الذين أجابوا على هذا السؤال ، نجد ٩٥ ٪ من الذين سوف يتم تصنيفهم باعتبارهم تلاميذ أذكياء ، و ٥٥٪ فقط من الذين سوف يتم اعتبارهم تلاميذ ضعفاء . هذا السؤال ، إذن ، سؤال سليم نظراً لقيام الذين تم تعريفهم بأنهم أذكياء ، بالإجابة عليه بأغلبية ساحقة [١٦] .

وفحص القبانى ، بهذه الطريقة ، جميع أسئلة هذا الاختبار ، وألغى بعض الأسئلة ، وأضاف البعض الآخر ، فاحتفظ بـ ٧٠ سؤالاً ، من بينها ٥ أسئلة لتحضير التلاميذ للاختبار . ولا تؤخذ هذه الأسئلة الأخيرة عند حساب درجات الاختبار . ويترتب على كل ذلك تكييف وتخفيف اختبار « بالارد » ، الذى كانت تستدعى الإجابة عليه (١٠٠ سؤال) ساعتين ونصف .

عندما انتهى القبانى من وضع صيغته للاختبار ، قام بتطبيقه على عينة تتكون من ٧٠٠ تلميذ فى المدارس الابتدائية والثانوية فى القاهرة . ولضمان سلامة النتائج ، كان يتم تطبيق هذه الاختبارات مرتين ، من أجل قياس معامل الارتباط بين النتيجتين بما يضمن ملائمة الأسئلة .

واقترح القبانى إجراء تعديل أخير على اختبار « بالارد » ، وهو دراسة الارتباط بين نتائج الامتحانات المدرسية ونتائج الاختبار . وفى هذا الصدد كذلك كانت العلاقة إيجابية .

ورغم كل ما قد يترتب على ذلك من مشاكل طلب القبانى أخيراً ، من المدرسين تقييم ذكاء التلميذ وإعطائهم درجة من ١٠٠ ، ووزع عليهم قبل ذلك

مذكرة بها توضيحات نظرية و عملية بخصوص معنى « الذكاء الطبيعى » . وتم بعد ذلك ، لكل سن ، قياس معامل الارتباط بين الدرجة التى أعطاها لهم المدرس ونتيجة الاختبار . وقد اتضح إن معامل الارتباط ، لكل سن ، يتراوح بين ٦٣ر٠ لأقوى التلاميذ ، و ١٨ر٠ لأضعفهم ، وهى ، بالتالى ، أدنى من معاملات الارتباط التى سجلت فى إنجلترا أو الولايات المتحدة . ولكن القبانى رأى أن ذلك التفاوت يرجع إلى أخطاء فى طريقة تقدير المدرسين لـ « معنى الذكاء الطبيعى » .

عند ذاك ، أصبح الاختبار « المصرى » لقياس الذكاء جاهزاً . وهو ينقسم فى شكله النهائى ، وفى « كراسة التعليمات » التى توزع على المدرسين ، إلى جزئين قابلين للتنفيذ فى حصتين . ونجد فى هذا الكتاب – الذى كتب بشكلين خطيين مختلفين – إلى جانب الأسئلة التى تم تحريرها بالعامية والتى يتعين على المدرس احترام صياغتها حرفياً ، تعليمات للمدرسين « لا يجب قراءتها على التلاميذ » . فلا يجب الاكتفاء بقراءة الأسئلة فى الفصل ، ولكن ينبغى تقديمها بطريقة جذابة وحيوية ، مع مراعاة قدر كاف من الحياد لتحاشى الإيحاء بالإجابة للتلميذ ، ويجب أن يكون الفصل هادئاً ، والغش ممنوع ، ويتعين كتابة الإجابة بالرصاص ، ووضع القلم على المكتب بعد كل إجابة على ألا يؤخذ ، مرة ثانية ، إلا بعد الاستماع إلى قراءة السؤال التالى . والهدف من هذا هو اختبار الذاكرة ، لأنه من المعروف أن هذه الأخيرة تمثل كفاءة مرتبطة بالذكاء ، ومن المحبذ استخدام الكرونومتر . وأخيراً ، فعلى الممتحن أن يكون « حازماً وبشوشاً » فى وقت واحد [١٧] .

المدارس التجريبية كمعمل للانتقاء

لقد سبق لنا الحديث عن « هاجس التصنيف » ، وقد طرح التعبير عنه فى مجال الممارسة ، عدداً من التساؤلات التى لا تقل فى أهميتها عن تلك التى يمكن طرحها على المستوى النظرى ، من زاوية التطور « الداخلى » للتربيه كفكر ومنهج ومدى تفاعلها مع هذه « التقنية المستوردة » ... وإذا كان بإمكاننا الحديث عن تطور « داخلى » ما ، فان ذلك يرجع إلى أن هذه التقنية مقترنة « بأيديولجية »

أعيد إنتاجها وتكييفها محلياً ، وأن هذه الأخيرة تحكم ، بطريقة ما ، رؤية النظام التربوى . وقد توفرت أمام القبانى المساحة الضرورية لكى يضع معرفته موضع الاختبار ، فهو من ناحية خبير محلى أتيحت له فرصة التوصل إلى المعارف التربوية الأجنبية ، وهو من ناحية أخرى من « كبار الموظفين » . ويتعين علينا توضيح أن المساحة التى طبق القبانى عليها معرفته ، كانت بعيدة عن أن تشمل النظام التربوى برمته ، ولكنها انحصرت فى هذا المختبر الذى تمثله المدارس « التجريبية » . وعلى أية حال ، فإن التجريب كما فهمه لم يكن يتطلب أكثر من ذلك . ولن تتعلق المشكلة المطروحة بتعميم نتائج التجربة على نطاق أوسع ، بقدر ما سوف تتعلق بتحقيق الظروف « المعملية » المثلى للتجربة ؛ فإذا كانت المدرسة تجريبية ، إلا أنها « مختبر » غير مكتمل ، لأنه يخضع لتأثيرات المجتمع الوافدة .

كانت التجربة الأولى فى هذا الصدد بالغة الدلالة ، حيث تم فى ١٩٣٢ إنشاء فصول تجريبية للمرحلة الابتدائية ، فى إطار معهد التربية ؛ ولكن عندما رفضت العائلات الميسورة إرسال أبنائها إلى مدرسة خاضعة « للتجارب » ، تم اختيار التلاميذ من بين أبناء صغار موظفى المعهد وأبناء المنطقة المجاورة ، من عزبة الدقى – الذين جذبهم هذا التعليم المجانى . وكانت البدايات مضطربة ، ولم يتفق اختيار التلاميذ (أو كان يتفق تماماً ؟) مع المعايير المطلوبة . وتم تطبيق اختبارات قياس الذكاء ، لكن إنشاء « الفصول المتجانسة » كان أمراً أكثر صعوبة . فاقترح القبانى الاكتفاء بنتائج امتحانات نصف السنة ، دون تطبيق اختبارات قياس الذكاء ، وذلك لحين تعميم هذا النمط من الفصول على نطاق النظام المدرسى . والأهم من ذلك أن توزيع التلاميذ على فصول متجانسة – الذى قد يسمح بإنهاء مرحلة الخمس سنوات فى ٤ ، أو ٥ ، أو ٦ سنوات ، مع تلافى الرسوب الدراسى – كان توزيعاً مرناً يسمح بالمرور من مستوى إلى آخر . ومع ذلك ، فقد أُضفى الطابع المؤسسى على هذه الفصول التى كانت تُعتبر تجريبية ، لأن التلاميذ تقدموا إلى شهادة نهاية المرحلة الابتدائية فى عام ١٩٣٥ ، وتم قبولهم . ولم يكن ذلك ، كما يشرح القبانى ، هو هدف العملية [١٨] .

وبعد ذلك ، تم تجنب تسمية هذه المدارس « تجريبية » ؛ فأصبحت « نموذجية » ، ويمثل ذلك ، بطريقة ما ، تحريفاً للأهداف الأصلية ، طالما أنه « *ليس المقصود من إنشاء هذه المدرسة أن تكون نموذجاً تحتذيه المدارس الأخرى (...) بل الغرض منها هو التجريب في التربية* »[١٩] . وينطبق ذلك بصفة خاصة على مدرسة فاروق الأول الثانوية الجديدة ، التي تأسست في عام ١٩٣٧ ، والتي أصبح القباني مديراً لها ، ثم على مدرسة حدائق القبة التي تأسست في عام ١٩٣٩ . ولكن لم تتوفر في هاتين المدرستين الأخيرتين ، كذلك ، الفصول المتجانسة ، التي كانت تثير قلق وارتياب أولياء الأمور . وقررت وزارة المعارف ، الاكتفاء بالنظام المعتاد في التعليم الثانوي . ولم يُطبق « الفصل المتجانس » سوى في مدرسة حدائق القبة ، التي أنشىء بها فصل وحيد أطلق عليه « الفصل المتوسط » وهو يقع بين السنة الأولى والثانية من المرحلة الثانوية .

ترتب على الابتكار التربوي ، أن أصبحت المدارس النموذجية ، في الواقع ، نموذجاً للامتياز في إطار التعليم العام . أما طابعها التجريبي ، بمعنى الكلمة ، فهو أقرب إلى الاعتدال ، مقارنة بهواجس التصنيف التي كانت تراود مؤسسها ، فقد كانت الفصول قليلة الكثافة ، وتتوفر فيها الأنشطة الفنية والرياضية . وعلاقات وثيقة بين المدرسة وأهالي التلاميذ ، والتعليم يتم بطريقة ديناميكية ، ويُطبق نظام التسيير الذاتي ، والتعليم عن طريق النشاط ، ومجالس الفصول ... الخ . فهل كان هذا مجرد تحسين للعملية التربوية في إطار ما هو قائم ؟ ربما كان الأمر كذلك ، لكن لا ينبغي أن ننسى أن كل من هذه « الابتكارات » كان يستند في أدبيات تلك الفترة إلى جون ديوي ، أو إلى دالتون أو إلى ويليام چيمس ، والأخير هو مؤلف كتاب أحاديث تربوية « Talks to teacher » الذي كان أول كتاب أجنبي يدرسه إسماعيل القباني في معهد التربية . وعلينا ألا ننسى كذلك أن هذه المدارس بمصروفات . حقاً ، كانت هذه الفصول متجانسة ولكن هذا التجانس كان قائماً على آلية أخرى للانتقاء ... ويعلق لويس عوض على هذا الوضع قائلاً : « *رد خبراء التعليم الذين واجهوا الزحف الديمقراطي الكبير أيام فاروق بأن أنشأوا « مدارس الأشراف » والمدارس النموذجية ، لينشئوا ثقافة السادة وثقافة العبيد* »[٢٠] .

إن دلالة اختبارات قياس الذكاء لا تكمن فيما ترتب عليها من نتائج ، بقدر ما تكمن فيما ما تكشفه من ظواهر ، وقد تكون موضع لقراءات عديدة . هل ارتبطت اختبارات قياس الذكاء بتحولات كيفية فى مجال التربية كمنهاجية وكممارسة ؟ وبمعنى آخر ، هل بدأ كل شىء مع كلاباريد ؟ يظل التساؤل قائما عن موقع هذه الحقبة فى الفكر التربوى وانتقاله من « الأدب » – الركيزة القديمة – إلى « التربية » . لقد أخذت القطيعة مع الفكر الموروث شكل الانبهار أمام المناهج التجريبية والكمية الجارية فى أوروبا وأمريكا . وقد قام بهذه القطيعة ، فاعلون محددون داخل المجال التربوى توصلوا إلى معارف لم تكن فى متناول « معلمى الأولىّ » . هذا ، بالإضافة إلى أن هؤلاء المعلمين لم تكن لديهم قدرة التعامل مع لغة التخصص التى تستخدم فى معاهد التربية . إن حركة اكتساب هذه المعارف الجديدة هى ، فى نفس الوقت ، حركة استبعاد فاعلين إلى خارج هذا المجال وإحلال آخرين محلهم . كذلك يمكن التساؤل حول العلاقة بين المناهج التربوية الجديدة وبين إتجاهات السياسة التعليمية ، فقد واكب ظهور هذه المناهج ، تبلور طلب حقيقى على التعليم حملته قوى اجتماعية محددة وضاغطة .. ألم يكن الإغراق فى تطوير المنهاجية التربوية ، يمثل نوعا من الالتفاف حول توسيع قاعدة التعليم التى باتت مطلبا ملحا ؟ إن تاريخ التعليم ينظر إلى الصراع بين طه حسين والقبانى ، باعتباره صراعاً بين الكم والكيف .

وأخيراً ، فما زالت المسألة مطروحة بخصوص هذا الاستيراد للتكنولوجيا . إذ أنه ينظر إلى القياس وإلى التجربة باعتبارهما صفات للتحديث ؛ وينظر إليهما على أنهما قيماً عالمية ، نظراً لكونهما على الحياد ، وأنهما لا يمسان بأى صورة هوية وأصالة من يقوم بتطبيقهما . لكن القياس والتجربة قابلان ، فى الوقت نفسه ، للتحقق منهما ، ويسمح ذلك بالحكم على مدى ملاءمتهما لـ « الشخصية الوطنية » ، وبإعادة تأسيس الطابع العالمى المفترض للمناهج المستوردة ، بطريقة مضاعفة ، هذا فضلا عن إضفاء العالمية والحياد على المسلمات التى تسبق بالضرورة هذه التقنيات وتلك التى تترتب عليها .

الهوامش

١ – عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ، *دوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤* ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص ١٢٣ .

٢ – مادة ١٧ – التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافى الآداب .

مادة ١٨ – تنظيم أمور التعليم يكون بالقانون .

مادة ١٩ – التعليم الأولى إلزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجانى فى المكاتب العامة .

٣ – *صحيفة المعلمين* ، أعمال مؤتمر التعليم الأولىّ ، السنة الثالثة ، عدد رقم ٤ / ٥ ، يوليو أكتوبر ، ١٩٢٥ .

٤ – بخصوص هذه المسألة ، انظر :

Reed D., *Cairo University and the making of Modem Egypt,*

AUC Press, 1991.

– سامية إبراهيم : *الجامعة الأهلية ، النشأة والتطور* . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

– عبد المنعم الدسوقى الجميعى : *الجامعة المصرية القديمة ؛ نشأتها ودورها فى المجتمع* . القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٥ – حلمى مطر ، *التعليم والمتعطلون* ، القاهرة ، ١٩٣٨.

٦ – انظر :

Aroyan L., *The Nationalization of Arabic Islamic Education in Egypt ; Dar Al Ulum & Al-Azhar*, Cairo Papers, Cairo, 1983 .

٧ – طه حسين : *مستقبل الثقافة فى مصر* ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، الجزء الثانى ص ٣٤٥ – ٣٧١ .

٨ – لويس عوض ، *الجامعة والمجتمع الجديد* . القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٩ . ومن بين اقتراحاته ، إلغاء كلية التربية .

٩ – حلمى مطر ، مرجع سابق ص ١٤٣ .

١٠ – بخصوص هذه الشخصيات ونشأة الجامعة الأمريكية انظر :

Murphy L., *The American University in Cairo, 1919 - 1987*, AUC Press, 1987.

١١ – *مجلة التربية الحديثة* ، السنة الثانية ، عدد رقم ٤ ، أبريل ١٩٢٩ ، ص ٢٤٤ .

١٢ - إسماعيل القبانى ، *اختبار الذكاء الابتدائى* ، *كراسة التعليمات* . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ؛ *قياس الذكاء فى المدارس الابتدائية فى مصر ؛ ثلاث محاضرات عامة* ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

١٣ - القبانى ، *قياس* ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

١٤ - إسماعيل القبانى : خطاب ألقاه خلال ندوة المناهج التربوية الحديثة ، التى نظمتها رابطة خريجى معهد التربية ، فبراير ١٩٤٥ ، ونشرته *دراسات تربوية* ، المجلد الثامن ، العدد رقم ٤٨ ، ١٩٩٢ ، ص ٥ - ١٤ .

١٥ - القبانى ، *قياس* ، مرجع سابق ص ٢٣ .

١٦ - نفسه ، ص ٢٧ .

١٧ - نفسه ، ص ٥٢ .

١٨ - القبانى ، *دراسات فى مسائل التعليم* ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٤ .

١٩ - نفسه ، ص ٥٣ .

٢٠ - لويس عوض ، نفس المرجع ، ص ١٠ .

مسار عالم مصرى من القرن التاسع عشر*

محمود الفلكى [١٨١٥ - ١٨٨٥]

باسكال كروزيه
CEDEJ
ترجمة سامية رزق

إن تصفح النصوص القليلة - من سير أو دراسات - التى اختصت منذ أكثر من قرن بحياة وأعمال محمود الفلكى ، إن تصفح هذه الأعمال قد يترك فى أذهاننا صورة عالم من « الطراز الحديث » ، نشأ على الطريقة الأوروبية ولم يتمكن من مواصلة الأبحاث التى بدأها فى أوروبا بسبب ما لاقاه لدى عودته إلى مصر من عدم اكتراث الأوساط المحيطة ومن تناقضات الحكام . بل وقد يخيل لنا

---

* نشرت هذه الدراسة فى المؤلف الجماعى
Alain Roussillon (dir.), *Entre réforme sociale et mouvement national : identité et modernisation en Egypte (1882-1962)*, CEDEJ, Le Caire, 1995.
(بين الإصلاح الاجتماعى والحركة الوطنية : الهوية والتحديث فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٦٢)

أن هذا الرجل يمثل « ظاهرة فريدة » كأنه مقطوع عمن قبله ، ومن بعده ، فلم يترك وراءه مدرسة من تلاميذه وتابعيه[1] . وأخيرا ، يخيل لنا أن أعماله تتسم بشيء من عدم الاستمرارية إذ أن بعضها مخصص لعلم الفلك والجاذبية الأرضية بينما البعض الآخر ، الذى كتب على ضفاف النيل ، يتناول الأرصاد الجوية والجغرافيا والتاريخ .

وإذا أخذنا فى الاعتبار عدم وجود أى مؤسسات بحثية فى مصر فى ذلك الوقت ، والتباطؤ الشديد فى تزويد المرصد الخديوى بالعباسية بأى معدات أو مجرد كون محمود الفلكى كان أول مصرى – وقد سبق غيره بفارق زمنى كبير – تنشر مقالاته فى المجلات العلمية الأوروبية ، إذا أخذنا كل ذلك فى الاعتبار ، سنجد أن تصوراتنا عن هذا الرجل لا تخلو من الأساس .

بيد أننا نعتقد أن أعمال العالم المصرى ليست بالتفكك الذى تبدو عليه ، بل أن الخط الموحد الذى يربط بينها – والذى سنحاول إظهاره هنا – إنما يجعل من السهل على القارىء فهم وإدراك موقف محمود الفلكى كعالم مصرى . بإختصار شديد ، ماذا يعنى كونه « فلكى سمو الخديوى » ، هذا اللقب الذى يعتز بوضعه عند توقيع ما ينشر له ؟ ما هى محاور البحث المفضلة لإبن الفلاح الذى تعلم العلوم الحديثة فى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر ؟ ماذا يمكن أن يقال عن أسلوبه وعن اندماجه فى الأوساط العلمية الدولية و عن علاقته بالعلوم العربية التقليدية ؟

من الواضح أن ما نرمى إليه من خلال تقييم أعمال محمود الفلكى هو تحديد وضع العلوم الوافدة . إن الأسلوب الذى تتخذ به المعرفة مكانتها فى المجتمع ، بما فى ذلك تحريف الأهداف التى أنتجت من أجلها وإدماجها فى مفاهيم قديمة إذا لزم الأمر ، هذا هو لب الحوار المطروح حول مسألة الإصلاح. ويلاحظ أن الطريقة التى عادة ما نتناول بها موضوع إدخال العلوم الأوروبية فى مصر إنما تتسم بالاستخدام المبالغ فيه للأسلوب الثنائى (دخيل/أهلى ،

حديث / تقليدى ، الخ) ، الأمر الذى يحول دون وصف الأنشطة العلمية فى مصر فى القرن التاسع عشر . وما نود أن نوضحه هنا على وجه الخصوص ، هو أن بعض أعمال محمود الفلكى لا يمكن إدراك معناها الحقيقى إذا اعتبرنا أن هناك انفصال تام بين نوعين من المعرفة : القديمة والحديثة ، العربية والأوروبية ، بل أن أهمية أعماله تكمن فى كثير من الأحيان فى الطريقة التى اتبعها العالم المصرى ، لأسباب عديدة ، للربط بين هذه المعارف .

الفلكى فى خدمة الخديوى

ولنبدأ ببعض المعالم الرئيسية المقتضبة حيث أن هناك عدد كبير من السير التى تتناول محمود الفلكى ، وإن كانت هذه السير قد اكتفت فى كثير من الأحيان بتكرار ما جاء فى المرثيات التى كتبها إثنين من معاصريه [٢] وفى تطور الوظائف الإدارية التى شغلها وكذلك فى قائمة الأعمال التى نشرت له .

ولد محمود أحمد فى عام ١٨١٥ فى قرية صغيرة فى الدلتا . وبعد أن قضى بضع سنوات بالمدرسة البحرية بالأسكندرية ، التحق الفلكى بمدرسة المهندسخانة ببولاق وتخرج فيها عام ١٨٣٩ . وكان يدير مدرسة المهندسخانة آنذاك السان سيمونى شارل لامبير Charles Lambert الذى ظل يديرها حتى عام ١٨٥٠ وقد امتد وجود محمود أحمد بمدرسة المهندسخانة والمرصد التابع لها إلى ما بعد تخرجه ، حيث قام بتدريس الجبر وحساب المثلثات والهندسة التحليلية وحساب التفاضل والتكامل على التوالى ثم قام بتدريس علم الفلك ابتداء من عام ١٨٤٢ تقريبا .

وفى عام ١٨٥٠ ، أوفد محمود أحمد وإثنين من زملائه ، إسماعيل مصطفى وحسين إبراهيم ، إلى فرنسا لاستكمال دراستهم فى هذا العلم . ومكث محمود فى أوروبا لمدة تسعة اعوام ، قضى منها السنوات الأربع الأولى فى الدراسة فى مرصد باريس . ثم طاف بعد ذلك القارة الأوروبية من فيينا إلى دبلن

مارا بأدنبره وبرلين وخاصة ببروكسل ، حيث تعرف على Quetelet ، كل ذلك بحجة زيارة المراصد الأوروبية . وخلال تنقلاته هذه ، قام محمود أحمد بأبحاث عن تغيرات المغناطيسية الأرضية ، ونشرت هذه الدراسات فى مجلة أعمال المجمع الفرنسى ومطبوعات الأكاديمية البلجيكية ، كما نشرت له فى نفس الفترة دراسات عن التقويمين اليهودى والهجرى . ولدى عودته إلى مصر فى عام ١٨٥٩ ، كلفه الخديوى سعيد بوضع « الخريطة الفلكية » ، ولمدة عشر سنوات ، كان هو المسؤول عن هذه المصلحة . وخلال هذه الفترة ، كلف أيضا ببعض المهام المحددة مثل رصد كسوف الشمس فى يوليو ١٨٦٠ ، ووضع طوبوغرافيا لمدينة الاسكندرية القديمة (١٨٦٥) . ثم اشترك بعد ذلك مع إسماعيل مصطفى ، خلال السبعينات والثمانينات ، فى إدارة مرصد العباسية حيث كانت تجرى عمليات الرصد الجوى والفلكى ، وقد نشر كذلك بعض الأعمال فى مجال علم المقاييس والموازين . وكان محمود أحمد عضوا فى المعهد المصرى وفى لجنة الحفاظ على الفن العربى وفى اللجنة الإدارية لمصلحة المساحة ، ورئيس الجمعية الجغرافية ، كما اهتم أيضا بالتدريس فكان عضوا فى اللجنة المكلفة بوضع لائحة رجب ١٢٨٤ هـ (نوفمبر ١٨٦٧) ، وشغل منصب مدير مدرسة المهندسخانة بالنيابة فى عام ١٨٧١ ، وعين أكثر من مرة رئيسا للجنة الامتحانات بمدرسة المهندسخانة ووكيلا لديوان المعارف من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٨٧١ ثم من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٨٨٤ ، ثم تولى نظارة المعارف من عام ١٨٨٤ إلى عام ١٨٨٥.

وبعد هذا السرد للألقاب والوظائف التى شغلها محمود أحمد ، علينا أن نذكر الصفة التى التصقت باسمه . فمنذ الأربعينات – وسوف نتبين لاحقا المناسبة التى تم فيها ذلك – لُقب محمود أحمد بـ « الفلكى » وكل ما كتب بعد عام ١٨٥٩ يحمل هذا التوقيع : « محمود بك ، فلكى معاليه » ، كما أدرج هذا اللقب أيضا فى معظم محاضر جلسات اللجان العديدة التى اشترك فيها . ورغم أن بعض المؤلفين ، ربما المتضررين من الانتقائية الظاهرة فى أعماله ، يلصقون

به أو يفضلون وصفه بألقاب أخرى (عالم رياضيات أو مهندس أو مؤرخ) ، إلا أن الصفة التى ميزته عبر التاريخ هى « الفلكى » . ودون أن نعير هذه الكلمة أكثر من محملها ، فإننا نعتقد أن محاولة فهم شخصية محمود من خلالها أمر هام . ومن هنا ، يتحتم علينا أولا أن نسترجع ما كان عليه علم الفلك فى مصر فى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر .

الفلك المتوارث والفلك الوافد

فى الواقع علينا أن نفصل فى حديثنا بين نوعين من الفلك : النوع الأول عبارة عن مجموعة من المعارف والأساليب النابعة من التراث العلمى العربى-الإسلامى وربما تكون متجمدة إلى حد ما ولكنها لا تزال حية ، والنوع الثانى مستمد من علم الفلك الأوروبى بعد أن نقلت المعارف عامة إلى مصر وقد تم ذلك ، فى أغلب الأحيان ، ليس بهدف نقل العلوم فى حد ذاته ، بقدر ما كان هذا النقل يستهدف أنواعا من التكنولوجيا ، اعتبر الحكام أن تخلف مصر فيها ، على وجه الخصوص ، أمر غاية الحساسية . وهناك بطبيعة الحال تناقض بين هذين النوعين من المعرفة من حيث الأسس المنهجية (مركزية الارض/مركزية الشمس) وكذلك التطبيقات المستهدفة . ونود هنا أن نركز على هذه النقطة الأخيرة .

يبدو أن مصر خلت ، حتى بداية القرن التاسع عشر ، من أية ترجمة للجداول والتقاويم الفلكية والمؤلفات الأوروبية فى علم الفلك ليستخدمها علماء الفلك فى مصر ، أسوة بما حدث فى تركيا [٣] . وعليه ، لم يتم إدخال علم الفلك على ضفاف النيل بهدف إحلال مكان علم الفلك التقليدى فى معالجة المسائل التى يتناولها ، ولا بهدف فرض نظرة جديدة للكون ، وإنما تلبية لبعض الاحتياجات العملية المتصلة بفن الهندسة المدنية أو العسكرية وعلى وجه الخصوص ، بالجيوديسيا (علم مساحة الأرض) أو الطبوغرافيا . وبذلك انتقل علم الفلك الحديث ، كغيره من العلوم الرياضية الوافدة من أوروبا ، عن طريق مدرسة

المهندسخانة . ذلك ، وتتضح المكانة التى احتلتها فى بادىء الأمر هذا النوع من المعرفة الجديدة من خلال مقرروات المهندسخانة التى وضعها Lambert وHékekyan عام ١٨٣٧ ، إذ كان يدخل علم الفلك فى ثلاثة مناهج مختلفة : أولا فى منهج الميكانيكا ، حيث يسهم تدريس « المبادىء العامة لعلم الفلك » ، أى قوانين Kepler ، فى تعليم الطلبة « القوانين النظرية للحركة » [٤] ، ثم فى منهج الهندسة الوصفية كتطبيق عملى للرسم بالمزولة [٥] ، وأخيرا فى منهج الطبوغرافيا حيث يدرس الطالب لمدة ثلاثة أشهر « المفاهيم العامة لعلم الفلك » وتشمل : الدوران النهارى وشكل الأجرام السماوية ، فكرة عامة عن انكسار الأشعة وسبل تصحيح آثاره ، الشمس ودورانها الظاهر ، خطوط العرض والطول الفلكية ، الطالع المستقيم والميل الزاوى ، عدم انتظام طول النهار ، فصول السنة ، القمر وأوجه القمر ، خسوف القمر ، حركة دوران الأرض حول الشمس وحركتها الانتقالية ، قوانين حركة الكواكب » [٦] . وفى نهاية هذا المنهج يدرس الطالب لمدة ثلاثة أشهر « النظريات الأساسية عن الأرض » (الشكل ، الجاذبية ، المد والجزر ، خطوط العرض والطول ، المناخ ، المجال المغناطيسى) [٧].

نحن إذن بصدد « عرض تمهيدى للحقائق الفلكية والجيوديسية الرئيسية » حسب قول Lambert [٨] ، والهدف منه إعطاء الطالب خلفية نظرية لبعض التطبيقات العملية مثل تحديد خطوط العرض والطول . ونظرا للترابط الشديد بين هذه العلوم ، أدرج الجزء الأكبر من علم الفلك فى باب الطبوغرافيا .

ومع ذلك – ولاسباب سوف نتناولها فيما بعد – فإن علم الفلك ازداد أهمية بعد بضع سنوات ، حتى أصبح يشكل هو والجيوديسيا مادة مستقلة بذاتها تحتل ثلث جدول السنوات الرابعة والخامسة بمدرسة المهندسخانة [٩] . وتولى محمود أحمد تدريس هذا العلم مستمدا مادته من كتاب Delambre عن علم الفلك وكتاب Francoeur عن السماوة (علم وصف السماء) [١٠] ، مغطيا بذلك معظم مجالات علم الفلك ، فجاء تعليمه للطلبة المصريين مشابها لما كان يتلقاه طالب

مـدرسـة الهندسـة (Ecole polytechnique) ببـاريس فى نفس الفـتـرة ، وهـى فـتـرة الأربعينات [11] .

وإن كان مسـتـوى تعليم علم الفلك بمدرسـة المـهندسـخانة قـد ظل مـحـدودا نسبيا مقارنة بالتعليم الشامل الذى يتلقاه طلبة الفلك من الأوروبيين ، بالإضافة إلى ارتباطه بالجيوديسيا وتطبيقاتها ، إلا أننا لابد وأن نذكر المكانة التى ارتقت إليها الأجزاء التى شملتـها المناهج مقـارنة بمكانها من مناهج أخرى مثل التى كانت تدرس فى L'Ecole Centrale de Paris التى اتخذها Lambert كنموذج [12] .

وعلاوة على ذلك ، كان هناك عوامل أخرى تدعم الوضـع الخاص الذى يتمتع به علم الفلك فى مصر . فقد ألحق بالمدرسة مرصد صغير فى عام ١٨٣٩ . ورغم أن هذا المرصد لم ينشأ خاصـة للفلك – وسوف نوضح ذلك فيما بعد – فـهو يمثل ميزة كبيرة بالنسبة لهذا العلم ، وثمة عامل آخر قد يبدو محدود الأهمية ، إلا أن له مدلول عـميق ، وهو أن مـحـمـود قد أمر بتنفيذ « ثلاث سـاعـات شـمـسـيـة وسـاعـة قـمـرية » ، خـارج إطار مـحـاضـراته ، ووضـعـت جـمـيـعـا فى مكان ظاهر من فناء المدرسة [13] ، وأخيرا ، قام محمود عدة مرات ، بتشجيع من Lambert ، بنشـر التـقـويم الفلكى لاسـتـخـدامـات دينيـة أسـاسـا ، حيث كـان يشـمـل خـاصـة مـواقـيت الصلاة والتقويم الشمسى والقمرى [14] .

علينا إذن أن نتساءل عن سبب هذا الاهتمام بعلم الفلك فى الوقت الذى لم يكن لهذا العلم مكانا فى المناهج الأولية وفى حين كانت السان سيمونية تتطلب أن تكون المناهج أكثر فعالية أو بمعنى آخر أن تحتوى على تطبيقات عملية تعود على ازدهار الصناعة والاقتصاد « بفوائد » مباشرة [15] . لا يمكن أن يكون كل ذلك مرجعه اهتمامات Lambert الشخصية بعلم الفلك فحسب [16] . والسبب الحقيقى وراء تشجيع مدير مدرسة المـهندسـخانة وتأييده لأعمال محمود أحمد هو أن علم الفلك كـان يشكل فى نظره أرضـا خـصـبـة خـاصـة فى عـمـلـيـة إدمـاج المـدرسـة والمعارف التى تنشرها فى المجتمع التقليدى . ألم يشرح Lambert كيف استحوذ

طالب من المهندسخانة على تقويم القاهرة وطبعه هذا العام بإسمنا « ليوزع على كافة مساجد مصر الساعة الشمسية ومواقيت الصلاة الخاصة بهم » ، واكتسب بذلك مودة « كل مشايخ البلاد »[١٧] ؟ هذه الأرض الخصبة وهذه المكانة الخاصة التى احتلها الفلك فى المجتمع المصرى تتضح أيضا بجلاء إذا ما نظرنا إلى البعثات الدراسية التى أرسلت إلى أوروبا فى القرن التاسع عشر. فبينما كان المهندسون والأطباء والصيادلة والحقوقيون يوفدون عبر البحر المتوسط لاستكمال دراساتهم ، لم يكن هناك مكانا لدراسة الرياضيات أو العلوم الطبيعية . ورغم ذلك ، أرسل الفلكيون إلى الخارج ، بصفتهم الممثلين الوحيدين « للعلماء » (بالمفهوم الأوروبى فى ذلك الحين) ... علاوة على ذلك ، امتدت بعثة محمود الفلكى خمس سنوات أخرى بعد الانتهاء من دراسته الرسمية ، كما قضى إسماعيل مصطفى عشر سنوات إضافية مشاركا فى أنشطة مرصد باريس [١٨] . وعليه فأن يصبح هذان الرجلان من أبرز الشخصيات فى وسط العلماء المصريين فى القرن الماضى ، أمر لا يثير الدهشة .

غير أن هذا التفسير لا يعدو أن يكون تفسيرا سطحيا للأمور . فنجاح عملية النقل على هذا النحو لابد أن يكون مرجعه العلاقة الوثيقة بين علم الفلك وتطبيقاته ، أو بين علم الفلك والمجتمع . وليس من السهل فهم هذه العلاقة إلا عن طريق معرفة الوضع السابق بشىء من الدقة . الواقع أنه ليس هناك أية دراسات تعطى ولو فكرة عن الأنشطة العلمية فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . Heyworth-Dunne الذى تناول هذا الموضوع فى أواخر الثلاثينات ، قام بحصر ما ورد فى أعمال الجبرتى بخصوص هذه الأنشطة [١٩] ، ويبدو هنا أيضا أن علم الفلك قد احتل مكانة مرموقة بين العلوم الدقيقة - يذكر الجبرتى على وجه الخصوص وجود مدرسة لعلم الفلك فى القرن الثامن عشر - ولكن المؤلف اكتفى بهذه الإشارة دون إعطاء أى تفصيلات أخرى .

قد يساق فى هذا الصدد أن سبب وجود تراث أكثر رساخة فى مجال الفلك عنه فى غيره من المجالات يتعلق بالروابط الوثيقة القائمة بين هذا العلم والإسلام ، وذلك من خلال تطبيقاته العملية فى تحديد التقويم ومواقيت الصلاة والقبلة . و من ناحية أخرى ، إن استمرار هذه الأنشطة التقليدية طوال القرن التاسع عشر أمر لايحتمل الشك إذا ما نظرنا إلى فهارس مكتبة الأزهر أو دار الكتب ، حيث تدل عناوين الكتب على أن العديد منها قد تناول علم الميقات ، وأن بعضها الآخر قد تخصص فى الآلات الرصدية من اسطرلاب (آلات قديمة لقياس ارتفاع الشمس أو النجوم) وساعات شمسية وقمرية . فماذا يكون موقف من تعلم فى المدارس الحديثة من المعرفة الفلكية والممارسات المستمدة من التراث ؟

تحدثنا فيما سبق عن التقاويم التى وضعها محمود الفلكى . من الواضح أن هذه الأعمال ، وإن كانت تستخدم المفاهيم الوافدة من أوروبا ، إلا أنها تنخرط تماما فى علم الميقات ، ولا شك فى أن المؤلف على دراية بما أنتج قبل ذلك فى هذا المجال . علاوة على ذلك ، قد يكون هذا العمل قد ساهم فى تكوين هوية محمود كعالم – على الأقل بالمعنى الدارج لهذه الكلمة – حيث أنه من تاريخ نشر هذه التقاويم بدأ يطلق على نفسه لقب « الفلكى »[٢٠]. وفيما عدا ذلك لا نجد فى أعمال محمود الفلكى إشارة واضحة إلى الفلك القديم كعلم متكامل له أهدافه التطبيقية وأساليبه الخاصة ، إلا أن أعماله اللاحقة حافلة بذكر المؤلفين القدامى مثل البيرونى .

ومع ذلك ، فهذه التقاويم التى وضعها ليست الأشياء الوحيدة التى لفتت أنظار معاصريه من الذين تلقوا العلم فى المدارس الحديثة مثله . ولنذكر على سبيل المثال مصطفى شوقى ، مدير مصلحة الطرق والمبانى بديوان الأشغال والذى قد يكون من المقربين إلى العالم المصرى[٢١] . لقد نشرت له مطبعة المدارس الأميرية عام ١٨٧٠ كتابا تعليميا عن آلة حساب فلكى تسمى « ربعية المقنطر » . ويقول المؤلف انه أراد أن يحنو حنو على مبارك فى مهمة إعادة إحياء العلوم والمعرفة[٢٢]. الواقع أن هذا المقصد الذى عبر عنه لم يتمثل فى إحياء

أداة قديمة بل فى تيسير استخدام أداة ذائعة ومنتشرة . يستهل مصطفى شوقى كتابه بتعريف وشرح تمهيدى لبعض الامور ، وبعد ذلك يعطى كافة التعليمات والجداول اللازمة لعمل « ربعية المقنطر » ويتناول بالعرض استخداماتها العديدة . وليس فى الكتاب ما يدل على أن ما جاء به يعد هامشيا بالنسبة للعلم ، أو أنه ليس إلا تمجيدا للماضى فهو ببساطة شديدة عرض « حديث » لأداة لا تختلف عن غيرها من الأدوات ، ويجيىء شرحها بشكل طبيعى ضمن معارف علمية أخرى مختلفة المصدر .

مع الأخذ فى الاعتبار بعدم المغالاة فى أهمية هذه الأعمال ، إلا أن كتاب مصطفى شوقى ، شأنه شأن التقاويم التى وضعها محمود الفلكى ، يدل على أن الأمور أكثر تداخلا مما تبدو عليه ، وأنه من الخطورة بشىء أن نتصور أن هناك حد فاصل بين التعليم العلمى « الحديث » من جهة والتصنيفات والاستخدامات والموضوعات التقليدية من جهة أخرى . وعلى أية حال ألا نستطيع القول بأن وجود أساس علمى فى المجتمع المصرى قد أثر على مصير نقل العلوم الغربية وتمييزه لبعض هذه العلوم وتوجيه الاهتمام صوب مجال دون آخر أو تعديل تدرج المعارف المختلفة من حيث مكانتها ؟

الأرصاد الجوية والجاذبية الأرضية

حتى تكتمل الصورة ، وقبل أن نتناول بإسهاب مساهمات محمود الفلكى ، يقتضى الأمر أن نذكر مجالين لا يتصلان بالفلك إلا من بعيد ، من حيث الموضوعات محل الدراسة ومن حيث الأساليب ، غير أنهما يقتربان من هذا العلم اقترابا لاشك فيه من الناحية المؤسسية وهما الأرصاد الجوية ودراسة الجاذبية الأرضية .

لن نستعيد هنا تاريخ هذين المجالين خلال هذه الحقبة . ومع ذلك ، فعلينا أن نذكر فقط ، أنهما وصلا معا لمرحلة النضج فى الجزء الأول من القرن

التاسع عشر وأنهما ارتبطا فى غالب الأحيان من الناحية المؤسساتية رغم أن الصلة بينهما ، من حيث المضمون ، تعتبر سطحية للغاية . نذكر فى هذا الصدد أنه فى نفس الحقبة أنشىء المعهد Institut central للأرصاد الجوية والجاذبية الأرضية فى فى فيينا ، كما بدأ Lamont ، اعتبارا من ١٨٤٢ ، فى إصدار

Annalen fur Meteorologie und Erdmagnetismus.

أما فى فرنسا وبلجيكا ، أكثر الدول الأوروبية التى ارتبط بها محمود الفلكى ، فقد أدمجت الأرصاد الجوية والجاذبية الأرضية لتشكل مجموعة واحدة من الأنشطة تحتل مكانها فى المراصد المركزية إلى جانب الفلك . يشرح Quetelet ، مدير مرصد بروكسيل ، أن أعمال المرصد تشمل « جزئين منفصلين : ١- الأرصاد الجوية وطبيعة الارض ، ٢- الفلك » .[٢٣] أما Le Verrier ، فيجمع الأرصاد الجوية والجاذبية الأرضية تحت مصطلح واحد : « طبيعة الكرة الأرضية » ويقترح ، عند إعادة تنظيم مرصد باريس فى عام ١٨٥٣ ، إنشاء قسم خاص بدراسة هذه العلوم على أن يرأسه عالم فى الفيزياء .[٢٤]

هناك سمة مشتركة أخرى بين هذين المجالين وهى أهمية أو ضرورة جمع البيانات على مستوى الكوكب . تتناول دراسة مغناطيسية الأرض بين ما تتناوله من موضوعات ، كيفية وضع الخرائط لتحديد الأقطاب المغناطيسية وخط الزوال المغناطيسى ، وتطور هذه العناصر عبر الزمن . أما فى مجال الأرصاد الجوية ، فلم تظهر الحاجة إلى تنظيم عملية جمع البيانات بطريقة منتظمة عن طريق إنشاء شبكة محطات موزعة على سطح الأرض إلا مؤخرا [٢٥] ، غير أن هذه الفكرة كانت واردة منذ زمن بعيد وكذلك فإن اهتمام العلماء الأوروبيين بمعرفة مناخ المناطق الأخرى كان واضحا طوال القرن . فدراسة المناخ المحلى من قبل المستعمر الأوروبى – فى مصر وغيرها – تدخل عادة فى اختصاصات جهاز أوسع نطاقا مهمته إنتاج وتوفير « المعارف » الواقية عن البلد المستعمر بهدف استغلاله أو تحقيق « تقدمه » ، أياً كانت الأسباب .[٢٦]

يحتل وضع الأرصاد الجوية والجاذبية الأرضية هذا أهمية خاصة فى دراستنا ، إذ يوضح بداية الظروف التى أحاطت بإنشاء مرصد بولاق .

ولنستشهد هنا بما قاله Linant de Bellefonds ، أحد الذين عايشوا هذه الفترة : « *عندما أجرت البلدان الأوروبية مشاهدات مغناطيسية فى شتى أنحاء العالم ، طالبت عدة جمعيات علمية ، ومنها الجمعيات البريطانية ، بأن تجرى مثل هذه المشاهدات فى مصر أيضا ، بل وأرسلت المعدات اللازمة لذلك . وعندئذ ، تم تحويل معقل قديم (...) إلى مرصد صغير (...) وضعت فيه الأجهزة الفلكية والجيوديسية والمغناطيسية المتوفرة* » [٢٧] .

يبدو أن نشاط هذا المرصد لم يشمل إلا القليل من الأعمال المتعلقة بالفلك فى حد ذاته و ذلك غالبا لعدم توفر الأجهزة الكبيرة [٢٨] . وفى عام ١٨٤٩ ، وصف أحد المشاهدين أوجه نشاط المرصد ، ويستنتج من هذا الوصف أهمية بل غلبة الأرصاد الجوية على غيرها من الأنشطة التى زاولها المرصد : « *تجرى (فيه) الآن ، ليلا ونهارا ، وبقدر كبير من الدقة – مشاهدات يتم تسجيلها عن الظواهر المتعلقة بالرطوبة الجوية (المرطابية) والضغط الجوى (البارومترية) وحرارة الجو ، وكذلك عن حالة السماء واتجاه الرياح ومسالك أهم الاجرام السماوية . وبناء على طلب الجمعية الملكية بلندن ، يقوم تلامذة Lambert بدراسة انحرافات الإبرة الممغطسة* » [٢٩] .

بالنسبة لطلبة المهندسخانة ، كان الفلك الحديث يدخل فى إطار التطبيقات الواضحة فى مجال الجيوديسيا والطبوغرافيا ، ويرتبط بشكل أقل وضوحا وأصعب تحديدا بمجالات أخرى من المعرفة والممارسات والتصنيفات النابعة من المجتمع المصرى التقليدى ، كما أنه ، من الناحية المؤسساتية ، شديد الارتباط بالأرصاد الجوية و بدراسة المغناطيسية الأرضية . وهذه المحاور الثلاثة كانت أيضا محور حياة محمود الفلكى العلمية ، وسوف نرى الآن كيف كان ذلك .

استخدام علم الفلك

السؤال الاول الذى يطرح نفسه هو : هل كان محمود الفلكى فلكيا بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ، أى بمعنى أنه كان ينتج معرفة فلكية ؟ إذا اعتبرنا - على حق - أن إنتاج المعرفة يعنى جعل المعرفة فى متناول الناس أى نقلها وترجمتها وتكييفها لتوافق مجتمعا بعينه ، و أن يفتح لها مجالا على المستوى المؤسسى والفكرى وكذلك أن تصبح هذه المعرفة قابلة للتطبيق العملى ، إذا اعتبرنا كل هذا إنتاجا للمعرفة ، فحينئذ لابد أن نعتبر أن هذا العالم المصرى عالم فى الفلك . أما إذا اقتصرنا على المساهمات العلمية فى « مسيرة » العلوم ، فقد تأتى الإجابة بالنفى ، حيث أن محمود الفلكى كان دون أدنى شك على علم تام بالمعارف الفلكية السائدة فى ذلك الوقت ، ولاشك أيضا فى أنه قام بتطبيق الفلك فى مختلف المجالات ، إلا أن ما نشر له من أعمال نظرية فى علم الفلك لايزيد عن مؤلف واحد كتبه فى ظروف محددة ومقال صغير ذو طابع تربوى . وكما سيتضح لنا فيما يلى ، فقد كان هذا العالم المصرى مستخدم للفلك ، تشغله امور متعلقة بهذا العلم مثل الأرصاد الجوية وجاذبية الأرض أكثر من كونه فلكى بمعنى الكلمة .

لم يخطىء زملاؤه الأوروبيون فى نظرتهم لمحمود الفلكى حيث يكتب عنه Faye : « *لقد أدرك محمود بك أن العلم ، لكى يرحب به فى بلد جديد (ويمكن اعتبار مصر ، أصل الأمم ، من ضمنها من عدة نواحى) لابد وأن يأتى بأعمال نافعة للجميع ، فاختار أن يتخصص فى بعض فروع علم الفلك المتنوعة مثل الجغرافيا وعلم تسلسل الأحداث تاريخيا والجيوديسيا وليس فى الفروع النظرية البحتة* » [٣٠] وسنوضح هذا الجانب « النفعى » من أعماله فيما بعد . على خلاف إسماعيل مصطفى الذى ظل فى مرصد باريس بعد عام ١٨٥٤ وداوم اهتمامه الشديد بالفلك ، ابتعد محمود الفلكى عن هذا المجال رغم بقائه فى أوروبا ، واهتم مرة اخرى بالأرصاد الجوية ودراسة تغيرات عناصر المغناطيسية الأرضية [٣١] ، وهى المجالات التى سبق أن تناولها فى بولاق قبل ذلك ببضع سنوات .

ولكن ما سبب اتخاذه هذا الاتجاه ؟ رغم عدم وجود ما يثبت ذلك ، فمن المحتمل أن يكون اختيار كل من هذين المبعوثين المصريين ناتج من تقسيم المهام فى مرصد باريس بين الفلك ودراسة طبيعة الكرة الأرضية . من المحتمل أيضا أن تكون الأعمال التى أنجزت فى بولاق قد شكلت عنصرا أساسيا فى هذا الاختيار. أيا كان السبب ، فمحمود يعتبر نفسه فلكى وعلينا إذن أن ندرس فى أعماله ما يتعلق بالفلك . بخلاف النصين اللذين خصصا للفلك والتقاويم التى ذكرناها عاليه نجد الفلك فى نوعين من التطبيقات العملية :

- تحديد خطوط الطول والعرض الجغرافية ، خاصة فى إطار « الخريطة الفلكية » .
- تحديد تاريخ وقوع بعض الأحداث التاريخية ، مثل المولد النبوى أو بناء الأهرامات ، وكذلك الحسابات الفلكية مثل كسوف الشمس وخسوف القمر أو اقتران كوكبين أو انحراف نجم الشعرى اليمانى Sirius عن مساره المألوف .

أما النصان المتعلقان بالفلك ذاته فيتضح منهما ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كم أن المساحة المخصصة للفلك تعتبر هامشية فى أعماله . لقد كتب النص الأول بناء على طلب Jomard بإيحاء من Faye ، وكان هذا المطلب أصلا أن تتم مشاهدة الكسوف الكلى للشمس الذى حدث فى يوم ١٨ يوليو ١٨٦٠ فى النوبة حيث يكون فى نهاية مساره . ولا شك فى أن محمود الفلكى نفذ ما كلف به وذلك فى ظروف صعبة : بداية من تحديد الموقع الجغرافى الذى تتم منه المشاهدة ، ثم رصد لحظات استتار الشمس وراء القمر ، وأخيرا مشاهدة البقع الشمسية ودارة الشمس والمقذوفات الغازية . غير أن الوصف الذى قدمه حكم عليه ، رغم دقته ، بأنه مقتضب فى بعض النقاط [٣٢] ، وخاصة فيما يتعلق بوصف المقذوفات الغازية وكانت طبيعة هذه المقذوفات من الأسئلة موضع الجدل فى ذلك الوقت [٣٣] ، فقيل أنه بدلا من التركيز على هذه النقطة فضل الاهتمام بأثر

الكسوف – والنتيجة التى توصل اليها هى أن هذا الأثر منعدم – على العوامل الجوية والمغناطيسية . ومن هنا تتضح اهتماماته الحقيقية خاصة وأنه قد قال أن هذه الرحلة فى وادى النيل أتاحت له الفرصة لتحديد العناصر اللازمة لرسم خريطة « *الخطوط متوازية المنحدرين وخطوط تساوى القوى المغناطيسية الأرضية فى مصر* » [٣٤] .

أما النص الآخر المختص بالفلك ، فقد نشر فى مجلة « روضة المدارس » بمناسبة مرور كوكب الزهرة أمام قرص الشمس . وبطبيعة الحال ، نظرا لمضمون هذه المجلة فلسنا بصدد موضوع علمى . لقد اكتفى المؤلف بالإشارة إلى الحدث وشرحه بطريقة مقتضبة ثم أوضح أهميته فى حساب المسافات بين الكواكب وتحديد تواريخ مرور كوكب الزهرة السابقة واللاحقة [٣٥] . إلا أن قصر هذا النص (صفحتين) وكونه الوحيد من نوعه ضمن مؤلفات محمود الفلكى ، إنما يؤكد ضآلة مساهمة هذا العالم المصرى فى نشر علم الفلك الحديث فى مصر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، مقارنة بإسماعيل مصطفى الذى نشرت له مقالات أطول بكثير فى نفس المجلة ، والذى ألف كتابا تعليميا ضخما [٣٦] ، درس علم الفلك فى العديد من المدارس العليا وألقى محاضرات فى دار العلوم . إن هذه المقارنة لها دلالتها فى هذا الشأن .

إذا كان علم الفلك فى حد ذاته لا يحتل المرتبة الأولى بين أعمال محمود الفلكى ، فكيف يمكننا أن نتناول أعماله وندرك من خلالها ما يحرك هذا العالم ؟ إذا ما استبعدنا النصين المذكورين ، يمكن ، فى رأينا ، تقسيم بقية أعماله إلى مجموعتين كبيرتين ، تتفقان تقريبا – وهذا فى غاية الأهمية – مع نوعى التطبيق العملى لعلم الفلك السالف ذكرهما [٣٧] :

١– مجموعة من الأعمال المتعلقة بالدراسة العلمية لطبيعة مصر كموضوع للمعرفة : كل ما يتعلق بالطبوغرافيا ورسم الخرائط والأرصاد الجوية والجاذبية الأرضية وفيضان النيل . ونضيف إلى ذلك ، لأسباب سنوضحها فيما

بعد ، الأبحاث التى أجريت فى أوروبا عن مغناطيسية الأرض ، علما بأن بعض هذه الأعمال ، شأنها شأن الطبوغرافيا ، يمكن اعتبارها أعمالا هندسية .

٢- دراسات قد تأخذ طابعا تاريخيا - ولكن ليس بالضرورة - حاول فيها المؤلف وصف أو إظهار الموضوعات والعادات أو الممارسات الأكثر ارتباطا بالمجتمع المصرى ذاته ، ومنها ما أنجزه فى مجال التقويمات الشرقية أثناء تواجده فى أوروبا ، ودراساته عن « النظام المترى المصرى » والأبحاث التى أجراها فى مجال علم المقاييس بصفة عامة .

أما الدراسة التى قام بها عن مدينة الإسكندرية القديمة فتعد أهم ما نشر له من أعمال وهى تجمع فى الواقع بين هذين النوعين . ورغم أن هذا المؤلف أيضا قد وضع فى ظروف محددة [٣٨] ، إلا أن جمع محمود الفلكى بين كفاءة الطبوغرافى والاهتمام بالدراسات التاريخية يجعل اختيار الخديوى إسماعيل له كمشرف على هذا المجال اختيارا موفقا [٣٩] .

نعتقد أن أهم إجابات محمود الفلكى على الأسئلة العديدة التى طرحت أو نتجت عن إدخال العلوم الحديثة إلى مصر تكمن وراء هذا التقسيم . ومن الواضح أن هذه الإجابات هى التى حددت مسار العالم المصرى ولذا علينا أن نخرجها من مكمنها .

ما هى العلوم اللازمة لمصر ؟

سواء كان هذا السؤال قد طرح بوضوح أو بطريقة مستترة فلن نجد له إجابة صريحة فى المؤلفات المتبقية من محمود الفلكى . ومع ذلك ، لابد أن نقر بأن ابتعاده عن علم الفلك النظرى [٤٠] يعنى أنه فضل نمط معين من الأعمال العلمية ، ذلك الذى يضع الجوانب العملية النافعة فوق الجوانب النظرية ، والمعارف المرتبطة بمصر فوق المعارف ذات الطابع العالمى .

ويتضح ذلك جليا فى مجالى الطوبوغرافيا وعلم الخرائط ، كما هو واضح أيضا فى تسجيل الأرصاد الجوية التى اهتم بها محمود الفلكى إثر عودته من أوروبا [٤١] ثم عاود الاهتمام بها حتى وفاته بعد فترة اعتزال . فى عام ١٨٨٢ كتب محمد الفلكى ما يلى : « *إن الوضع الحالى للمعرفة يجعلنا نقر بأن كثير من الجراثيم المسببة للأمراض موجودة فى الجو ، فالإنسان والحيوان والنبات ، الكل يتنفس عدد لا يحصى من الجسيمات العالقة فى الجو والتى يتراوح ضررها حسب الجنس والفصيلة الحيوانية أو النباتية . أصبح من المحتم إذن معرفة طبيعة هذه العناصر وشكلها ، ومفعول الشمس وآثارها ، وطبيعة هذه الجسيمات الميكروسكوبية ، وكهرباء الجو ، ومغناطيسية الارض ، وطبيعة التربة ، إلخ. ..*» [٤٢] علاوة على إمكانية « تطبيق نظريات الأرصاد الجوية على الزراعة والصحة العامة » ، فهناك الامل فى التوصل إلى إمكانية التنبؤ بمستوى مياه النيل عن طريق « الدراسة الدقيقة لتطبيق الارصاد الجوية على الفيضان » [٤٣] .

أما القول بأن الأبحاث التى أجراها محمود الفلكى فى أوروبا حول جاذبية الأرض تفى بنفس الأغراض العلمية ، فهو أمر غير أكيد على الأقل لأن النتائج التى توصل إليها لا تخص مصر بطريقة مباشرة بل توفر بيانات عن حالة العناصر الممغنطة الموجودة فى بعض الدول الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك ، لانستطيع أن ننكر أن هذه الأبحاث لها خاصيتها إذا ما قورنت بالأعمال التى تلتها : فهى من نتاج الفترة التى قضاها محمود الفلكى فى أوروبا واستطاع أن يستغل تماما الظروف المواتية التى أحاطت به هناك مما أدى به إلى نشرها فاصبحت ، هى وتقريره عن كسوف الشمس فى عام ١٨٦٠ ، الأعمال الوحيدة ذات الطابع العلمى البحت التى نشرها [٤٤]. ومع ذلك نرى أن هناك شىء من الاستمرارية بين هذه الأعمال وتلك التى تطرقنا لها ، أولا لأنها تكمل الأبحاث التى أجريت فى مصر حول حالة مغناطيسية الأرض فى مصر ، ثم بسبب العلاقة المؤسساتية بين

الأرصاد الجوية والجاذبية الأرضية ، وأخيرا ، وبصفة خاصة ، لما تحتويه هذه الأبحاث إذ أنها ترمى إلى تعميق المعلومات المتعلقة بمنهجية القياس ومعالجة البيانات أكثر من كونها أعمالا نظرية .

ليس هذا بالمكان المناسب للقيام بتحليل مفصل لهذه النصوص - رغم أن مثل هذا التحليل ذو أهمية كبرى لأنه يسمح بتحديد مساهمة هذا العالم المصرى داخل الإطار العلمى لهذه الفترة - وبالتمعن فى أسلوبه ومنهجه ، أو بقياس مدى تأثره بأستاذه آنذاك Quetelet ، على أية حال ، يجب الاعتراف بأن أهم دراستين قام بهما هما ثمرة تنقلاته عبر القارة الأوروبية والتى أتاحت للعالم المصرى فرصة لقاء أشهر زملائه الأوروبيين ، يدور حديثه فيهما أساسا حول تقييم الميل والانحراف والقوة المغناطيسية المحلية ومقارنة النتائج التى حصل عليها بنتائج القياسات التى أجراها غيره من العلماء السالفين Quetelet فى عام ١٨٢٩ و Langberg فى عام ١٨٤٥ و Sabine فى عام ١٨٣٧). وحتى يشق طريقه اضطر محمود الفلكى إلى مناقشة أدوات القياس وأساليبه ومعالجة النتائج رياضيا ، ولاشك فى أن هذه الأعمال قد تطلبت منه استثمارا ذاتيا هائلا وإنها تعطى صورة فوتوغرافية لحالة المناطق التى زارها من الناحية المغناطيسية ، رغم ذلك لانجد فرضية نظرية واحدة خاصة به فعلا .

من هذا المنطلق يميل البعض إلى اعتبار أن عملية « التعرف على المناهج الحديثة فى المشاهدة » - على حد قول Quetelet [٤٦] - كانت الدافع الوحيد وراء هذه الأبحاث ، وكأنها ، إلى حد ما ، فترة تدريب إضافى عالى المستوى ، موجهة نحو الإجراءات التى يجب اتخاذها مستقبلا فى مصر [٤٧] .

ومما يؤكد هذه الفرضية هو أن آخر ما نشر للعالم المصرى يرجع إلى ١٨٥٦ فى حين أنه لم يغادر أوروبا إلا ثلاث سنوات بعد هذا التاريخ ، بدا خلالها وكأنه يوجه اهتماماته إلى آفاق أخرى (كتقويم ما قبل الإسلام مثلا) وكأن الهدف من دراسته وتدريبه قد تم استنفاذه .

ما هى العلوم اللازمة لمصر ؟ إذا كان محمود الفلكي لايجيب صراحة على هذا التساؤل ، فإن لأساتذته وزملائه من الأوروبيين أفكارا واضحة للغاية فى هذا الشأن : فأغلبهم يعتقد أن العلم الذى يجب أن ينشأ ويتطور على ضفاف النيل لابد وأن يكون له آثار عملية مباشرة أو أن يمد أوروبا بشتى المعارف عن مصر . قليل منهم يتصور أن تنتج مصر معارف أكثر عالمية تستدعى مشاركة العلماء المصريين فى الاهتمامات النظرية إلى جانب نظراءهم من الأوروبيين . لقد سبق أن استشهدنا بـ Faye بمناسبة الحديث عن الجانب « النفعى » لأعمال محمود الفلكى ، ولنذكر الآن ما قاله Quetelet : « *كل شىء يدعو إلى الاعتقاد أن محمود ، لدى عودته إلى وطنه ، سوف يثرى العلم بأعمال لايزال يفتقر إليها سواء عن المناخ فى مصر أو المغناطيسية والكهرباء أو الظواهر الموسمية للنباتات* » [٤٨] . ولازال هنالك العديد من الأمثلة التى يمكن الاستشهاد بها مثل ما قاله Lambert ، مدير مدرسة المهندسخانة أمام أعضاء المعهد المصرى الأوروبيين .

الواقع أن وراء ذلك تكمن فكرة تقسيم العمل فى الحقل العلمى دوليا : تتولى أوروبا المعارف النظرية ذات الأهداف العالمية ، وتتولى مصر المعارف « المحلية » الرامية إلى التطبيق العملى المباشر وليس هذا من المستغرب من قبل الأوروبيين ولكن الجدير بالذكر هو أن أعمال العالم المصرى تبدو مطابقة لهذه النظرة . من الممكن بالتأكيد تفسير ذلك بذكر تأثير المعلم على تلاميذه – وهذا أمر طبيعى – بداية بتأثير بداية السان سيمونية التى ينتمى إليها Lambert ، علاوة على أن هذه الأفكار كانت تتفق إلى حد كبير مع طموحات الحكام . غير أنه من الممكن أيضا تفسير ذلك برسوخ التصورات التقليدية التى تجعل الاهتمام بالعلوم الأوروبية فى حد ذاتها أقل أهمية بكثير من الحاجة إلى تطوير المعارف « التطبيقية » .

أى بتعبير آخر ، أن السؤال حول « ما هى العلوم اللازمة » لمصر لم يكن له نفس المعنى ونفس الوضوح لدى محمود الفلكى والأوروبيين ، على الأقل لأن هؤلاء كانوا يتصورون مصر خالية تماما من العلوم [٤٩] ، الأمر الذى لا يمكن أن يشاركهم فيه محمود الفلكى ... الواقع أن مشكلة تكييف ومطابقة المعارف الجديدة ووضعها فى إطار مختلف وبيئة مختلفة كان الشاغل الأول للعالم المصرى . ولذا فكتابة مقال مختصر عن مشكلة من مشاكل الترجمة من الفرنسية إلى العربية [٥٠] ، أو تناول بعض المسائل المتعلقة بالتعليم أكثر من مرة ، وإن كان ذلك بدرجة أقل بكثير مما فعله تلاميذه مثل على مبارك أو إسماعيل مصطفى بعد حوالى عشر سنوات ، كل هذه الأمور لم تتم عن طريق الصدفة .

وهناك على وجه الخصوص الجزء الثانى من أعماله وهو لا يلى الجزء الأول من الناحية الزمنية بل يأتى موازيا له ، ويهتم فيه المؤلف ، كما سبق أن ذكرنا ، ببعض الموضوعات التى لها صلة وثيقة بالمجتمع المصرى وخصائصه .

عالم على الحدود

منذ البداية تعرض محمود الفلكى لمجموعة من المسائل الناشئة مباشرة من مضاهاة المعارف والمناهج الغربية الأصل مع الممارسات والموضوعات والاستخدامات التقليدية . ونلمس ذلك على سبيل المثال فى التقاويم التى وضعها فى أواخر الأربعينات . أما الفترة التى قضاها العالم المصرى فى أوروبا فقد أثمرت أبحاثا أخرى قد تبدو للوهلة الأولى كإنتاج للمعرفة عن الشرق أكثر منها إنتاج علمى صرف .

الواقع أن محمود الفلكى وجد نفسه بطريقة طبيعية جدا فى حقل الاستشراق . فأهم الدراسات التى كتبها فى هذا المجال قد نشرت بالفعل فى Journal Asiatique وعلاوة على ذلك ، تطرق الفلكى لمناقشة آراء كبار المستشرقين

مثل Silvestre de Sacy أو Caussin de Perceval ، تماما كما كان هو ذاته موضع نقد من جاءوا بعده من المستشرقين مثل Carlo Nallino [٥١] .

ما هي نوعية هذه النصوص ؟ هي أساسا دراسات تحدد ، بطريقة ما ، الفرق بين الحضارات ، هذا التفاوت الذى لايمكن لعالم يقف على الحدود بينها أن يتجاهله . وهذا التفاوت يتعلق بقياس الوقت من جهة (دراسة التقويمين العبرى والإسلامى) ، ودراسة المكان (أبحاث عن « نظام القياس المصرى » أو أنظمة القياس الأقدم) من جهة أخرى . ويلاحظ أن هذه الأعمال على اختلاف طبيعتها إنما هى أمر طبيعى نظرا لما قامت به مختلف اللجان التي كلفت منذ بداية القرن التاسع عشر بتوفيق نظم القياس المختلفة ، علما بأن محمود الفلكى كان عضوا فى بعض هذه اللجان .

تتسم هذه النصوص بنوعين من الثنائية ، إذ يستخدم محمود الفلكى فى حكمه على طبيعة تقويم ما قبل الإسلام [٥٢] أو فى رسم جميع أبعاد النظام القياسى التقليدى المستخدم فى مصر نوعين من المعرفة هما الدراسات التاريخية ، بل واللغوية التى تعتمد على نصوص المؤلفين القدامى أو الحديث النبوى بالإضافة إلى المعارف العلمية الصرفة لتحديد تاريخ ما عن طريق الفلك ، أو لتحديد بعض الأطوال كالذراع عن طريق حسابات إحصائية بسيطة . ودلالة هذا المزج هى فيما يكشف عنه من إصرار محمود الفلكى على تأكيد استخدامه لهذه الأدوات العلمية وكأن أبحاثه تكتسب بذلك مزيدا من الاقناع والحجة [٥٣] . ثانيا ، وهذا ما يؤكده ما سبق قوله ، عمد محمود الفلكى فى تفسير للموضوعات التقليدية أصلاً وعرضها على النهج « الحديث » و « النمط الغربى » . وكون كتاباته قد نشرت أولا بالفرنسية قبل ترجمتها إلى العربية بعدها سنوات ، هو أمر له دلالته والجدير بالذكر أن المؤلف كثيرا ما يوجه الحديث أولا إلى قراء غير مصريين. فهو يريد أن يكشف لزملائه الأوروبيين وللعالم أجمع الوسائل المتبعة فى وضع التقويمات الشرقية أو المنطق الكامن وراء « النظام المترى المصرى » [٥٤] .

بالإضـافـة إلى ذلك قـد لايخلو هذا العـرض من شيء من المنافـسـة بين الحـضـارات كمـا يتبـين من النص التالى الذى نسـتشـهـد به رغم طوله لأنه يعطى صورة واضـحة للمشكلة ككل . كتب محمود الفلكى كمقدمة لمذكرته عن « النظام المـترى المـصـرى » : « *يبـدو أن العـبـقـرية المـصـرية تفننت فى حـجب أسس ابتكاراتها الجميلة عن العالم وفى إخفاءها عن أعين الجهلاء ، ربما لتتمكن من اسنادها إلى الاله ، والحفاظ على نقاءها ، وحمايتها من نكبات الزمن . ولذا نجد المصريين يستخدمون نظاما متريا ، دون فهم الأسس التى بنى عليها . وهذا النظام بدائى فى ظاهره ولكنه فى الحقيقة أكثر الأنظمة المعروفة دقة . فالذراع المستخدم محليا أى الذراع البلدى وطوله ٥٤٢٦ر٠ م هو الأساس ، ولا يدرى أحد بذلك . أما وحدة الوزن ، أى الدرهم ، فتمثل جزء من الألف من وزن مكعب الماء الذى يكون ضلعه ربع الذراع ، ولايدرى أحد بذلك ، ومكعب الماء الذى يكون طول الضلع فيه ذراع واحد وزنه ٦٤٠٠٠ر درهم تماما كما أن وزن مكعب الماء الذى يكون طول الضلع فيه مترا واحدا يبلغ مليون جرام . سعة الذراع المكعب هى سعة الأردب أى وحدة الأساس للمكاييل ، كما أن الكيلولتر أى الألف لتر هو سعة المتر فى النظام الفرنسى . وهذا يعنى أن هذا الأخير قد شكل على أساس النظام المصرى . وإن كان النظام الفرنسى حديث ويمتاز بأنه نظام عشرى إلا أن به عيب يجعله – إذا صح القول – غير قانونى وبذلك يتفوق النظام المصرى عليه حيث أن المتر المكعب أى الكيلولتر (١٠٠٠ لتر) يحتوى على أكثر من ١٠٥٠ مرة مكيال لتر من القمح بدلا من ١٠٠٠ لتر بالتمام . والسبب فى غاية البساطة : فحبوب القمح إذا ما وضعت فى إناء تتقارب بفعل ضغط وزن الحبوب التى فى الجزء الأعلى حتى تملأ الفراغات بين الحبوب (...) . وهذا العيب الجسيم غير موجود فى النظام المترى المصرى الذى يأخذ فى الاعتبار ضغط وزن الحبوب* » [٥٥] .

يتضح من هذا النص أن هـناك سبب آخر للقيام بمثل هذا العمل ، وهذا السبب أكثر أهمية من السبب الأول . فالأمر ليس مجرد إظهار عقلانية بعينها للأوروبيـين بل إظهارها لحد ذاتها : فـتنظيم المـقـاييس المـصـرية ، الذى تهدف

المذكرة إلى إثبات أساسه العلمى والتاريخى ، لم يكن واضحا فى بادىء الأمر إذ « *لايدرى أحد بذلك* » كما جاء على لسان المؤلف . قد يبدو أن محمود الفلكى ، رغبة منه فى الحفاظ على تلك الأشياء وإعلاء شأنها ، قد حاول « تغريبها » إلى حد ما باستخدامه أسلوب ونماذج ومراجع أوروبية. ألا يتخذ النظام المترى المصرى « *قيمته الحقيقية بمقارنته بالنظام المترى الفرنسى* » [٥٦] ؟

إلا أن العالم المصرى كان يرمى أولا وببساطة شديدة إلى تطوير هذه الأشياء وتحديثها . ولا شك فى أن تحديده للأسلوب الذى يجب أن يتبع لإدراك هذه الأشياء قد فتح الطريق العام للإصلاحات اللاحقة . إن قرار عام ١٨٩١ الخاص بتسوية المقاييس المصرية بالنظام المترى الدولى لم يكن إلا نتيجة أعمال شبيهة لأعمال محمود الفلكى . وكذلك عندما قدم أحمد مختار الغازى ، الذى أصبح فيما بعد رئيسا لوزراء تركيا ، اقتراحا بتعديل التقويم حيث أشار إلى محمود الفلكى [٥٧] .

الخلاصة

إن مسار محمود الفلكى ليس إلا مسار فرد واحد ، وقد أشرنا بما فيه الكفاية إلى مدى الاختلاف بين هذا المسار ومسار إسماعيل مصطفى . ومع ذلك فهو يوضح فى نظرنا بعض الملامح المميزة تماما لموقف الذين يمثلون علماء مصر فى القرن التاسع عشر : كانت هناك مطالب أوروبية تشجع انتاج المعرفة عن مصر أكثر من تشجيعها للمعارف ذات الأهداف العالمية ، كما أن الحكام والكوادر الأوروبية على السواء أبدوا اهتماما كبيرا بالنواحى العملية النفعية . وعلى الجانب الآخر فالموضوعات والتصنيفات التقليدية كان لايزال لها وجودا قويا لابد وأنه لعب دورا هاما فى نوع « المنتج » النهائى .

مما لاشك فيه أيضا أن صورة هذا العالم المصرى مختلفة تماما عن الصورة التى لدينا للعالم الأوروبى فى هذه الفترة : لا وجه للمقارنة بينهما من

حيث الانتاج العلمى أو « الأداء » إذا صح القول . وسبب اهتمامنا بمحمود الفلكى هو أنه ، لكونه مصريا ، قد ساهم بطريقة ملحوظة فى إدخال العلوم الحديثة فى الحقل الفكرى المصرى .

بفضل أعماله فى مجالى الجغرافيا والأرصاد الجوية ساهم محمود الفلكى فى « توضيح » طبيعة مصر أو زيادة إمكانية « استغلالها » ، وذلك بعرضه للأدوات والمناهج الأكثر توافقا مع المعايير « الحديثة » المستعملة فى أوروبا . إلا أن دوره كمصلح أكثر وضوحا فى الجزء الثانى من أعماله ، حيث يعتبر أن الربط بين العلوم الحديثة والمعارف والعادات والممارسات التى تميز المجتمع المصرى عن غيره من المجتمعات ، إنما يمثل أحد المواضع الرئيسية التى يتم فيها التحديث العلمى للبلاد . ولاشك فى أن الجيل التالى لجيل محمود الفلكى قد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عندما أعاد الأشياء إلى أطارها التاريخى أو حدد مداها وأهميتها .

المراجع

أعمال محمود الفلكى التى تم نشرها

لتبسيط الامور ، اكتفينا بذكر الطبعات التى نشرت فى حياة المؤلف . ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن محمود صالح الفلكى قام ، منذ أكثر من عشرين عاما ، بترجمة ونشر بعض هذه النصوص .

١ – حساب *التفاضل والتكامل* ، وهو عبارة عن ترجمة لكتاب Jean-Louis Boucharlat (الطبعة الثانية ، باريس ١٨٢٠) . استغرق طبعه على الحجر فى مدرسة المهندسخانة ببولاق ١٢٥٧ ساعة (١٨٤١) . الجزء الذى يتنـــــاول « حساب التفاضل » طبع بعد ذلك بدون تاريخ .

٢ – دستور مبارك معرب عن سنة ١٢٦٣ هلالية هجرية عام *النفع فى القطر المصرى* وغيره ، بولاق ، ١٢٦٢ هـ (١٨٤٦) .

٣ – "Observations et recherches sur l'intensité magnétique et sur ses variations pendant une période de 25 ans de 1829 à 1854", in *Bulletin de l'Académie Royale de Belgique*, t. XXI, no 9, Bruxelles, 1854.

(مشاهدات وابحاث عن شدة القوة المغناطيسية وعن انحرافاتها على مدى ٢٥ عاما من ١٨٢٩ إلى ١٨٥٤) .

٤ – "Mémoires sur les calendriers judaïque et musulman. Première partie : Du calendrier judaïque", in *Mémoires couronnés et mémoires des savants étrangers*, t. XXVI, mémoire présenté à la classe des sciences de l'Académie Royale de Belgique, le 8 mai 1855. Bruxelles, M. Hayez, 1855.

(مذكرة حول التقويمين اليهودى والاسلامى. الجزء الاول : فى التقويم اليهودى) .

٥ – "Etat actuel des éléments du magnétisme terrestre à Paris et dans ses environs, inclinaison magnétique", in *Compte rendu des séances de l'Académie des Sciences*, tome XLII, séance du 12 mai 1856.

(الحالة الراهنة لعناصر الجاذبية الارضية فى باريس وضواحيها ، الميل الزاوى) .

٦ – "Etat actuel des éléments du magnétisme terrestre à Paris et dans ses environs, intensités", in *Compte rendu des séances de l'Académie des Sciences,* tome XLIII, séance du 13 octobre 1856.

(الحالة الراهنة لعناصر الجاذبية الارضية فى باريس وضواحيها ، شدتها) .

٧ – "Mémoire sur l'état actuel des lignes isocliniqures et isodynamiques dans la Grande-Bretagne, la Belgique et la France", in *Mémoires couronnés et mémoires des savants étrangers,* tome XXIX, mémoire présenté à la classe des sciences de l'Académie Royale de Belgique, le 8 novembre 1856, Bruxelles, M. Hayez, 1856.

(مذكرة عن الحالة الراهنة لخطوط التساوى الميلى وخطوط التقاوى المغناطيسى فى بريطانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا) .

٨ – "Mémoire sur le calendrier arabe avant l'islamisme et sur la naissance et l'âge du prophète Mohammad", in *Journal Asiatique,* Paris, mars 1858 ; puis, édition un peu abrégée, in *Mémoires couronnés et mémoires des savants étrangers,* mémoire présenté à la séance de l'Académie Royale de Belgique, le 3 avril 1858, Bruxelles, M. Hayez, 1858.

(مذكرة حول التقويم العربي في ما قبل الإسلام ومولد الرسول محمد وعمره) .

٩ – "Identité du rôle de l'auxiliaire avoir et du verbe BÇä lié avec un autre verbe", in *Journal Asiatique,* 1859.

(تحديد دور الفعل المساعد و« بقى » مستعملة مع فعل آخر) .

١٠ – Rapport à Son Altesse Mohammed Saïd, vice-roi d'Egypte, sur l'éclipse totale de soleil observée à Dongolah (Nubie), le 18 juillet 1860, Paris, Mallet-Bachelier, 1861 ; réédition in *Mémoires de l'Institut Egyptien,* tome I, p. 87-98, Le Caire, 1862.

(تقرير عن الكسوف الكلى للشمس الذى تمت مشاهدته فى دنجلة (النوبة) ، فى ١٨ يوليو ١٨٦٠) .

١١ – "L'âge et le but des Pyramides lus dans Sirius" in *Bulletins de l'Académie Royale des Sciences, des Lettres et des Beaux-Arts de Belgique,* 31e année, 2e série, tome XIV, p. 171-186, Bruxelles, 1862 ; réédité avec quelques modifications à Alexandrie, imprimerie Mourès, Rey & Co., 1865, puis au Caire, imprimerie J. Serrière, 1885.

(عمر الأهرامات والهدف من بناءها) .

١٢ – Carte de l'antique Alexandrie, Paris, impr. Monrocq, 1866.

(خريطة الإسكندرية القديمة) .

١٣ – Carte des environs d'Alexandrie, contenant le lac Mareotis, ceux d'Aboukir dont les emplacements y et d'Edkou, ainsi que les anciens cours d'eau et les villes dont les emplacements sont déterminés par mes propres recherches au 1:200000, Paris, imp. Monrocq, 1886.

(خريطة ضواحى الإسكندرية بما فى ذلك بحيرات المريوطية وأبو قير وإدكو ، وكذلك المجارى المائية والمدن التى حددت مواقعها بناء على دراستى الخاصة لها) .

١٤ – "Aperçu général du territoire égyptien et de ses environs", in François-Levernay, *Guide général de l'Egypte, Annuaire officiel, administratif, commercial et industriel*, p. 15-27, Alexandrie, 1868 (texte daté du 3 novembre 1867).

(نظرة عامة على الأراضى المصرية وضواحيها) .

١٥ – "Sur l'antique Alexandrie", séances des 11 août et 13 novembre 1868, 5 février 1869 de l'Institut Egyptien, in *Bulletin de l'Institut Egyptien*, 1ère série, no 10, p. 96-101, 103-107, 117-121 et 128-131, Le Caire, 1869 (il s'agit en fait d'une lecture de son mémoire par le docteur Schnepp, agrémentée de commentaires de membres de l'Institut Egyptien).

(عن الإسكندرية القديمة) .

١٦– حل مسألة جبر ، فى : *روضة المدارس* ، ١٥ ربيع الاول ١٢٨٨ هـ

١٧– Cartes du Delta, publiées au Caire en 1289H (1872).

خرائط الدلتا ، نشرت بالقاهرة فى عام ١٢٨٩ هـ

١٨– *Mémoire sur l'antique Alexandrie, ses faubourgs et environs découverts, par les fouilles, sondages, nivellements et autres recherches*, Imprimerie de Bianco Luno, Copenhague, 1872.

(مذكرة عن الإسكندرية القديمة والقرى والضواحى التى تم اكتشافها عن طريق الحفريات والفحص والتقدين وغيرها من الأعمال)

١٩– *Le système métrique actuel d'Egypte, comparé au système français, les nilomètres tant anciens que modernes et les antiques coudées de l'Egypte,*

Imprimerie de Bianco Luno, Copenhague, 1872 ; réédité in *Journal Asiatique*, 7e série, tome I, janvier 1873 ; traduction arabe éditée à Istambul en 1290 H (1873).

(مقارنة بين النظام المترى المستعمل حاليا فى مصر والنظام الفرنسى ، مقاييس النيل القديمة والحديثة والاذرع المصرية القديمة) .

٢٠- "Sur le système actuel de poids et mesures usités en Egypte", séance du 7 juin 1872 de l'Institut Egyptien, in *Bulletin de l'Institut Egyptien*, 1re série, no 12, p. 18-20, 1873.

(حول النظام الحالى للمقايس والموازين المستعملة حاليا فى مصر) .

٢١- « مرور كوكب الزهرة على قرص الشمس » ، فى : *روضة المدارس* ، العدد ٢١ ، ١٥ ذى اقعدة ١٢٩١ ، ص ٣-٤ (١٨٧٤) ، نشر ايضا فى : الوقائع المصرية ، العدد ٥٩٦ ، ١١ ذى القعدة ١٢٩١ هـ

٢٢- "Sur l'ancienne branche sébennytique du Nil", séance du 14 juin 1874 de l'Institut Egyptien, in*Bulletin de l'Institut Egyptien,* 1re série, no 13, p. 98 sq., Le Caire, 1875.

(الفرع القديم للنيل ، محاضرة)

٢٣- "Le recognizioni dello stato maggiore egiziano nel bacino di Nilo, sulle coste del Mar Rosso e Golfo d'Aden, e nel Deserto Libico, 1871 - giugno 1875.*Cosmos, comunicazioni sui progressi più recenti e Cosmos, communicazioni sui progressi più recenti e notevoli della geôgrafia e delle scienze affini, di Guido Cora,* vol. III, p. 55-60, Turin, 1875.

٢٤- "Monatmittel des Luftdruches und der Temperatur zu Kairo in der Tahrer-1875 und 1876", in *Meteorol. Zeitsch.,* Vienne, xii, 1877, p. 296-297.

(لم نتحقق من هذا المصدر الذى ورد فى Sherbom)

٢٥- « مواد شتى فى احوال اراضى مصر ونيلها وترعها وجسورها وريها والعالى منها والواطى واحوالها الجوية » ، فى : ابراهيم خليل ، نتيجة ١٢٩٥ هـ ، (١٨٧٧) القاهرة ، ١٢٩٤ هـ .

٢٦- « ملحقة فى الارصاد الجوية بمصر وميزانية اراضى الصعيد » ، فى : ابراهيم خليل ، نتيجة ١٢٩٦ هـ ، القاهرة ، ١٢٩٥ هـ (١٨٧٨) .

٢٧- "Sur la nécessité d'établir des stations météorologiques en Egypte", in *Bulletin de la Société khédiviale de Géographie du Caire,* tome II, p. 47-50, 1882.

(حول ضرورة إنشاء محطات للأرصاد الجوية فى مصر)

٢٨- "Sur la possibilité de prévoir les hauteurs de la crue du Nil", in *Bulletin de la Société khédiviale de Géographie du Caire,* tome II, p. 327-330, 1882.

(حول إمكانية التنبؤ بمستوى فيضان النيل) .

٢٩- "Sur la coudée du nilomètre de Rodah, séance du 13 janvier 1877 de l'Institut Egyptien, in *Bulletin de l'Institut Egyptien,* 1re série, no 14, p. 100 sq., Le Caire, 1886.

(عن ذراع مقياس النيل فى الروضة)

مراجع عن محمود الفلكى

[قائمة غير مكتملة]

١- أحمد عزت عبد الكريم ، *تاريخ التعليم فى مصر* ، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٤٥ (ذكر محمود الفلكى عدة مرات) .

٢- أحمد سعيد الدمرداش ، محمود حمدى *الفلكى* ، القاهرة ، بدون تاريخ ، (غالبا حوالى ١٩٦٥) .

٣- أمين سامى ، « محمود الفلكى باشا » ، فى *الأهرام* ، ٢٧ مايو ١٩٢٩ .

٤- إبراهيم حلمى عبد الرحمن ، « محمود الفلكى » فى *إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته* ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٣٣١ - ٢٤٧ .

٥- Ismaïl bey Moustapha, *Notice biographique de S.E. Mahmoud Pacha l'astronome,* Société khédiviale de Géographie, Le Caire, 1886.

(ترجمة حياة محمود باشا الفلكى)

٦- محمد مختار ، *ترجمة حياة العالم الفاضل المغفور له محمود باشا الفلكى* ، الجمعية الجغرافية الخديوية ، القاهرة ، ١٨٨٧ .

٧- عمر طوسون ، *البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهدى عباس الأول وسعيد* ، القاهرة ، ١٩٣٤ ، ص ٤٥٠ -٤٥٥ .

أعمال أخرى تم ذكرها

١- بدون مؤلف ، *نبذة فى علم الفلك من دروس مدرسة المهندسخانة ببولاق* (١٧٨ صفحة ، دون ذكر المؤلف أو التاريخ أو الناسخ) ، مخطوطة رياضة ٢٨٤ ، مكتبة تيمور ، دار الكتب .

٢- أحمد عزت عبد الكريم ، *تاريخ التعليم فى عصر محمد على* ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

٣- Bernand (A.), *Alexandrie La Grande*, Paris, 1966.

(الإسكندرية ، المدينة العظمى) .

٤- Crozet (P.), "Les Saints-Simoniens et le transfert des sciences exactes en Egypte", in *Actes du Colloque "Le Saint-Simonisme en Egypte"*, IMA, Paris, novembre 1991, à paraître.

(السان سيمونيون ونقل العلوم الدقيقة فى مصر) .

٥- Delambre (J.B.), *Astronomie théorique et pratique,* 3 vol., Paris, 1814.

(الفلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية) .

٦- Ecole polytechnique, *Cours d'Astronomie et de Géodésie,* 1re division, cours autographié, 1847.

(علم وصف السماء أو المبادىء الأساسية فى علم الفلك) .

٧- Francoeur (L.B.), *Uranographie ou traité élémentaire d'astronomie,* Paris, 1828, 4e édition.

(بحث فى مبادىء علم الفلك) .

٨- Heyworth-Dunne (J.), *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt*, Londres, 1939, rééd. 1968.

(مدخل فى تاريخ التربية فى مصر الحديثة) .

٩- Ihsanoglu (E.), "Ottomans and European Sciences", *Science and Empires*, ed. P. Petijean, C. Jani & A.M. Moulin, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, 1992.

(العثمانيون والعلوم الأوروبية) .

١٠- Ismaïl Effendy, '*Observation de l'éclipse totale du soleil à Montcayo le 18 juillet 1860,* Archives de l'observatoire de Paris, carton 1850-1942, II-A-3.

(مشاهدة كسوف الشمس الكلى فى ١٨ يوليو ١٨٦٠) .

١١- إسماعيل مصطفى الفلكى ، *الدرر التوفيقية فى تقريب علم الفلك والجيوديسية* ، بولاق ، ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤) .

١٢- Lambert (Ch.), *Papiers personnels*, Fonds Enfantin, Bibliothèque de l'Arsenal, Paris.
(أوراق شخصية ، وثائق Enfantin) .
١٣- Lambert (Ch.) et Hékékian, *Programme de l'Enseignement de l'Ecole Polytechnique,* Fonds Enfantin, Bibliothèque de l'Arsenal, Paris, mass. 7746/1.
(البرنامج التعليمي في مدرسة المهندسخانة) .
١٤- Le Verrier (U.), *Mémoires sur l'état actuel de l'Observatoire impérial de Paris*, Paris, 1858.
(مذكرة عن الوضع الراهن لمرصد باريس الإمبراطوري ومشروع تنظيم النواحي العلمية) .
١٥- Le Verrier (U.), *Rapport adressé au Ministre de l'Instruction publique et des Cultes sur l'observation de l'éclipse totale du 18 juillet*, Paris 1860.
(تقرير مرفوع إلى وزير المعارف العامة والأديان عن مشاهدة الكسوف الكلي يوم ١٨ يوليو ، باريس ، ١٨٦٠ ، جزئان) .
١٦- مذكرات عن أهم أعمال المنفعة العامة التي تم تنفيذها في مصر منذ أقدم العصور وحتى أيامنا هذه ، باريس ، ١٨٧٢-١٧٨٣.
١٧- مختار الغازي (ا) ، *إصلاح التقويم* ، ترجمة شفيق منصور عن اللغة التركية ، ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩) .
١٨- ناللينو (ك) ، *علم الفلك ، تاريخه عند العرب في القرون الوسطى* ، روما ، ١٩١١ ، (أعيد طبعه في القاهرة ، ١٩٩٢) .
١٩- Pellissier (A.), *Rapport adressé à M. le Ministre de l'Instruction publique et des Cultes, par M. Pellissier, professeur de philosophie, chargé d'une mission en Orient, sur l'état de l'instruction publique en Egypte*, Paris, 1849.
(تقرير من Pellissier ، استاذ الفلسفة ، المكلف بدراسة حالة التعليم العام في مصر إلى وزير المعارف العامة والأديان ، باريس ، ١٨٤٩) .
٢٠- Quetelet (A.), *Rapport adressé à M. le Ministre de l'Intérieur sur l'état et les travaux de l'Observatoire Royal pendant l'année 1853*, Bruxelles, 1854.
(تقرير إلى وزير الداخلية عن حالة وأعمال المرصد الملكي خلال عام ١٨٥٣) .
٢١- Quetelet (A.), "Rapport sur l'âge et le but des pyramides, lus dans Sirius", in *Bulletins de l'Académie Royale des Sciences, des Lettres et des Beaux Arts*, Bruxelles, 1862, 2esérie, t. XIV, p. 169-170.

(تقرير عن عمر الأهرامات والهدف من بنائها) .

٢٢- Régnier (Ph.), *Les Saints-Simoniens en Egypte, 1833-1951*, Le Caire, 1989.

(السان سيمونيون في مصر ، ١٨٣٣ – ١٨٥١) .

٢٣- Rodziewicz (M.), "Le débat sur la topographie de la ville antique", in *Alexandrie entre deux mondes*, R.O.M.M., no 46, 1987, p. 38-47.

(حوار حول طبوغرافية المدينة القديمة) .

٢٤- شوقى (م) ، *الكوكب الازهر فى عمل الربع المقنطر* ، القاهـرة ، ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠)

٢٥- Sherborn (D.), *Bibliography of scientific and technical litterature relating to Egypt, 1800-1900*, Le Caire, 1915.

(بيبليوغرافيا المراجع العلمية والفنية المتعلقة بمصر ، ١٨٠٠ – ١٩٠٠).

الهوامش

١- عبد الرحمن (إبراهيم حلمى) ، ص ٣٤٦.

الدمرداش (أحمد سعيد) ص ٤٥ .

٢- إسماعيل مصطفى الفلكى ومحمد مختار.

٣ – انظر Ihsanglu ص ٤١ – ٤٢ .

٤ – برنامج ، ص ٦ (.Lambert (Ch.) et Hékékyan (J

٥- المرجع السابق ، ص ٢٢ .

٦- المرجع السابق ، ص ٤٥ .

٧- المرجع السابق .

٨- المرجع السابق ، ص ٢٤ .

٩ – Lambert ، مخطوطة ٧٧٤٦/٢ . من الصعب تحديد ما اذا كانت هذه الدروس موجهة إلى كافة الطلبة .

١٠- وفقا لما قاله إسماعيل مصطفى ، وهو أحد تلاميذه ، وLambert .

١١- استمدت هذه المعلومة من دراسة إحدى المخطوطات المجهولة المؤلف وعنوانها « نبذة فى علم الفلك من دروس مدرسة المهندسخانة ببولاق » ، وهى غالبا جزء من دروس

محمود الفلكى . تبين لنا أنها ترجمة جزئية لفصول من كتاب Francoeur حول القمر وخسوفه والتقويمات وهذه الترجمة مزودة فى بعض أجزائها بإيضاحات مأخوذة عن Delambre حينما لم تتوفر فى كتاب Francoeur . انظر أيضا للمقارنة : *مدرسة* الهندسة ، *دروس فى الفلك* ، ١٨٤٧ .

١٢- انظر Crozet ، السان سيمونية .

١٣- Lambert ، مخطوطة 7747/3, f° 19, V°

١٤- التقويم الوحيد الذى تمكنا من الرجوع إليه هو التقويم الذى نشر عام ١٢٦٣ (دستور مبارك معرب عن سنة ١٢٦٣) . إلا أن محفوظات الـ Bibliothèque de l'Arsenal Lambert , mss.7747/5 fo 27, Vo) تشير إلى نشر نتيجة لعام ١٢٦٢ ، كما أن إسماعيل مصطفى يذكر حولية لعام ١٢٧٤ (رجع سبق ذكره ص ٩) وفهرس دار الكتب يشير إلى تقويم آخر لعام ١٢٦٥ يبدو أنه فقد . وحتى تتضح أهمية هذا العمل ، رأينا أن نورد هنا تقريرا مقتضبا عن التقويم لذا أطلعنا عليه وإن كان قد وضع فى فترة غير فترة محمود ورغم أن مثل هذا التقويم لم ينشر حتى الآن . يضم النص ٨٢ صفحة وهو يبدأ بتعريف بعض المفاهيم ، وإعطاء بعض الإيضاحات الخاصة بالأسلوب المتفق عليه فى الكتابة ، ثم تواريخ باختراق الشمس للأبراج ، وتواريخ فصول السنة والأعياد الإسلامية والمسيحية . ويعطى بعد ذلك لكل يوم من السنة المقابل فى التقويم الهجرى والقبطى و الغريغورى واليوليوسى ، ومواقيت الصلاة فى أربع مناطق مختلفة ومواقع الشمس والقمر فى سماء القاهرة فى ساعة الظهيرة . ويحدد بعد ذلك ، مواقع الكواكب فى ثلاثة أيام من كل شهر وكذلك مواقع النجوم . جدير بالذكر أنه ليس هناك أية إشارة إلى كوكب Uranus رغم اكتشافه عام ١٧٨١ ، وهذا دليل آخر على أن هذا التقويم قد وضع للاوساط التقليدية بينما وضع جدول الكواكب خصيصا للفلكيين .

(*راجع دستور مبارك* ، ص ٤). وفى نهاية الكتاب إرشادات خاصة بتوزيع الأنشطة الزراعية على مدار السنة التالية .

١٥- انظر Crozet ، مرجع سبق ذكره .

١٦- يتضح بالفعل من يوميات Lambert لعام ١٨٣٥ أنه مهتم بحركة النجوم والنظام الشمسى (mss.7747/5 fo 27, Vo ، مارس - ابريل ١٨٣٥) ، يبدو كذلك أنه حاول الكتابة عن نورانية الأجرام السماوية .

١٧- ذكره Regnier ، ص ١٠٨ .

١٨- لايزال ما دونه من ملاحظات موجود ضمن محفوظات المرصد ويمكن الاطلاع عليه .

١٩- Heyworth-Dunne ص ٧٧-٨٤ .

٢٠- يقول Lambert أنه « اكتسب حينئذ مودة المشايخ » (انظر عاليه). ومن جهة اخرى ، كتب اسماعيل مصطفى بعد قيامه بوصف حوليات عام ١٢٦٤ مباشرة ، وكأن هناك علاقة سببية بين الامرين : في نفس هذا العام رقي محمود إلى رتبة ملازم اول ومنحه الجمهور لقب الفلكي (ترجمة ، ص ٩) .

٢١- غالبا تم التعارف بين الرجلين بحكم وظيفتهم . علاوة على أن محمود الفلكي يذكر في عام ١٨٦٢ « صديق » يدعى مصطفى شوقي اقام معه اربعة أيام في معسكر على سفح الاهرامات لمساعدته « مجاملة منه » في عمليات « القياس » ، عمر الأهرامات والهدف من بنائها (طبعة ١٨٦٥) ، ص ٦.

٢٢- شوقي ، ص ٣ .

٢٣- Quetelet ، تقرير عن حالة المرصد ، ص ٣ . وفي رأيه أن « طبيعة الأرض » تتعلق بوجه خاص ، « بدرجات الحرارة الأرض وتغيرات اتجاه وقوة المغناطيسية الارضية » (مرجع سبق ذكره ، ص ٤) .

٢٤- انظر Le Verrier ، مذكرة ، ص ٥٩-٧٠ و ص ٧٥ . كانت فرنسا متخلفة إلى حد ما في هذا المجال بالنسبة لغيرها من الدول الأوروبية . وهذا التأخر هو الذي دفع محمود الفلكي إلى التوجه إلى بروكسيل ليكون تحت الإشراف العلمي لـ Quetelet الذي كان يتمتع بخبرة عشرات السنوات في هذا المجال .

٢٥- محمود الفلكي أول من نادى بذلك في مصر في الثمانينات . انظر : *حول ضرورة إنشاء محطات أرصاد جوية* ، ١٨٨٢ .

٢٦- فيما يتعلق بدراسات ورصد الأحوال الجوية في مصر التي قام بها اعضاء الجاليات الاوروبية حتى الثلث الثاني من القرن التاسع عشر يمكننا ان نذكر :

Clot Bey, Destouches, Perron, Aubert-Roches, Schnepp, Rossi, Thurburn, Colucci.

أغلبهم ، كما نرى ، من الاطباء اذ كان هناك اعتقاد بوجود علاقة قوية بين تطور العناصر الجوية وحالة الصحة العامة .

٢٧- Linant de Bellefonds ، ص ٣٨٢ . ظروف نشأة المرصد تؤكدها أيضا المحفوظات المصرية (انظر عبد الكريم ، *تاريخ التعليم في عصر محمد علي* ، ص ٣٧٦) .

٢٨- لن يحصل مرصد العباسية على منظار عبور إلا في عام ١٨٧٢ (إبراهيم حلمي عبد الرحمن ، ص ٣٣٨) .

٢٩- Pellissier ، ص ٨ .

٣٠- Faye (H.) ، تقرير إلى أكاديمية العلوم ، فى : محمود بك ، *تقرير عن الكسوف* ، ١٨٦٠ ، ص ٣٤-٣٥ .

٣١- لن تنشر سوى الاعمال الخاصة بالجاذبية الأرضية . لأن Quetelet يؤكد فى عام ١٨٥٥ ان محمود ، خلال فترة اقامته فى بروكسل ، قد « اهتم على وجه الخصوص بعلم الأرصاد الجوية وطبيعة الكون » (تقريرعن مذكرة محمود فى : محمود بك ، مذكرة عن التقويم العبرى ، ص ١٧) .

٣٢- لفظ « مقتضب » laconique هو اللفظ الذى استعمله Faye و Delaunay ، فى تقريرهم عن هذا العمل امام اكاديمية العلوم بخصوص وصف « الظواهر الطبيعية » (مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢) .

٣٣- موضوع هذا الجدل هو معرفة ما إذا كانت الذيلات المضيئة عن قرص القمر عبارة عن بروز من الشمس إما أن لها مصدر آخر (القمر - الغلاف الجوى - ظاهرة بصرية). وقام إسماعيل مصطفى أيضا بمشاهدة هذا الكسوف ولكن من أسبانيا ، ووصف هذه البروز الشمسية خاصة من حيث تطورها عبر الزمن. واستند Le Verrier إلى بعض العناصر التى وردت فى هذا الوصف عندما أراد تحديد طبيعتها ، انظر إسماعيل افندى ، *مشاهدة* ، و Le Verrier ، *تقرير عن الكسوف* ، ج ١ ص٢-٣ و ج٢ ص ٨-٩ .

٣٤- لم نجد اثرا لهذه الخريطة ولا للمذكرة المرفقة بها. ربما لم يكن لهما وجود رغم ان المؤلف قد اعلن انهما على وشك النشر.

٣٥- مرور كوكب *الزهرة* ، ١٨٧٤ .

٣٦- *الدرر التوفيقية*.

٣٧- انظر بيان مؤلفات محمود الفلكى .

٣٨- ربما يكون نابليون الثالث ، عندما اراد تأليف كتابا عن حملة قيصر فى الاسكندرية ، قد طلب من الخديوى اسماعيل ان يمده بخريطة المدينة القديمة. (وفقا لكتاب Bernand ، ص ١٦-١٧) .

٣٩- حول هذه الدراسة وكيف تقبلتها الأجيال المتتالية من رجال الآثار ، انظر Rodziewicz .

٤٠- لم نذكر هنا من أعمال محمود الفلكى سوى ما نشر منها أو ما أشار إليه فى كتاباته المنشورة . هذا لا يعنى إذن أنه توقف تماما عن الكتابة فى مجال الفلك ، خاصة أثناء

توليه إدارة المرصد . إلا أنه يبدو أن المرصد قد اقتصر على تحديد Le midi moyen ووضع التقويم السنوى .

٤١- فى عام ١٨٦١ كتب محمود الفلكى بالفعل : « هناك مجموعة من المشاهدات الخاصة بقياس الحرارة والضغط الجوى والرطوبة تجرى من منزلى فى بولاق . وهذه المشاهدات تسجل بانتظام كل ثلاث ساعات ، ابتداء من السادسة صباحا وحتى التاسعة مساء » . (رسالة إلى Quetelet نقلها هذا الأخير فى تقرير عن عمر الأهرامات والهدف من بناءها ، ص ١٦٩) . يبدو أن مجموعة نتائج هذه المشاهدات قد فقدت .

٤٢- هكذا : *حول ضرورة انشاء محطات للارصاد الجوية* ، ١٨٨٢ ، ص ٤٨ .

٤٣- المرجع السابق ، ص ٤٩ . انظر ايضا *حول إمكانية التنبؤ بمستوى فيضان النيل* ، ١٨٨٢. فى هذا النص الأخير ، يحاول المؤلف اقناع القراء بإمكانية التوصل إلى معادلة بسيطة وصحيحة لاستنتاج ما سيكون عليه مستوى المياه عند أسوان فى شهر سبتمبر وذلك من خلال درجات الحرارة والضغط الجوى فى القاهرة خلال شهر فبراير ومارس وابريل ويوليو . وإن كان المؤلف لم يفصح عن هذه المعادلة لأنها لاتعتمد إلا على عدد محدود من المشاهدات (التسجيلات التى تمت خلال احد عشر عاما فقط) .

٤٤- كتاباته الاخرى تتعلق أكثر بالدراسات اللغوية و« الاستشراقية »والتاريخية والفنية .

٤٥- *مشاهدات وابحاث حول شدة المجال المغناطيسى* ، ١٨٥٤ ، *مذكرة عن الحالة الراهنة لخطوط التساوى الميلى وخطوط التقاوى المغنطيسى*، ١٨٥٦ .

٤٦- Quetelet ، تقرير عن مذكرة محمود ، فى : محمود بك ، *مذكرة عن التقويم العبرى* ، ص ١٧ .

٤٧- كتب محمود نفسه يقول أن الهدف من رحلته إلى بريطانيا هو « الاتصال بمشاهير علماء هذا القطر وتحديد العناصر المغناطيسية هناك وأخيرا مقارنتها بما قد يحصل عليه فى أوروبا ثم بعد ذلك فى مصر باستخدام نفس المعدات » (*مذكرة عن الحالة الراهنة لخطوط التساوى الميلى وخطوط التقاوى المغناطيسى* ، ص ٣) .

٤٨- « تقرير عن مذكرة محمود » فى : محمود بك ، *مذكرة عن التقويم العبرى* ، ص ١٧ .

٤٩- انظر عاليه نص Faye الذى ذكرناه ، حيث وصف مصر بأنها « بلد جديد » .

٥٠- طبيعة دور الفعل المساعد مع « بقى » عند استعمالها مع فعل اخر ، باريس ، ١٨٥٩ .

٥١- Nallino ، ص ٩٤-٩٥ ، والكتاب عبارة عن مجموعة المحاضرات التى ألقيت فى الجامعة المصرية .

٥٢- معرفة ما اذا كان هذا التقويم شمسى - قمرى أم قمرى فقط .

٥٣- ختاما لمذكرته حول تقويم ما قبل الإسلام ، كتب محمود الفلكى ما يلى : « من الواضح (...) ان حسم هذا الموضوع بناء على شهادة المؤرخين فقط أمر غاية الصعوبة. ولذا لم أتوصل فى هذه المذكرة إلى حل نهائى الا بالاسترشاد بالعديد من الظواهر السماوية والاستناد على حسابات فلكية » .

(مذكرة حول التقويم العربى فيما قبل الإسلام ، ١٨٥٨ ، طبعة *Journal Asiatique* ، ص ٨٣) .

٥٤- هذا ما يتضح لنا من إفصاحه عن نواياه . إذ يقول محمود الفلكى على سبيل المثال ، بخصوص مذكرته حول التقويم اليهودى : « إن المؤلفين الفرنسيين الذين كتبوا عن التقويمات لم يتناولوا التقويم اليهودى إلا بطريقة منقوصة : المذكرة التى اتشرف بتقديمها للأكاديمية من شأنها أن تملأ هذا الفراغ (...) التقويم الإسلامى بصفة خاصة جدير بالاهتمام ، فهو يحتوى على نقاط عديدة غاية الأهمية ، بل أساسية إن صح القول ، لا نجدها ، على حد علمى فى أى كتاب أوروبى ، وننتاولها هنا بالتفصيل » .

(*مذكرة حول التقويم اليهودى* ، ١٨٥٥ ، ص ٣)

٥٥- *مقارنة بين النظام المترى المستعمل حاليا فى مصر والنظام الفرنسى* ، ١٨٧٢ ، ص ٣ -٥ .

٥٦- هذا ما يوحى به عنوان المذكرة .

٥٧- انظر : مختار الغازى ، *إصلاح التقويم* ، ١٨٨٩ .

البحث العلمى والتحديث فى مصر *
مثال على مصطفى مشرفة ، ١٨٩٨- ١٩٥٠

[دراسة نموذج مثالى]

رشدى راشد
CNRS
ترجمة سامية رزق

إن مـؤرخ العلـوم الذى يتناول مـوضـوع التـحـديث العلمـى فى بلد من بلاد العالم الثالث والعلاقة بين عملية التحديث هذه والبحث العلمى ، يواجه بأطروحتين واهمـتين . وتترصـد هذه الأطروحـات بشكل عـام بالمـهـتـمين بالعـلاقة بين العلم والمجتمع . الوهم الأول امبريقى ، وفيه يكتفى المؤرخ فى تفسيره للظواهر برصد الأحداث والوقائع الاجتماعية ، ويكون هذا الوهم أكثر خطورة إذا ما ترك المؤرخ

* هذا المقال جزء من المؤلف الجماعى « علوم عصر الامبراطوريات » ، تحت الطبع : دار P. U. F. ، وقد قدم فى إطار ندوة « الإصلاح الاجتماعى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٢ .

جانبا الوقائع المتعلقة بمضمون المعرفة العلمية . وقد يحدث أيضا أن تفسر الظواهر من خلال دراسة الظروف المواتية لاحتمال وقوعها والتي تعتمد على تفسير مسبق « لجوهر » هذه الظواهر وفي هذه الحالة يكون الوهم استعلائيا ، وتزداد مخاطره إذا ما اكتفى المؤرخ في تأريخه للنشاط العلمي ، بالعناصر التي تمكنه من وصف العقليات والمواقف الناجمة عنها .

وبناء عليه ، إذا كنا نريد تفهم وتفسير مظاهر « تملك » العلم الحديث في مصر وآثاره فلا يمكن الاكتفاء بحصر المعطيات ووصف المؤسسات ، أو بتقديم صورة ما بزعم إنها تمثل الثقافة العربية أو المصرية . والسؤال هو كيف يمكن إجراء مثل هذا البحث في الظروف التي يمر بها البحث التاريخي حاليا في معظم دول العالم الثالث بما في ذلك مصر دون الوقوع في نوع من التشدد العقيم ؟ إن أفضل الطرق لمن يريد تفسير هذا الأمر هو اختيار « نماذج مثلى » بمعنى أكثر تواضعا من المعنى الذي يعطيه Max Weber لهذا المفهوم . والنموذج المثالي يظهر دائما في صورة تنظيم لعلاقات قابلة للفهم خاصة إما بالوضعية التاريخية ، وإما بتوالي الأحداث . إلا أن هذا التنظيم لا يكتسب كامل القيمة التصورية التي نجدها عند Max Weber بل هو مجرد أداة تصنيف لتقسيم المراحل التاريخية أو هو عقلانية مؤقتة . وعلى هذا الأساس وقع اختيارنا على على مصطفى مشرفة . فنحن نرى فيه رمز لطبقة من العلماء في مجتمع من مجتمعات العالم الثالث ، كان آنذاك تحت الاحتلال البريطاني ، بيد أنه موجود كذلك ، مع بعض الإختلاف ، في مجتمعات أخرى مثل الهند . وسوف نرى فيما يلي كيف أن هذا النموذج كان مثالا وموضوعا للأساطير .

ولد على مشرفة في منتصف الطريق بين الاحتلال البريطاني لمصر وثورة ١٩١٩ الرامية إلى تحرير الوطن . فقد ولد في ١١ يوليو ١٨٩٨ في دمياط ، من عائلة متوسطة من الملاك ، فقدت ثروتها أثناء أزمة القطن التي وقعت في عام ١٩٠٧ . وكان والده ، الذي لم يعش سوى ثلاث سنوات بعد إفلاسه يعتنق أفكار

الأفغانى ومحمد عبده التقدمية حتى أن الجميع ، بما فى ذلك ابنه ، كانوا يشكون فى انتمائه – إن لم يكن تنظيمه – للحركة الماسونية . كل هذه العوامل التاريخية و الأيديولوجية تحدد لنا شخصية على مشرفة وتربيته . وجلى أن هذه التربية كانت تربية حديثة . فبعد دراسته فى مدرسة أهلية بدمياط ، ذهب على مشرفة إلى القاهرة لاستكمال دراسته فى المدرسة السعيدية ثم التحق بمدرسة المعلمين وتخرج فيها عام ١٩١٧ . وبعد ذلك أرسل إلى إنجلترا لمواصلة الدراسة هناك ، إلا أنه اختار أن يبدأ من جديد ليحصل على شهادة البكالوريوس فى الرياضيات عام ١٩٢٠ . وفى خطاب له بتاريخ ٦ يناير ١٩١٨ ، بينما كان طالبا فى Nottingham College بلندن ، كتب على مشرفة مقارنا مستوى التعليم فى كل من مصر ولندن بخصوص امتحان الـ Inter-Science : « *أما فيما يتعلق بالرياضيات فى هذين القسمين فهى غاية السهولة ولايفوق مستواها مقررات البكالوريا المصرية قسم ثانى إلا قليلا ، أما الجزء النظرى من مادة الطبيعة فمستواه مماثل لمستوى هذه المادة فى مدرسة المعلمين بمصر ، بينما الجزء العملى منها يفوق قليلا ما يدرس فى مصر . وكذلك الأمر بالنسبة لمادة الكيمياء* » . أقل ما يقال فى هذا الشأن هو اذن أن نظام التعليم فى مصر كان يعد هذا الجيل لمواصلة الدراسة على مستوى دولى .

على أية حال ، فقد نال على مشرفة دكتوراه الفلسفة بعد ثلاث سنوات من الدراسة فى لندن أى فى عام ١٩٢٣، ثم عاد إلى أرض الوطن ومدرسة المعلمين ، وفى عام ١٩٢٤ ، وكان آنذاك فى السادسة والعشرين من عمره ، سافر مرة أخرى إلى لندن لمناقشة رسالة الدكتوراه فى العلوم . وقد ظل يمارس نشاطه العلمى البحت لمدة ٢٧ عاما من ١٩٢٢ إلى ١٩٤٩ ، ويتميز هذا النشاط بسمتين هما قلة عدد الأبحاث – عشرون مقالا – والاستمرارية رغم مهامه الادارية ، وواجباته بصفته شخصية عامة ، وحتى العزلة التى فرضتها الحرب العالمية الثانية . ولكن لكى نفهم جيدا الخصائص الأخرى لأعمال مشرفة علينا أن نقوم بتحليل سريع لمساره

العلمى . تنقسم حياته العلمية إلى فترتين : الفترة الانجليزية وفترة ما بعد عودته وحتى إندلاع الحرب ، ثم فترة ما بين الحرب ووفاته المبكرة . وسوف نستعرض الآن كل من هذه المراحل المتتالية من حياة على مشرفة العلمية .

مشرفة الباحث : بين لندن والقاهرة

إن الأعمال الأولى لعلى مشرفة ، أى الأبحاث التى قام بها للحصول على درجتى الدكتوراه فى الفلسفة ، تدور حول نظرية الكم الطيفى مما يضعها ضمن أحدث الأبحاث التى كانت تجرى آنئذاك في مجال الفيزياء الكمية . ولمدة ثلاث سنوات (١٩٢٢-١٩٢٥) كان مشرفة يدرس ظاهرة Stark وظاهرة Zeeman ، كما أن أول أبحاثه ، والذى نشرته مجلة Philosophical Magazine عام ١٩٢٢ ، كان عن ظاهرة Stark حيث أن Stark قد أقر فى عام ١٩١٣ أن خطوط الطيف التى تبعثها الذرة تتغير إذا تعرض المصدر لمجال كهربائى حيث تنقسم إلى عدد من المكونات الخطية . وقد افترض Stark أن هذه المكونات تكون إزاحتها متماثلة التوزيع حول موضع الخط الأصلى ، وأن الخط البيانى لإزاحة الخطوط يتم فى إحداثيات مستقيمة . ويبين مشرفة فى بحثه أولا أن هذا التماثل لا وجود له فى حالة المجالات الكهربائية العالية ، وثانيا أن الخط البيانى لإزاحة هذه الخطوط يكون على هيئة قطع مكافىء . وفيما بين سبتمبر ١٩٢٢ وسبتمبر ١٩٢٣ نشرت مجلة Philosophical Magazine و الـــ Proceedings of the Royal Society ثلاث مقالات ومذكرتين عن ظاهرة Zeeman لعالم الفيزياء الشاب على مشرفة . ولنذكر أن الأمر كان يتعلق فى هذه المرة بتأثير المجال المغناطيسى على الطيف الذرى الذى يشع من المصباح الكهربائى . وكان Zeeman قد أثبت أن خط الطيف ينقسم إلى عدة مكونات مستقيمة أو دائرية الاستقطاب .

ذلك ويمكننا أن نتبين ما وصل إليه هذا الباحث الشاب من خلال البحوث المشار إليها عاليه ، ومدى مشاركته فيما كان يجرى فى إنجلترا من أبحاث فى

مـجال الفـيـزياء ، تحت اشـراف Richardson و Wilson ، حـيـث كـان يـدرس هناك المسائل والموضوعات محل البحث وإن لم تكن أكثرها تقدماً ، حيث تمثلت الأخيرة فى تلك الفترة فى أعمال Bose و Broglie وSchodinger

ووفقا لنفس هذا التقليد البريطانى وتحت تأثير O. W. Richardson ، أستاذ علم الطبيعة ، اهتم مشرفة بالظروف الكمية للنظم المتدنية وفى ١٩٢٥ نشر له فى Proceedings of the Royal Society مقالا تحت عنوان

On the Quantum Dynamics of Degenerate Systems

(حول ديناميكا الكم للنظم المتدنية) وبدون الخوض فى التفاصيل ، جدير بالذكر أن عالم الطبيعيات W. Wilson كان قد اقترح فى عام ١٩٢٢ اعادة صياغة الظروف الكمية بما يتفق والنظرية العامة للنسبية ، مع افتراض ظرف محدد . وفى عام ١٩٢٣ ، أوضح Richardson ، أستاذ على مشرفة ، أن هذا الحل يؤدى إلى تناقضات . وفى العام التالى ، توصل على مشرفة فى الرسالة التى نشرها إلى استبصار هام ألا وهو أن النظم المتدنية متوافقة مع عدد كمى إفتراضى مجهول ، أو أن آلية التدنى مرتبطة بإعداد كمية نصف كاملة : ذلك وقد أعطت الحركة المغزلية فيما بعد التفسير الصحيح لهذه الظاهرة .

دون الخوض فى مزيد من التفاصيل عن أبحاث على مشرفة خلال هذه الفترة ، وبدون التوقف عند النتائج التى توصل إليها ، يمكن القول بأنه كان ينتمى إلى مدرسة الطبيعة الكمية البريطانية وأنه ساهم بمهارة وفاعلية فى أعمال هذه المدرسة ومع ذلك لم تراوده فى أية لحظة فكرة الاستقرار فى بريطانيا ومواصلة حياته العملية كعالم طبيعيات هناك – صحيح أن عصر هجرة العقول لم يكن قد بدأ .

ثم عاد على مشرفة إلى مصر وشغل منصب مدرس فى مدرسة المعلمين ثم عين استاذ مساعد للرياضيات التطبيقية فى كلية العلوم لدى افتتاحها . وفى العام التالى رقى إلى درجة استاذ ، بينما لم يتجاوز الثامنة والعشرين من عمره ، فأثارت

هذه الترقية لغطاً على المستوى العلمى والسياسى والإدارى ، وتدخلت شخصيات عديدة من بينها عالم الطبيعة الشهير Niels Behr وسعد زغلول قائد الحركة الوطنية . وبذلك تبدأ المرحلة الثانية من الحياة العلمية لمشرفة ، مرحلة استقراره علميا فى مصر، وإن كان منذ ذلك الحين قد لعب أدواراً متعددة ومختلفة يصعب فض الإشتباك بينها إلا أن الحاصلة المحصلة ، وما يبرز من كل هذه الأدوار هو صورة على مشرفة المصلح . ولنتناول أولا مشرفة عالم الطبيعيات .

جدير بالذكر أن أكثر ما يميز هذه المرحلة ، ويتزايد على مر السنين ، هو أن مشرفة قد وهب نفسه للبحث عن نماذج مبسطة تبين أن خصائص المادة تقتصر على الكهرباء الموجبة والكهرباء السالبة والإشعاع . ويبدو أن هدفه الرئيسى كان الوصول إلى الأزدواجية الثنائية موجات / جسيمات وذلك من منظور (نظرية Lorentz عن خاصية التحول) ينطبق على حالة الجسيمات والموجات وكذلك على خصائصها الكرو- مغناطيسية الواردة فى معادلات Maxwell . ولنبدأ بوصف منهج مشرفة قبل أن نتسائل عن معناه .

انطلق على مشرفة من النقاط التالية : أولا لابد وأن الفرق الاساسى بين المادة والإشعاع هو السرعة النسبية . فالشىء الذى ينظر إليه من خلال جهاز متحرك سرعته أقل من سرعة الضوء يمكن وصفه كمجموعة من الألكترونات والبروتونات الخ . . . أما إذا نظر لنفس هذا الشيىء entité matérielle من خلال جهاز متحرك سرعته مساوية لسرعة الضوء ، فسوف يتم وصفه على أنه إشعاع . وهذا المنطلق الأول ليس إلا تفسيرا لنظرية Lorentz ومعادلته حول خصائص التحول .

ويرى مشرفةأان هذا المنهج الفكرى من المفترض أن يتيح استخدام معادلات Maxwell فى الديناميكا الكهربائية ، للتوصل إلى تفسير الأزدواجية الثنائية . ومن الناحية الفنية ، تتمثل هذه الفكرة فى إيجاد عامل مؤثر أو أكثر ، وثابت يمكن إعطاءه قيم متغيرة من معادلات Maxwell ، بحيث يمكن تحديد وصف

العوامل المؤثرة بناء على الكميات الفيزيائية التى تستخدم فى وصف الإشعاع فى حالة إعطاء الثابت قيمة سرعة الضوء ، أما فى حالة إعطاء الثابت سرعة أقل من سرعة الضوء فتوصف العوامل المؤثرة بالكميات المستخدمة فى وصف المادة . إذا ما أردنا تلخيص هدف مشرفة ، يمكن القول بأن الأمر يتعلق بتمثيل الإزدواجية القائمة بين الجسيمات والموجات باسلوب الفيزياء التقليدية . فهو يربط هذه الإزدواجية بمسألة نظام المرجع ، أو بتحول نظام المرجع أى التحول لنظام المرجع المتحرك .

فيما بين عامى ١٩٢٩ و١٩٣١ ، نشر مشرفة بحثين فى

Proceedings of the Mathematical and Physical Society of Egypt

التى كان قد انشأها لتوه ، وفى عام ١٩٣٦ نشر مقالا عن « معادلات Maxwell وسرعة الضوء المتغيرة » وأوضح فيه أنه يمكن إعتبار أن الموجات لها تردد متغير ، متناسب مع سرعة الضوء . وبناء على هذه المعطية يطرح مشرفة السؤال حول النماذج السابقة . ثم نشر فى عام ١٩٣٩ دراسة عن الموسيقى المصرية وفى عام ١٩٤٢ كتب مقالا عن مبدأ نظرية اللا حتمية (indétermination) وخطوط الكون . الواقع أن هذه المسألة ترتبط بنظرية Heinsenberg عن العلاقات اللا حتمية وخصائص الـ « فضاء / الزمن » Espace temps .

كان من الممكن أن يؤدى إبطائه فى العمل البحثى ، علاوة على مهامه الإدارية والعلمية وعلى الحرب العالمية الثانية إلى ركود ، بل ونهاية ، الحياة العلمية لعلى مشرفة الباحث . غير أنه على النقيض بدأ على مشرفة كتابة أبحاث ورسائل ذات مستوى علمى رفيع بينما كانت الحرب على أشدها . ويتبين من هذه المؤلفات مدى إهتمامه بإيجاد نظرية واحدة تنطبق على المغناطيسية الكهربائية وعلى الجاذبية . ولنذكر فى هذا الشأن أنه لأول مرة منذ عام ١٩٢٠ ، حاول Einstein وWeyl وغيرهم دون جدوى الوصول إلى مثل هذه النظرية ، إلا أن هذين النوعين من التفاعلات قد بدت آنذك غير قابلة للتوحيد . ثم اثبتت أعمال Klein وKaluza فيما

بعد إمكانية إعطاء وصف موحد لكل من الجاذبية والمغناطيسية الكهربائية ، بشرط أن يفترض أن l'espace - temps الذى توجد به المادة ليس له ثلاثة أبعاد مكانية وبعد زمنى ، كما كان متبعاً ، وإنما أن هناك بعد واحد أو أكثر من الأبعاد المكانية الإضافية الغير ظاهرة رغم وجودها . وقد ظلت نظرية Kaluza-Klein هذه معلقة لأكثر من ثلاثة عقود ، حتى إدخالها مؤخرا فى نظرية Super-gravité وهذه هى النظرية التى استند إليها على مشرفة فى أعماله الأخيرة ، فى الوقت الذى لم يلتفت اليها أحد .

وفى عام ١٩٤٤ نشرت الـ Proceedings المصرية دراسة لعلى مشرفة عن اسقاط مخروطى معمم على مساحة مكانة ذات عدد من الابعاد . وبعد ذلك بستة أشهر قام ببحث آخر حول متريه تم تعريفها بأنها ايجابية طبقا لنظرية النسبية المحدودة حيث فسر تحولات Lorenz على أنها دوران فى فضاء خماسى الأبعاد . وبعد ذلك باثنى عشر شهراً وفى ديسمبر ١٩٤٥ نشر مشرفة بحثا عن مترية الفضاء ومعادلات حركة الجزئيات المشحونة حاول فيه صياغة مترية الفضاء - الزمن بحيث تصاغ معادلات حركة الجزئية المشحونة على إنها جيوديسية . وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يمكن التوصل إلى هذه المترية بإدخال تعديل شكلى - مع القليل من التعميم - على معادلة ريمان Riemann . وفى سبتمبر ١٩٤٨ - أى بعدها بثلاثة شهور - أعاد مشرفة النظر فى هذا البحث الأخير لإضافة خاصية اساسية من خصائص الفيزياء النووية : خطأ الكتلة فى نظام الجزئيات (تأثير الممر) . ونشر هذا البحث الأخير فى المجلة الفلسفية ، وافترض مشرفة أن للقوة النووية أصل كهربى . وهذا خطأ طبيعى شائع فى فترة لم تكن فيها طبيعة القوى النووية معروفة بوضوح (فى ١٩٣٥ لم تكن أعمال يوكاوا Yukawa معروفة بما فيه الكفاية) . ولم يتمم مشرفة عمله العلمى الأخير إلا قبل وفاته بثلاثة أشهر وهى مقالة نشرت فى مجلة « الطبيعة » بتاريخ ١٥ اكتوبر ١٩٤٩ حول خطأ الكتلة .

إن المسار العلمى لعلى مشرفة يبين لنا ، فى المرحلة الأولى ، العالم الشاب عضو المدرسة الإنجليزية ، ثم فى المرحلة الثانية ، عودته إلى مصر ومواصلة أبحاثه العلمية ذات المستوى الرفيع أيضا ولكن فى معزل عن أية مدرسة ، حيث أن عدم وجود مدرسة قومية هو الذى فرض العزلة على هذا العالم ذو المستوى العالمى .

ولدى عودته إلى مصر ، إهتم مشرفة كما رأينا ، بعلم الفيزياء الرياضية وعلم ظاهرات الطبيعة النووية . والغالب أن التقاليد الوطنية هى التى فرضت عليه هذا الإختيار . ومع ذلك فإن هذه العزلة والهامشية لم تحول دون دراسته للمسائل المطروحة فى ذلك الوقت .

المدرسة العلمية القومية وتملك العلم

بعد عودته إلى مصر بسنوات قليلة ، واجه على مشرفة مشكلة التراث العلمى القومى وتدعيمه وتطويره . وهذه المسألة التى ظلت تسيطر عليه بصورة متزايدة حتى محت من ذهنه كل المسائل الأخرى يمكن إرجاعها إلى أمرين : الأول يتعلق بالعلم ذاته والتفكير العلمى الجديد ، إذ أن الأشياء التى كان يتناولها هذا العلم ، والتى أطلق عليها Bachelard الـ phénoméno-techniques ، كانت تحتاج إلى معامل تزداد حجما وتكلفة على مر الوقت ، كما كانت تستلزم تقسيما مختلفا للعمل العلمى وتنظيما جديدا للمدينة العلمية : فوجود تجمع قومى معروف باسمائه والقابه العلمية ومشاكله الخاصة ، يعد شرط اساسى لإمكانية مواصلة البحث بصورة فعالة . أما المصدر الثانى لمشكلة التراث العلمى القومى التى إنشغل بها مشرفة فيتعلق بظروف مصر الخاصة .

الواقع أن جميع تيارات الحركة الوطنية كانت ، كما نعلم ، متفقة على أهمية العلوم والتعليم بصفة عامة، لاسترداد الاستقلال والسير فى طريق التقدم الرأسمالى . إلا أن وراء هذه الايديولوجيا المشتركة كانت هناك تصورات مختلفة .

فبينما كان البعض من ذوى الثقافة القانونية ينظر إلى العلم والتعليم على انهما امتداد لفلسفة التنوير ، اعتبر البعض الآخر إنهما صورة من أوجه السان سيمونية ، حيث كان الجانب التطبيقى والجانب الوظيفى للعلم هما الاساس ، تماما مثل علم الهندسة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . أما موقف مشرفة فكان مختلفا تماما : إذا كان العلم سلطة ، فهذه السلطة تكمن فى إتقان الأبحاث الاساسية ، ولا يجب أن تقع مسئولية هذه الأبحاث على عاتق الدولة وحدها بل أيضا على عاتق رجال الصناعة وفقا للنموذج البريطانى . والمدارس التطبيقية التى ينشئونها هى فى آن واحد « سوقا » للعلم ووسيلة لنقل العلم إلى المجتمع . لم يحدث قبل هذا الجيل أن أولت مصر مثل هذا الإهتمام للبحث الاساسى ولأهمية البعد النظرى الذى يتعين اكتسابه فى ذات الوقت الذى تتحقق فيه التطبيقات . الواقع أن هذا الموقف له أسباب عديدة : التحول الذى أحدثته العلوم المعاصرة من حيث العلاقة بين النظرية والتطبيق ، والتطور الرأسمالى والصناعى الذى تم بين العشرينات والخمسينات وبعد الثلاثينات على وجه خاص والتحقق من فشل المحاولة التى تمت فى القرن التاسع عشر فى عصر محمد على . ولنذكر فى هذا الشأن ما كتبه على مشرفة بشىء من المرارة : « *علينا أن نشير فى هذا الشأن إلى الجهود الصادقة التى بذلت خلال النصف الأول من القرن الماضى من أجل النهوض بالحياة العلمية فى مصر فى عهد المأسوف له محمد على الكبير . من المعروف أنه قد بذل جهود ضخمة لاحياء العلوم بيننا وأنه أرسل البعثات إلى أوروبا ونجح بالفعل فى إعداد عدد لابأس به من العلماء المصريين . لو أن هذه الحركة قد استمرت وانتشرت لكان حاضرنا العلمى أفضل بكثير مما هو عليه اليوم ، ولاستطعت التحدث عن مستقبلنا العلمى باسلوب مختلف وعن أن هذا المستقبل العلمى يمكنه الارتكاز على حاضر مجيد . إلا أن الظروف جعلت هذه الشعلة المضيئة تنطفىء ، فتظل الحياة العلمية فى مصر فى بداية القرن*

العشرين على ما كانت عليه فى بداية القرن التاسع عشر ، وكأن قرن بأكمله قد أضيف إلى ركودنا العلمى ، وكأننا تحركنا لنعود إلى حيث بدأنا » [٢] .

إن هذا التشخيص القاسى الذى اشترك فيه مشرفة وغيره من العلماء من قبله ، مثل الإمام والمصلح محمد عبده ، يسقط من الإعتبار فارق هام . فعلى نقيض ما كان يحدث فى بداية القرن التاسع عشر ، تم إعداد المتخصصين ، وأنشئت المدارس – خاصة مدرسة المعلمين – وترجمت الكتب . حتى أن مشرفة نفسه ذكر فيما بعد مدافعا عن مشروع إقامة مجمع العلوم ، اسماء بعض الباحثين المصريين مثل عثمان غالب (١٨٤٥ – ١٩٢٠) فى علم الأحياء ، ومحمود الفلكى فى الجيوديسيا والجغرافيا وغيرها من تطبيقات علم الفلك ، ويمكن كذلك اضافة اسماء أخرى مثل اسماعيل الفلكى (المتوفى عام ١٩٠١) فى علم الفلك . على أية حال ، هذا الميراث هو الذى سيساعدنا ، ولو جزئيا ، فى فهم نوعية التعليم الذى تلقاه جيل على مشرفة قبل سفره إلى إنجلترا استعدادا للبحث ، كما أنه – أى هذا الميراث – يمكننا من إدراك تطور مشروع التحديث العلمى فى مصر .

وفى هذا المضمار ، فقد تمثل ما تم إبتكاره من وسائل لإنجاز هذا المشروع فى انشاء المؤسسات العلمية ونشرها ثم الاهتمام بالعلوم التطبيقية والصناعة .

فى مجال المؤسسات كان لمشرفة نشاط ملحوظ فى إدارة كلية العلوم ، كما أنه عمل على إنشاء الجمعية المصرية للرياضيات والطبيعة فى عام ١٩٣٦ ونشر وقائعها الـ Proceedings ، وعلى تأسيس الاكاديمية المصرية للعلوم عام ١٩٤٥ . ومساعى على مشرفة هذه متمشية تماماً مع تيار على صلة مباشرة بالحركة الوطنية الخاصة بإنشاء الجامعات والجمعيات العلمية . ولنذكر فى هذا الصدد إنشاء جمعية علم الحشرات (١٩٠٧) ، والجامعة الأهلية (١٩٠٨) ، وإعادة تنظيم الجمعية الجغرافية التى كانت قد تأسست عام ١٨٧٥ (١٩١٧) وجمعية الزراعيين (١٩١٨) ، وجمعية المهندسين (١٩١٩) والجمعية الطبية (١٩١٩) ،

وجمعية علم الحيوان (١٩٢٨) ، وجمعية الكيماويين (١٩٢٨) ، وجمعية الصيادلة (١٩٣٠) ، الخ . . . وكانت كل هذه الجمعيات ترمى إلى تطوير ونشر مهنتها ، وحماية أعضاءها فكانت تصدر من أجل ذلك مطبوعات على درجة مختلفة من الانتظام .

من وجهة نظر شرفة ، كان يجب أن يتركز دور المجمع المصرى للعلوم فى مجال الأبحاث على نموذج المجمع العلمى المصرى Institut d'Egypte (١٨٥٩) ، ولكن بينما كانت الاهتمامات اللغوية والتاريخية هى الغالبة فى هذا الاخير ، فعلى مجمع العلوم أن يهتم بالعلوم الطبيعية دون غيرها . وحيث أن الهدف من نشئته هو تشجيع البحث العلمى ، فإن البحث العلمى هو الذى يبرر انشاءه . وهنا يشير على مشرفة إلى توالى الأبحاث العلمية السريع منذ إعادة إنشاء الجامعة عام ١٩٢٥، وعدد المقالات (٥٠٠ مقالا) التى نشرت لباحثى كلية العلوم على مدى عقدين ١٩٢٥-١٩٤٥ .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن ما لايقل عن ٢٠٠ مقالة من تلك المقالات قد نشر فى مجلات بريطانية و١٥٠ مقالة نشرت فى مجلات أجنبية أخرى . وأخيرا، فقد عمل على مشرفة أيضا على إنشاء « مجلس البحوث » ، وهو النواة الأولى للمركز القومى للبحث العلمى الذى أنشىء فى علم ١٩٥٦ . وعليه فليس من المستغرب أن تكون « لجنة الفيزياء » ، وكذلك المعمل القومى للطبيعة الذى لعب دورا اساسيا فيما بعد ، مشكلة من رفقاء على مشرفة مثل م . نظيف ، ومن تلاميذه مثل محمد مختار .

ذلك وقد أدى هذا الاهتمام بالبحث فى مشروع التحديث العلمى ، والذى كان من سمات هذه الفترة ، إلى التفكير فى وسيلة أخرى لتوطيد وتعضيد البحث العلمى وتشجيع عملية التحديث فى آن واحد . وهذه الوسيلة هى تاريخ العلوم . كتب على مشرفة فى هذا الشأن : « *على الأمم المتحضرة أن يكون لها ثقافة علمية مرتبطة بتاريخ الفكر العلمى فيها . . . إن حياتنا العلمية فى مصر فى حاجة إلى*

الارتباط بماضينا لاكتساب القوة والحياة والضوابط . فنحن فى مصر ننقل معارف الآخرين ثم نتركها عائمة دون صلة بماضينا ولا إتصال بأرضنا ، فهى بضاعة أجنبية بملامحها وبكلماتها وبمفاهيمها . فإذا ذكرنا النظريات ربطناها باسماء أجنبية نكاد لانعرف ملامحها ، وإذا تحدثنا استخدمنا كلمات مخيفة تطرد الفكر وينزعج لها الخيال . يجب أن تتغير الأمور ، علينا أولا أن ننشر الكتب العلمية التى ألفها العرب وترجمها الأوروبيون مثل مؤلفات ابن الخوارزمى وعبده كامل فى الجبر والحساب ، وكتب ابن الهيثم فى الطبيعة ، والبوزجانى والبيرونى والبطانى وآخرون من قادة الفكر العلمى وكبار الباحثين . . . ومن جهة أخرى يجب العناية بتكريم علمائنا وباحثينا القدامى ، فيشجعنا ذلك على تقليدهم والسير على خطاهم ». . . لنذكر كذلك إن مشرفة قد حضر المؤتمر الدولى الأول لتاريخ العلوم الذى عقد فى لندن فى عام ١٩٣٠ . وبذلك لم يكن تاريخ العلوم مستهدفا لذاته كمنهاجية مستقله ولكنه أداة لتشجيع عملية التحديث العلمى وذلك بإمداد الحاضر المتواضع بماض عريق من أجل مستقبل أفضل . بيد أن الهدف من تاريخ العلوم لم يكن مقصورا على اعطاء نماذج يحتذى بها بل أيضا إضفاء الشرعية على المكانة التى يجب إتخاذها فى عالم العلم المعاصر . فى مثل هذه الظروف كان من الممكن وقوع اسوأ الأمور وهو الدفاع والتبرير . إلا أن شىء من ذلك لم يحدث ، بل على النقيض ، أدى هذا المسلك إلى خلق المهنة فى مصر ، وقام على مشرفة نفسه ، بالتعاون مع محمد مرسى زميله الشاب ، بتحقيق جبر الخوارزمى ، مع مقدمة تاريخية . ثم تلى هذا العمل القيم الذى صدر فى عام ١٩٣٩ مساهمة من مشرفة فى الفية الخوارزمى . وكان عالم الفيزياء اخر ، وهو م . نظيف قد نشر فى عام ١٩٢٧ كتابا عن تاريخ علم الطبيعة منذ نشأته حتى إقرار قانون النسبية والطبيعة الكمية . وكان هذا الكتاب أصلا مضمون ما كان يدرس فى هذه المادة فى مدرسة المعلمين . وإن كان الجزء المخصص للعلوم عند العرب محددود نوعاً

ما ، إلا أنه ذو أهمية . وقد توالت بعد ذلك أعمال أخرى بعضها على مستوى علمى رفيع جدا مثل المجلدين اللذين خصصهما نظيف لأعمال ابن الهيثم فى البصريات ، والذى تلاه عمل آخر على نفس المستوى حول البصريات عند الفارسى ، ثم آخر عن تاريخ علم الديناميكا . وقد اهتم علماء آخرون بتاريخ الطب والكيمياء القديمة والصيدلة وفى عام ١٩٤٩ ، أسست الجمعية المصرية لتاريخ العلوم وكذلك المجلة الخاصة بالجمعية .

علاوة على ذلك فإن الأعمال المخصصة لتاريخ العلوم ، والتى نجحت فى تجنب الوقوع فى عملية الدفاع والتبرير وتقويم الأخطاء ، كان لها هدف آخر : فخلق المفردات العربية فى مجال العلم المعاصر وتمهيد الطريق أمام التدريس باللغة العربية كان يرمى إلى خدمة مشروع التحديث العلمى . كان تعريب العلوم من وجهة نظر مشرفة وزملاءه شرط اساسى لعملية التحديث ، وقد اقترح مشرفة استراتيجية للتعريب فى مقال قصير عن « اللغة العربية كأداة علمية » ، كما أثرى المكتبة العربية بمؤلفات عديدة كتبها إما وحده أو بالتعاون مع غيره من الكتاب ، وكانت تستهدف فئات مختلفة من القراء : القارىء المستنير والطالب الجامعى والتلميذ فى نهاية المرحلة الثانوية . وبذلك تناول موضوعات عديدة مثل نظرية النسبية المحدودة والذرة والقنبلة الذرية أو الهندسة الوصفية ومقرر الرياضيات فى البكالوريا المصرية . أما م . نزيه ، فقد نشر عام ١٩٣٠ كتابا فى علم البصريات للمرحلة الجامعية ، كما شارك لسنوات عديدة فى أعمال مجمع اللغة العربية الخاصة بإعداد معجم لمصطلحات علم الطبيعة .

لايمكن فهم تطور البحث فى مجال العلوم الطبيعية فى مصر ، أيا كانت ، دون إدراك الدور الذى لعبه على مشرفة وزملاءه ، ومساهمتهم فى إنشاء المؤسسات المختلفة سواء معمل الطبيعة أو المركز القومى للبحوث أو هيئة الطاقة الذرية وغيرها من المؤسسات .

الموارد والسكان في نقد المسلمات

المؤلف : Hervé LEBRAS

العنوان : *Les Limites de la planète, Mythes de la nature et de la population*

(حدود الكوكب ، أساطير الطبيعة والسكان) .

دار نشر Flammarion باريس ، ١٩٩٣ .

عرض : ايمان فرج

مع انهيار الكتلة الشيوعية ونهاية عصر الحرب الباردة ، تراجع خطر التهديد النووى . وفى المقابل ، فقد حل محله الخطر السكانى ، وبدا « شيطان الديموجرافيا » بمثابة اليد الخفية التى تتحكم فى كل ما عداها . فتصاعدت المخاوف إزاء الزيادة السكانية السريعة فى أفريقيا ، أفقر القارات ، وإزاء هجرات الجنوب إلى الشمال ، فضلا عن مخاطر الزيادة السكانية وأنماط الاستهلاك المصاحبة لها على البيئة . ومقولة الخطر السكانى يمكن ردها إلى حجة بيولوجية تستند إلى تصور معين لعلاقة السكان بالموارد وإلى منطق سياسى يعكس التخوف من صعود بلدان آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا .

فإلى أى حد تكون الزيادة السكانية مسؤولة عن « المخاطر المستقبلية » التى قد يتعرض لها كوكبنا ؟ وهل هى المسؤولة عن تغيرات البيئة والمناخ واستنزاف الموارد الطبيعية وتجويع الفئات الأكثر فقراً ؟

تلك هى الأسئلة التى يجيب عليها هرفيه لوبراس أستاذ الديموجرافيا ، فى كتاب يجمع بين تبسيط الحقائق العلمية واحترام عقل القارىء ، ولا يخلو من روح الدعابة والسخرية اللاذعة ، يقوم فيه المؤلف بتفكيك مسلمات « الخطاب الأيديولوجى » وما يصفه « بالأيديولوجية البيئية فى طور التكوين » ، كما ينعكسان فى تصورات المنظمات الدولية والعلماء على السواء ، ويكشف « عما وراء خطاب الطبيعة » وأنصار البيئة من رهانات سياسية .

هل يمكن للعالم أن يتحمل سكانه ؟

سؤال يطرح بانتظام منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى اليوم ، منذ أعلن الاقتصادى البريطانى الشهير مالتس Malthus ، إن ازدياد السكان بقدر يفوق الموارد المتاحة ، يفرض عليهم ، إما الموت جوعا ، وإما الهجرة إلى حيث الموارد الغذائية أكثر وفرة . حيث افترض مالتس أنه لما كانت الموارد تزيد وفق متاولية حسابية والسكان وفق متاولية هندسية ، فإن الثانية سرعان ما تلحق بالأولى عند ما اسماه بـ « حد الإعاشة » ، وهنا تتدخل الأزمة لتصفية فائض السكان لنستئنف الدورة مرة ثانية إلى أن تحين الأزمة التالية . ولإحكام الطابع التشاؤمى لفرضية مالتس ، فقد أضيفت إليها مؤخراً فكرة « السعة االسكانية » carrying capacity ، أى « عدد البشر الذين يمكن إعاشتهم فى لحظة ما دون أن يؤدى ذلك إلى الإقلال من إمكانيات إعاشتهم مستقبلا » ، وفق تعريف صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (FNUAP) . وبذلك تم الانتقال من مفهوم الأزمة الدورية القابلة للتوقع ، وفقا لتصور مالتس ، إلى مفهوم الأزمة / الكارثة ، غير المتوقعة ، والعنيفة ، التى تستدعى دق نواقيس الخطر ، من وجهة نظر أنصار

البيئة . وهو ما دأبت عليه المنظمات الدولية فى السنوات الأخيرة ، وقد خصص المؤلف الفصل الأول من كتابه لعرض ومناقشة الأطروحات التى تستند إلى هذا التصور ، الذى بات من المسلمات ، مشيراً إلى التحولات الكيفية التى طرأت عليه . ذلك أن الطرح الذى قدمه نادى روما عام ١٩٧٣ فى تقريره الشهير « حدود النمو » ، كان يعتمد على منطق « مالتسى » مطور ، له طابع اقتصادى وميكانيكى ، يفترض أن بوسع الإنسان الدخل لضبط العرض والطلب على الغذاء والموارد الأولية . وبذلك ، فإن هذا الطرح يخضع المجتمع لقوانين ومعادلات ذات طابع فيزيائى .

أما فى السنوات الأخيرة ، فقد تم الانتقال إلى طرح هو أقرب إلى القوانين البيولوجية ، يعتمد القياس على الكيانات العضوية ، حيث يفترض أنصار الاقتراب البيئى حاليا ، أن الكوكب ما هو إلا كائن حى مركب ، يجب الحفاظ على انتظام وظائفه وإلا تعرض للهلاك . ففى أيديولوجية نادى روما ، كان للبشرية أن تتدخل لتحديد أهدافها ، فى إطار ما يمكن أن نعتبره تصور عن التقدم المشروط . أما الطرح البيولوجى الحالى ، فإنه يراهن على الثبات ولا يرى فى البشرية إلا أحد مكونات هذا العالم ، التى يجب أن تخضع شأنها شأن سائر الفصائل ، لقوانين فسيولوجية ذات طابع شمولى . وهو ما يفسر شيوع فكرة الـ carrying capacity ، أى الحد الأقصى للنمو الذى يمكن أن تحققه مجموعة حية ما ، فى إطار ظروف محددة وعلى ضوء مستوى التقنيات السائدة حيث تتكاثر الكائنات الحية سريعا حتى نقطة معينة ، ثم بسرعة أقل حتى تصل إلى سقف محدد ، مشكلة منحنى S ، ويمثل خط التقارب العلوى لهذا المنحنى ، السعة السكانية . وقد تم اختبار هذه الفرضية معملياً ، وهى تشترط أن يتم الاختبار فى إطار بيئة يتم التحكم فى كافة عناصرها ، سواء كانت بيئة طبيعية ، ولفترة قصيرة ، بحيث يتم تسجيل الملاحظات ، أو بيئة معملية مصطنعة ، مع افتراض ثبات كافة العوامل المحيطة ، وذلك لإثبات أن ثمة علاقة ثابتة وقابلة

للملاحظة بين الكثافة والنمو . ومن ثم فإن تعميم مقولة « السعة السكانية » على المجتمعات البشرية ، ثم على البشرية جمعاء ، يقتضي توافر ذات الظروف المعملية وهو أمر مستحيل . وهنا فإن الخطاب البيئي يلجأ إلى عدة حيل . ومن أمثلتها الحديث عن « القشرة الحية الرقيقة » ، للإيهام بأن مظاهر الحياة بأسرها ما هي إلا بيئة محدودة ومغلقة ، ذات عمر قصير ، ومن أمثلتها أيضا الحديث عن « سكان هذا العالم » ككتله واحدة ، ذلك أن الاعتراف بوجود صراع على البقاء بين مختلف المجموعات – وهو الأمر السائد بين البشر ، كما أوضحه هوبز ، مفسراً بذلك ضرورة وجود التنظيم السياسي – يفسد ولا شك مقولة السعة السكانية . ومن ذلك أخيراً ، ترويج مقولة « الاعتماد المتبادل » التي تصبح البشرية بمقتضاها مجرد عضو في كائن حي مركب . والاعتماد المتبادل قد يذهب إلى حد « التوحد » . وهو ما يفسر بدوره الرواج العظيم الذي نالته موضوعات تدمير طبقة الأوزون أو التغير المناخي ، فهي تدعم مقولة « النظام البيولوجي الواحد » وسعته السكانية . غير أن الخلل الذي يعتري هذا المفهوم ، يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك . فحتى لو سلمنا بوجود المتوالية الهندسية لزيادة السكان ، في مقابل متوالية زيادة الموارد العددية ، فالأخيرة تتغير وفقا لتغير في تكنولوجيات إنتاج الغذاء ، وهو ما يعني أن السعة السكانية ذاتها في تغير مستمر عبر التاريخ . على أن أنصار التفسير البيئي لا يعنيهم إلا الوضع القائم ، في لحظة محددة ، في مكان محدد . ومن ثم يثور التساؤل حول صحة استخدام مفهوم السعة السكانية في صياغة التوقعات المستقبلية ، إذا ما كان لا يصلح لدراسة تحولات الماضي وهو ما يطرح مشكلة قياس السعة السكانية . أي بمعنى آخر ، إما تحديد النقطة التي يتم عندها تجاوز موارد البيئة ، وإما القياس الدقيق لكافة الموارد التي تنتج على الأرض ، مع افتراض تقسيمها إلى مناطق متجانسة . وقد استخدم الحل الأول مفهوم « الموارد القابلة للتجدد » لتحديد مستوى السعة السكانية ، على اعتبار أن استهلاك الموارد غير القابلة للتجدد يعني تجاوز هذه

السعة . ولما كان تحديد الموارد القابلة وغير القابلة للتجدد ، غير قابل للإعمال ، لأن بعض الموارد قد يتجدد عبر ملايين السنين ، فقد تم اللجوء إلى الحل الثانى والذى استخدمه على سبيل المثال كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة ، حيث تم تقسيم الكرة الأرضية إلى مربعات متساوية ، واخذا فى الاعتبار بالبيئة وبمستويات التكنولوجيا الزراعية ، تم حساب الناتج الزراعى ومن ثم السعرات الحرارية وأخيزا عدد البشر الذين يمكن إعاشتهم على كل مربع ، وقد تعرض هذا الأسلوب لانتقادات شديدة ، لأنه يفترض استقلال المجموعات البشرية وينفى حقيقة التبادل وانتقال الموارد والأفراد والاعتماد المتبادل ، مما يضعه فى تناقض مع مسلمات الرؤية البيئيه ذاتها . أما الانتقاد الثالث لمفهوم السعة السكانية والذى يدور حول مفهوم bread alone (الخبز فقط) ، فيدور حول تعريف الموارد ذاتها وما إذا كان يمكن قصرها على الغذاء فحسب ، أو إن كان ينبغى الأخذ فى الاعتبار بالمحددات الثقافية والاجتماعية ، المتنوعة ، التى يستحيل معها القياس . إن ما يخلص اليه المؤلف ، هو أن مقولة السعة السكانية والحد الأقصى للسكان ، تفترض وجود بيئة مغلقة ، لكنها تفقد مصداقيتها إذا ما تم تطبيقها فى بيئة مفتوحة . لقد استعار مالتس صورة « المأدبة » وتحدث عن رجل أتى إلى عالم مزدحم ولم يجد لنفسه مكاناً على « مأدبة الطبيعة » ، فكان عليه أن يمضى إلى حال سبيله . لكنه لم يتصور أن لدى الطاهى ما يسمح بإعداد طعام إضافى ، ولا أن يتنازل كل من المدعويين عن بعض من نصيبه لإطعام الوافد الجديد ، لأن فى المأدب عادة ما يفيض عن الحاجة الحقيقية .

الكثافة السكانية ، حقيقة الإتهام

إذا افترضنا أن ٢٠٠ مليون من البشر قد لقوا مصرعهم جوعا فى السنوات العشرين الماضية ، أى حوالى ٢٠٪ من مجمل الوفيات فى تلك الفترة ،

فان ذلك يعنى ثبات أو زيادة معدل الوفيات . وإذا افترضنا أن الزيادة السكانية المفرطة والنمو الديموغرافى هى السبب فى تلك الوفيات ، فإن ذلك يعنى بالضرورة أن تتركز هذه الوفيات فى تلك المناطق التى يبلغ فيها الضغط السكانى أقصاه . خصص المؤلف الفصل الثانى من الكتاب لتفنيد هذه الفرضية . فتعرض أولاً للتطورات السكانية الكبرى التى شهدتها مختلف المناطق الجغرافية على مدى التاريخ وبقدر ما تسمح به التقديرات ، حيث أن التعدادات السكانية الموثوق بها ، لا يزيد عمرها عن قرنين . ويكشف ذلك عن أن كل من آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية وأفريقيا ، قد شهد فى فترات مختلفة انهياراً حاداً فى عدد السكان ، غير أن هذا الانهيار لا يرتبط بزيادة سكانية مفرطة سابقة ولا بنفاذ الموارد ، بل أنه يرتبط بأحداث سياسية كبرى : انهيار الأمبراطورية الرومانية فى حوض البحر المتوسط ، وحروب جنكيزخان ضد الصين فى القرن الثالث عشر ، والاحتلال الأسبانى فى أمريكا الوسطى والجنوبية ، وتوسع تجارة العبيد فى أفريقيا وبذلك يصعب إثبات فرضيات مالتس على الوحدات البشرية الكبرى عبر التاريخ .

فماذا عن الأخطار المعاصرة وأثر الزيادة السكانية على نوعية الحياة ؟ وكيف يمكن قياسها ؟ لقد تم اعتماد عدد من المؤشرات الصالحة للإعمال على مستوى البلد الواحد وفى داخل الإطار القومى ، مثل متوسط الدخل الفردى ، والأجل المتوسط عند الولادة ومؤشر التنمية البشرية ، وإذا كان من الصحيح أن النمو السكانى يضر بنوعية الحياة ، فيكفى مقارنة هذه المؤشرات بمؤشر الضغط السكانى ، إلا أن مثل هذه المقارنة تفترض أن البيئة تتأثر بشكل مباشر وفورى بالديناميكة الديموغرافية ، والصحيح أن الآثار البيئية مثل التلوث ، لا تتحقق إلا على المدى البعيد كنتيجة لزيادة سكانية متواصلة وبشكل تراكمى ، وهى بذلك تتأثر بكثافة السكان أكثر مما تتأثر بزيادتهم السنوية . ففى بلد يتميز بكثافة سكانية عالية ، يشكل الضغط على البيئة عنصرا مستمرا وثابتا ، سواء كان النمو

السكانى كبيرا أو ضعيفا في السنوات السابقة . أما عن قياس السعة السكانية بناء على حصر إنتاج المواد الغذائية ، فهو يرتبط مباشرة بالكثافة السكانية . إذ أن الزيادة السكانية فى بلد محدود الكثافة ، لا تؤثر على إنتاج المواد الغذائية ، أما فى البلدان الكثيفة السكان والتى تقترب من سعتها السكانية القصوى ، فإن أية زيادة محدودة قد تؤدى إلى تجاوز هذه السعة المفترضة . وإذا ما أخذنا بمقولة تجاوز السعة السكانية ، فإنما تعنى أن ارتفاع الكثافة السكانية يعنى انخفاض كم ونوعية الحياة وإبطاء النمو الاقتصادى أى زيادة الفقر .

وقد تناول المؤلف مؤشر الدخل المتوسط فى ١٩٩٠ وعلاقته بالكثافة ، على مستوى البلدان ، موضحاً عدم وجود علاقة ارتباطية . ويصدق الأمر ذاته على مؤشر الأجل المتوسط ، بل أن البلدان ذات الكثافة السكانية العالية ، قد حققت تقدما نسبياً فى هذا المجال قياساً إلى البلدان المحدودة الكثافة ، ويرجع ذلك إلى عوامل لا علاقة لها بالطبيعة ولكنها تتصل بتوزيع شبكات الخدمات الصحية وشبكات المواصلات . ويفضى مؤشر التنمية البشرية إلى ذات النتائج ، خاصة وأنه يعتمد على قياس متوسط الدخل والأجل المتوسط . ومن ثم ، فإن الفحص الإمبريقى الأولى ، وفقا للمؤشرات السائدة ، يكشف عن أن النمو الديموغرافى لا يشكل فى ذاته عقبة فى وجه نوعية الحياة ، أما عن تأثيره على التطور الاقتصادى ، فقد تم مقارنة توزيعات الكثافة السكانية والنمو الاقتصادى ، كما يكشف عنه تغير متوسط الدخل بين ١٩٨٥ و ١٩٨٨ ويكشف ذلك عن وجود علاقة إيجابية ، حيث كانت معدلات النمو الاقتصادى فى المتوسط ، أعلى فى تلك البلدان التى تزيد فيها الكثافة عن ١٠٠ نسمة فى الكيلومتر المربع . على أن الفحص المتانى يكشف عن أن هذه العلاقة ليست ذات طابع سببى ، نظرا للتفاوت الكبير بين أوضاع الدول ، والأقرب إلى الصحة هو قول أن الكثافة السكانية لا تأثير لها على النمو الاقتصادى ، وفى المقابل ، فإن تفاوت مستويات الكثافة يرتبط بالوحدات الجغرافية الكبرى ، إذ يتضح على سبيل المثال أن كلا

من أوروبا وشرق أفريقيا وسطها وجنوبها وجنوب آسيا وشرقها ، يحتل موقع متميز ، مما يغرى باستخدام مفاهيم المركز والهوامش . على أن العلاقة الإيجابية المحدودة التى تم رصدها بين تراجع الوفيات والنمو الاقتصادى والكثافة السكانية ، لا تعود فى التحليل الأخير ، إلا إلى التوزيع المكانى للبلدان ، التى تتكيف وفقا لبعضها البعض . فالعلاقة التى يكشف عنها كون آسيا ذات حجم سكانى كثيف ونمو اقتصادى وكون افريقيا أقل كثافة من حيث السكان وتتميز بالكساد الاقتصادى ، هى فى واقع الأمر ، علاقة لا ترتبط بخصائص النمو والكثافة بقدر ما ترتبط بالمواقع النسبية للبلدان . واذا كان غياب العلاقة الارتباطية بين معدلات النمو السكانى والاقتصادى ، قد أصبح أمرا مسلم به ، إلا أن البعض ينتقد هذه المقارنة من حيث المبدأ ، على اعتبار أن استجابة الاقتصاد للتغيرات الديموجرافية تكون متأخرة . وحتى مع الأخذ فى الاعتبار بهذا العامل بمقارنة معدلات كل من النمو السكانى والاقتصادى لبلدان العالم ، بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ ، فالذى يتضح هو أن النمو الاقتصادى ، بما يؤدى إليه من خفض الخصوبة ، يدفع إلى الحد من الزيادة السكانية .

ويلخص هرفيه لوبراس فى نهاية الجزء الأول من الكتاب ، الذى تعرض للمؤشرات الكلية ، إلى أن تاثير السكان على مستوى الحياة والنمو الاقتصادى ونوعية الحياة ، أمر لا يمكن التحقق منه ، لا على مستوى التطور التاريخى ولا على مستوى الأوضاع الحالية لكوكبنا .

فماذا عما تشكله الزيادة السكانية من مخاطر ، بالنسبة لبقاء الكوكب ذاته ؟

يتعرض الجزء الثانى من الكتاب لمقولة المخاطر البيئية للزيادة السكانية ، فيناقش على التوالى ، مسألة ثقب طبقة الأوزون والتغيرات المناخية ومصادر الطاقة . يستعرض المؤلف أولاً التقديرات المتفاوتة التى أعطيت لانخفاض كثافة طبقة الأوزون ، وأثره على زيادة نسبة الوفيات نتيجة للإصابة بسرطان الجلد . وحتى مع تبنى أكثر التقديرات تشاؤما والتى تقدر انخفاض كثافة الأوزون بـ ٦٪ ، ومع افتراض توقف كل تقدم فى أساليب العلاج والطب على مدى السنوات الخمسين القادمة ، فإن الوفيات الناتجة عن ثقب الأوزون تقدر بـ ٧٢٠ سنويا فى الولايات المتحدة ، و ١٠٠ فى فرنسا ، و٢٤٠ فى الهند والصين . ويعلق هرفيه لوبراس على ذلك بقوله أن المبالغة فى تقدير الخطر ليست مصادفة ، فقد تم الخلط بين الوفيات والإصابات واعتبر أن الأخيرة سرطانية بالضرورة ، وتم إعطاء تقديرات للسنوات الخمسين القادمة ، على حين أن التقدير السنوى أقل فى قيمته خمسين مرة ، وكما لو كانت إمكانيات العلاج والوقاية عنصر ثابت . إن الهدف فى رأى المؤلف ، هو تعمد إعطاء أرقام كبيره لإثارة المخاوف . إن المقارنة بين حجم ضحايا ثقب الأوزون وحجم ضحايا الملاريا والسل والجفاف وحوادث الطرق ، كفيلة بوضع هذا الخطر فى حجمه الحقيقى ، دون إنكار لوجود المشكلة وضرورة مواجهتها . لكن ما يستوجب النقد هو الانتقال الميكانيكى من قضية تتصل بالطبيعه إلى الإنسان ، دون الأخذ فى الاعتبار باستجابته وكأنه مجرد مرآة لتحولات الطبيعة . ولعل ذيوع مسألة ثقب الأوزون ، يرجع إلى أنها تشكل من وجهة نظر أنصار الأيديولوجية البيئية ، حجة دامغة عن « التأثير الشامل » للبشر على الكوكب ، حتى وإن كانت مظاهر هذا التأثير الأكثر وضوحاً محلية الطابع ، فى المناطق القطبية الجنوبية الخالية من الحياة البشرية . وإن كانت قد جرت العديد من الدراسات حول ثقب الأوزون ذاته ، فإننا لا نعرف الكثير عن تأثيره على الإنسان والحيوان والنبات . وبالأحرى إذا ما تعلق الأمر بقضية

السكان . فعند ظهور الثقب عام ١٩٧٥ لم يحدث أى شيء مميز على المستوى الديموغرافى . على أنه يجدر الالتفات إلى أن إحصائيات عام ١٩٨١ ، تكشف عن ٨٠٪ من الـ CFC(كلور فلورو كربون) تم إنتاجها فى الدول المتقدمة . فمقولة المسؤولية « الشاملة » تسمح أيضا بالتغطية على المسؤوليات « المحلية » . ويصدق نفس الأمر على التغيرات المناخية وزيادة تركيز ثانى أكسيد الكربون ، وارتفاع درجات الحرارة ، وظاهرة الإحتباس الحرارى ، حيث تتوحد سلوكيات البشر لتشكل « ظاهرة شاملة » ، أيا كانت مساهمتهم فيها .

أما عن النتائج المتوقعة نتيجة للتغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة فهى تبدو أخطر من تلك المترتبة على ثقب الأوزون ، إذ تمتد من ارتفاع مستوى مياة البحار إلى تصحر المناطق الزراعية مروراً بذوبان الأقطاب الجليدية وغير ذلك من الكوارث . ولا شك فى أن التغيرات المناخية أمر وارد على المدى البعيد جداً . وماذا بعد ؟ إن آثر هذه التغيرات لا يعدو أن يكون إلا واحد من تأثيرات عديدة على حياة البشر ، شأنه شأن التغيرات فى أنظمة التعليم والإنتاج والاستهلاك وأساليب الحياة والتنظيم الاجتماعى ، التى تواجهها المجتمعات البشرية . أما أفكار توازن الطبيعة والانتظام الذاتى المستوحاة من الايكولوجيا والتى يتم تعميمها من البيئات المحدودة إلى الكوكب بأسره ، للترويج لفكرة الطبيعة الثابتة والمستقرة ، فهى تبغى أيضا الترويج لثبات الوضع القائم على مستوى المجتمعات البشرية . فضلا عن ذلك ، فإن تدويل وعولمة أنشطة الإنتاج والمبادلات ، يجعل من دراسة أثر التغيرات المناخية على بلد بعينه ، أمراً لا طائل من وراءه .

وهو ما يصدق أيضا على موارد الطاقة التى يخصص لها المؤلف الفصل التالى ، حيث يتعرض لأثر أنماط الاستهلاك المختلفة على البيئة سواء تعلق الأمر بحرق الغابات لاستغلال الأراضى فى الزراعة فى البلدان الفقيرة ، أو بأنماط الاستهلاك فى البلدان المتقدمة . وفى مقابل تأكيد البعض على ضرورة خفض

الزيادة السكانية للتقليل من الهدر ، يشير المؤلف إلى أن هناك إمكانية كبيرة للحد من الاستهلاك ، فضلا عن أن الهدر يتم بدرجة أقل فى البلدان ذات الكثافة السكانية الأكبر ، حيث تتداخل في ذلك عدة عوامل ، لا ترتبط بدرجة التنمية فحسب ، بقدر ما ترتبط بإحراق النبات فى البلدان الفقيرة ذات الكثافة السكانية المحدودة وبالطابع المركزى للاقتصاد ، ثم بالسياسات الوطنية فى مجال تسعير الطاقة . وعن العامل الأول يوضح الكاتب أن بلدان العالم الثالث تعيش ذات التجربة التى عاشتها أوروبا فى منتصف القرون الوسطى ، والتى أدت إلى أزمة فى الأخشاب ، امتدت إلى القرن الرابع عشر ، نتيجة لحرق الغابات وحل الأراضى الزراعية محلها . كما أنه ليست هناك علاقة مباشرة بين انبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون ، الناتج عن ذلك وبين الكثافة السكانية ، إذ أن ثلثى كميات ثانى أكسيد الكربون الناتجة عن حرق النبات ، تصدر عن ١٣ بلداً لا تضم إلا ١١٪ من سكان العالم ، منها البرازيل وأندونيسيا وكوت ديفوار وكولومبيا ولاوس والكاميرون وزائير .

أما عن العامل الثانى المتعلق بالاستهلاك فى ظل أنظمة اقتصادية ذات طابع مركزى ، فيوضح المؤلف أن نفقات الطاقة فى بلدان الكتلة الشرقية السابقة تزيد بمقدار ضعفان ونصف عن البلدان الغربية ويرجع ذلك إلى عدم اهتمامهم بآثار الصناعة على البيئة ، وبصعوبة تكييف الأنظمة الإنتاجية ، حيث تظل الصناعات الثقيلة والإنتاج الضخم هى الأشكال المهيمنة يقابلها تأخر فى استيعاب تقنيات أخرى تتصل بالالكترونيات والحاسب الآلى ، على خلاف ما يحدث فى الغرب فى هذا المجال ، حيث تم ترشيد الاستهلاك ، إما لأن زيادة الإنتاج لم تقابلها إلا زيادة محدودة للغاية فى تكلفة الطاقة المستخدمة لذلك ، وإما لأن أساليب الإنتاج قد استخدمت قدر أقل من الطاقة الخام ، أى أنها استخدمتها بأسلوب أكثر رشادة . وهو ما ينطبق مثلا على فرنسا ، حيث ازداد السكان بنسبة ٣ر٤٪ بين ١٩٧٩ و ١٩٨٩ ، على حين زاد الناتج القومى الإجمالى

بنسبة ١ر٢٣٪ ، أى زاد الناتج الفردى بنسبة ١٨٪ . وفى المقابل ، فقد تراجعت نفقات الطاقة بنسبة ١٠٪ . ويختلف الأمر فى بلدان أخرى كالهند وتركيا والمكسيك ، تشهد ارتفاعا سريعاً فى الناتج القومى الإجمالى وتميل إلى زيادة استهلاك الطاقة ، كنتيجة لظهور أنماط استهلاك جديده تتصل بالتدفئة وشراء السيارات وتعميم هذه الأنماط فى الاستخدامات المنزلية . إلا أن معظم بلدان العالم ما تزال فى طور مرحلة زيادة نفقات الطاقة قياسا إلى الناتج القومى الإجمالى وما تزال بعيدة عن أشكال الرفاهية القائمة فى البلدان المتقدمة وهو ما ينذر بمزيد من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون . فعلى حين لم يزد استهلاك بلدان مجلس التعاون والتنمية إلا بمقدار ١٥٪ منذ عام ١٩٧٣ ، فقد زادت بمقدار ثلاثة أضعاف فى سائر مناطق العالم . وتقدر الزيادة العالمية فى الاستهلاك بين ١٩٩٠ و ٢٠٢٠ ، فى أدنى تقديراتها بـ ٥٠٪ ، تعزى إلى البلدان النامية . غير أن هذه الزيادة لا ترتبط بالزيادة السكانية إلا بمقدار الثلث فحسب ، أما الثلثين فيرتبطان بأنماط الاستهلاك .

ويأتى هنا دور العامل المتعلق بفرط الاستهلاك فى بعض البلدان الغربية والناتج عن تشتت السكان ، مما يزيد من الاستهلاك ونفقاته خاصة إذا واكبت ذلك سياسة تسعير منخفض للطاقة ، لا تشجع على الحد من الاستهلاك ، على حين أن تحقيق ذلك ليس بمستحيل .

وإذا كان الهدر يرجع فى التحليل الأخير إلى ثلاثة عوامل رئيسية هى حرق الغابات والنبات ، وزيادة الاستهلاك فى دول الكتلة الشرقية السابقة وفى بعض البلدان الغربية . فإنه يمكننا المقارنة بين ما يؤدى إليه إلغاء أشكال الهدر هذه وما يدعو إليه البعض من وقف الزيادة السكانية فى العالم الثالث ، وفى الحالة الأولى ، فإن الوفر المتحقق يفوق بنسبة ٥٠٪ ، زيادة الاستهلاك الناجمة عن الزيادة السكانية فى البلدان النامية حتى عام ٢٠٢٠ . وما يسعى المؤلف إلى

إثباته هنا هو أن الزيادة السكانية ليست العامل الوحيد أو الأول في زيادة استهلاك الطاقة ومن ثم في تراجيديا المناخ المرتقبة ويمكن أن يعد التحكم في الزيادة السكانية واحد من ضمن أدوات مختلفة للتحكم في هدر الطاقة وآثاره المناخية مثله مثل ترشيد الاستهلاك في بعض البلدان المتقدمة ، لكنه ليس أكثر هذه الأدوات فعالية ولا أكثرها ديموقراطية .

ويختتم المؤلف هذا الجزء الثاني من الكتاب بمناقشة هاجس استنزاف موارد الطاقة ، فبعد ٢٠ عاماً من « إنذار » نادي روما ، نجد أن تقديرات الاحتياطي من البترول والغاز الطبيعي ، بلغت حداً غير مسبوق ، ويرجع هذا إلى خلل في المنطق الذي لا يميز بين الاحتياطي الطبيعي - كما هو الحال بالنسبة لمليارات الأطنان من المياه - واحتياطي « اجتماعي » مثل البترول ، تتدخل في حسابه وتقييمه الاكتشافات وصلاحيتها للاستغلال التجاري ، وهي مفاهيم اجتماعية ومتغيرة . فالأولي وهي الاكتشافات تتوقف على تقنيات التنقيب وتكلفتها ، كما أن ندرة الاحتياطيات تدفع إلى مزيد من الكشف . وينطبق نفس الأمر على الاستغلال التجاري ، فعند مستوى عشرة دولارات للبرميل ، فإن القليل من الحقول ، يصبح ذي جدوى اقتصادية ، فضلا عن أن تقنيات التنقيب ذاتها تتغير وفقا للسعر السائد . وبهذا وكما يقول المؤلف فإن « الاحتياطي هو مفهوم أو تصور عن البترول ، ولكنه ليس البترول ذاته » . ومن ثم ينبغي قياسه عام بعام تماما ، كما هو الحال بالنسبة للاستهلاك . إلا أن نادي روما ، رغم طابع التجديد الذي اتسمت به أعماله ، قد أهمل هذا العامل ، على حين أن تطور الاحتياطي يعتمد على الاستهلاك ، بقدر ما يرتبط تغير الاستهلاك بالاحتياطي . فهل يمكن رغما عن ذلك أن نتحدث عن أقصى احتياطي ممكن ، يأخذ في الاعتبار بكل ما يحويه باطن الكوكب من موارد محتملة للطاقة ؟ هنا ، يختلط مفهوم الاحتياطي بموارد الطاقة القابلة للتجدد . ويبقى أن الاحتياطي يرتبط بلحظة معينة وتكلفة

معينة وتكنولوجيا معينة ومن ثم فإن تقدير حده الأقصى أو تطوره بمعزل عن تطور الاستهلاك والتقنيات أمر مستحيل . ويصدق هذا على كافة الموارد .

نضوب الموارد : علم أم خيال علمى ؟

يسود الاعتقاد بأن الإنتاجية الزراعية قد أوشكت أن تبلغ حدها الأقصى وأن ما يحدث من تقدم فى هذا المضمار فى بعض مناطق العالم ، لا يفى بالحاجات المتزايدة الناتجة عن الزيادة الكلية والمستمرة فى السكان . ومن ثم ، يزداد الفقر والجوع ، وتقل قيمة العمل ، على حين ترتفع قيمة المواد الغذائية وبذلك يكون عصرنا الحديث قد تبنى مقولة مالتس ، فضلا عما أضافه إليها من مخاطر تدهور البيئة التى سبق التعرض لها . فما مدى صحة هذه المقولة ؟ خصص المؤلف القسم الثالث من الكتاب لمناقشة هذه القضية . فتعرض أولا لمختلف السيناريوهات التى تعرضت لقضية نضوب الموارد . ولعل أخطرها هو ذلك القائل بأن البشرية أصبحت تستهلك ٤٠٪ من طاقة الشمس ، أى ما يقرب من النصف ، على حين أن النصف الآخر يسقط على المناطق غير الآهلة ، ولا سبيل إذن لزيادة الغذاء إلا بالتقاط شعاع الشمس من الفضاء . ومثل هذا السيناريو يبرهن بالفعل على أن ثمة خطر مخيف ، وقيد طبيعى لا يمكن تجاوزه . إلا أن ثمة مساحة بين رصد وقياس الظاهرة الطبيعية وبين رصد وقياس نتائجها ، متمثلة فى التحليل الأخير ، فيما يحصل عليه الإنسان من سعرات حرارية . وتوقع المستقبل يجب أن يأخذ فى الاعتبار بالديناميكية القائمة فيما بين الظاهرة الطبيعية وتأثيرها النهائى ، ولا يمكن بناءه فقط اعتماداً على ما تفرضه الظاهرة الطبيعية من قيود نهائية . فالقول بأن قسما كبيراً من الطاقة الشمسية اللازمة لعملية التمثيل الضوئى للنباتات ، يخصص للاستهالك البشرى ، هو قول صحيح لأنه يظل بالغ التعميم والغموض ، فهو لا يحدد أى النباتات هى المقصودة ، وما يذهب منها لاستهلاك البشر أو الحيوان وما يخصص من

الموارد الحيوانية لاستهلاك الإنسان وكيف يترجم ذلك فى صورة حاصلات زراعية أو ثروة حيوانية ، وبقياس هذه المراحل ، يصل المؤلف إلى أن ما يستهلكه الإنسان من مجمل النبات بمختلف أنواعه على ظهر الأرض ، لا يزيد عن واحد على عشرة الاف ويهبط إلى أقل من ذلك إذا ما أدخلنا فى الاعتبار الطحالب ! وهو ما يكافىء واحد على مائة ألف من إشعاع الشمس : وبذلك فقد بعدنا عن الـ ٤٠٪ المقدرة .. أما إذا اعتبرنا أن الطبيعة بأسرها قد خصصت للإيفاء بحاجات البشرية ، فإن ١٠٠٪ من الإشعاع اللازم للتمثيل الكلوروفيلى للنبات ، يستهلك لصالح البشر ! ومن هنا تتضح نسبية التقديرات . صحيح أن أوضاع الموارد الغذائية لا تبعث على التفاؤل ، إلا أن ذلك لا يرتبط بالطبيعة ، قدر ما يرتبط بأنماط التنظيم الاجتماعى . فالنمو الشامل يخفى حقيقة وجود قدر هائل من التفاوت المحلى ، والمشكلات البيئية ذات الطابع المحلى أمر واقع على أن هذه المشكلات لا ترتبط بالزيادة السكانية وإنما بالأوضاع السياسية والاجتماعية والتوزيع غير المتكافىء للسكان فى العديد من بقاع الكوكب .

إن دراسة الارتباط بين السكان وإنتاج موارد الإعاشة تكشف عن أن هناك أقسام من القارات ، بل والقارات التى تتطور بشكل متجانس ، فيمكن الحديث عن مجتمع زراعى لكل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا السوداء ، والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا . وفى المقابل ، فإن هيمنة أوروبا والولايات المتحدة على السوق العالمى للإنتاج الزراعى ، تتدخل فى هذه الأنظمة القارية التى لا تملك إلا أن تخضع لمنطق التبادل السلعى . فأسعار المنتجات الزراعية تتأثر بشكل بالغ بالتغيرات الطفيفة فى العرض والطلب ، لأن الجائع على استعداد أن يدفع أعلى الاسعار ، لكن من يحصل على كفايته لا يزيد من طلبه وإن كان السعر بالغ الانخفاض . وتكشف دراسة أوضاع المناطق الزراعية الكبرى عن أن قضية « موارد البقاء » و« الأمن الغذائى » ، بما لها من حساسية هى قضية سياسية واجتماعية فى المقام الأول .

ففى أمريكا اللاتينية تحتفظ الحكومات بأسعار مواد الغذاء الأساسية عند سعر منخفض ، لتلافى مخاطر الهبات الحضرية . وإذا كانت هذه السياسة تسمح بتوفير الحد الأدنى للغذاء للفلاحين المعدمين وبروليتاريا الحضر ، إلا أن ذلك يسد الطريق أمام سبل التطور فى الريف ، إذ لا يمكن لصغار المزارعين أن يعيشوا على دخل الأرض التى يملكونها ، ومن ثم يظل سعرها منخفضا ، وتباع لكبار الرأسماليين والملاك ، الذين يستغلون الأرض على مدى قصير ، أى دون الأخذ فى الاعتبار بتجدد هذا المورد ، الذى لن يعاد بيعه على أية حال ، إلا بأبخث الأسعار . وليس للضغط الديموغرافى أى وزن فى إطار هذا النموذج ، إلا بقدر ما يساهم البشر ، أغنياءهم وفقراءهم فى استنزاف الأراضى ، بدلا من إخضاعها لدورات زراعية منتظمة .

ويختلف الأمر فى أفريقيا السوداء ، نظرا للتفاوت فى أوضاع كل من بلدان قلب القارة والبلدان ذات المنافذ . ويؤدى انتشار المحاصيل السلعية فى الأخيرة ، مثل البن والكاكاو والقطن ، وما تأتى به من عملة صعبة ، إلى شراء الحبوب وإحلالها محل أنماط الغذاء التقليدية ، مما يجعلها عرضة للتقلبات فى الأسعار ، وتتدخل المعونات الغذائية ذاتها ، لتهميش وضع الزراعات التقليدية .

ويختلف الأمر فى بلدان قلب القارة التى لا تخضع لنفس درجة التدويل . وبقدر ما يرتبط تدهور الإنتاج الزراعى فى بعض هذه البلدان بالاضطرابات السياسية مثل أنجولا وموزمبيق وأثيوبيا والسودان ، فهو يرتبط أيضا بالاتجاه إلى توسيع رقعة الزراعة ، بدلا من تكثيفها . ولا علاقة للإنتاجية المنخفضة بالظروف المناخية ، فبعض البلدان الحارة ومنها مصر قد حققت إنتاجية مرتفعة . إنما يرتبط ذلك الوضع بانخفاض الكثافة السكانية التى لا تشكل ضغطاً لتكثيف الزراعة . كما يحدث فى مصر على سبيل المثال ، وخلافاً لما يحدث فى زائير التى لا ينقصها موارد المياه والأراضى الخصبة ، ففى هذا البلد ، بلغت الزيادة السكانية ٣٥٪ فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩١ ، واتسعت مساحة

الأراضى المزروعة بنسبة ٣٥٪ ، على حين تراجعت الإنتاجية فى بعض المحاصيل ، أو ظلت على مستواها فى البعض الآخر ، بحيث لم يزداد الإنتاج الغذائى إلا بنسبة ٣٢٪ وهو ما يقل عن الزيادة السكانية ، ورغم أن أفريقيا هى أقل القارات من حيث عدد السكان بها ، إلا أن أزمتها الغذائية وتدهور إنتاجية أراضيها تعود أولاً إلى القطيعة الجذرية بين الحضر والريف ، حيث تفضل الحكومات اقتطاع أكبر قسم من حاصل تصدير الحاصلات الزراعية ، لتمويل شراء موارد غذائية من الخارج ، مما يحد من الموارد المخصصة للتنمية الريفية . من جانب آخر ، تلعب الأبنية الاجتماعية التقليدية دورا ، فملكية الجماعة للأراضى ، وإن كانت تحفظ قدر من المساواة ، إلا أنها لا تشجع المزارع على الاستثمار ، طالما أنها قد تؤول إلى شخص آخر فى العام التالى . وبذلك فإن الهدف هو الإعاشة وليس رفع الإنتاجية ، كما أن الجماعة تفتقر فى أحيان كثيرة إلى الموارد اللازمة للحفاظ على الأراضى . فى هذه الظروف يكون من الصعب مواجهة أثر التغيرات المناخية .

أن محدودية الكثافة السكانية تعوق تطوير البنية التحتية وشبكات النقل والمواصلات . أما زيادتها ، فهى تؤدى أحيانا إلى تدهور الأراضى الزراعية ، إلا أن ذلك يتم فى إطار علاقات غير متكافئة بين الحضر والريف وفى هذه الحالة ، فإن استمرار الزيادة السكانية أو توقفها ، وارتفاع الكثافة السكانية أو انخفاضها ، لا يغير من الأمر إلا بقدر محدود .

أما ما يميز الشرق الأوسط ، فهو ندرة المياه ، وهو ما يطرح بالفعل قضية حدود هذا المورد الطبيعى ، غير أن بعض البلدان التى تعانى من ندرة هذا المورد ، قد نجحت بالفعل فى إيجاد مورد قابل للتجدد ، مثل ليبيا والسعودية . والواقع أن مشكلة المياه سياسية فى المقام الأول ، وليس من الصحيح أن عدد السكان العالمى ، قد يواجه بمشكلة نفاذ هذا المورد . لكن الصحيح هو أن ما يميز بلدان الشرق الأوسط هو عدم التطابق بين خريطة السكان وخريطة الموارد المائية القابلة للتجدد .

ويخلص هرفيه لوبراس من استعراض هذه الحالات على تنوعها ، إلى أن فرضية مالتس لم يثبت تحققها ، والواقع أنه أيا كانت الرهانات السياسية للنظام الغذائى العالمى ، فإن تدويل الغذاء أمر لا يمكن الرجوع فيه . ومن ثم لا يمكن طرح هذه القضية إلا على المستوى الاقتصادى الكلى ، وليس من منظور السعة السكانية . إن رواج هذا المفهوم يرتبط بالأيديولوجية البيئية التى تنادى بها الملتسية الجديدة ، حيث يخضع الإنسان لذات القوانين التى تحكم سائر الفصائل الحية . والواقع أن الطبيعة التى يدافع عنها هؤلاء ليست إلا تصوراً مثاليا ، أوحنين للمجتمعات البدائية المحدودة العدد .

فى عالم الحيوان

إن المقاربات البيولوجية هى التى تؤسس مفهوم السعة السكانية ، بموازاتها بين الإنسان وبين سائر الفصائل الحية ، وبذلك فإن مشكلة السعة السكانية للكوكب ، يمكن المقاربة بينها وبين أى فصيل حى ، كل ذلك للبرهنة على هذه القاعدة المنطقية من الناحية الشكلية وفحواها أنه فى بيئة مغلقة ، لا يمكن أن يكون النمو بلا حدود .

وفى واحد من أكثر أجزاء هذا الكتاب طرافة ، يتعرض المؤلف لمختلف التجارب المعملية التى تم إجراءها على الحيوان بهدف إثبات صحة هذه القاعدة ، ثم تطبيقها على البشر . وقد جرت التجربة الأولى قبل وبعد الحرب العالمية الأولى ، وأسفرت عن فكرة النمو وفقا لمنحنى S ، التى تعتمد عليها تعريفات السعة السكانية حتى اليوم . وقد تم إخضاع مجموعات من « ذبابة الخل » لهذه التجربة ، حيث وضعت فى إناء محكم مع الطعام اللازم وتابع الباحث الديموغرافى Pearl صاحب التجربة ، تكاثر الذباب ، وأدخل بعض التعديلات على شروطها ، بما يسمح بتأكيد فرضية منحنى S ، وفى تحول مفاجىء من الذباب إلى البشر ، تابع دراسة التطور السكانى فى كل من السويد ، ثم الولايات

المتحدة وإنجلترا وفرنسا ، بل والبشرية بأسرها ، حيث قدر أن عدد البشر سوف يصل إلى مليارين و ٦٠٠ مليون فى حوالى عام ٢١٠٠ . فما السبب فى هذا الفشل الذريع ، رغم الطابع المحكم لقانونه ؟ لعله يتمثل فى أن نقطة البدء ليست واحدة بالنسبة لمجتمع الذباب - الذى أراده Pearl نموذجا مصغراً لبدء الخليقة ، وبين المجتمع السويدى الذى كان عدد ١,٥ مليون نسمة ، وهو ما يصفه Pearl بأنه « الحد الأدنى للدورة السابقة » . حيث يفترض أن الإنسان قد مر بمراحل ثقافية ، وفى خلال كل منها ، كانت الزيادة السكانية تتم وفقا لمنحنى S ، ثم تؤدى الاكتشافات والتغيرات فى الأنماط المعيشية إلى الولوج فى مرحلة جديدة ودورة سكانية ، تبدأ حيث انتهت الدورة السابقة . وقد طبق هذه الفرضية على التاريخ الديموغرافى الألمانى ، معتبراً أن الثورة الصناعية تمثل نقطة التحول من دورة إلى أخرى ولكنه عجز عن إثبات ذلك بالنسبة لسائر البلدان التى درسها ، والواقع أنه قرأ البيانات بالأسلوب الذى يخدم فرضيته ، والأهم من ذلك ، هو أنه عجز عن تفسير السبب الذى يؤدى إلى وصول التكاثر عند نقطة الثبات ، رغم استمرار توافر الغذاء داخل الآنية . وهنا تأتى سلسلة ثانية من التجارب دارت فى الخمسينيات وكانت بطلتها فى هذه المرة ذبابة الأبقار ، والتى حاول من خلالها عالم الطبيعة الأسترالى Nicholson إثبات وجود عوامل تتعلق بالكثافة ، أى ميكانزمات للضبط الذاتى بين التكاثر والموارد الغذائية ، لا ترتبط بالندرة بقدر ما ترتبط بأنماط التنافس الداخلى بين مجموعات الذباب . وإذا كانت هذه النتائج تناقض فكرة النمو وفقا لمنحنى S وتثبت أن ما يميز منحنى النمو هو التأرجح العنيف بين قيم مختلفة إلا أن كلا من التجربتين يعتمد فى التحليل الأخير على فكرة التوازن . وإذا ما اتبعنا المنطق الذى عبرت عنه هذه التجارب ، يمكن التساؤل ، عما إذا كانت ظروفها المعملية قابلة للتحقق فى الطبيعة . والإجابه هى بلا ، إذ أن وعاء الاختبار هو فى واقع الأمر سبب وليس أداة . وبالتالى ، فإن أفكار الثبات والتوازن والسعة القصوى هى نتيجة لطبيعة الوعاء

ذاته وليست عناصر مفسرة لسلوك الذباب . بل أن ذبابة البقرة فى الوعاء كانت أصغر ثمانى مرات عن مثيلتها فى الطبيعة . وبغض النظر عن كل المآخذ على مقاربة سلوك الحيوان بالبشر ، فإن فكرة السعة السكانية القصوى لا تصدق على الحيوان ذاته ، فى إطاره البيئى الطبيعى . بل أن مجموعات ذباب البقر ذاتها تلجأ إلى ميكانزمات مركبة وبالغة التعقيد للتكيف مع معطيات بيئة متغيرة ولا علاقة لها بما تسفر عنه مشاهدتها داخل الوعاء . وفى نفس الفترة التى كان Nicholson يجرى فيها تجاربه ، اعتمد بعض علماء الطبيعة على ملاحظة سلوك بعض جماعات الحيوان فى بيئتها الطبيعية لمحاولة وضع نموذج للتكاثر الحيوانى . وأوضحت بعض المشاهدات أن نمط التكاثر هذا لا يرتبط بالتنافس بين فصائل المجموعة الواحدة ، بقدر ما يرتبط بالتغيرات المناخية – فى حالة الجراد مثلا – والانتقال من منطقة إلى أخرى ، وهو ما ينفى مقولة الكثافة . فضلا عن ذلك فإن الاختبار المعملى يقوم على عزل جزء من الفصيل فى بيئة مغلقة ولا يمكنه أن يرصد تفاعلات الفصيل ككل ، وهو لا يخضع للملاحظة بهذا المعنى إلا مرحلة من تطور الفصيل ، إن الوعاء لا يعد بأى شكل من الأشكال نسخة مصغرة وأمينة للطبيعة . أما أن الوعاء يعكس تصوراً معيناً عن هذه الطبيعة ، فهذا صحيح ، وأن هذا التصور يتم إسقاطه على المجتمعات البشرية ، فهذا صحيح أيضا . على أنه إذا افترضنا أن الكائنات قد تتجاوز مرحلة التصارع للوصول إلى قدر من التنسيق والتعاون من أجل البقاء ، ففى هذا ما ينفى كافة الاقترابات السابقة .

ويضيف هرفيه لوبراس على ذلك قوله إننا لا نعرف على وجه التحديد كيف يكون حال الحياة على وجه الكوكب إذا ما بلغ سكانه ٣٠ ملياراً ولا نعرف أيضا إن كانت الحياة سوف تصبح أكثر احتمالا إذا ما قل عدد البشر . كل ما فى الأمر هو أن هذه الإسقاطات تفترض « ثبات سائر العوامل الأخرى على حالها » ، ولما كان متغير السكان هو الأسهل من حيث القياس الرقمى ، فقد تم

التركيز على هذا المتغير ، دون الأخذ فى الاعتبار مثلا بأن انخفاض عدد السكان إلى النصف ، لا يعنى أن كل ما عداه سينخفض إلى النصف ، وإنما يفضى التغير فى عدد السكان إلى تغيرات أخرى ليست نسبية بالضرورة ، فى سائر أوجه الحياة .

ويتعرض الكاتب هنا للتصورات المختلفة عن التماسك الاجتماعى والتى صاغها العلماء بملاحظة سلوك بعض الفصائل الحيوانية التى تتميز بوجود حد أدنى من التنظيم الداخلى فيما بينها – وإذا كانت التجارب السابقة قد اعتبرت أن الطبيعة هى كم فيزيائى يخضع لقوانين المادة ، كما هو الحال فى اختبارات كل من Pearl و Nicholson فعلى العكس من ذلك ، ترمى بعض التصورات إلى النظر إلى الطبيعة بوصفها مجتمعا بشريا وإلى تنظيم بعض فصائل الحيوان لذاتها ، بوصفه الأقرب إلى « طفولة البشرية » ، التى انتهكها البشر ذاتهم .

والواقع أن ذلك قد أدى إلى نتائج لا تقل فى خطورتها عما أدت إليه مقولة السعة السكانية . حيث تظهر الطبيعة إما كفاعل يستهدف تحقيق التوازن وهنا تنتفى مقولة الفرد والحرية الشخصية ويمكن تبرير كافة التطورات السياسية والاجتماعية بإرجاعها إلى بحث الطبيعة عن نقطة الانسجام ، وإما كنوع من التوازن التلقائى المثالى ، الذى أخل به البشر بزيادتهم السكانية ، إن كلا من الطرحان يقود إلى معضلة صعوبة التعرف على تلك المعايير المستقاة من الطبيعة والتى يقال أنها يجب أن تحكم عالم البشر . ولا خروج من هذه المعضلة إلا بتصور ثالث يتجاوز كل من الرؤية الفيزيائية للطبيعة والرؤية الاجتماعية لها على السواء . ومحور هذا التصور حسبما يطرحه المؤلف ، هو رصد المرونة البيولوجية والاجتماعية الفائقة التى تميز كل من المجتمعات الحيوانية والبشرية على السواء . فالكائنات الحية تواكب تغيرات البيئة التى تعيش فيها ، ليس فقط من حيث الكثافة وإنما أيضا من حيث السلوك الاجتماعى . ويمكن أن نتوقع أن

بعض أشكال التكيف قد تكون بطيئة أو سريعة لكنه ليس بوسعنا أن نتعرف مقدما على أشكال التكيف هذه .

إن هذا التصور القائم على المرونة والتكيف هو النقيض الموضوعى للحتمية المالتسية وهو يحمل اسم عالمة الاقتصاد الزراعى الدانمركية Ester Boserup التى صاغته فى كتابها The conditions of Agricultural growth وهى توضح فيه أن النمو السكانى يؤدى إلى إعادة تنظيم أنماط التقاط وإنتاج الموارد الغذائية . والفكرة المحورية هى أن حجم السكان ، أى حجم الطلب على موارد الإعاشة ، يفرض خيارات معينة ، من حيث نمط الانتاج ، ومن ثم ، فلا معنى لرصد الموارد وتطور السكان ، كل من ناحية .

وخلافا للتصور المالتسى الذى لا يتحقق فيه اللقاء بين المتغيرين إلا فى حالة الأزمة ، فهما فى تفاعل مستمر ، وفقا لتصور Boserup ، وهو ما يعنى أن كلاً من الطاقة السكانية والحد الأقصى للموارد يعاد تعريفه بشكل مستمر . وبدلاً من أن تقتصر المرحلة « الطبيعية » من حياة البشر على مرحلة الالتقاط والصيد ، فقد قدمت هذه الكاتبة تصورا عن تطور الإنتاج والسكان منذ البدء وحتى يومنا هذا ، قائم على فكرة أن البشر لا يسعون لتحقيق أكبر إنتاجية من الأرض وإنما أكبر عائد لوقت العمل . وإذا كان قد يعاب على هذا التصور إهماله لقيود ومحددات المرونة والتكيف ، فإن تصور Boserup يظل أكثر إنسانية من التصور المالتسى الذى ارتبط بالحفاظ على الأوضاع الاجتماعية القائمة .

ويؤكد لوبراس على انتماء كتابه إلى هذه المدرسة الأولى ، من حيث أنه يؤكد على أن تفاعل البيئة والمجتمع هو الذى يحدد طبيعة القيود التى يواجهها النمو السكانى . بل أن مثل هذا التصور هو الطرح العلمى الوحيد القابل للإعمال . فقد اتضح على مدى صفحات الكتاب أن تناول حجم السكان العالمى ككل ، وككتلة عضوية ، لا يصمد أمام حقيقة التفاوتات سواء تعلقت بتغيرات البيئة أو بإنتاج الغذاء . ومن ثم فإن المقارنة بين الكوكب وبين أى بيئة مغلقة لا

تستقيم . ثم اتضح أنه حتى فى إطار البيئة المغلقة ، فإن مفاهيم السعة السكانية وشروط الثبات لا معنى لها . فالطبيعة لا تسكن وتنتظم إلا فى المعامل وأقفاص المختبرات ، إما فى الهواء الطلق ، فيستحيل عزل بيئات أو فصائل معينة عن بعضها البعض . فما إذن سر هواجس الطاقة السكانية والحد الأقصى من موارد الإعاشة والكوارث البيئية التى تهدد البشرية ولماذا تثير المسألة السكانية كل هذه المخاوف ؟ هذا ما يجيب عليه هرفيه لوبراس فى الجزء الخامس والأخير من كتابه . فالحياد الظاهرى للأرقام يخفى بالكاد ما وراءه من رؤى سياسية للعالم .

فى القسم الخامس والأخير فى الكتاب ، والذى يحمل عنوان « الخيالات الديموغرافية » يتعرض المؤلف أولاً لمختلف سيناريوهات الزيادة السكانية ، فيوضح أن تقديرات الزيادة السكانية التى أجريت فى العشرينات من هذا القرن لم يثبت صحتها ومن ثم يثور التساؤل حول صحة تقديرات التسعينيات للقرن الحادى والعشرين ، رغم تقدم التقنيات ، التى بدت عاجزة عن متابعة الزيادة المطردة فى التنوع والطابع غير المتوقع لبعض التطورات السكانية . ويوضح أنه كلما ازداد نطاق التوقع – على صعيد الحجم العالمى – كلما زادت فرصة الخطأ . وفى المقابل ، فإن هامش الخطأ بالنسبة لتوقعات البلد الواحد قد يهبط ، إلا أنه حتى فى حالة اقتصار هذا الهامش على ١٪ سنويا ، كما فى حالة توقعات الأمم المتحدة عن السكان فى فرنسا ، فإن الهامش يعنى إغفال عدد كبير من السكان ، كما أن له أثر تراكمى يتزايد على مر السنوات . يضيف المؤلف أنه لم يكن من قبيل المصادفة ، أن هامش الخطأ فى الإسقاطات الخاصة بالسكان فى فرنسا من ١٩٢٨ إلى ١٩٥٥ ، تمثل فى تقديرات أدنى من الواقع ، وهو ما يتفق مع توجهات تشجيع التناسل فإذا كان الأمريكيون يميلون إلى الـ self fulfilling prophecies أى النبوءات التى تثبت ذاتها ، فإن توقعات السكان فى فرنسا ، تنتمى إلى النوع العكسى أى أنها كانت صيحات إنذار ، تستهدف منع حدوث ما تعلن عنه . ويصدق هذا على العديد من الإسقاطات الديموجرافية ، وقد

تمت صياغة بعضها فى سياق سياسى كان العالم الأوروبى فيه يعيش مرحلة التوسع الاستعمارى . وهو ما يقابله اليوم وجود عالم متقدم تحاصره الدينامية الديموجرافية لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وهو ما يفسر الشعور بالحصار والتخوف من هجرات الجنوب وتدعيم الرقابة على الحدود ، فطالما أن أوروبا أصبحت عاجزة عن الانتشار فى الأرض بسبب الركود السكانى فما من شك أن القارات الأخرى المسؤولة عن الزيادة السكانية سوف تقدم بدورها على الانتشار واستعمار أوروبا على طريقتها . أن كل الكتابات حول الضغط السكانى « المرتفع والمنخفض » تتغذى من هذه المخيلة .

ويورد المؤلف مقارنة بالغة الدلالة بين تقديرات جامعة برينستون التى أجريت عام ١٩٤٤ لسكان أوروبا وبين تعدادات ١٩٧٠ موضحا أن السبب فى الإخفاق هو من جانب أول أنه قد تم توقع الاستمرار فى انخفاض الخصوبة على حين قلبت طفرة المواليد بعد الحرب هذه التوقعات . ومن جانب آخر فقد أهمل العامل المتمثل فى الهجرات . وإذا كانت هذه التوقعات قد أعطت تقديرات منخفضة للدول الغربية ، فقد بالغت فى تقديراتها للزيادة الديموجرافية الروسية ، مما يعكس التخوف الأمريكى من « الخطر الروسى » ، حتى قبل انتهاء الحرب . إن تقديرات برنستون لم تكن سيئة الظن أو كاذبة ، بقدر ما عكست البحث عن النتيجة المطلوبة . فلو أن التحليل الإحصائى أثبت زيادة ديموجرافية كبيرة فى أوروبا الغربية ، لا شك أنه كان سوف يستخدم نموذج إحصائى آخر ، يتفادى إعلان هذه النتيجة التى كان لها وقع سياسى غير مرغوب فى تلك الفترة . وبطريقة واعية أم غير واعية ، يتم انتقاء نموذج التوقع ، وفقا للنتائج المطلوب اعلانها ، إما لتحقيقها أو للحيلولة دون وقوعها .

وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد تفجرت بعد ذلك بشهور ، فتراجعت القنبلة السكانية لتحل محلها القنبلة النووية ، إلا أن الأولى قد عادت لاحتلال مقدمة المسرح ، وقد أعطت المخاوف البيئية دفعة جديدة « لرياضة تقديرات

« الزيادة السكانية » . وهو ما يقود المؤلف إلى التعرض لما اسماه بـ « أسطورة الأرقام » ، حيث يناقش المسلمات الضمنية للديموغرافيا ، والتى تتخفى وراء حيدة الأرقام ، وارتباط تطور هذه المنهاجية بالفلسفات الإجتماعية وبالرهانات السياسية ، فهل يختلف الجانب الضمنى للمخاوف الديموغرافية اليوم ، عن مخاوف العشرينيات ، أو عن المخاوف من الصعود السوفييتى كما عكستها تقديرات برنستون ، أو عن دراسات المعهد الدولى بفيينا IIASA ، التى تركز على الخطر القادم من أفريقيا ، بما فى ذلك من إشارة ضمنية إلى أن القسم الأكثر خطرا من البشرية يتشكل من فقراء ينتمون لعرق مختلف ؟ ألسنا هنا بصدد خوف عظيم من فقراء العالم الثالث ، يشبه خوف أنصار اليوجنية فى بداية القرن إزاء التزايد العددى للبروليتاريا وصعودها الاجتماعى ؟ إن تواتر تيمة « الخطر القادم من الجنوب » فى أوروبا وتصاعد الخوف من الهجرات – حتى فى الولايات المتحدة ، التى تشكل الهجرة أسطورتها المؤسسة – وصعوبات التجنس والزواج المختلط ، كل هذا ينتمى إلى ذات الظاهرة ، ويدعمه التركيز على أن الزيادة السكانية القادمة سوف تقتصر على البلدان النامية ، مع ما يصحبها من زيادة التلوث ونفقات الطاقة . ويواكب ذلك عقلنة للخوف من أن تتجاوز البلدان الفقيرة أزماتها وتندرج فى إطار منافسة أوروبا والولايات المتحدة ، أسوة باليابان والنمور الآسيوية . فدراسات المنظمات الدولية تضع الجنوب فى مواجهة الشمال

وكأن من المسلم به أن التصنيف سوف يبقى على حاله مع حلول أعوام ٢٠٢٥ أو ٢٠٥٠ – أى أن تقديرات الزيادة السكانية تفترض أن كل ما عداها ثابت بما فى ذلك الأوضاع الاقتصادية . والمنطق يفترض أن يتم رصد أوضاع الدول بشكل دورى ، قبل إلحاقها بشكل ميكانيكى على مجموعة الدول المتقدمة أو المتخلفة . وإذا كان قد تم صرف النظر عن إعطاء تعريف محدد للتخلف منذ فترة طويلة ، فإن هناك عدد من المؤشرات المعتمدة مثل متوسط الدخل الفردى ، ودرجة التنمية البشرية والخصوبة الذى يحظى بتفضيل قسم السكان بالأمم المتحدة . والواقع أنه بإعمال هذه المعايير على توقعات عام ٢٠٢٥ ، بما فى ذلك

معيار الحضوبة ، فإن خطوط الانقسام بين الدول النامية والمتقدمة تعكس العديد من التغيرات . وهى لا تشير إلى تضييق الفجوة بين الدخول ، بقدر ما تشير إلى تجاوز عدد أكبر من البلدان لمستويات متدينة من الدخل والتنمية البشرية وسواء تعلق الأمر برجل الشارع أو بالخبراء ، فإن هناك صعوبة كبيرة فى تقبل هذه الفكرة - الواقع أن النظر إلى البرازيل أو الصين أو المكسيك كبلدان متقدمة ، يفضى أيضا إلى إعادة تقييم السياسات الاقتصادية والبيئية لهذه البلدان . وفى هذا ما يشير إلى مدى تعويق التصنيفات الجامدة لفهم أفضل لحقيقة الوضع العالمى للموارد والسكان .

لعله من المهم أن نشير أخيراً إلى أنه قد صدر فى عام ١٩٩١ كتاب آخر لهرفيه لوبراس يحمل عنوان Marianne et les lapins يدين فيه الكاتب الجانب الآخر للهواجس الديموجرافية ، حيث يوجه المؤلف نقداً شديداً لـ Marianne - رمز الجمهورية الفرنسية - وسياساتها السكانية القائمة على تشجيع النسل nataliste ، والمؤسسة على الخوف من الكساد السكانى المتوهم ، وبذلك فهو يوجه النقد للمدرسة المالتسية ومدرسة تشجيع النسل على سواء . ويقول فى هذا الصدد أن ما تكشف عنه الأخيرة من مواقف كاريكاتورية يفضى إلى تدعيم المقولات المالتسية ، كما أن العكس أيضا صحيح ، وأن نقد الطرح المالتسى لا يجب أن ينطلق من تبنى وجهة النظر المغايرة ، وإنما من موقع تجاوز الأطروحتين معاً .

Les Limites de la planète قيد الترجمة إلى العربية ويصدر عن دار الشروق .

I.S.B.N. 977-5122-02-3
Dépôt légal 4642/1990

Maison Galaxy pour l'Edition et l'Impression
41, rue Abdel Sattar - Pyramides - Guizeh
Tél. 5858587 - Télécopie : 5820932

